



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر ونيجيريا-

تحت إشراف:

أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان

من إعداد الطالبة:

وايني الزهرة

مشرف مساعد:

د/ بن ديدة يمينه

نوقشت علنا أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د لطفوش لطيفة
مشرفاً مقررأ	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن عبد الفتاح دحمان
مشرفاً مساعداً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. بن ديدة يمينه
ممتحنأ	جامعة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أ.د أوسريز منور
ممتحنأ	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن مسعود محمد
ممتحنأ	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د بلوافي محمد

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ”

صَافِقِ اللَّهَ الْعَظِيمِ (سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ 32)

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين أطل الله عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية ورزقهما الجنة بدون حساب اللهم آمين.

إلى إخوتي كل باسمه وإلى أبنائهم حفظهم الله ورعاهم وأنار عقولهم ودروهم بالعلم النافع.

إلى كل من جمعني بهم رابطة صداقة...

إلى كل من يعرفني ونسيت ذكر اسمه...

إلى كل من كان له الفضل علي في طلب العلم والاجتهاد فيه...

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا.

الزهرة

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، اللهم لك الحمد كما تحب وترضى، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي أرجوا أن يكون مرجعاً علمياً نافعا، فإن أصبنا فذاك من فضل الله علينا وإن أخطأنا فمن انفسنا.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ "بن عبد الفتاح دحمان" الذي وافق على الإشراف على هذا العمل صاحب جملة التفاؤل والدعاء الشامل "وفقكم الله وسدد خطاكم" فشكراً جزيلاً على تأطيره هذا العمل كما أتقدم له بجزيل الشكر على المجهود المبذول طيلة سنوات إعداد العمل من توجيهات وإيضاحات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "بن ديبية يمينه" مشرف مساعد على المساهمة في إنجاز هذا العمل من خلال مجموعة التوضيحات والتوجيهات المقدمة من طرفها، والتي لم تبخل علينا بالمعلومة خاصة فيما تعلق بالجانب المنهجي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة "لطوش لطيفة" على دعمها وتشجيعها الدائم لنا طيلة إنجاز العمل فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما لا أنسى أن أشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين كان لهم الفضل علينا في كسب معرفة تراكمية ساهمت في إنجاز هذا العمل.

والشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تقييمهم هذا العمل.

الزهرة

ملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة أثر سياسة صرف على نمو صادرات الجزائر ونيجيريا خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تتبع مسار سياسة صرف الدينار الجزائري، وسياسة صرف النيرة النيجيرية، إلى جانب تحليل مجموعة من المؤشرات التي تم الاستعانة بها على قياس تنافسية الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، كما اعتمدت الدراسة الأسلوب القياسي وذلك من خلال تقدير نموذج دراسة وفق منهجية ARDL حيث تم الاستناد على مجموعة المتغيرات والتي تمت الإشارة إليها أثناء بناء سيناريوهات، والتي على أساسها تمت دراسة أثر تغير سعر صرف العملة على تغير الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد أظهرت نتائج اختبار منهجية الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف عملات الدول قيد الدراسة والصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجلين القصير والطويل؛ وقد أظهرت نتائج النموذج القياسي الخاص بالاقتصاد الجزائري وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وهي علاقة منطقية كون الدراسة استخدمت سعر الصرف غير المباشر للدينار في حين أظهر نموذج الاستجابة طويل الأجل عكس ذلك ما يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، كما أظهرت نتائج النموذج القياسي للاقتصاد النيجيري وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف النيرة والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: سياسة الصرف، سعر الصرف، صادرات خارج قطاع المحروقات، الدينار الجزائري، النيرة النيجيرية، ARDL

Abstract

This thesis aims to study the impact of exchange rate policy on the growth of exports from Algeria and Nigeria outside the hydrocarbon sector during the period (1990-2023). The study adopted a descriptive analytical approach to track the course of the Algerian dinar exchange rate policy and the Nigerian naira exchange rate policy, alongside analyzing a set of indicators used to measure the competitiveness of Algerian exports and Nigerian exports outside the hydrocarbon sector. The study also employed a standard methodology by estimating a study model according to the ARDL methodology, relying on a set of variables referenced during the construction of scenarios, which were used to study the impact of exchange rate fluctuations on the status of exports outside the hydrocarbon sector. The results of the bounds testing methodology revealed a long-term cointegration relationship between the exchange rates of the countries under study and exports outside the hydrocarbon sector in both the short and long term. The results of the standard model for the Algerian economy indicated a direct relationship between the exchange rate of the dinar and Algerian exports outside the hydrocarbon sector, which is a logical relationship since the study used the indirect exchange rate of the dinar, while the long-term response model showed the opposite, indicating an inverse relationship between the two variables. Additionally, the results of the standard model for the Nigerian economy showed a statistically significant direct relationship between the exchange rate of the naira and Nigerian exports outside the hydrocarbon sector in both the short and long term.

Keywords: Exchange Policy, Exchange Rate, Non-Hydrocarbon Exports, Algerian Dinar, Nigerian Naira, ARDL

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
I-III	فهرس المحتويات
IV-VI	فهرس الجداول
VII-VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
IX-X	جدول الإختصارات
أ-ج	مقدمة عامة
95-6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف
6	تمهيد الفصل
33-7	المبحث الأول: مدخل للصادرات واستراتيجيات التصدير
21-7	المطلب الأول: مفهوم التصدير والصادرات في الفكر الاقتصادي
33-21	المطلب الثاني: استراتيجية تنمية الصادرات وسياساتها
67-33	المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف وسياسة الصرف
48-34	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
67-49	المطلب الثاني: ماهية لسياسة الصرف
73-67	المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات
69-67	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات
69	المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والصادرات
73-70	المطلب الثالث: العلة الهولندية والصادرات خارج قطاع المحروقات
95-73	المبحث الرابع: الدراسات السابقة في الموضوع
92-73	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة في الموضوع
93-92	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
94	المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي عالجها الدراسة

فهرس المحتويات

95	خلاصة الفصل
171-96	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)
96	تمهيد الفصل
109-97	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري (الخصائص، الخلفية التاريخية مع الهيئات الدولية النقدية والمالية)
100-97	المطلب الأول: بطاقة تعريفية للاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري (نقاط التشابه والاختلاف)
109-100	المطلب الثاني: علاقة الجزائر ونيجيريا بالهيئات المالية الدولية
144-110	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف خلال الفترة (1990-2023)
126-110	المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)
136-127	المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
144-136	المطلب الثالث: إجراءات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
168-144	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لواقع صادرات نيجيريا خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1990-2023)
158-144	المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)
164-158	المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1986-2023)
168-164	المطلب الثالث: إجراءات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في نيجيريا خلال الفترة (1990-2023)
171-169	المبحث الرابع: دراسة مقارنة لواقع الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وسياسة الصرف المتبعة خلال الفترة (1990-2023)
170-169	المطلب الأول: حالة قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا للفترة (1990-2023)

فهرس المحتويات

170	المطلب الثاني: سياسة الصرف في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)
171	خلاصة الفصل
236-172	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)
172	تمهيد الفصل
172	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
173-172	المطلب الأول: الطريقة
173	المطلب الثاني: الأدوات
197-174	المطلب الثالث: تقديم وتقدير نموذج الدراسة (بناء السيناريوهات)
218-197	المطلب الرابع: قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023) وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL "تقديم وتقدير النموذج"
231-218	المطلب الخامس: قياس أثر سعر صرف النيرة النيجيرية على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023) وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL
235-232	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
235-232	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
235	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
236	خلاصة الفصل
240-237	الخاتمة
267-241	المصادر والمراجع
277-268	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
107	قروض نيجيريا من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1987-2000)	1
111	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1990-2023)	2
113-112	هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة (1990-2023)	3
115-114	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خارج قطاع المحروقات (1997-2023)	4
116-115	تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1997-2023)	5
119	مؤشر التركيز السلعي في الجزائر للفترة (1992-2023)	6
121	مؤشر التنوع السلعي في الجزائر للفترة (1992-2023)	7
123-122	مؤشر التغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر للفترة (1997-2023)	8
124	مؤشر نسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1997-2023)	9
127-126	مؤشر انفتاح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1997-2023)	10
128	عملية الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري	11
129	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (المتوسط المرجح) للفترة (1993-2001)	12
142	مهام الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات والمخاطر التي تغطيها	13
145	تطور الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023)	14
146	هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة (2004-2023)	15
149	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة نيجيريا للفترة (2002-2023)	16
150-149	تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة نيجيريا خلال الفترة (2002-2019)	17
151	مؤشر التركيز السلعي في نيجيريا للفترة (1995-2022)	18
152	مؤشر التنوع السلعي في نيجيريا للفترة (1990-2022)	19
154-153	مؤشر التغطية الصادرات خارج قطاع المحروقات للواردات في نيجيريا للفترة (2002-2023)	20

فهرس الجداول

155	مؤشر نسبة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2023)	21
157-156	مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2023)	22
199	التعريف بمتغيرات الدراسة	23
200-199	التوصيف الإحصائي للمتغيرات الدراسة (الجزائر)	24
205	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى (الجزائر)	25
206	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (الجزائر)	26
207	فترات الإبطاء المثلّي لنموذج ARDL المقدر (الجزائر)	27
208	نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test (الجزائر)	28
210-209	نموذج الدراسة المقدر ARDL (الجزائر)	29
211	نتائج الاستجابة قصيرة الأجل (الجزائر)	30
213-212	نتائج الاستجابة طويلة الأجل (الجزائر)	31
214	نموذج تصحيح الخطأ (الجزائر)	31
215	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (الجزائر)	33
216	نتائج ثبات تباين بواقي النموذج (الجزائر)	34
219-218	التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (نيجيريا)	35
221-220	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى (نيجيريا)	36
221	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (نيجيريا)	37
223	فترات الإبطاء المثلّي لنموذج ARDL المقدر (نيجيريا)	38
223	نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test (نيجيريا)	39
225	نتائج الاستجابة قصيرة الأجل (نيجيريا)	40
227	نتائج الاستجابة طويلة الأجل (نيجيريا)	41
228	نموذج تصحيح الخطأ (نيجيريا)	42
229	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (نيجيريا)	43
229	نتائج ثبات تباين بواقي النموذج	44

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	أثر التضخم على سعر الصرف	46
2	أثر معدل الفائدة على سعر الصرف	47
3	الحلقة الفاضلة	50
4	آلية تحديد سعر الصرف في نظام سعر الصرف المرن	55
5	المرض الهولندي والتضخم	72
6	المرض الهولندي والبطالة	73
7	هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1997-2023)	114
8	مؤشر التركيز التنوع السلعي في الجزائر	122
9	مؤشر التغطية في الجزائر	123
10	مؤشر نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي	125
11	مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر	126
12	هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات	148
13	مؤشري التركيز والتنوع السلعي لنيجيريا للفترة (1995-2022)	153
14	مؤشر تغطية صادرات خارج قطاع المحروقات للواردات في نيجيريا للفترة (200-2019)	154
15	مؤشر نسبة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2023)	156
16	مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2023)	158
17	مسار سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1986-2021)	162
18	سياسة تخفيض قيمة العملة والقدرة التنافسية	177
19	سياسة تخفيض قيمة العملة وتخصيص الموارد	178
20	سياسة تخفيض قيمة العملة ورأس المال العامل	179

فهرس الأشكال

179	أثر رفع معدل فائدة القروض على القروض والصادرات	21
180	سياسة تخفيض قيمة العملة والاستثمار	22
181	سياسة تخفيض قيمة العملة والتضخم	23
191	سياسة رفع قيمة العملة وزيادة الانتاج التصديري	24
191	سياسة رفع قيمة العملة والإستثمار	25
192	سياسة رفع قيمة العملة والتضخم وتنافسية الصادرات	26
193	سياسة رفع قيمة العملة والإستثمار (سيناريو تشاؤمي)	27
193	سياسة رفع قيمة العملة والإنفاق الحكومي (على المشاريع الإستثمارية)	28
201	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (الجزائر)	29
207	فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر (الجزائر)	30
216	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (الجزائر)	31
217	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM (الجزائر)	32
217	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Of Saquares (الجزائر)	33
220	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (نيجيريا)	34
220	فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر (نيجيريا)	35
230	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (نيجيريا)	36
231	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM (نيجيريا)	37
231	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة SUM Of Saquares (نيجيريا)	38

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة الملحق
1	السلاسل الزمنية للمتغيرات (الجزائر)	268
2	نتائج تقدير النموذج الأولي ARDL (الجزائر)	269
3	فترات الإبطاء المثلى (الجزائر)	269
4	نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Tset (الجزائر)	270
5	نتائج اختبار عدم الارتباط LM Test (الجزائر)	271
6	نموذج تصحيح الخطأ (الجزائر)	272
7	السلاسل الزمنية للمتغيرات (نيجيريا)	273
8	نتائج تقدير النموذج الأولي ARDL (نيجيريا)	274-273
9	فترات الإبطاء المثلى (نيجيريا)	274
10	نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Tset (نيجيريا)	275-274
11	نتائج اختبار عدم الارتباط LM Test (نيجيريا)	276
12	نتائج اختبار ثبات التباين (نيجيريا)	277-276
13	نموذج تصحيح الخطأ (نيجيريا)	277

جدول الاختصارات

جدول الاختصارات

الاختصار	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
EXPOH	Export out hydrocarbon (En)	الصادرات خارج قطاع المحروقات
EXCH	Exchange Rate (En)	سعر الصرف
GDPOH	Gross Domestic Product out (En)	الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات
FDI	Foreign Direct Investment (En)	الإستثمار الأجنبي المباشر
INF	Inflation (En)	التضخم
LIR	Lending Interest Rate (En)	سعر الفائدة
GIS	Goverment Spending Investment (En)	الإنفاق الحكومي الإستثماري
FEM	Foreign Exchange Market (En)	سوق الصرف الأجنبي
IFEM	Interbank Foreign Exchange Market (En)	سوق الصرف الأجنبي بين البنوك
DAS	Dutch Auction System (En)	نظام التسعير الهولندي
AFEM	Autonomous Foreign Exchange Market (En)	سوق الصرف الأجنبي المستقل
BDC	Bureaux De Change (En)	مكاتب الصرف
SFEM	Second- Tier Foreign Exchange (En)	سوق الصرف من الدرجة الثانية
RDAS	Retail Dutch Auction System (En)	نظام المزاد الهولندي بالتجزئة
WDAS	Wholesale Dutch Auction System (En)	نظام المزاد الهولندي بالجملة
C	Consumption (En)	الإستهلاك
Ex	Elasticity Of Demand For Exorts (En)	مرونة الطلب على الصادرات
Em	Elasticity Of Demand For Imports (En)	مرونة الطلب على الواردات
TVA	Taxe Sur La Valeur Ajoutée (Fr)	الرسم على القيمة المضافة
	Impôt Sur Les Bénéfices Des Sociétés (Fs)	الرسم على أرباح الشركات
CAGEX	Compagnie Algérienne D'assurance et de Garantie a l'exprtation (Fr)	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
FSPE	Fonds Spécial Pour La Promotion Des Exportations (Fr)	الصندوق الخاص لترقية الصادرات
NEPC	Nigerian Export Promotion Council (En)	مجلس ترويج الصادرات النيجيري

جدول الاختصارات

البنك المركزي النيجيري	Central Bank Of Nigeria (En)	CBN
مرفق تنمية الصادرات	Export Development Facility	EDF
الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	Autoregressive Distribution Lag Models	ARDL

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من بين أهم القطاعات المكونة لأي اقتصاد إذ تعمل على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال عمليات التصدير والاستيراد، فالتجارة الخارجية تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وتعد الصادرات العنصر الرئيس والأساس لما لها من دور في تحقيق نمو الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فضلاً عن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة، فهي تتم وفق قواعد ومبادئ تنظيمية تحكمها قواعد دولية، وفي خضم هذه التطورات واعتماد نظام اقتصاد السوق فإن كل دولة منتجة تسعى لاختراق الأسواق الخارجية من خلال منتجاتها (الصادرات)، والتي تعبر عن انتقال السلع والخدمات عبر الحدود مقابل العملة الصعبة، حيث تحظى مسألة تشجيع الصادرات ركناً هاماً في السياسة الاقتصادية لأي دولة كون أن الصادرات تمثل أهم مصادر النقد الأجنبي لأي اقتصاد، وفي إطار سعى كل دولة إلى تعظيم عائدها من النقد الأجنبي يتم اعتماد مجموعة من السياسات والآليات ولعل أبرزها تخفيض قيمة العملة والتي تتخذها العديد من الدول لاسيما النامية منها كاستراتيجية ترويج واختراق للأسواق الخارجية ضمن إطار تسيير صرف عملتها، وتعد سياسة الصرف أحد مكونات السياسات الاقتصادية، والتي يتم اعتمادها لمعالجة الاختلالات التي تعترض الاقتصاد، خاصة تلك التي تعتمد على مصفوفة صادرات ضعيفة وغير متنوعة لكسب العملة الصعبة، ويعد الاقتصاد الجزائري والنيجيري أحد الاقتصادات التي تتميز بعدم تنوع صادراتها؛ كونها اقتصادات تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات بمعدل لا يقل عموماً عن 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس ضعف واختلال الهيكل الإنتاجي لاقتصاد البلدين.

تعد مسألة التركيز على مصدر رئيسي واحد في تحقيق الدخل الوطني أمر ليس بالجميل، ما يجعل اقتصاد الدولة ونموه مرتبط بتقلبات إنتاجية هذا المورد فضلاً عن تقلبات أسعاره في السوق الدولية، الأمر الذي يستدعي ضرورة إحداث سلسلة انتاج متنوعة من شأنها تحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي، والذي لا يتم إلا من خلال رفع القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، وفي هذا الصدد تسعى كل من الجزائر ونيجيريا إلى تحقيق تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات كهدف أساسي ينطوي على تحقيق الكفاءة في كل من الاقتصاد البلدين من خلال العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ ما يمكنها من زيادة الحصة السوقية لها في السوق الدولية إلى جانب زيادة قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات التي يواجهها كلا الاقتصادين جراء تقلب أسعار المورد الرئيسي لها في السوق الدولية.

عرف كل من الاقتصاد الجزائري والنيجيري عدة محطات ومنعرجات ساهمت في تحقيق الرؤية الاقتصادية لكليهما بعد أزمة النفط العالمية 1986، ليتم التحول نحو اقتصاد السوق كآلية فرضتها الظروف الاقتصادية إلى جانب تسارع تطور الأحداث على الساحة العالمية ما فرض عليها الخضوع لقرارات صندوق النقد الدولي؛ والذي فرض تخفيض كل من قيمة الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية كخطوة أساسية لتخفيف من حدة العجز في موازين

مدفوعاتها من جهة، وتشجيع تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى؛ ذلك أن سعر صرف العملة المنخفض سعر جاذب للعملة الأجنبية كون الطلب على السلع والخدمات طلب مشتق من الطلب على العملة، في خضم هذه الظروف اعتمدت كل من الجزائر ونيجيريا سلسلة من سياسات الصرف لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الرفع من حجم الصادرات لاسيما تلك المنتجة خارج قطاع المحروقات، ما دفع الدولتين قيد الدراسة استحداث مجموعة من الآليات والهيئات الداعمة لتنمية هذه الأخيرة.

الإشكالية :

تغطي كل من الجزائر ونيجيريا بالعديد من المقومات التي تخولهما أن يكونا أكبر القوى الاقتصادية في القارة الأفريقية لما تزرخان به من موارد طبيعية ويد عاملة مؤهلة، ما يمكنهما من الرفع من معدل النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي لمواطنيهما، إلا أنه ما يلاحظ على هذه الدول أن إيرادها من الدخل والناتج المحلي لديها لا يزال يتشكل من قطاع المحروقات بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية والنيجيرية في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي لديها، وعليه نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: "كيف أثرت سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في كل من الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)؟".

التساؤلات الفرعية: حل الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية على نمو صادرات البلدين خارج قطاع المحروقات؟.
- على أي أساس اعتمدت كل من الجزائر ونيجيريا سياسة تخفيض العملة؟، وهل كان لاعتمادها أثر في تحقيق ميزان تجاري موجب، إثر ارتفاع صادراتها خارج قطاع المحروقات؟.
- هل توجد علاقة توازنية وذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)؟.
- هل توجد علاقة توازنية وذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)؟.

الفرضيات:

حتى تتمكن من الإجابة عن إشكالية البحث نطرح الفرضيات التالية:

- يؤدي ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية إلى الرفع من حجم صادرات البلدين خارج قطاع المحروقات والعكس.

- ساهمت سياسة تخفيض العملة في الجزائر ونيجيريا في الرفع من حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكذا التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
 - توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج ARDL.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر صرف النيرة النيجيرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج ARDL.
- أهمية الدراسة:**

- يكتسي الموضوع محل الدراسة أهميته من كونه:
- يبحث في كيفية تفعيل سياسة صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية كسياسة تعزيز للتنافسية اقتصاد الدولة وأداة جاذبة للعملة الصعبة، من خلال تشجيع صادرات كل من الجزائر ونيجيريا خارج قطاع المحروقات.
 - قياس أثر سياسة الصرف المعتمدة في الدول محل الدراسة على نمو هذه الأخيرة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تسعى لتفعيل هذه السياسة من جهة وتحقيق نمو إنتاجية قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات.
 - محاولة التنبؤ بوضع صادرات البلدين خارج قطاع المحروقات بعد التغير في سياسة الصرف المنتهجة.

الهدف من الدراسة :

يهدف الموضوع محل الدراسة إلى الإطلاع على أهم الاصلاحات التي عرفتھا الدول محل الدراسة في مجال إدارة صرف عملتها، وإلقاء الضوء على واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في خضم التقلبات التي يعرفها كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية، وبيان كيفية إدارة سعر صرف العملة وبما يتماشى مع تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد و تعظيم دخول العملة الصعبة من عمليات التصدير، وحتى يتم تحقيق ذلك تسعى هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن صياغتها كالتالي:

- تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات خارج قطاع المحروقات من عدمها على المدى القصير وال المدى الطويل باعتماد نموذج ARDL.
- تحديد العلاقة بين سعر صرف النيرة النيجيرية والصادرات خارج قطاع المحروقات من عدمها على المدى القصير وال المدى الطويل باعتماد نموذج ARDL.
- تحليل مؤشرات قياس تنافسية الصادرات الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري خارج قطاع المحروقات.

- بيان أوجه الاستفادة من سياسة الصرف المعتمدة ومقارنة أثرها على الصادرات.
- الوقوف على أسباب تحسن وتدهور سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على تغطية كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري من خلال تحليل مجموعة من المعطيات والبيانات المستخرجة من التقارير الرسمية للبنوك المركزية للدول قيد الدراسة وكذا مجموعة من الهيئات الدولية

الحدود الزمنية: ستغطي الدراسة الفترة الممتدة من (1990-2023)

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة الحالية مقارنة ومعالجة اقتصاديين ناميين (الجزائر، نيجيريا) والتي تعتمد في مداخلها على قطاع المحروقات باعتبارها من الاقتصادات الريعية في القارة الإفريقية والتي تسعى إلى تحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية لديها من خلال سلسلة إنتاجية متنوعة من الصادرات الأمر الذي يساهم في تحقيق استقرار معدل النمو الاقتصادي إلى جانب استقرار صرف عملتهما، إلى جانب دراسة أثر سياسة الصرف المتبعة في كل من الجزائر ونيجيريا على نمو صادرات هذين الدولتين خارج قطاع المحروقات

المنهج المتبع: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مجموعة السلاسل الزمنية لواقع الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية خلال الفترة الممتدة من (1990-2023) وكذا لشرح مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات، كما تم اعتماد المنهج القياسي لقياس أثر سياسة صرف عملات الدول قيد الدراسة على نمو صادراتها خارج قطاع المحروقات.

هيكلية البحث:

حتى يتحقق بلوغ هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول **الأول** يتضمن المفاهيم النظرية للصادرات وسياسة الصرف؛ و الذي يتم من خلاله طرح مفاهيم متغيرات الدراسة والتأصيل التاريخي الاقتصادي لها، أما **الفصل الثاني** فخصص لتتبع مسار سياسة الصرف ونمو الصادرات خارج المحروقات في كل من الجزائر ونيجيريا إلى جانب قياس مؤشرات تنافسيتهما فيما خصص **الفصل الثالث** إلى قياس أثر سعر الصرف على نمو الصادرات خارج المحروقات في كل من الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023) من خلال اعتماد بناء السيناريوهات وكذا اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبة الدراسة في الحصول على مجموعة البيانات التي تخص عشر السنوات الأولى قيد الدراسة (1990-2023)، فضلا عن صعوبة الوصول إلى تقارير كاملة فيما يخص الاقتصاد النيجيري بالإضافة إلى اختلاف الإحصائيات من تقرير لآخر، إلى جانب وجود تضخم القيم المصرح بها في التقارير الرسمية للبنك النيجيري فيما لم تصرح في تقاريرها سنوات 2020-2021-2022 عن المبالغ والقيم والاكتفاء بوضع معدلات نموها في شكل نسب، سواء التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري وكذا المكتب الوطني النيجيري للإحصائيات الأمر الذي صعب عملية بناء النموذج القياسي للدراسة وكذا عدم معرفة أسباب وانخفاض وارتفاع مؤشرات هذا البلد.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للمصادرات وسياسة

الصرف

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

تمهيد

عرفت المجتمعات البشرية قديماً المقايضة كأحد مظاهر التجارة التي يتم من خلالها مبادلة السلع وتلبية حاجيات السكان المختلفة، ومع تزايد معدل النمو السكاني وزيادة الحاجيات وتنوع الرغبات دفع المجتمعات أخيراً إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية ما استدعى ضرورة فتح المجال للعالم الخارجي باختراق أسواقها والعكس ما سمح بنشوء التجارة الخارجية ومدد الجسور بين الأسواق العالمية، كل هذه الأمور تأتي ضمن عملية منظمة ومراقبة يتم فيها انتقال السلع والخدمات (الصادرات) من دولة إلى أخرى في إطار ما يسمى بالتصدير، وقد عرفت هذه الأخيرة اهتماماً واسعاً باعتبارها أحد المقاييس التي يتم من خلالها معرفة الوضع الاقتصادي للدولة، ومدى قدرتها التنافسية في السوق الخارجي.

إذ يعد مستوى حجم الصادرات أحد المؤشرات الدالة على انتعاش وازدهار الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تتم على حسب النظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة، والذي تسعى من خلاله تعظيم عائدها من الصادرات، ومما لا شك فيه أن النشاط في السوق الدولية يتطلب التعامل بالعملة الصعبة، وأن الطلب على الصادرات أو السلع والخدمات هو طلب مشتق من الطلب على العملة، وعليه وجب على الدول الحرص على تحقيق استقرار صرف عملتها أمام العملات الأجنبية بما يخدم نمو اقتصادها وتعظيم عوائدها من جهة، والحد من الاختلالات التي قد تعترى صرف عملتها من جهة أخرى ما يؤثر سلباً على موازين مدفوعاتها، وفي هذا الفصل سنعالج بنوع من التفصيل الأدبيات النظرية لماهية الصادرات وسياسة الصرف والعلاقة بينهما، فضلاً عن التطرق إلى مجموعة الدراسات التي تناولت الموضوع من أحد جوانبه وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: مدخل للصادرات واستراتيجيات التصدير.

المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف وسياسة الصرف.

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة في الموضوع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المبحث الأول: مدخل للصادرات واستراتيجيات التصدير

يعتبر التصدير من بين القضايا الأساسية التي توليها الدول اهتماماً كبيراً، ذلك أنها من أهم الآليات المعتمدة في جلب العملة الصعبة للدول، فضلاً عن كون أن الصادرات تمثل حلقة الوصل التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، إذ من خلالها يتم التعريف بالمنتج المحلي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تتم وفق قواعد وأسس تخضع للقانون المنظم للتجارة الخارجية للدول.

في هذا الجزء من البحث سيتم التطرق للمفاهيم المتعلقة بعملية التصدير والصادرات وأهم الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول والتي تهدف لترقية صادراتها من جهة وحماية منتجاتها من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التصدير والصادرات في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: ماهية التصدير والصادرات

تسعى كل دولة منتجة للتعريف بمنتجاتها في السوق العالمية من خلال استراتيجية التصدير والتي تعبر عن عملية تصريف فائض الإنتاج خارج الدولة مقابل الحصول على عملة الصعبة.

أولاً: ماهية التصدير

I تعريف التصدير

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح التصدير

التصدير في اللغة: الجذر اللغوي له (ص د ر)، ويعني مقدمة الشيء وأوله مثل: صدر النهار، صدر الأمر، صدر الكتاب وصدور الوادي: أي أعاليه ومقدمته.¹

التصدير اصطلاحاً: يعرف ابن رشيق القيرواني التصدير كما يلي "أن يرد إعجاز الكلام على صدره، أي يدل بعضه على بعض"، أما معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب فيعرف التصدير بأنه "كلمة يكتبها المؤلف في أول كتابه يعبر فيها عن الملاحظات الشخصية الموجهة إلى قارئ الكتاب، وتنتهي عادةً بفقرة فيها الشكر للأشخاص والهيئات التي ساعدت المؤلف في بحثه".²

¹ محمد ولات، شواطئ النص الاقتباس التمهيدي في الرواية العربية (الأنماط-الوظائف-آليات الاشتغال)، الطبعة الأولى، لوتس للنشر، الجيزة، 17 مارس 2024، ص 110.

² محمد ولات، مرجع نفسه، ص 110.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

التصدير في الاصطلاح الاقتصادي: هو تسويق المنتجات الوطنية إلى الخارج والمشاركة بها في الأسواق العالمية.¹

أما مصطلح التصدير الذي سنتطرق له في البحث فهو بعيد كل البعد عن مفهومه لغةً واصطلاحاً، ذلك أننا سنتحدث عن هذا المصطلح من الناحية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يعرف التصدير على أنه "تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل السلع والخدمات من قبل الأعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين بصفة نهائية"²، كما يشير مصطلح التصدير إلى "الخروج الفعلي لبضاعة مباعة في حدود القطر الاقتصادي لبلد ما ؛ وعليه فإن المصدر هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي المقيم في بلد ما والذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة إلى شخص أجنبي عنه مقابل قبضه لثمن محدد وفق العقد المبرم بينهما"³، كما يعرف على أنه "عملية تقوم على بيع وإرسال السلع والخدمات الوطنية للخارج إذ أنها تقوم على انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من البلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في الأسواق العالمية".⁴

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير على أنه عملية صرف إنتاج الدولة إلى دول أخرى وفق عقود وآليات يتم التعارف عليها مسبقاً من طرف كل من المصدر والمستورد، مقابل ثمن محدد عادة ما يكون مقوم بالعملة الصعبة.

II أنماط عملية التصدير: تأخذ العملية التصديرية أشكالاً عدة وهي كالتالي:

1. التصدير المباشر:

وهو دخول المؤسسة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها تكاليف الاستثمار و المخاطر المفترضة، وذلك أن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي تكاليف الاستثمار فضلاً عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المحققة إلى الوسطاء،⁵ ويأخذ التصدير المباشر أشكالاً عدة وهي:¹

¹ عبد الجليل ميساوي، تراثنا على المحك والتمحيص: حوار مع الواقع وتواصل بين الأجيال: معارف، مصطلحات، تحيين مفاهيم، 2008، ص230.

² سهام موسى، استراتيجية تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، (2017-2018)، ص36.

³ محمد يعقوبي، محاضرات في مقياس إجراءات التصدير والاستيراد، جامعة البليدة (2)، علي لونييسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2020-2021)، ص 6.

⁴ خطاب المر وشي، نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج الخروقات (دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة)، مجلة المالية والأسواق، جامعة أحمد ابن باديس، مستغانم، المجلد (6)، العدد (1)، سنة 2019، ص503.

⁵ مطيع العرجوم، سمير بن سحنون، ترقية الصادرات الجزائرية خارج الخروقات (آفاق وتحديات)، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (7)، العدد (1)، سنة 2022، ص 211.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- **قسم التصدير المحلي:** حيث تخصص المنشأة في بلدها الأصلي قسماً خاصاً لعمليات التصدير وبإشراف مدير يرأس مجموعة من مستخدمين، وتنحصر مهام الفئة في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير، والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات فضلاً عن تقديم المساعدة التسويقية للمنشأة في مجال الأسواق الخارجية.
- **فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية:** وتسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية، حيث يتعامل هذا الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات (بيع، تخزين، توزيع وترويج).
- **ممثلي مبيعات التصدير المتجولين:** وفي هذه الحالة ترسل المؤسسة ممثلين عنها إلى الدول الأخرى بهدف التعرف بمنتجاتها أو التفاوض أو عقد صفقات تجارية مع الجهات المستفيدة.
- **الوكلاء أو الموزعين الأجانب:** في هذه الحالة يتم تعاقد المؤسسة مع الوكلاء الأجانب أو الموزعين نيابة عن المؤسسة لغرض بيع منتجاتها.

2. التصدير غير المباشر:

وتتم عملية التصدير في هذه الحالة عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والاستيراد، فهي مختصة وموكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية،² ويأخذ التصدير غير المباشر أشكالاً عديدة وهي كالتالي:³

- **التصدير من خلال اعتماد وكلاء:** وفقاً لهذه الطريقة يبحث الوكيل عن المشتري في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
 - **المنظمات التعاونية:** تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة سعياً للبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، حيث تكون هذه المنظمات تحت رقابة الشركات المنتجة.
- ### 3. التصدير المشترك:

وهو تعاون أو تشارك مؤسسة مع مؤسسات أخرى في عملية التصدير، حيث يمثل تجمع المؤسسات الوطنية وتشكيلها لتكتل المصدرين للاشتراك معاً في الوسائل لتسيير سياستهم للتصدير،¹ ويأخذ التصدير المشترك الأنماط التالية:²

¹ عمار جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الحاج الخضري، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تسيير، (2010-2011)، ص 153.

² شهرزاد براوين، محددات الصادرات الصناعية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، (2017-2018)، ص 21.

³ حازم محمد عبد الفتاح، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2020، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

■ الاتحاد التصديري:

ويقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات رغبة بالتصدير سيكون اقتصادياً أو أكثر فعالية ومنفعة من الأعمال الفردية، والهدف الأساس هنا هو التصدير بكثرة أفضل من الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة.

■ التصدير الممول (الحضانة):

هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة و حديثة التصدير وذات إمكانية ضعيفة لا يمكنها بالقيام بالتصدير بمفردها.

ثانياً: ماهية الصادرات

I. تعريف الصادرات

بما أن عملية التصدير هي عملية تحويل ونقل السلع والخدمات من داخل القطر الاقتصادي من قبل الأعوان المقيمين إلى أعوان غير مقيمين، فالصادرات تمثل "قيم السلع والخدمات المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين بالدولة، والتي تقيم على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيمة تشمل تكلفة السلع والخدمات بالإضافة إلى تكلفة نقلها وكذلك رسوم التصدير"³ وتعرف من الجانب المالي على أنها "مصدراً من مصادر تمويل الدولة بالعملة الصعبة، إذ تعتبر مصدراً للعملات الأجنبية التي تشكل احتياطي البلد من العملات الصعبة للحصول على احتياجات البلد من السلع الرأسمالية والمواد الخام الضرورية للتنمية"⁴ كما تعبر الصادرات عن "جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الخارجية وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الإنتاج"⁵.

¹ إلهام أيت بن عمر، تجمعات التصديرية آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد (19)، العدد (2)، سنة 2015، ص 132.

² سهام موسى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 316

⁴ خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص والتحديات)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009/1430 هـ، ص

⁵ فوزية هاتي محمد الأمين وآخرون، دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية دراسة حالة صادرات الذهب خلال الفترة (2010-2015)، مجلة الرماح للبحوث والدراسات، جامعة الخرطوم، عدد خاص، العدد (50)، كانون الأول 2020، ص 135.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

بناءً على سبق يمكن القول أن الصادرات هي مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة والتي يتم تحويلها إلى الخارج وفق نظم وقواعد يتم الاتفاق عليها من قبل المصدر والمستورد بصفة نهائية أو مؤقتة

II. أقسام الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات من حيث مرورها عبر أجهزة الجمارك في بلد التصدير إلى صادرات منظورة وأخرى غير منظورة، كما يتم تقسيمها من حيث بقائها في البلد المصدّر إلى صادرات نهائية وأخرى مؤقتة.

1. **الصادرات المنظورة Visibles**: وهي تلك السلع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمون خارج هذه الدولة والتي تنتقل عبر حدودها الدولية وقد سميت بالصادرات المنظورة لأنها تمثل حركة السلع المادية عبر الحدود من داخل إلى خارج البلد، كما تسمى كذلك لكونها تقع تحت بصر رجال الجمارك ويحسبونها في تسجيلاتهم.¹

2. **صادرات غير منظورة**: وهي الخدمات التي تؤديها المؤسسات والأفراد للأجانب مثل خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب أو تلك الخدمات التي تقدمها البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.²

3. **صادرات مؤقتة**: تشير الصادرات المؤقتة إلى البضائع المرسلة إلى الخارج لغرض محدد أو إطار زمني محدود، وتشمل هذه الصادرات معدات للمعارض وأدوات للإصلاح أو الصيانة بالإضافة إلى النماذج أولية للسلع الموجهة للاختبار؛ وتجدر الإشارة إلى أن السمة الرئيسية للتصدير المؤقت هي أنه من المتوقع أن تعود البضائع إلى بلدها الأصلي خلال إطار زمني محدد سلفاً.³

4. **صادرات نهائية**: وتسمى بالصادرات الدائمة وتعني الحالات التي يتم فيها إرسال البضائع بشكل دائم إلى بلد أجنبي لاستخدامها أو استهلاكها هناك.⁴

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي:

اهتم المفكرون الاقتصاديون بالصادرات حيث تم تناولها من عديد الجوانب، وذلك حسب فكر كل مدرسة وروادها، وفيما يلي تحليل الصادرات حسب مدارس الفكر الاقتصادي.

¹ عبد الحكيم غراس، فوزي نعيم، التجارة الدولية (دروس في قانون الأعمال الدولي)، الجزء الأول، الجزائر، سنة 1999، ص 68.

² صراح بن لحرش، تشجيع الصادرات خارج الحروفات دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2010-2013، ص 24.

³ المديرية العامة للجمارك، التصدير المؤقت، على الرابط <https://www.linkedin.com/pulse/understanding-temporary-permanent-exports-commercial-invoice-shefer-phnef>

01/11/ 2023 h19:10 ، permanent-exports-commercial-invoice-shefer-phnef

⁴ Clear your exports-ACL - <https://www.aclairport.com/en/clear-your-exports>، 2024/01/13 h19:16

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

أولاً: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري¹

يرى أنصار الفكر التجاري أن التجارة الخارجية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الثروة (المعادن النفيسة) للأمة والتي لا تأتي إلا إذا كان الميزان التجاري لصالح الدولة، حيث دعا أنصار هذا الاتجاه إلى تسخير كل الأنشطة الاقتصادية لخدمة التجارة الخارجية كما طالبو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة الخارجية من خلال تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى.

كما اعتبر التجاريون أن تحقيق أو تكوين الفائض المستمر من العملة الصعبة والناتج عن الصادرات هو المصدر الأساس لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال ما يلي:

- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- تخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
- انشاء مستودعات كبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- انشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

ثانياً: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

انتقد رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي التحليل التجاري للتجارة الخارجية خاصة فيما يخص القيود المفروضة عليها إلى جانب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، فلقد نادى أنصار هذا الفكر بالحرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية والتي تقوم على فكرة التوازن التلقائي للاقتصاد بفعل اليد الخفية، إذ تبنى مؤسس الفكر الكلاسيكي آدم سميث فكرة التقسيم الدولي للعمل في ظل اتساع حجم السوق، وذلك لاعتبار التجارة الخارجية أداة لتوزيع الفائض من الإنتاج، كما أشار إلى أن الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين قائم على الميزة المطلقة فيما يتصل بالسلع التي تصدرها الدولة، وعلى هذا الأساس يجب توفير جميع الإمكانيات التي تمكن المنتج بإنتاج سلع أكثر يتمتع بها بميزة مطلقة ما ينتج عنه زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية ما يفضي إلى زيادة

¹ وصاف السعيد، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد (01)، سنة 2002، ص02.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثروة هذه الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن آدم سميت دعا من خلال نظرية التكاليف المطلقة* إلى ضرورة جعل التجارة حرة بين البلدان وذلك ان العوائق تؤدي إلى تضيق حجم السوق الدولي.¹

كما أضاف المفكر الكلاسيكي دافيد ريكاردو أنه يجب على الدولة أن تخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية** لا المطلقة***؛ أي أن تخصص الدولة بإنتاج السلع التي بإمكانها إنتاجها بأقل تكلفة ومن هذا المنطلق يعتقد ريكاردو بأن التجارة الخارجية لا تكون ذات نفع حينما تكون الدولة تتمتع بميزة مطلقة***²، حيث أشاروا إلى عدم وجود تعارض بين النفقة النسبية والنمو الاقتصادي****³، كما أوضح الكلاسيكيون دور الصادرات في توسيع القاعدة الانتاجية للدولة، فضلا عن تمكين الصناعات التصديرية من الانتاج لسوق أوسع ما يساعد على تحقيق وفورات الحجم وتزايد الغلة والتي لا تأتي إلا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد إلى جانب تراكم رأس المال.

وعليه يمكن القول أن الكلاسيكيون تمكنوا من إبراز دور الصادرات في توسيع القاعدة الانتاجية داخل الاقتصاد وكذا دورها في زيادة الغلة وتحريك الاستثمار بالشكل الذي يضمن الحصول على أكبر كفاءة ممكنة من استخدام الموارد المحلية إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في مجال انتاج السلع الموجهة للتصدير، ومن هذا المنطلق يرى الكلاسيك أن التجارة الخارجية والصادرات خاصة ليست مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو توزيعها بل هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي كونها تعمل على توفير العملات الصعبة لاستيراد الموارد اللازمة التي لا تتوفر لدى الدولة.

* وهي نظرية اقتصادية تنسب لآدم سميت، وتنص على أنه بمقدور الدولة استيراد سلع من دولة أجنبية بثمن أرخص مما لو قامت بإنتاجها بنفسها، وعلى هذا الأساس يكون الشراء أفضل، على أن يتم التركيز على إنتاج سلع بكفاءة عالية، أو يمكن القول بأنها مفهوم اقتصادي يستخدم للإشارة إلى القدرة الإنتاجية المتفوقة للدولة، ويشير بالتحديد إلى القدرة على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة أقل.

¹ خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2019، ص39.

** النفقة النسبية هي النسبة بين نفقة إنتاج وحدة من سلعة معينة في بلد ما مقارنةً بنفقة الإنتاج وحدة من نفس السلعة في بلد آخر.

*** يشير مصطلح النفقة المطلقة إلى مجموع التكاليف اللازمة لإنتاج وحدة من وحدات سلعة معينة في بلد دون موازنتها بأية نفقات أو كلفة إنتاج أخرى، وتقوم هذه النظرية على مجموعة الافتراضات التالية: العمل هو أساس القيمة وعلى أساسه تحدد قيمة السلعة، ثبات تكلفة الإنتاج الوحدة، المنافسة التامة إلى جانب العمالة الكاملة ومقايضة السلعة مع بعضها بدل استعمال النقود.

**** ويعني مصطلح الميزة المطلقة إلى قدرة البلد أو الكيان على إنتاج أو تصنيع منتج بجودة أعلى وبمعدل أسرع وبربح أكبر من بلد أو كيان آخر.

² Birgit Strackenbrock، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، نقله إلى العربية هاني صالح، د ط، العبيكان، سنة 2008، ص435.

***** ويعني عدم وجود تعارض بين النفقة النسبية والنمو الاقتصادي أنه يمكن للدولة الاستفادة من التجارة الخارجية حتى لو كان لديها ميزة نسبية في الإنتاج وذلك من خلال تنويع السلع والخدمات التي تنتجها.

³ ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد (11)، العدد (13)، سنة 2015، ص205.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثالثاً: الصادرات في الفكر الكينزي

أولت المدرسة الاقتصادية الحديثة بقيادة جون مينارد كينز اهتماماً للصادرات كونها أحد مكونات الدخل القومي والتي تسهم في زيادته بصورة كبيرة من خلال عمل المضاعف، وقد اهتم كينز بكيفية خلق الطلب الفعال والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، كما أنه حدد دالة الطلب الكلي على النحو التالي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

ويلاحظ من دالة الطلب الكلي أعلاه أنها تتضمن صافي الصادرات كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب الإستهلاك C والإنفاق الحكومي G والاستثمار I .¹ غير أن المفكر الاقتصادي Myrdal* أبدا وجهة نظر مختلفة فقد أقر بعدم كفاءة التجارة الخارجية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل السيطرة الممارس عليها من طرف الدول الرأسمالية في علاقاتها الاقتصادية الدولية من استغلال ونهب ثرواتها، فضلاً على اتساع الفجوة بين الدول في مجال المنافسة التجارية الخارجية للسيطرة على الأسواق، كما يرى أن أي تقدم تعرفه هذه الدول في قطاعها التصديري يرجع إلى ارتفاع مستوردات الدول الصناعية للمواد الأولية التي تمتلكها الدول النامية، والتي تعتمد على القطاعات الاستخراجية غالباً.²

رابعاً: نظرية هكشر-أولين-سامويلسون (H-O)

يرتكز جوهر هذه النظرية على اختلاف عوامل الإنتاج في كل بلد وليس على اختلاف التكاليف النسبية، وقد أخذت النظرية هذا الاسم نسبة للاقتصاديين الثلاث الذين صاغوها ؛ ففي عام 1919 كتب هكشر مقالاً يتحدث فيه أن أي بلد يتوفر على عوامل إنتاج مختلفة الكميات فإنه من صالح هذا البلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على العامل الوفير للبلد، في حين يتم استيراد السلع التي تتميز بالندرة النسبية ، وفي عام 1933 جاءت مساهمة السويدي أولين والتي أظهر فيها أن تعادل أسعار عوامل الإنتاج في البلدان يأتي من استمرارية التبادل الحر للسلع، وذلك أن أسعار العامل الذي يتميز بالندرة تنخفض بانخفاض الطلب عليه، في حين ترتفع أسعار العامل الوفير بارتفاع الطلب عليه، والناتج بالاستعمال المكثف له ما يؤدي إلى ندرته وبالتالي ارتفاع أسعاره أما سامويلسون فقد أثبت نتائج أولين من خلال أعماله في التجارة ؛ إذ أكد أن التجارة الدولية لا

¹ بورحلة مليود، بوطوبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص206.

* اقتصادي سويدي من مواليد 6 ديسمبر 1898 حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1974، يعتبر من كبار المنظرين في العلاقات الدولية والاقتصاد التنموي، ومن أهم أعماله البارزة " الزنوج والديمقراطية الحديثة الأسبوية"، تحقيق في فقر الأمم"، "المعضلة الأمريكية (مشكلة الدراما)".

² عمر محمود أبو عبيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1994-2011)، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، المجلد (15)، العدد (01)، سنة 2013، ص352.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

تضمن أرباحاً بنفس الحجم لجميع الدول المتبادلة بل تكون هناك استفادة لدولة على حساب دولة أخرى، وأن المبادلات التجارية هي التي تضمن تعادل أسعار عوامل الإنتاج، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية:

- يضم النموذج بلدين ينتجان سلعتين بعاملتي إنتاج (رأس المال، العمل) أو أكثر متماثلين في البلدين.
- توفر المنافسة التامة وحرية انتقال المنتجين من بلد لآخر.
- عدم انتقال عوامل الإنتاج من بلد لآخر ما ينجم عنه ثبات حجم هذه العوامل لكل بلد.
- اعتماد هكشر و أولين على التحليل بالنقود ورفضهما التقييم بقيمة العمل.

على هذا الأساس تقوم النظرية على عاملين أساسيين والمتعلقين بالندرة والكثافة من عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وأن سعر العامل الإنتاجي النادر نسبياً يكون مرتفعاً وسعر العامل الوفير يكون منخفضاً ما يستوجب تخصص كل بلد في إنتاج السلع التي تستعمل عوامل إنتاج منخفضة السعر، والتي تعرف استعمالاً واسعاً وفي المقابل يستورد السلع التي تحتاج عوامل إنتاج نادرة نسبياً، وعليه يصاغ نموذج هكشر-أولين-سامويلسون كالتالي "في اقتصاد مفتوح من صالح كل بلد يتمتع بميزة نسبية التخصص في إنتاج السلع التي يتطلب صنعها العوامل الإنتاجية المتوفرة نسبياً".

خامساً: نظرية ليندر (تشابه الأذواق)¹

وتنطلق النظرية من كون أن الطلب المحلي هو أساس وجود الصادرات ؛ فالطلب المحلي هو المحفز على الإنتاج والاختراع، كما انه يساعد على إمكانية التوسع في الإنتاج ما يعني وجود سلع للتصدير، وتفترض النظرية وجود نوعين من السلع أولهما سلع أولية تخضع للميزة النسبية في تبادلها، وذلك أنها تحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو ما تبني نظرية (H-O) لقيام التجارة الخارجية، بينما يخضع النوع الثاني (المنتجات الصناعية) لمميزات الدخل وأنماط الطلب، حيث أن الطلب على المنتجات الصناعية أو تبادلها سيكون بين الدول المتشابهة في هيكل الطلب (الواردات) والمقارنة في الدخل وعليه من هذا المنطق جاءت تسمية النظرية (تشابه الأذواق).

وتستند النظرية في تحليلها للسلع الصناعية إلى عامل الطلب المحلي وكذا الأسعار السائدة، وبالتالي متوسط دخل الفرد لبقية الدول، وقد استند ليندر في الدفاع على نظريته على المبررات التالية:

- قرار إنتاج سلعة معينة يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.
- تعديل نوع السلعة أو تطويرها لا يمكن أن يتم إلا في السوق المحلية وذلك أن الظروف أكثر ملاءمة للتعديل والتطوير.

¹ فاطمة الزهراء عادل، عبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي تطور فكره وأشكال تكتلاته، د ط، دار اليازوري، الأردن، 1 أغسطس 2021، ص 70-71.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

■ الطلب المحلي هو الحافز الذي يجعل المنتج يقوم بالعملية الإنتاجية.

كما يرى ليندر أن العالم ينقسم إلى دول متقدمة قادرة على إعادة تخصيص مواردها على إثر أي تغير في فرص التجارة العالمية، ودول أخرى يتميز اقتصادها بالجمود وغير قادرة على إعادة تخصيص مواردها، كما يرى أن النفع من التجارة الدولية لا يكون متساوي بين دول العالم ككل ؛ ذلك أن الدول النامية تتأثر سلباً من تغير الأسعار على المستوى العالمي، ما يعني أن أي تغير على مستوى التجارة الدولية قد يقود إلى اختفاء القطاعات المنافسة للواردات لديها.

سادساً: لغز ليونتيف¹

قدم هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي ليونتيف، حيث حاول من خلالها اختبار نظرية هكشر-أولين (H-O) للتأكد من صحة تفسير النموذج ؛ إذ قدم دراسة مبنية على تحليل صادرات وواردات الاقتصاد الأمريكي عام 1947، ويذكر أن ليونتيف استعان ببدايل الواردات لاستحالة حصوله على تركيبة الواردات من عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل)، وقد افترض أنه من الأرجح الحصول على نتائج توافق نظرية (H-O) ؛ ما يعني أن الواردات الأمريكية ستكون كثيفة عنصر العمل*، أما الصادرات فتكون كثيفة عنصر رأس المال** وذلك على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة عنصر العمل، وقد استند ليونتيف في هذا الاختبار على أسلوب تحليل رأس المال المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الإنتاجية ليصل في الأخير أن التجارة الدولية في الولايات المتحدة تقوم على أساس تخصصها في الصناعات التي تستخدم العمل بكثافة أكبر من رأس المال ؛ إذ أنه تحصل على نتائج معاكسة تماماً حيث لوحظ أن أغلب الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال، في حين أن أغلب صادراتها كثيفة عنصر العمل وانطلاقاً من هذه النتيجة جاءت التسمية لغز ليونتيف (Leontief Paradox)، وقد قدم هذا الأخير التفسيرين التاليين لتجنب الجزم بأن النظرية خاطئة:

■ التفسير الأول: كون أن دراسة سنة 1947 ركزت على عنصر العمل وكانت متحيزة له العمل، وذلك

لأن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل 3 أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وفيرة لعنصر العمل وليس لرأس المال.

¹ فاطمة الزهراء عادل، عبد القادر قندوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

* نقول عن سلعة ما أنها كثيفة عنصر العمل أي أنها تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنةً باحتياجها من رأس المال.

** نقول عن السلعة أنها كثيفة عنصر رأس المال أي أنها تحتاج قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنةً باحتياجها عنصر العمل.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

■ **التفسير الثاني:** يرجع إلى ميل الأذواق في الولايات المتحدة الأمريكية إلى السلع كثيفة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي لهذه السلع، ويقلل من الميزة النسبية في مثل هذه السلع ما يجعلها تصدر سلعاً كثيفة العمل.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذين التفسيرين وهي كالتالي:

- كما كان الحال لإنتاجية العمل في أمريكا أن تتضاعف 3 مرات فمن الممكن ان تكون إنتاجية رأس المال في أمريكا تتضاعف هي الأخرى 3 أضعاف في الدول الأخرى.
- انتقد التفسير الثاني لأنه وببساطة يتعارض مع فرضية نظرية (H-O) المتعلقة بتمائل ظروف الطلب أو تماثل الأذواق.

كما تجدر الإشارة إلى أن ليونتف أعاد الدراسة ببيانات سنتي 1951 و1956 ولكن اللغز استمر ولم يحل إلا بمجى kenen سنة 1965 بعد إدخاله حجم رأس المال البشري (أي الإنفاق على التعليم والصحة ...).

سابعاً: نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الخارجية¹

وفقاً لهذه النظرية فإن العديد من السلع تمر بمراحل حياتية أربع (الظهور، النمو، النضوج ثم الإنحدار)، وقد اعتمدت العديد الدراسات على دورة حياة السلعة في تفسيرها للتجارة الخارجية ومنها دراستي ويلز 1968 وهيرش 1971، وقد بينت هاتين الدراستين أن السلوك التصديري للشركة يتأثر بخصائص السلعة المنتجة، وتجدد الإشارة إلى أن النظرية تعاني من القصور ولعل أبرز الانتقادات التي يمكن أن توجه لها أنه ليس من الضروري أن تمر السلعة بالمراحل الحياتية الأربع، كما أنها تجاهلت العديد من العوامل التي تؤثر على فلسفة الشركة وقرار مدراء الإنتاج، كما أن النظرية لم تحدد كيفية تحسين مستوى الأداء التصديري للشركاء والعوامل المحددة لنجاحها.

ثامناً: نظرية الميزة التنافسية للأمم²

حاولت النظرية تفسير أسباب نجاح غزو الأسواق الدولية حيث أشار بورتر إلى أن الإنتاجية هي المفهوم القادر على تفسير القدرة التنافسية للدولة وقد حدد بورتر محددات الميزة التنافسية للدولة في أي صناعة إلى أربع وهي كالتالي:

- توفر عناصر الإنتاج الضرورية (رأس المال، العمالة الماهرة والبنى الأساسية).

¹ محمد أحمد المغربي، التسويق الدولي والأسواق العالمية، الطبعة الأولى، دار غيداء، عمان، 2018/م 1439هـ، ص 21.

² علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار رسلان، دمشق-جرمانة، 2007، ص 80.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- توفر القدرة الشرائية لتحريك الطلب إلى جانب وعي المستهلك المحلي.
- ضرورة توفر القاعدة الصناعية المكملّة التي تمكن الشركة من تعزيز فرص المنافسة في الأسواق الخارجية.
- وجود استراتيجية تحكم إنشاء الشركات وتنظيم إدارتها.

الفرع الثالث: دوافع ومؤشرات عمليات التصدير

تأتي العملية التصديرية نتيجة العديد من العوامل، والتي تمثل الدافع الأساسي لقيام هذه العملية، والتي يمكن تصنيفها إلى دوافع على مستوى الاقتصاد الكلي و دوافع على مستوى الشركات المنتجة، وتجدد الإشارة إلى أنه يستعمل في مجال التجارة الخارجية عدد المؤشرات لقياس النشاط التصديري للدولة والتي يمكن حصرها في 6 مؤشرات بالإضافة إلى مؤشر التوزيع الجغرافي.

أولاً: دوافع التصدير

I. على مستوى الاقتصاد الكلي

يعتبر التصدير من أهم المحاور الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي ولذلك لقدرة على: ¹

1. زيادة حصيلّة الاستفادة من النقد الأجنبي والتي تساعد على تمويل الخطط التنموية للدولة من جهة ولتمكينها من اقتناء التقنيات الإنتاجية المتقدمة، وكذا المواد الخام لبعض الصناعات التي لا تتوفر في لدى الدولة من جهة أخرى.

2. المساهمة في تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل القومي خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من أحادية التصدير (التي تعتمد على مصدر رئيسي للدخل غالب على القطاعات الأخرى كالدول المصدرة للنفط).

3. توسيع حجم السوق للمنتجات الوطنية من خلال اختراق الأسواق الخارجية مما يساعد على استفادة الصناعات الوطنية من اقتصادات النطاق ومن ثم خفض تكاليف انتاجها.

بالإضافة إلى ²

4. خلق فرص عمل جديدة.

5. جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

¹ أحمد سعيد باخرمة وآخرون، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية، المجلد (7)، سنة (1414هـ / 1994م)، ص 04.

² أحمد الشعيبي، انتاج الزراعة وتصدير المحاصيل الزراعية بوادي النطرون، د ط، دار المستقلة، جمهورية مصر العربية، 2014، ص 299.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

6. زيادة موارد الدولة من حصيلة ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية.

7. انتعاش ورواج في التجارة والخدمات المرتبطة بالتصدير.

II. دوافع التصدير على مستوى الشركات المنتجة

1. عوامل ساحبة Pull factors

وهي العوامل الرئيسية والأساسية التي تسعى المؤسسة المنتجة تحقيقها والتي تعتمد على عدة شروط كما يلي:

- **أهداف الربح والنمو:** يعد كل من دافع الربح والنمو من أهم القوى التي تحفز الشركات على الاهتمام بالتصدير، حيث أن إدارة المبيعات تنظر للتصدير على أنه مصدر لزيادة أرباحها.
- **توفير الفرص التسويقية في الخارج:** إذ أن توفر الفرص في الأسواق الخارجية قد تكون ذات تأثير قوي على رغبة الشركة بالتصدير.¹
- **هدف البقاء:** حيث يعد بقاء المنظمة واستمرار نشاطها في السوق الهدف الرئيسي الذي يشترك فيه جميع أقسام وحدات المؤسسة، والذي يعد نشاط تسويق المنتج داخليا أو تصديره إلى الخارج السبب الرئيسي في تحقيقه.²

2. عوامل دافعة Driving factors

وهي العوامل التي قد تأتي نتيجة استجابة الشركة للبدء، أو التوسع بالأعمال التسويقية للدولة بفعل متغيرات وعوامل دون تخطيط مسبق ونوجزها فيما يلي:³

- **أوامر الطلب الخارجية وزيادة القدرة في الموارد:** حيث يمثل الطلب الخارجي دافع أساسي لقيام المؤسسة بالتوسع في عملها الإنتاجي في ظل توفر الموارد الرئيسة للقيام بذلك.
- **القرب من الأسواق الخارجية وتنوع المخاطر:** ويمثل القرب من الأسواق الخارجية عامل محفز للمؤسسة المنتجة على زيادة قدرتها الإنتاجية بغية اختراق الأسواق الخارجية.
- **زيادة حجم المبيعات الموسمية وصغر حجم السوق المحلية الذي يدفع المؤسسة إلى إيجاد أسواق لتصريف الفائض الإنتاجي الراكد.**
- **استخدام التصدير كآلية لتوزيع المخاطر:** وذلك أن الشركات المصدرة تعمل على تنوع المخاطر من خلال تنوع الأسواق، إذ أن البيع في أسواق متعددة يقلل من المخاطر المرتبطة بأرباحها.

¹ محمد عبد ربه رائد، التسويق الدولي، د ط، الجنادرية، عمان، سنة 2012، ص 63.

² حمود جيثر الربيعاوي سعدون وآخرون، إدارة التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، الطبعة الأولى، دار غيداء، عمان، 2015م/1436هـ، ص 37.

³ بشير العلاق، عباس محمود، كفاءة التسويق أسئلة وحلول، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008، ص 371.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثانياً: مؤشرات التصدير: لقياس نشاط عملية التصدير يتم اعتماد بعض المؤشرات في مجال التجارة الخارجية وهي كالتالي:

I. مؤشر التركيز Export Conentration Index: ويستخدم معامل جيني هيرشمان Gini HerchmantCefficient لحساب درجة التركيز السلعي لصادرات سلعة معينة أو لصادرات مجموعة من السلع وهو يقيس درجة تركيز المنتجات المصدرة ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:¹

$$H I = \left(\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_{tjk}}{X_{jk}} \right)^2} - \sqrt{1/n} \right) \left(1 - \sqrt{1/n} \right)$$

حيث أن

X_{tjk}: تمثل قيمة الصادرات / الواردات البلد j من المنتج i نحو الشريك k (العالم، البلد أو الإقليم)

X_{jk}: تمثل مجموع صادرات / واردات البلد j نحو الشريك k

n: عدد المنتجات

II. مؤشر التنوع Export Diversfication Index: و يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى ؛ وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية،² ويعطى بالعلاقة التالية:³

$$S_j = [\varepsilon_i l(h_{ij} - h_j)] / 2$$

حيث أن:

h_{ij}: تمثل حصة المنتج i من الصادرات الكلية للبلد j

h_i: تمثل حصة المنتج من الصادرات العالمية

¹ زهر لعابد، محمد دهان، تحليل واقع تنافسية الخارجية لاقتصادية الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد (10)، العدد (13)، 2016، ص 193.

² صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، 2012، ص 102.

³ لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحرقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد (8)، العدد (2)، 2020، ص 540

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

III. مؤشر التغطية Covertage Index: وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات

(M) من السلع، حيث $TC = (X/M) * 100$ وهذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات فإذا كان المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا وجب البحث عن موارد أخرى للتمويل.¹

IV. مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي Export Propensity Index: وتسمى

مؤشر القدرة على التصدير، ويقاس حجم الإنتاج المحلي الذي يصدر وبمعنى آخر مدى مساهمة صادرات الدولة في تكوين الناتج المحلي ويحسب بالشكل التالي {مجموع الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي} * 100².

V. مؤشر الانفتاح Trade Opening Index: هو قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في

الاقتصاد الكلي للبلد فكلما ارتفعت النسبة تعني أن البلد منفتح تجارياً ويعتمد بشكل كبير على الخارج، ويحسب وفق العلاقة التالية:³

$$OT = [(\sum X + \sum M) / GDP] * 100$$

VI. مؤشر التوزيع الجغرافي: وهو مؤشر يدل على استراتيجية التوسع في مجموعة الأسواق الدولية عبر

حدود المناطق والبلدان من خلال تنويع محافظ التصدير.⁴

المطلب الثاني: استراتيجية تنمية الصادرات وسياساتها

تسعى الدول المصدرة في إطار تصريف فائض إنتاجها لتحقيق أهداف اقتصادية على المدى القصير والطويل على حد سواء، الأمر الذي يجعلها تتبنى استراتيجيات عدة لدعم منتوجها على مستوى السوق الدولية وكذا مواجهة المنافسة الخارجية الأمر الذي يدفعها إلى اتباع عديد الاستراتيجيات التي تسعى من خلالها إلى تنمية وحماية صادراتها وفي هذا الجزء سنتطرق إلى هذه الاستراتيجيات بشيء من التفصيل.

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، 2014، ص 179.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد (24)، بيروت، 2019، ص 6.

³ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع نفسه، ص 7.

⁴ - Hinlojennfer, ArranguezGeocelvy, **Export Geojaraphical Diversification and Economic Grouth Among Asean Countries**, University of Sowthstern Philippines, 14/04/2017, p20

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الفرع الأول: مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات

أولاً: تعريف استراتيجية تنمية الصادرات

تعرف استراتيجية تنمية الصادرات على أنها "استراتيجية توجيهية مستهدفة للدولة والتي يتم من خلالها تحديد الأهداف طويلة الأجل للتوجه العام للتنمية، وإعطاء رؤية واضحة لها، وتختلف طرق اتباع هذه الاستراتيجية باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبما أنها استراتيجية طويلة الأجل وجب أن تعمل على تحسين جودة مؤشرات حياة الأفراد من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع مع الحفاظ على توازن قيم المجتمع.

كما تعرف على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية.¹

تهدف استراتيجية تنمية الصادرات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ويأتي في مقدمتها تحسين القدرة التنافسية للبلاد في مجال التصدير لتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار الصرف وفيما يلي جملة التوصيات التي يطالب صندوق النقد والبنك الدوليين لتحسين القدرة التنافسية للدولة في مجال التصدير:²

- التقليل من دور الدولة في الاقتصاد من خلال تخفيض حجم النفقات العامة.
- إلغاء الدعم الحكومي المقدم للمنتجين والمستهلكين.
- تحرير الأسواق المالية وأسعار صرف العملات.
- حرية التجارة وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية وتحرير الأسعار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتخفيض جميع العوامل الجاذبة له.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتماد على التمويل الخارجي.
- الاعتماد على سياسة استيراد السلع الرئيسية.

¹ فتيحة قشرو، توجيه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لوني، البليدة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، المجلد (6)، العدد (2)، يناير 2017، ص 101.

² حيدر مجيد الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، د ط، دار اليانوري العلمية، عمان، 2019، ص 87.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثانياً: مزايا استراتيجية تنمية الصادرات على اقتصاد الدول¹

ينجم عن اتباع استراتيجية تنمية الصادرات عديد الفوائد التي تعود على الدولة المنتجة المصدرة إذ أن عملية تنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة التي تمارسها ؛ إذ من خلال هذه العملية تصل الصناعات إلى التطور ثم إلى نقطة الفائض في الإنتاج الناتج عن وجود الفائض في الأسواق المحلية، لذلك فلا سبيل أمامها إلا تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل نمو والتوسع والبقاء فيها.

من جهة أخرى تؤدي تنمية الصادرات إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية والرفع من مستوى المعيشة داخل الدولة بشكل عام ولأفرادها بشكل خاص، إذ أن تنمية الصادرات بالدرجة الأولى تبدأ بتنمية الصناعات المحلية التي تعمل على توسيع السوق المحلية وبالتالي تحقيق فائض الإنتاج والتوجه نحو السوق الدولية، ما يعني توسيع القاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الإجمالية ؛ حيث أن تخفيض التكلفة الإجمالية للسلع يتيح الفرصة لتحديد أسعار أقل الأمر الذي يساعد على تنمية الصادرات أكثر فأكثر ؛ وبالتالي إمكانية دفع أجور عالية نسبياً للعاملين في هذه الصناعات مقارنة مع الأجور في القطاعات الأخرى، مما يعني زيادة القدرة الشرائية وتوسعها لدى هذه الشرائح، وتأثير ذلك على استهلاكها للسلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة.

وتعد عملية تنمية الصادرات ذات عملية استراتيجية للدول النامية كونها تعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال مساهمتها في نم الدخل القومي وبالتالي إعادة التوازن في موازين مدفوعاتها.

الفرع الثاني: سياسات تنمية الصادرات

تهدف سياسة تنمية الصادرات إلى حماية المنتج المحلي الموجه للتصدير من جهة وأخرى تعمل على التأثير في حجم الصادرات، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سياسات التصدير تنقسم إلى سياسات حمائية وأخرى نمائية.

¹ شريف علي صوص، التجارة الدولية (أسس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2012، ص25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

أولاً: سياسات حماية الصادرات: وهي سياسات تعمل على حماية صادرات الدولة من خلال آليات نوجزها فيما يلي:

I. نظام الإعانات:¹

ويتمثل في تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنون من تصدير سلعهم وتسويقها في الخارج وتأتي هذه الإعانة عندما لا يحقق المصدر الربح المطلوب فالدولة تقدم له من طرفها منحا أو إعانات تعوضه عن هذا الربح المفقود، فهذه الإعانة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة فالأولى تكون صريحة في صورة مبلغ معين عن كل كمية مصدرة من السلعة، أما الثانية فتأخذ الأشكال التالية:

1. في حالة دمج الإعانة في الرسم الجمركي بحيث تزيد قيمة الإعانة عن قيمة الرسم.
2. في حالة تقديم الإعانة في صورة إعفاء من الضريبة إذا صدرت السلعة موضوع الضريبة.
3. في حالة تقديم الإعانة في صورة منح مالية أو تسهيلات عينية لصناعة محلية تنتج سلعا معدة للتصدير أساسا.

مما سبق يمكن القول أن نظام الإعانات من السياسات الحمائية لصادرات الدولة، غير أن هذه الإعانة قد تسبب في رفع أسعار السلعة المعانة بالنسبة للدول المستوردة لها، وذلك في حالة فرض رسوم إضافية على هاته السلعة.

II. سياسة الإغراق:

يقصد بالإغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل، وفيما يلي أنواع لهذه السياسة.²

1. الإغراق العارض: ويكون الغرض منه تصريف فائض الإنتاج من سلعة معينة أو مجموعة من السلع، والناجم عن خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلي ما يضطرهم إلى بيع هذه السلع

¹ بتصرف عن: عادل أحمد حشيش، محدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعات للتطورات المستجدة الناتجة عن تناسب مظاهر العولمة في نطاقه)، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 235-236.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (دراسة لمظاهر ومدخلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بالمعادلة النقدية والمالية والتجارية)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص 247.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

بأسعار منخفضة، كما هو الحال عند تصريف فائض الإنتاج في آخر موسم من المواسم يبيعها هي الأخرى بأسعار منخفضة.

2. **الإغراق قصير الأجل:** حيث يكون الهدف منه تحقيق غرض معين وينتهي بتحقيق هذا الغرض، إذ أن الهدف الأسمى منه هو فتح سوق أجنبية لتصريف المنتجات الوطنية وتثبيت الأقدام داخل هذه السوق من خلال خفض المؤقت لأسعار البيع فيها من جهة وللحد من المنافس الأجنبي من جهة أخرى، إلا أن هذه السياسة تحمل المغرق خسائر كبيرة فالبيع بالخسارة لا يمكن أن تكون في الأحوال العادية هي السياسة الدائمة ولا يقبلها المنتج إلا بأمل تحقيق أرباح مقبولة.
3. **الإغراق الدائم:** ويفترض هذا النوع من الإغراق وجود احتكار في السوق الوطنية للحد من المنافسة الأجنبية، فالحوافز الجمركية كما يقول دوبلن تولد الاحتكار والاحتكار يولد الإغراق.
بالإضافة إلى :

4. **الإغراق الشرس:** ويسمى بالإغراق المدمر ويقصد به بيع المنتج للسلعة في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جداً بهدف القضاء على صناعة ناشئة من الممكن أن تهدده مستقبلاً، ولكن بعد الوصول إلى الهدف المنشود من هذا النوع من الإغراق يقوم برفع سعر سلعته إلى المستوى الذي يريد كونه المحتكر الوحيد لها.¹
 5. **الإغراق الروسي:** كانت روسيا في عامي 1930-1931 تباع كميات كبيرة من السلع إلى الخارج بثمن منخفض حتى تحصل على عملات أجنبية ضرورية لتمويل مشروعاتها الإنتاجية.²
- III. نظام الحصص:

ويتمثل هذا النظام في أن الحكومة تحدد في الشهر أو في السنة سقفاً أعلى للكمية المسموح باستيرادها من مجموعة معينة من السلع، ونظام الحصص شبيه بالتعريفية الجمركية في تأثيره على خفض استهلاك المنتجات لأجنبية وفي رفع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في السوق المحلية، إلا أنه يختلف عن التعريفية الجمركية ذلك أنه لا يرفع السعر على المنتجات المستوردة مباشرة بل إن الرفع يأتي فيما بعد بسبب تحديد الكمية المستور.³

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 226.

² يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة 6، دار الهومة، الجزائر، 2010، ص 75.

³ بتصرف عن: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية، عمان، 2002، ص ص 165-166.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

1. أنواع نظام الحصص: ويشتمل هذا النظام على الأنواع التالية:¹

■ نظام الحصة الإجمالية:

في ظل هذا النظام تقوم الدولة بتحديد الكمية الإجمالية والتي تسمح باستيرادها خلال مدة معينة، وذلك دون توزيع ما بين الدول المصدرة أو تقسيم ما بين المستوردين الوطنيين، إلا أن ما يعاب على هذا النظام أنه يؤدي إلى استفراد الدولة المصدرة بالحصة جميعها؛ إذ أنها تعمل على تصدير جميع حصتها إلى الدول المستوردة إما بسبب قربها من الناحية الجغرافية أو بسبب جودة سلعتها وفضلاً عن استئثار المستورد بمعظم الحصة وذلك لتوفر إمكانية القيام بعملية الاستيراد كلها أو معظمها؛ الأمر الذي يجعل المستورد للسلعة محتكراً لها ما يدفعه إلى رفع الأثمان ما يعود عليه بأرباح أكبر.

■ نظام الحصة الموزعة

ويقوم هذا النظام بتوزيع كمية الحصة ما بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من كمية المسموح باستيرادها من السلع خلال فترة زمنية معينة، إلا أنه ما يعاب على هذا النظام صعوبة توزيع الحصص على المستوردين ولذا عادة ما يلجأ هذا الأخير للاتفاق مع الغرف التجارية واتحادات المصدرين في الدول المصدرة، كما أن هذا النظام يقضي على المنافسة.

■ نظام الحصة الضريبية

وبموجبه يتم تحديد سعر منخفض على كمية محددة من السلع المستوردة كضريبة جمركية تفرضها الدولة على هاته الأخيرة، وذلك ضمن فترة زمنية محددة، وما يزيد عن هذه الكمية يطبق عليه ضريبة أكثر ارتفاعاً.

2. أهداف نظام الحصص: تهدف الدولة عند اعتمادها نظام الحصص لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي.²

- توجيه صادرات البلد للدول التي تتوفر على العملات الصعبة الأمر الذي يساعد على تحصيل الأرباح ورؤوس الأموال بالعملة الصعبة؛ على عكس تلك التي تتسم بنقص العملة الصعبة.
- حماية العملة المحلية من التدهور؛ وذلك من خلال العمل على توجيه الاستيراد بشكل مضبوط للحد من خروج المدخرات الوطنية من العملة الصعبة.

¹ بتصرف عن: أحمد خالد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص 21.

² عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، د ط، دار اليازوري، عمان، 2019، ص 40-41.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- حماية السوق المحلية من الإغراق وذلك أن نظام الحصص يعمل على تحديد عملية استيراد سلع معينة أو الحد من استيراد السلع التي تلقي إقبال واسع.
- IV. الرسوم الجمركية:

يمكن تعريف الرسم الجمركي بأنه مقابل نقدي يتم فرضه على السلع سواءً تلك المصدرة أو المستوردة وذلك عند اجتيازها الحائط أو الخط الجمركي عند دخولها للدولة في حالة الاستيراد أو عند خروجها في حالة التصدير،¹ ولكن غالباً ما تعفى السلع المصدرة من فرض الرسوم من أجل تشجيع التجارة الخارجية للدولة وزيادة الصادرات بينما تفرض هذه الرسوم على السلع المستوردة من أجل حماية المنتجات المحلية.² وتصنف الرسوم الجمركية إلى³:

1. من حيث كيفية التقدير

- **الرسوم القيمة:** وهي نسبة مئوية إلى قيمة السلعة المستوردة وتفرض عادة لتحديد حجم الواردات.
- **الرسوم النوعية:** ويقدر هذا النوع من الرسوم على أساس الخصائص المادية للسلعة (الوزن، الحجم،.....).

2. حسب الهدف منها إلى

- **الرسوم المالية:** والتي يكون الهدف منها تحقيق إيرادات مالي للدولة.
- **رسوم الحماية:** وتهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

3. حسب حرية الدولة في فرضها إلى

- **التعريف المستقلة:** وتنشأ من إدارة تشريعية داخلية.
- **التعريف الاتفاقية:** وهي التي تكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى.

V. سياسة دعم الصادرات

وتهدف هذه السياسة إلى حماية الصناعات المحلية الناشئة والنهوض بها وتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية وتعرف هذه السياسة على أنها "الاتجاه نحو الرفع من الإنتاج المحلي المخصص للتصدير ؛ إذ أن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو توفير احتياطي من العملة الأجنبية اللازمة من أجل مواجهة العجز في موازين

¹ محمود حامد محمود، اقتصاديات الجمارك النظرية والممارسة، الطبعة الأولى، دار حميترا، مصر، 2017، ص16.

² لحسن دردوري، الأخضر لقيطي، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميترا، مصر، 2018، ص115.

³ خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المدفوعات وتقليل الاعتماد على التصدير"¹، كما يقصد بها ضمان ودعم الصناعات والمنتجات المخصصة للتصدير وإيجاد منافذ في الأسواق الخارجية والمنافسة للمنتجات المحلية"².

ثانياً: السياسات النمائية

تسعى السياسات النمائية التأثير على حجم الصادرات من خلال العمل على رفع هذه الأخيرة لزيادة عمليات التصدير من جهة ولزيادة نصيب الدولة من العملة الأجنبية من جهة أخرى، كل ما سبق ذكره يتحقق من خلال فعالية الاستراتيجيات التالية.

I. استراتيجية إحلال الصادرات³

تشير هذه الاستراتيجية إلى تصنيع هذه المواد بدل من تصديرها كمادة خام، كتصدير المواد البتروكيمياوية بدلاً من تصديرها على شكل نفط خام وكذلك تصنيع بعض السلع الغذائية وتصديرها في شكل معلبات محفوظة بدل تصديرها على شكلها الأساسي (اللحوم والأسماك الخضروات والفواكه).

وقد كان هناك آراء عدة لدعم هذه الاستراتيجية في مقدمتها التوسع في استخدام الموارد وخاصة العمل وتجدر الإشارة إلا أن هذه الاستراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية وإنما بطبيعة الطلب العالمي، خاصة وأن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم.

II. استراتيجية إحلال الواردات

وتتمثل في اتباع استراتيجية تصنيعية تهدف إلى إقامة عدد من المشروعات الصناعية ذات الأحجام الصغيرة أو المتوسطة بهدف سد حاجة السوق الاستهلاكية والتي تكون معظم السلع فيها من الصناعات الخفيفة رأس المال كثيفة لعمل ولا تتطلب مستوى من الفن الإنتاجي على درجة راقية، ومن خلال هذه الاستراتيجية تتبع حركة الواردات في التغير من سلع استهلاكية وغذائية فقط إلى مجموعة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية معاً.⁴

¹ مريم محمد عيسى مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية (دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة (1983-2010)، مجلة أمارابك الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الكونغرس، المجلد (05)، العدد (12)، 2014، ص 94.

² مصطفى شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في مصر (دراسة للمعالم والمفاهيم الرتبوية الواردة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة العالمية مع إشارة خاصة لاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات وماطراً عليها من تطورات)، د ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 78.

³ سالم توفيق حنفي، أساسيات علم اقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 292.

⁴ حمدان زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلدان المتخلفة، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص 176-177.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

وتلجأ الدول إلى اتباع هذه الاستراتيجية للأسباب التالية:¹

1. **الضرورة الاقتصادية:** وذلك في حالة وجود اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية كما حدث خلال أزمة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية.
2. **العجز في ميزان المدفوعات:** إذ أن اتباع هذه الاستراتيجية يخفف من عجز ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات عن الصادرات.
3. **السياسات الاقتصادية:** إن انتهاج هذه الاستراتيجية قد يكن بهدف تحقيق أهداف معينة ضمن الخطط التنموية للدولة المرجوة من اتباع سياسة اقتصادية معينة.
4. **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** يؤدي اعتماد استراتيجية إحلال الواردات إلى خلق السلع والخدمات التي لطالما كانت تستورد ما يؤدي إلى إشباع الحاجيات ورغبات المستهلك المحلي.

III. سياسة التنويع الاقتصادي

تعتمد عديد الدول ذات مصادر خلق الثروة اتباع سياسة التنويع الاقتصادي من خلال توسيع نشاطات القطاعات المنتجة، وتحويل جزء من مداخيلها لفتح فروع إنتاجية جديدة مختلفة عن الموجودة داخل الاقتصاد في إطار تحقيق التغيير الهيكلي للاقتصاد، وفيما يلي شرح هذه الآلية.

1. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي به الزيادة والتوسع في عدد المنتجات والسلع الأولية والمواد المصنوعة التي تتعلق بها دخل البلد، والتي تهدف أساساً إلى تحويل الهيكل الاقتصادي وتنويع السلع الأساسية، ما يؤدي إلى تعزيز تحقيق أهداف النمو الاقتصادي (الاكتفاء الذاتي)، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته.²

كما يقصد به عملية تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية و الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي، ما يخلص الاقتصاد من هيمنة القطاع الرئيسي للدخل من جهة

¹ إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج الحروفقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، (2008-2009)، ص 95.

² محمد كريم قروف، تحليل مؤشر التنوع هيكل التجارة الخارجية باستخدام معامل هيرفندال هيرشمان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد (07)، العدد (01)، ص ص 240-241.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ومن مخاطر أسعار السلعة الرئيسية خاصة الاستخراجية منها من جهة أخرى ؛ والتي تحدد أسعارها على مستوى السوق الدولي وحجم العرض والطلب عليها.¹

كما يعرف على أنه توزيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل التقليل من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، بالتالي تنوع القاعدة الإنتاجية بالشكل الذي يمكن الاقتصاد من تحقيق التنمية.²

انطلاقا مما سبق نستخلص أن التنوع الاقتصادي هو سياسة تنمية تستهدف الدولة من أجل تنوع مصادر دخلها (تنوع صادراتها) وغزو أسواق جديدة، والعمل على الرفع من القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية الأخرى داخل الدولة وتخفيف العبء على القطاع الإنتاجي الوحيد.

2. أنماط التنوع الاقتصادي

يأخذ التنوع الاقتصادي عدة أشكال لكن تنحصر مجملها في الأنماط التالية:

- **تنوع القاعدة الإنتاجية:** ويكون ذلك من خلال خلق منتجات جديدة أو عملية توسيع لمؤسسات إنتاجية موجودة داخل الاقتصاد.
- **تنوع الإنتاج على مستوى مؤسسة اقتصادية:** يحدث التوسع على مستوى المؤسسات الاقتصادية عندما تقرر هذه الأخيرة فتح فروع إنتاجية جديدة دون التوقف عن إنتاجها السابق، وتتبع المؤسسات هذه الآلية للتقليل من المخاطر وتوزيعها والناجحة عن التغيرات في الطلب على بعض المنتجات أو لوجود طاقات إنتاجية غير مستقلة في المؤسسة من جهة أو للرفع من معدل نمو أرباحها والتوسع لدخول أسواق جديدة من جهة أخرى.³

¹ عبد الحق بدروني وآخرون، تحديات تأمين مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد (23)، العدد (02)، سنة 2020، ص 499.

² جلول بن أبا، عبد القادر بلعربي، التنوع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد درابعية أدرار، الجزائر، المجلد (04)، العدد (01)، 2020، ص 209.

³ أسماء بالعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة أحمد درابعية، أدرار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (2017-2018)، ص 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- التنوع على مستوى الاقتصاد الكلي وهنا نفرق بين نمطين من التنوع هما:¹

✓ التنوع الأفقي horizontal diversification

وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة وذلك عن طريق فرص إنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

✓ التنوع الرأسي vertical diversification

وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة، مثل تنوع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف هذا النوع من التنوع إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط بينها، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

- تنوع الأسواق (التنوع التجاري)

إن التنوع الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تنوع المناطق الجغرافية المستوردة للمزيج الإنتاجي للدولة، حيث أن الاعتماد المفرط على سوق وحيد أو عدد قليل من الأسواق ينجم عنه العديد من المخاطر كانهض الطلب أو بسبب التوتر السياسي أو الأمني وعلى العكس فإن المزيج المتنوع من الأسواق من شأنه تحقيق الاستقرار في الأسواق المعتمدة، بالإضافة إلى تحقيق الوصول إلى أسواق جديدة فضلاً عن رفع القدرة التنافسية للدولة في السوق الدولية من خلال فتح منافذ جديدة للصادرات، وبالتالي تحقيق الاستقرار في الطلب على السلع والخدمات المصدرة من طرف الدولة من جهة و تقليل مخاطر الصدمات الخارجية ورفع مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.²

3. معايير التنوع الاقتصادي

في إطار اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي لأي دولة يجب الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات التالية:

- معدل التغير الهيكلي ودرجته: ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال احتساب درجة مساهمة قطاع المحروقات

¹ عبد الحميد خالد هشام، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الحلوان، مصر، المجلد (19)، العدد (01)، يناير 2018، صص 77-78.

² موسى باهي، كمال رواينية، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد (25)، العدد (03)، سبتمبر 2019، ص 309.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- تطور إيرادات قطاع المحروقات كنسبة من إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع الاقتصادي هو التقليل من الاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات، إذ أن اتساع قاعدة الإيرادات خارج القطاع المحروقات على مر الزمن من أهم المؤشرات الدالة على نجاح الدولة في انتهاجها سياسة التنويع الاقتصادي.¹
 - مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، والتي تدل على درجة التنويع الاقتصادي للدولة إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ولا يمكن البناء عليها إلا على المدى الطويل.²
 - درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار المحروقات، والتي يتم قياسها من خلال تذبذب الناتج المحلي الإجمالي لتذبذب السلعة الأخيرة.³
 - نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة كمؤشر على التنوع الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي.
 - توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص، ويمكن الاستناد إلى هذا المؤشر كمعيار لقياس درجة نجاح برامج الخصخصة التي تعتمد عليها الدولة.⁴
4. أهداف التنويع الاقتصادي: تهدف الدول من انتهاجها لسياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: تهدف سياسة التنويع الاقتصادي إلى حماية اقتصادات الدول من الصدمات الخارجية لاسيما البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على مورد وحيد ؛ وذلك أن المورد الاقتصادي الواحد لن يحقق التنمية المستدامة بل قد يخلق ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة لأن الاقتصاد يكون عرضة للتقلبات الخارجية ؛ فمثلاً الدول المصدرة للنفط تعتمد في إيراداتها على هذا المورد وكما لا يخفى علينا أن هذا المورد سلعة يخضع سعرها إلى آلية السوق (العرض والطلب)، وهذا يعني أن السعر يحدد خارج إرادة الدولة المصدرة له بسبب العديد من

¹ أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، المجلد (14)، العدد (19)، 2018، ص23.

² طاهر شليحي، زروق بن موقف، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد (17)، عدد (04)، ديسمبر 2018، ص206.

³ سامي ميمي عبيد، عدنان الجوارين فرحان، التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، البصرة، العدد (38)، كانون الأول 2018، ص27.

⁴ هادي صادق، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، (2013-2014)، ص10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

العوامل منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو جيوسياسي، فضلاً عن إمكانية نضوب هذا المورد، الأمر الذي يستوجب على الدول إيجاد موارد أخرى خارج قطاع المحروقات لمواصلة نشاطها الاقتصادي.¹

■ **التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** إن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية الاعتماد على قطاعات معينة، فالتنوع الاقتصادي يحقق عدة مزايا من جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على عدد قليل من المنتجات أو ارتكازه على قطاع وحيد.²

■ **تخفيض معدلات البطالة:** وذلك أنه ومن خلال سياسة التنوع الاقتصادي تنشأ شراكة بين القطاعين العام والخاص ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع الإنتاجي الرئيس وبالتالي إيجاد فرص عمل، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي.³

■ **تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة:** من خلال تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.⁴

■ **خلق اقتصادات تنافسية:** والتي تسمح بالاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي وتعزيز دور النشاط الخاص.⁵

المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف وسياسة الصرف

يعد سعر الصرف من الأدوات التي تعتمد عليها الدول لمعالجة التشوهات التي تعترى الاقتصاد على المستوى الداخلي أو الخارجي، وبما أن التعامل التجاري على المستوى الخارجي لا يتم بالعملة الوطنية فإن هذا الأخير يستدعي وجود سوق صرف العملات لتسوية المعاملات التجارية، وفي هذا الجزء من البحث سنحاول التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والسياسات المرتبطة بإدارته.

¹ كاظم حلوب معلة، أحمد علي محمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد (24)، 2015، ص 48.

² حمدان علام محمد موسى، التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، راشد بن حميد للثقافة والعلوم، عجمان، المجلد (16)، العدد (01)، 2017، ص 10.

³ حاج موسى منصور، عبد الغني بوشري، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية ادرا، المجلد (02)، العدد (07)، 2018، ص 247.

⁴ إكرام حجاب، كمال العريب، التنوع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجاً، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (01)، يناير 2020، ص 232.

⁵ إكرام حجاب، كمال العريب، المرجع نفسه، ص 232.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يعد سعر الصرف على أحد المؤشرات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من طرف الإقتصاديين، حيث تناولته مختلف مدارس الفكر الاقتصادي كونه يعد أحد المؤشرات الدالة على متانة إقتصاد الدولة، والذي يتحدد على أساس قيمة العملة مقابل العملة الصعبة*، إضافةً إلى كونه أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

أولاً: تعريف سعر الصرف

يتكون مصطلح سعر الصرف من كلمتين "سعر" و"الصرف"، وقبل ضبط مفهوم هذا المصطلح نشرح الكلمتين المكونة له كالتالي:

السعر في اللغة: هو ما يقوم عليه الثمن، ويقال على سبيل المجاز هذا الشيء له سعر؛ أي زادت قيمته، وليس له سعر إذا فُرط رُخص، والجمع "أسعار".¹

السعر اصطلاحاً: يعبر عن القيمة التبادلية للأشياء، وبما أن القيمة التبادلية تتركز على النقود، فالسعر يعبر عن كمية النقود المدفوعة مقابل سلعة معينة.²

والصرف في اللغة: معناه التغيير والتحويل والتقليب، ونقول صرفت فلاناً عن عزمه إذا غيرت وجهته ورددته عما كان يقصد إليه.³

يعرف سعر الصرف على أنه هو "ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، أو هو سعر العملة الوطنية مقوماً بعملة أخرى".⁴

* العملة الصعبة: "وهي عملة موثوقة والتي تكون ملاذ آمن، وهي عملة يتم استخدامها كعملة تبادل دولية تكون قيمتها ثابتة نسبياً مثل الدولار واليورو والين الياباني"

¹ حماد نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة 3، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات، 1981م/1401هـ، ص154.

² علي بن محمد جمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية الإسلامية، د ط، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص321.

³ عبد الرحيم صائي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص27.

⁴ محمد رشدي إبراهيم، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، د ط، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، 2003، ص111.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

كما يعرف سعر الصرف على أنه " عدد الوحدات التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".¹

في حين نجد البعض الآخر يعرف سعر الصرف بأنه "نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمناً لها ؛ فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات الواجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى".²

ويعرف أيضاً على أنه "قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى قيمة العملات الأجنبية، أو هو ثمن العملات الأجنبية إلى العملات الوطنية باعتباره ثمناً يخضع لتفاعلات قوى العرض والطلب"،³ وقد عرف أيضاً على أنه " هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين".⁴

انطلاقاً من لتعريفات السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بالعملة المحلية أي أنه المقابل الذي يدفع من العملة المحلية لقاء الحصول على عدد من الوحدات من العملة الأجنبية أو العكس.

ثانياً: أنواع سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف أشكالاً عدة نوجزها كالتالي:

I. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة عدد من

الوحدات المحلية أو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والذي يؤدي التعامل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة في البلدين.⁵

II. سعر الصرف الحقيقي: ويعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من

العملة المحلية، وهو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، وذلك أنه يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين،⁶ وتتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضاً من خلال الرقم القياسي له، والذي يمكن اعتباره مرجعاً تجارياً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي

¹ هيل عجمي، جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2014، ص 93.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، د ط، دار المعرفة الجامعية، كلية حقوق جامعة الإسكندرية، 1996، ص 242.

³ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 143.

⁴ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، دار الفتح، الإسكندرية، 2003، ص 80.

⁵ محمد الأمين شرقي، عبد العزيز برنة، تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاساتها على الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2014)، مجلة الدراسات، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، المجلد (08)، العدد (02)، مارس 2017، ص 47.

⁶ نوري موسى شقيري، الأسواق المالية وآليات التداول، د ط، دار الكتاب الثقافي، عمان، 2007، ص 264.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

وتفاضل معدلات التضخم،¹ وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، إذ أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي (زيادة الوحدات من السلع المحلية للحصول على وحدة واحدة من السلع الأجنبية) انخفضت القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والعكس ويحسب سعر الصرف الحقيقي كالتالي:²

$$Re = Pd / e.Pw$$

حيث أن (Re): تمثل سعر الصرف الحقيقي،

(Pd): سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية

(e.Pw): سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية

III. سعر الصرف الفعلي: ويعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي ومؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية،³ وينقسم سعر الصرف الفعلي إلى:

IV. سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الأجنبية واحدة من الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.⁴

V. سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية من الواردات، على أن تأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم والجبايات الإضافية، وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.⁵

VI. سعر الصرف المتوازن: وهو ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع الطلب عليها وذلك بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال، وبما أن سعر الصرف

¹ مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الجزء الثاني، سنة 1993، ص 8.

² الصادق علي توفيق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1997، ص 17.

³ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، سنة 2014، ص 182.

⁴ بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، (2012-2013)، ص 19.

⁵ الطيب مخازني، دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة تخرج الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد بن أحمد وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، (2012-2013)، ص 28.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

شأنه شأن أي سلعة وأن التوازن في سوق السلع والخدمات مجرد فكرة نظرية لا تتحقق عمليا، فإن الأمر كذلك بالنسبة لسعر الصرف وذلك لطبيعة العلاقات الاقتصادية الديناميكية.¹

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف :

تناولت العديد من مدارس الفكر الاقتصادي سعر الصرف حسب الأفكار التي تقوم عليها هذه الأخيرة بقيادة مفكرها وفيما يلي شرح للنظريات التي تناولت سعر الصرف من زوايا مختلفة.

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية:

توفر الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عمليتين والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين²، وتنص النظرية على أن سعر الصرف الإسمي بين عمليتين يجب أن يكون مساويا لنسبة مستويات الأسعار بين البلدين، بحيث يكون لوحدة عملة بلد ما نفس القوة الشرائية في البلد أجنبي³؛ ويمكن التمييز بين تعادل القوة الشرائية المطلق والذي هو عبارة عن نسبة تغير السعر بالبلدين وتعادل القوة الشرائية النسبي، أو حاصل قسمة سعر الصرف في الفترة الأساس ونسبة الأرقام القياسية للأسعار بالبلدين.

SA تعادل القوة الشرائية المطلق

PD مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي

PF مستوى السعر المطلق بالبلد الأجنبي

S تعادل القوة الشرائية النسبي

Pd الرقم القياسي للسعر المحلي

Pf الرقم القياسي للسعر الأجنبي

$$SA = \frac{PD}{PF}$$

$$S = St - 1 \frac{Pd}{Pf}$$

وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما في حالة التضخم يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية.

¹ عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة 3، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص 109.

² بسام حجار، مرجع سبق ذكره، ص 137

³ - Alon Taylor, Mark Taylor, **The purchasing power party Debate**, Journal of Economic perspectives, Volume 18, Number 04, 2004, p1.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

I. صيغ النظرية:

1. الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية :

تعتبر امتدادا لقانون السعر الوحيد بمساواة مستويات الأسعار بين الدول، وتفترض هذه الصيغة أن السوق تامة دون الحواجز الجمركية وأن المعلومات تامة الانتقال مع توافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان، وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار،¹ إذ تشير النظرية المطلقة أن القوة الشرائية لوحدة من العملة المحلية هي نفسها تماما في الاقتصاد الأجنبي بمجرد تحويلها إلى عملة أجنبية بسعر صرف تعادل القوة الشرائية المطلق² حيث:

$$\sum t = P_t / P_t^* \longrightarrow (01)$$

Et سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية

Pt مستوى الأسعار المحلية

Pt* مستوى الأسعار العالمية

حيث أن

وإذا كان n هو عدد السلع في البلدين فإن سعر الصرف المتعلق بالتعادل المطلق هو:³

$$S_t^{PPAA} = ((\sum_{i=1}^n \alpha_i P_i t) / (\sum_{i=1}^n \beta_i P_i t))$$

$$P_t^* = \sum_{i=1}^n \beta_i P_i t \quad \text{و} \quad P_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i P_i t$$

حيث أن: α_i هي الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة في البلد المحلي

و β_i هي الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلد الأجنبي

¹ - فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، (2011-2012)، ص 121.

² - Jerry Coakley and other، **purchasing power parity and the theory of general relativity the first test**، Journal of international Money and finance، v(24)، p1.

³ بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر³، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، (2012-2013)، ص 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

غير إن وجود بعض العوامل الثابتة عبر الزمن والقيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية وتكاليف النقل يمكن إعادة صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$\sum_t \ln(P_t/P_t^*) \longrightarrow (02)$$

2. الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية¹

وقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم بين البلدين أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوى معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

وبإدخال اللوغاريتم العشري على المعادلة (2) نحصل على ما يلي:

$$\text{Log } \varepsilon_t = \ln + \log \varepsilon_t - \log \varepsilon_t^* \longrightarrow (03)$$

وإذا عبرنا عن المعادلة بالتغير نحصل على ما يلي:

$$\Delta \text{Log } \varepsilon_t = \ln + \Delta \log \varepsilon_t - \Delta \log \varepsilon_t^* \longrightarrow (04)$$

المعادلة (04) تبين أن لانخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى الفرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي.

إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم العالية مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

II. الانتقادات الموجهة للنظرية:² وجهت العديد من الانتقادات لنظرية تعادل القوة الشرائية وهي

كالتالي:

1. صعوبة تقدير الأرقام القياسية لمدة مستقبلية تزيد عن السنة، وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام

القياسية للأسعار فضلا عن وجود سلع كثيرة يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف.

¹ البشير لمراحي، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في

الاقتصاد، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،

(2015-2016)، ص ص 50-51.

² ظريفة سلامة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، (2019-2017)، ص 28.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

2. أثبتت التجربة أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده وإنما تدخل عناصر أخرى كثيرة في الاعتبار، مثل مستوى الدخل ومعدل الفائدة بالإضافة إلى أثر تغيرات أذواق المستهلكين والسلع البديلة، كل هذه المتغيرات وأخرى تؤثر في حساب سعر الصرف.
3. تفشل هذه النظرية في إعطاء التفسيرات الملائمة لتغيرات سعر الصرف في الأجل القصير وإن كان أداؤها الأفضل في الأجل الطويل.

ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

حسب هذه النظرية تؤثر المعدلات الفائدة السائدة في الدولتين بعد فترة معينة على سعر صرف عملات الدولتين التي تتعادل فيها معدلات الفائدة، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر العكس.¹

I. صيغ النظرية :

1. تعادل معدلات الفائدة المغطاة:² تتمحور فكرة هذه الصيغة بالنسبة للمستثمرين المقيمين عند توظيف أرصدتهم النقدية في أذونات الخزانة المحلية أو الأجنبية، والتي تعطي معدل فائدة أكبر عن السائد في السوق المحلي، إذ أن الفوارق بين معدلات الفائدة تنعكس على معدلات الصرف لأجل، ويتم التعادل بينها عندما يتحقق شرط توازن معدلات الفائدة المغطاة، والتي تعبر عن التساوي بين الفوارق في معدلات الفائدة وسعر الصرف ويمكن التعبير عن هذه الآلية من خلال العلاقة التالية

$$\frac{F-S}{S} \longrightarrow i_D - i_F$$

- حيث أن F تمثل معدل الفائدة الأجنبي، S يمثل سعر الصرف، i_D تمثل العائد المحلي، i_F تمثل معدل الفائدة الأجنبي
- حيث تعبر العلاقة عن شرط توازن معدلات الفائدة المغطاة عن تساوي بين الفوارق في معدلات وسعر الصرف؛ إذ أنه في حالة عدم تحقق الشرط المتعاملون ملزمون لامتلاك الأصل المالي الذي يحقق أكبر عائد في النهاية

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الطبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 104.

² فاطمة قسول، تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد (08)، سنة 2017، ص 917.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- تكون العملة المحلية محل خصم آجل أي أن العملة المحلية تتدهور بين السعر الحاضر والآجل إذا كان معدل الفائدة المحلي أعلى من المعدل الأجنبي ($i > i^*$)
 - تكون العملة المحلية محل علاوة آجلة أي أن العملة المحلية تتحسن بين السعر الحاضر والسعر الآجل، إذا كان معدل الفائدة الأجنبي أكبر من معدل الفائدة المحلية ($i < i^*$).
2. تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة:¹ وتنص على أن على سعر الصرف يجب أن يعكس الاختلافات التي تحصل في سعر الفائدة على مختلف الأصول المالية، ذلك وأن إدارة الأرصدة المالية وفق هذه الصيغة تتم عن طريق التنبؤ بتغيرات معدل الصرف المستقبلية وكذا بالاستناد إلى متوسط العائد المتوقع من إدارة الأصل المالي؛ إذ يتم مقارنة العائد من الأصل الأجنبي الذي يضم معدل الفائدة الأجنبي (i_F) بالإضافة إلى قيمة العملة والعائد المحلي (i_D) والذي يشكل معدل تغير سعر الصرف المستقبلي بالنسبة المئوية على النحو التالي:

$$(S^a - S)/S = S'^a$$

حيث أن S'^a تمثل معدل تغير سعر الصرف المستقبلي (%)

ويتحقق هذا الشرط بتحقيق ما يلي:

- العلاقة العكسية بين فروق معدلات الفائدة ومعدل التغير في سعر الصرف؛ إذ أنه وعندما يكون معدل الفائدة المحلي أعلى يكون سعر صرف العملة المستقبلي منخفض والعكس صحيح يرتفع سعر صرف العملة المستقبلي عندما يكون سعر الفائدة المحلي منخفضاً

$$i_D - i_F < 0 \rightarrow S'^a < 0$$

$$i_D - i_F > 0 \rightarrow S'^a > 0$$

- غياب الرقابة على الصرف وعدم وجود تكاليف للمعاملات إلى جانب عدم وجود علاوة مخاطر عند وجود أصليين متماثلين، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون فروق الفائدة مساوية لمعدل التغير في سعر الصرف المستقبلي

على الرغم من أن نظرية تعادل معدلات الفائدة مرجعاً مهماً في تفسير الفارق بين سعر الصرف الآجل والعاجل إلا أن شروط تحققها يجعل منها صعبة التحقق بصفة تامة في الواقع ذلك أنها تقترب بفكرة المنافسة التامة التي تتميز بجرية العمل فيها دون قيود إلا أن الواقع يظهر العكس.

¹فاطمة قسول، المرجع نفسه، ص 917-918

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. نقد النظرية:¹

إن نظرية تعادل الفائدة تقر أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة والعمل بحرية وبدون قيود لكن الواقع يظهر العكس حيث أن:

1. لا ترتبط حركة رؤوس الأموال فقط بمعدلات الفائدة وإنما تخضع لعوامل أخرى كقوة اقتصاد الدولة المراد الاستثمار بها كذا الوضع الأمني والسياسي بها.
2. تشكل عملية مراقبة الصرف عائق أمام تعادل معدلات الفائدة.
3. تعتمد أهمية حركة رؤوس الأموال على حرية نشاط المتعاملين والمحكمين كما أن كمية الأموال القابلة للاستعمال في عملية التحكيم محدودة.

ثالثاً: نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية:

ومفادها أن الطلب على المال يعتمد على الطلب على الأصول المالية وليس على العملة نفسها، لذلك فإن ازدياد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول سيؤدي وفق هذه النظرية إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة مما يرفع من قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، وكثيراً ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذباً للمستثمرين.²

رابعاً: نظرية المروونات (الأرصدة):

وتنص هذه النظرية بشكل أساسي على أن سعر الصرف هو سعر الصرف الأجنبي الذي يحافظ على توازن الدفعات، ولتوضيح ذلك نفترض أن الميزان التجاري لدولة ما سالباً الأمر الذي يعني أن حجم الواردات لديها ضخماً وبالتالي انخفاض سعر عملتها والذي يؤثر بدوره على أسعار السلع المنتجة محلياً، والتي تصبح أقل ما يدفع إلى ارتفاع استهلاك السلع المحلية والأجنبية على حد سواء ما ينعكس على ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية للدولة.³

¹ البشير لمراحي، مرجع سبق ذكره، ص 53

² دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، د ط، دار اليازوري، عمان، 2010، ص 42.

³ محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي والاقتصادي)، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان، 2010م 131هـ، ص 93.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

خامساً: النظرية النقدية:

يرى ميلتون فريدمان مؤسس هذه النظرية أن سعر الصرف ظاهرة نقدية كونه يتحدد بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود وذلك باعتبار أن سعر الفائدة وكمية النقود يؤثران في سعر الصرف؛ إذ أن الطلب على النقود يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة.

وقد اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود يرجع لعناصر الثروة الناتجة عن مدى سيولتها، فالنقود هي الأكثر سيولة من حيث تلبية حاجات الانفاق، في حين تأتي السندات في الدرجة الثانية من حيث السيولة، والتي يرتبط الطلب عليها بمعدل الفائدة إذ أن الطلب عليها يزداد في حالة ارتفاع العائد المحقق من معدل الفائدة، ما يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الدولة التي يرتفع فيها معدل الفائدة وبالتالي زيادة الطلب على عملة هذه الدولة ما ينعكس على سعر الصرف بالإيجاب فيرتفع والعكس، كما أكد فريدمان أن سبب التقلبات الحاصلة في سعر الصرف سببها عدم استقرار قيمة النقود،¹ ويركز المنهج النقدي على تحديد سعر الصرف في الأجل الطويل، ووفقاً لهذه النظرية يتحدد سعر الصرف وفق التوازنات النقدية التي تجري في أسواق النقود وهذا لا يتطلب بالضرورة افتراض وجود تبادل سلعي بين الدول، إلا أن هذا لا يعني إهمال دور الأسواق المالية في تحديد سعر الصرف فلكليهما أثر في تحديد سعر الصرف إلا أن لسوق السلع أثر غير مباشر على هذا الأخير من خلال تغيرات الطلب على النقود عكس السوق المالية.²

سادساً: نظرية الإنتاجية:

ويرى أنصار هذه النظرية أن سعر الصرف يكون في نفس اتجاه تطور إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين كل من سعر صرف الدولة وإنتاجيتها؛ حيث أنه عندما يرتفع حجم إنتاج السلع الموجه للتصدير للقطاعات الإنتاجية بالدولة تزداد حركة الأموال الأجنبية إلى الداخل وذلك بفعل العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، ما يقود إلى تحسن سعر صرف عملة الدولة المنتجة والعكس في حالة انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية الوطنية.³

¹ عمرو هاشم محمد، أحمد حافظ حميد، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينامي العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد (15)، العدد (64)، 2018، ص 7.

² محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2018، ص 519.

³ ياسمين هلال ادريس، طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وكل من التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد (46)، 2022، ص 109.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: وظائف سعر الصرف :

لسعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد سواء أكان هذا النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ ينطوي هذا الأخير على عديد الوظائف والتي يمكن حصرها ما يلي:

1. الوظيفة القياسية:

يمثل سعر الصرف أداة قياس ومقارنة بين أسعار السلع المحلية والعالمية ؛ وذلك باعتبار أن الأسعار المحلية تحسب قيمة أسعار البضائع الدولية، والتي يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، ما يجعل سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة،¹ وبذلك يكون سعر الصرف أداة قياس أسعار السلع عند المقارنة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، فعن طريقه تأخذ الشركات الكبرى والعابرة للقارات قراراتها الاستثمارية مثل (مستويات الأجور في مختلف الدول وأسعار الطاقة وغيرها) من المحددات التي يتوقف عليها القرار الاستثماري حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون والتجارون على هذا السعر في قراري الاستيراد والتصدير.²

2. وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات،³ فهو يؤثر على التركيبة السلعية والجغرافية للتجارة الخارجية للدول، فضلا عن إمكانية التعطيل أو الاستغناء عن فرع صناعي في حالة ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالمستوردة لنفس المنتج.⁴

3. وظيفة توزيعية:

باعتبار سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية، فإنه يقوم بعملية توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم بسبب حركة السلع فيما بينها، وهذا يعني أن لسعر الصرف وظيفة توزيعية على نطاق الاقتصاد الدولي،⁵

³ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، د ط، دار البيازوري، الأردن، عمان، 2017، ص 03.

² محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 117.

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار لفجر، القاهرة، 2006، ص 98.

³ هبة عوض الله حسين وآخرون، العوامل المؤثرة في سعر صرف في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1998-2018)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 21، ديسمبر 2019، ص 2.

⁴ خالد حمادي المشهداني، فع ربه نك أمين عبد الله، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريب، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (51)، جمادى الثاني 2020، ص 420.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم، ولو افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين الياباني، فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة من الدولارات مقابل وارداتها من القمح ما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولار أو العكس.¹

وعليه فإن وظيفة توزيعية التي يقوم بها سعر الصرف للدخل القومي العالمي تكون من خلال التأثير على حجم الاحتياطي من العملة الصعبة للدول والذي يكون على شكل رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل داخلية و خارجية تعمل على الرفع والخفض من قيمته والتي تعود في بعض الأحيان لأسباب اقتصادية تمس الاقتصاد الوطني للدولة سواءً كانت داخلية أو خارجية، كما يتأثر سعر الصرف بأسباب غير اقتصادية وفيما يلي شرح موجز للعوامل المؤثرة في سعر الصرف.

1. كمية النقد:

كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقد وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وتتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ما يؤدي إلى التغير في معامل التبادل الدولي وتراجع الصادرات ؛² وعليه إن زيادة كمية النقد المتداول داخل الاقتصاد (سرعة تداول النقود، الناتج القومي وغيرها) تؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، وبالتالي جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى ما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك الزيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى وانخفاض الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.³

¹ خضر سفيان، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمر الفليحي الأغواط، المجلد (01)، العدد(02)، ديسمبر 2017، ص 215.

² عبد الغني بوشري، منصوري حاج موسى، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات (1985-2014) بالاستعمال نهج ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد (04)، العدد (02)، ص 93.

³ مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 80.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

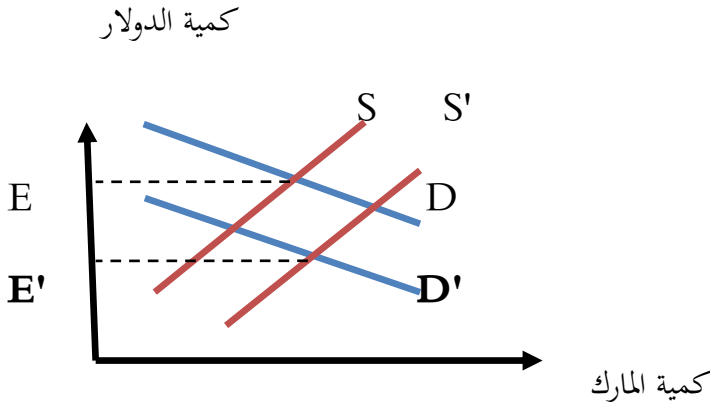
2. الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري من بين العوامل التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، إذ أن العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى حدوث انخفاض في سعر صرف العملة والعكس وهذا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية.¹

3. التضخم:

إن زيادة معدلات التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الأجنبي يجعل الصادرات الوطنية أقل منافسة في الأسواق الخارجية بينما يجعل أسعار الواردات أقل مقارنةً بالسلع المحلية، ويترتب على هذه العملية انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية لانخفاض طلبهم على السلع والخدمات المحلية.²

الشكل رقم(01): أثر التضخم على سعر الصرف



المصدر: عبدالرزاق بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص20

ولتوضيح ذلك نفترض أن معدل تضخم يعرف وتيرة نمو متزايدة في ألمانيا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ما يؤدي إلى تحرك منحني الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية على المارك إلى "D'" أي نحو اليسار، بينما يتحرك منحني عرض المارك في ألمانيا إلى "S'" وعليه ينخفض سعر الصرف نتيجة هذه التطورات عند المستوى "E'" ؛ وللحد من ارتفاع معدل التضخم تعمل الدولة على تقليل الاستيراد من سلع الأمر الذي يحد من خروج العملة الصعبة نحو الخارج.

¹ بتصرف عن: فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي (لمنافسة-أورو-دولار)، د ط، دار اليازوري، عمان، 2013، ص ص239 - 239.

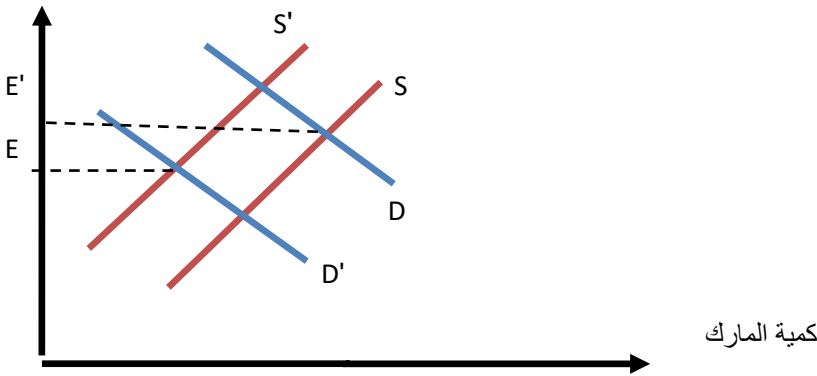
² جميل الجنابي هيل العجمي، التمويل الدولي والعلاقات، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2014، ص100.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

4. التغير في معدلات الفائدة:

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة السائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بعد فترة زمنية معينة والعكس¹؛ وبما أن معدل الفائدة هو عائد الطلب على الأصول المالية فإن هذا الطلب يؤدي إلى إحداث تقلبات قصيرة الأجل في أسعار الصرف الأجنبي، ولتوضيح ذلك نفترض ارتفاع معدل الفائدة المحلي عن الأجنبي الأمر الذي سيحفز المستثمرين الأجانب على طلب الأصول الرأسمالية المحلية من أجل الحصول على الأرباح في السوق الأجنبي؛ ما يعني حدوث زيادة في عرض الصرف الأجنبي بسبب إقبال الأجانب على شراء العملة المحلية للقيام بالاستثمار في الاقتصاد المحلي.²

الشكل رقم (02): أثر معدل الفائدة على سعر الصرف كمية الدولار



المصدر: -عبد الرزاق زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الشكل (02) يوضح العلاقة وأثر ارتفاع معدل الفائدة المحلي على سعر الصرف الأجنبي، ولنفترض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في الجزائر فإن الطلب على الدينار الجزائري في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى D' ماينجر عنه خروج رؤوس المال الأجنبية إلى الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض قيمة الدينار، بينما ينتقل عرض الدولار الأمريكي إلى S' إذ أن ارتفاع معدل الفائدة المحلي عامل جاذب لرأس المال الأجنبي وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، وعليه فإن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة علاقة طردية.

¹ عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ/2009م، ص 189.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

5. التدخلات الحكومية:

وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة المحلية حينما لا يكون ملائماً لسياساتها الاقتصادية، وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرف عملتها؛ وذلك من خلال اعتماد سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن لقيمة العملة ؛ حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للعملة في السوق المالي وهو ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة¹ .

6. حجم الإنتاج:

حيث أنه كلما زاد حجم انتاج السلع داخل الاقتصاد، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة ؛ ذلك أن زيادة انتاجية البلد تدفع أسعار السلع والخدمات نحو الانخفاض مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى².

7. الديون الخارجية وخدمة الدين:

إذ تعد المديونية الخارجية من أهم الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى خدمة الدين والمتمثلة في أقساط الفوائد السنوية ؛ إذ تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية، ما يؤدي إلى اختلال العملة المحلية تجاه العملات الأخرى³.

عوامل أخرى: يتأثر سعر الصرف بعوامل أخرى غير اقتصادية نوجز منها

8. الاضطرابات السياسية والحروب: تؤثر الحروب والاضطرابات السياسية بالسلب على سعر صرف

العملة كونها تعمل على إضعاف ثقة المواطن والمستثمر على حد سواء في العملة أو في الاقتصاد.

9. الشائعات: تعد الشائعات أحد أسباب تحسن وتدهور العملة في السوق المالي ؛ إذ تؤثر هذه

الأخيرة على الطلب على العملة وذلك حسب الأخبار الواردة أو الرائجة في السوق المالي (إيجابية أو سلبية).

* سياسة السوق المفتوحة وتعبر عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزانة وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية حيث يقوم ببيع الأوراق المالية على الجمهور والبنوك التجارية في حالة تنفيذ سياسة انكماشية والعكس.

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² سيد إسلام نمير رامي، اثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية (تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد 49، العدد4، 2019/12/31، ص 719.

³ محسن حاكم محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد (01)، كربلاء، د ت، ص180.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المطلب الثاني: ماهية سياسة الصرف

تعتبر سياسة الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لإدارة عملتها، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها لاسيما ما تعلق بمعالجة الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات، وقد تطورت نظم الصرف المعتمدة في مختلف دول العالم باختلاف وضع المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف

أولاً: تعريف سياسة الصرف

تعد "سياسة الصرف من ضمن السياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها السلطات النقدية بهدف إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي جيد والبحث عن التوازن الخارجي، بالإضافة إلى التحكم في معدلات التضخم والحد من الخلل في توازنات الاقتصاد الوطني".¹

كما يتم تعريفها على أنها "سياسة تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته ؛ إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف".²

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف سياسة الصرف على أنها سياسة شأنها شأن السياسات الاقتصادية الأخرى تعتمد عليها الدولة للحفاظ على استقرار عملتها والحد من اختلالاتها من جهة، وتحقيق أهداف اقتصادية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فسياسة الصرف هي السياسة يتم من خلالها فهم التغيرات التي تحصل على مستوى عملة الدولة إلى جانب التنبؤ بوضعها على أساس تغير بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية.

¹ مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2011-2012، ص25.

² سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2020-2021، ص49.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثانياً: أهداف سياسة الصرف :

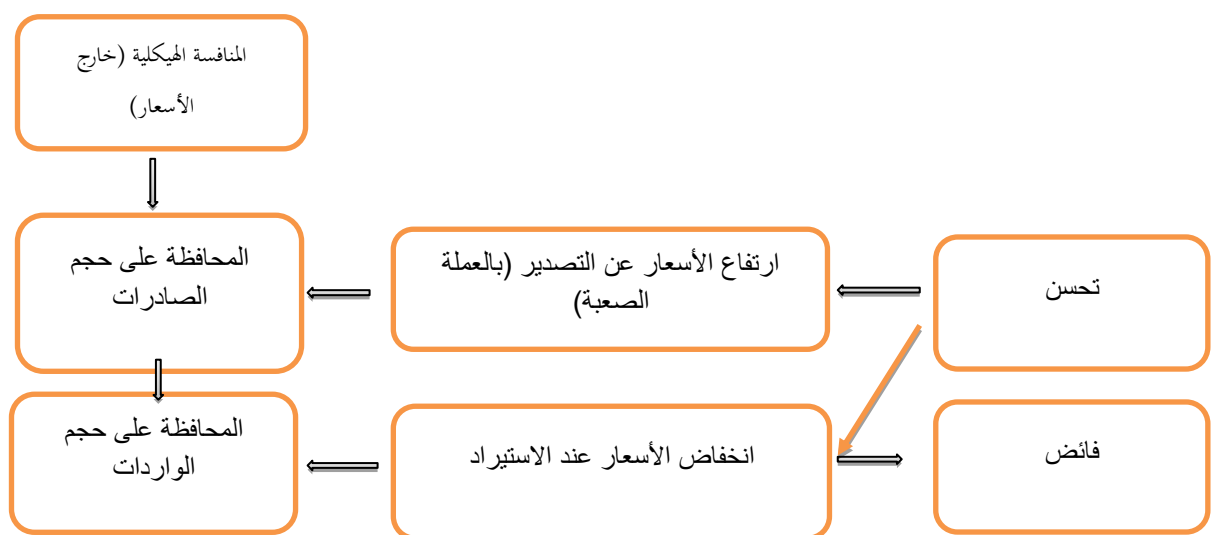
تسعى سياسة الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

I. مقاومة التضخم:

تلعب سياسة الصرف دوراً هاماً في مكافحة التضخم، ولقد اعتمدته العديد من الدول وباستخدام نظام الربط المتحرك كمثبت إسمي لتخفيض معدل التضخم، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات ما يجعلها قادرة على ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسياتها .

يتم تبني هذه السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة* الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم وتم اعتماد هذه السياسة من قبل فرنسا سنة 1983 لغرض مجابهة التضخم وسميت بظاهرة الحلقة الفاضلة¹.

الشكل رقم (03): الحلقة الفاضلة



* وتقاس القوة الشرائية للعملة بكمية السلع والخدمات المشتراة بها، كما تقاس بمجموعة العملات الأجنبية المستلمة مقابل وحدة من العملة المحلية.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،

2003، ص 131-132.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص 131-132.

يؤدي تحسن صرف العملة المحلية إلى رفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يفضي إلى ارتفاع أسعار صادرات الدولة التي عرفت عملتها ارتفاعاً، وفي المقابل تصبح واردات هذه الدولة منخفضة نتيجة ارتفاع قيمة عملتها، كل هذه العوامل تساهم في تعزيز تنافسية المؤسسات المحلية وبالتالي تنخفض أسعار السلع بالنسبة للمستهلك المحلي لانخفاض تكاليف الإنتاج، ما يؤدي لانخفاض معدل التضخم وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن ما يحد من خروج العملة الصعبة من الدولة، الأمر الذي يرجح كفة الصادرات على كفة الواردات وبالتالي خلق فائض في ميزان المدفوعات.

II. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية؛ حيث أنه عند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مود أولية زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية، وعندما تنخفض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها.¹

III. تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في سوق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.²

¹ منى محمد أحمد عثمان، أثر السياسة المالية على سعر الصرف دراسة مقارنة السودان والمملكة السعودية في الفترة ما بين (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2010-2011، ص 32.

² رحيمة بن عيني، سياسة سعر الصرف في الجزائر نموذجاً قياسية للدينار الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، 2005-2006، ص 120.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

IV. تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية؛ حيث أنه بتخفيض قيمة العملة يزداد الطلب على السلع المحلية الأمر الذي يحفز قطاع الإنتاج وبالتالي نمو معتبر للصناعة الوطنية.¹

الفرع الثاني: نظم الصرف

عرفت نظم الصرف تطوراً عبر العديد من المحطات الزمنية والأحداث التاريخية التي ساهمت في ظهور عديد من نظم الصرف، وفيما يلي شرح لهذه الأخيرة.

أولاً: نظام الصرف الثابت

وفق هذا النظام يتم ربط العملة بقيمة محددة من الذهب، وذلك أن الدولار عملة الأساس في تسوية المبادلات الدولية، وبناءً على ذلك يتم ربط العملة بصورة مباشرة مع الذهب أو بصورة غير مباشرة،² وفي ظل هذا النظام تتدخل الحكومة والمتمثلة في البنك المركزي مباشرة في السوق النقد الأجنبي عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية بغرض الحفاظ على استقرار سعر الصرف في مستوى معين والذي يكون في مستوى أعلى أو أقل من السعر التوازني وذلك حسب حالة الاقتصاد

I. نظام الصرف الثابت والبنك المركزي: وفي ما يلي حالات تدخل البنك المركزي في ظل هذا النظام:³

1. الحالة الأولى:

عندما يكون هناك تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية بمعنى ارتفاع معدل الفائدة في تلك الدول عن معدل الفائدة في العالم الخارجي، الأمر الذي ينجر عنه تحويل الأموال من طرف المستثمرين إلى الاقتصادات ذات العوائد المالية، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وحتى لا تؤثر هذه الزيادة في الطلب على العملة المحلية،

¹ الطيب عبابو، سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة ومناجنت دولي، 2013-2014، ص 66.

² محمد أحمد أفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2010، ص 42.

³ نجم الدين محمد بابكر محمد، أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية، مجلة المصري، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، العدد (85)، السودان، سبتمبر 2018، ص 23.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

يتعمد البنك المركزي التدخل للحفاظ على سعر صرف العملة في مستوى محدد من خلال شراء العملة الأجنبية الفائضة في الاقتصاد، ولكن بالمقابل تكون زيادة في عرض النقود للبلد المعني، ولتفادي مشكلة السيولة الزائدة في الاقتصاد تقوم البنوك المركزية ببيع أوراق مالية لامتناس السيولة الفائضة في الاقتصاد، الأمر الذي يساعد البلد المعني على تكوين احتياطات من النقد الأجنبي.

2. الحالة الثانية:

وهي الحالة العكسية للحالة الأولى والتي تكون فيها فرص الاستثمار في الخارج أكبر من الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض المعروض منها، وحتى لا يتأثر سعر الصرف المحلي للعملة يقوم البنك المركزي بضخ عملات حرة في الاقتصاد لمقابلة الطلب العالمي عليها، ويؤدي هذا الوضع إلى تآكل الاحتياطات من العملات الأجنبية.

II. صور نظام الصرف الثابت

يأخذ نظام الصرف الثابت صورا متعددة وهي كالتالي:

1. صندوق الاصدار أو مجالس العملة¹

وهو نظام نقدي تلتزم دولة ما وبصفة صريحة منصوص عليها بصرف عملتها الوطنية بمعدل ثابت مقابل عملة صعبة هذا التعهد أو الالتزام يفرض قيودا على السلطة التي أصدرت هذه العملة من أجل ضمان الالتزامات التي يفرضها القانون وهو يتميز بعدة خصائص أهمها:

- أن الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوق أو تساوي على الأقل احتياطات الصرف التي يتم ربط العملة بها.
- لا تستطيع السلطات النقدية إصدار مزيد من النقود دون أن يقابلها زيادة في احتياطاتها من عملة الربط.
- لا تستطيع تمويل عجز الميزانية ومساعدة المؤسسات المهددة بالإفلاس.

¹ حسين برياطي، زيدان محمد، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة حالة الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، المجلد (10)، العدد (02)، 2016/12/31، ص ص 36-37

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

2. نظام الدولار/اليورو

وفيه تختفي العملة الوطنية تماماً حيث يتم تداول عملة بلد آخر باعتبارها العملة الوطنية والعملية القانونية (الدولة الرسمية) أو الدولة الكاملة، والتي يفقد فيها البنك المركزي سلطته في إصدار النقود، وبالتالي يفقد دوره في تمويل عجز الموازنة وكذلك دوره كمقرض الملاذ الأخير، أي أن البلد لا يتمتع بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية في ظل الدولة الكاملة، والتي تختلف عن الدولة الجزئية التي تظهر نتيجة اهتزاز ثقة الأفراد في عملتهم المحلية مع انخفاض في قوتها الشرائية، مما يدفعهم نحو حيازة العملة الأجنبية من الدولار واستخدامها كمستودع للقيمة إلى جانب استخدامها وسيط للتبادل في العملات الخارجية، حيث يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول إلى جانب العملة المحلية.¹

ويعد هذا النظام من أكثر الأنظمة جموداً في هذا المجال، ومن أمثلة ذلك نجد منطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي إذ تعتمد اليورو بديلاً عن العملات الوطنية في دول الاتحاد كما هو حال تداول الدولار الأمريكي في العديد من المناطق والدول.

3. الاتحادات النقدية

وفيه يتم استخدام عملة مشتركة من طرف مجموعة من البلدان والتي يصدرها بنك مركزي واحد، حيث أن إنشاء الاتحاد النقدي يركز على تحديد معايير التقارب للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي مثل (التضخم، معدلات الفائدة، فضلاً عن تقارب حالة موازين التجارة وحالة الدين العام)، لتفادي الصدمات الداخلية الناتجة عن المعايير سالف الذكر والعمل على مواجهتها دون تجاهل تأثير الصدمات الخارجية على الاتحاد النقدي،² ومن أمثلة ذلك نجد منظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا والذي ويعد من الحالات الأكثر صرامة بحيث تكون أسعار صرف الدول المشكّلة لهذا الاتحاد غير قابلة للتغير فيما بينها.³

¹ هند محمد عبد الحميد الدناصورى وآخرون، الاحتياطي النقدي الأجنبي كمحدد أساسي في اختيار نظم سعر الصرف في مصر في الفترة (1990-2020)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس كلية التجارة، المجلد (13)، العدد (02)، الإسماعيلية، 2022، ص233.

² هند محمد عبد الحميد الدناصورى وآخرون، المرجع نفسه، ص223.

³ بغداد بن زيان، مرجع سبق ذكره، ص27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثانياً: نظام الصرف العائم أو المرن

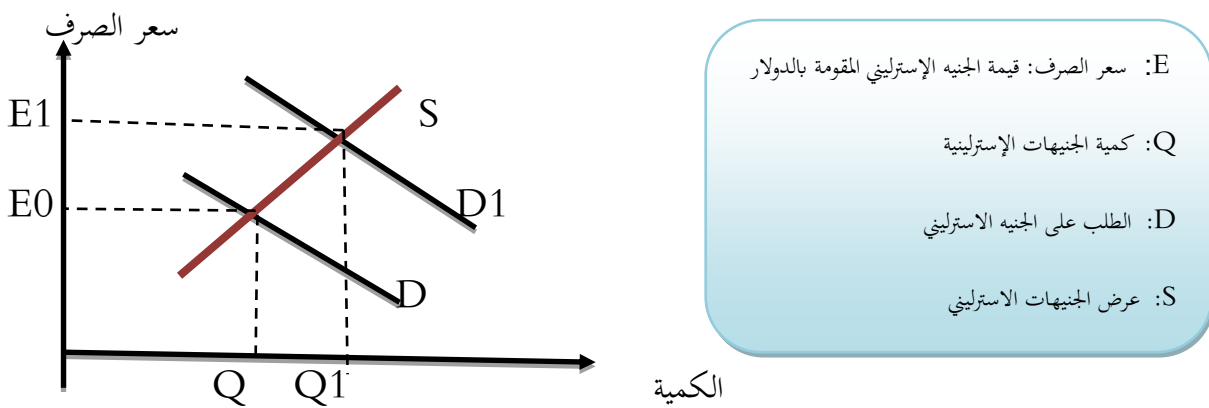
وفي ظل هذا النظام يعرف سعر الصرف نوعاً من الحرية في التحديد؛ لذلك سميت بالعائمة إذ يخضع هذا الأخير لقواعد السوق المبنية على عرض العملة والطلب عليها ويمكن التفريق بين نظم الصرف المرنة كما يلي:

I. نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر)

ويتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام وفقاً لقوى السوق، بحيث يتوقف التغير في سعر الصرف على التغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ويتحقق التوازن بتساوي الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها، وأي تغير في سعر الصرف سوف ينعكس مباشرة على قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات وأوراق مالية واستثمارات¹؛ حيث أن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على الواردات من الخارج، أما العرض من الصرف الأجنبي فهو مشتق من طلب الأجانب على صادرات الدولة.²

ويكون سعر الصرف هذا عندما تكون هناك حرية في بيع وشراء العملة الأجنبية، وبذلك يتحدد سعر الصرف بين عملتين من خلال قوى العرض والطلب؛ فمثلاً يتحدد سعر صرف الدولار الأمريكي والجنيه الأسترليني من خلال مبادلة الدولارات الأمريكية بالجنيهات الأسترلينية من خلال قوى العرض والطلب للعملتين، إذ يتحدد سعر الجنيه المقوم بالدولار من خلال تقاطع منحنى الطلب والعرض على الجنيه على النحو التالي.

الشكل رقم (04): آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المرن



المصدر: سعيد سامي الحلاق ومحمود محمد العليجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010، ص292.

¹ فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص23.

² محمود حامد، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار حيترا، القاهرة، 2017، ص87.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. نظام الصرف المرن المدار (التعويم المدار)

ويتمتع هذا النظام بالمرونة غير المتوفرة في نظام الصرف الثابت، وبلاستقرار النسبي الغير الموجودة في نظام الصرف الموعوم، وفي ظل هذا النظام يتحدد سعر صرف العملة إما من قبل البنك المركزي أو من قبل قوى السوق، ويقف البنك المركزي لدعم سعر الصرف والمحافظة عليه في حدود هوامش محددة متفق عليها،¹ وعليه فإنه في ظل هذا النظام يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب على العملة، إلا أنه يسمح للسلطات النقدية بالتدخل للتأثير في سعر الصرف دون أن يكون لها مسار أو هدف محدد سلفاً بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات، كما أن هذا التدخل قد يكون تدخلاً مباشراً من خلال التأثير في معدل الفائدة أو نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤثر بمرور الزمن على سعر صرف العملة، كما يمكن أن يكون هذا التدخل غير مباشر من خلال اعتماد السلطة النقدية آلية السوق المفتوحة كأحد أدوات السياسة النقدية التي يمكن من خلالها التأثير في سعر صرف العملة ؛ وذلك بتدخلها بائعة أو مشتريّة للأوراق المالية الحكومية بغرض الحفاظ على استقرار سعر صرفها.²

ثالثاً: أنظمة الصرف الوسيطة

وهي نظم هجينة تربط بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن، والتي تقوم على مبدأ إعطاء حرية تحديد سعر الصرف وفي نفس الوقت تعمل على التدخل في تحديده.

رابعاً: نظام الربط المتحرك (الزاحف)

ووفق هذا النظام يتم تعديل قيمة العملة تعديلاً دورياً طفيفاً بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في بعض المؤشرات الكمية، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين وغيرها من المؤشرات ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائياً لاستبعاد أثر التضخم أو تحديده بسعر صرف ثابت معن سلفاً، أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة (على أساس استشرافي).³

¹ علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان ، الرياض، 2000، ص322.

²-RupaDutttagupta and outhur، 'Moving to a flexible exchange rate how .whenand how fast?'international Monerary Fund ،december، 2005،p04

³-RupaDutttagupta and outhur، opcit،p 03

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

خامساً: الربط بسلة من العملات

يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس كثافة التجارة البينية مع تلك الدول ومن مزايا هذا النظام تحديد سعر صرف حقيقي للعملة.¹

سادساً: الربط ضمن النطاق الهامشي

وهي مقترح تقدم به William son* والذي يقضي بوضع نطاق مستهدف حيث يتحدد سعر الصرف عند مستوى معين يسمح له بالتقلب بحدود (± 10) ارتفاعاً وانخفاضاً، ويمنع التقلب خارجه هذا النطاق المحدد، كما يقضي هذا النظام بأن يكون هذا النطاق مرناً حتى يمكن تغييره في حال تحرك سعر الصرف خارجه،² ويقع هذا الربط ضمن دائرة البنك المركزي، إذ يعمل هذا الأخير على تثبيت سعر الصرف مع وجود هامش انحراف عن السعر المحدد المقبول لديه.³

الفرع الثالث: أدوات سياسة الصرف وأنواعها

حتى تحقق سياسة الصرف أهدافها يتم اعتماد العديد من الأدوات التي تمكنها من تحقيق الفاعلية والكفاءة لسعر الصرف بما يتماشى مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية؛ لذا تعتمد الدول خفض أو رفع سعر صرف عملتها وفيما يلي مجموعة أدوات سياسة الصرف.

أولاً: أدوات سياسة الصرف

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات التي تمكنها من لوصول للأهداف المسطر لها وهي كالتالي :

I. تعديل سعر الصرف:⁴

وتتبع السلطات النقدية هذه الآلية عندما ترغب في إحداث توازن في ميزن المدفوعات من خلال تخفيض قيمة العملة وإعادة تقويمها وذلك في ظل نظام سعر الصرف الثابت، بينما تعمل على التأثير في تخفيض أو تدهور

¹عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

* (2020/1932) اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل عام 2009 في العلوم الاقتصادية، وقد ارتكزت أبحاثه حول قيام المؤسسات وتأثيرها على الاقتصاد، كما قدم العديد من النظريات التي توضح طرق اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية ومختلف العوامل المؤثرة عليها، وقد اعتمد في ذلك على تحليل العلاقة بين المؤسسة والبيئة الاقتصادية.

² محمود محمد داغر، حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية اقتصاد والإدارة، المجلد (21)، العدد (84)، 2015، ص 276.

³نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2022، ص 93.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

قيمة العملة في ظل نظام الصرف المرن، ويتم اتباع هذه السياسة لتشجيع الصادرات وتتضمنها عادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ويتوقف نجاح هذه السياسة على الشروط التالية:

1. استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب.
 2. ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار العالمية.
 3. استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية لعملية لتصدير).
- ### II. استخدام احتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي بحوزتها مقابل العملة المحلية، وعلى العكس عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، كما يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة عندما تكون الاحتياطات غير كافية.¹

III. استخدام معدل الفائدة:

تقوم السلطات النقدية بالتأثير على معدل الفائدة من خلال تحديده بهدف تحقيق الغرض المتوخى من سياسة الصرف وذلك من خلال انتقال الأثر من معدل الفائدة إلى سعر صرف العملة؛ فإذا أرادت تحسين سعر صرف عملتها تلجأ السلطات النقدية إلى رفع معدل الفائدة، الأمر الذي يجلب رؤوس الأموال الأجنبية ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف عملتها والعكس في حالة خفض معدل الفائدة.²

IV. مراقبة الصرف

تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض الاقتصادية والنقدية للدولة، ويأتي في مقدمة هذه الأغراض منع خروج رؤوس الأموال من الدولة، والذي يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية خاصة في الدول النامية بهدف الحد من الواردات غير الضرورية، والتي تعتمد الدول الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى أن الغرض من هذه الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزينة الدولة فضلاً عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية

¹ رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، جانفي 2010، ص 223.

² منصف مصار، أم الخير فراد، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1997-2014)، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد (10) العدد (2)، 2016، ص 39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ديونها الخارجية،¹ وتقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة لمقاومة خروج رؤوس الأموال، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي:²

1. الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة من الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
2. تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
3. تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملة تجارية أو مالية مبررة.

V. استخدام أسعار صرف متعددة :³

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض حدة التقلبات في الأسواق الخارجية وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، إذ يعتمد على نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، والذي يقضي بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية، أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

وهناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

ثانياً: أنواع سياسة الصرف

تأخذ سياسة الصرف ثلاث أشكال مختلفة يمكن انتهاجها حسب الغرض المراد تحقيقه على المستوى الاقتصادي للدولة، وتتمثل هذه الأشكال في سياسة تخفيض الصرف، والتي يكون الهدف منها الحد من الاختلالات الناجمة عن العجز في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى سياسة رفع الصرف والتي تهدف لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية فضلاً عن سياسة مراقبة الصرف، وفيما يلي شرح مفصل للسياسات الثلاثة المذكورة سالفاً.

¹ محمد حاكم محسن، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد الأول، 8 مارس 2005، كربلاء، العراق، ص 17.

² حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق استقرار سعر الصرف في السودان (1980-2014)، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (01)، العدد (02)، جامعة الحدود الشمالية، سنة 1438هـ/2016م، ص 89.

³ الطيب عبابو، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

I. سياسة تخفيض قيمة العملة

1. التعريف

ويقصد به "كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات نقدية أجنبية سواء أ اتخذ القرار قانونياً أو فعلياً؛ فتخفيض قيمة العملة بهذا المعنى يترتب عنه تخفيض الأثمان المحلية المقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية".¹

كما يعرف تخفيض قيمة العملة الوطنية على أنه "تخفيض قوتها الشرائية في الخارج، حيث تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات"²

كما يتم تعريفه على أنه العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق السحب الخاصة...) وبالتالي اتجاه جميع العملات؛ فتخفيض قيمة العملة هو إجراء رسمي، يهدف إلى إعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية للعودة إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات القابلة للتحويل، خاصة القوية منها قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تخفيض الصادرات، وكبح الواردات والحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.³

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف تخفيض قيمة العملة على أنه أحد السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة في مجال صرف العملة بهدف تعزيز تنافسيتها في مجال التجارة الخارجية، من خلال إجراء تخفيض قيمة عملتها تجاه العملات الأجنبية.

¹ بتصرف عن: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، طبعة 2004، ص ص 292-293.

² أسامة محمد متولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1997، ص 308.

³ علال بن ثابت، جمال السويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة (1986-2015)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة عمر التليجي، الأغواط، المجلد (08)، العدد (02)، مارس 2017، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

2. أسباب إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة :

يتم اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة في الحالات التالية:

- من أجل معالجة العجز في ميزان المدفوعات ؛ إذ أنه من خلال هذه السياسة تقوم الدولة بتشجيع زيادة الصادرات التي تصبح أقل سعر بالنسبة للمستوردين الأجانب وفي المقابل وكبح الواردات التي تصبح أسعارها أكثر نظراً لانخفاض قيمة العملة.¹
- عند زيادة المعروض النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة المتداولة في الاقتصاد الأمر الذي يقود أسعار السلع والخدمات للارتفاع وبالتالي ارتفاع معدل التضخم المحلي ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية.²
- بهدف توفير العملة الصعبة للمساهمة في زيادة الاحتياطيات الأجنبية ومعالجة المديونية.
- لزيادة الإنتاج السلعي في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير وزيادة الكفاءة من خلال التخصيص الأفضل لموارد المحلية.
- بغرض تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة من خلال تحريك الاستثمارات في قطاع السلع القابلة للتصدير.³

3. عوامل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية:

- تحقق شرط مارشال - لينر، والذي يعني أن مرونة كل من الصادرات والواردات أكبر من الواحد وعرف هذا الشرط بنموذج kenen marshal-lerner robinson، والذي ينص على أنه حتى يكون لتخفيض قيمة العملة أثر إيجابي على الميزان التجاري لا بد أن يكون.¹

¹ بوعلام بوحركات، أثر تغير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (2020-2019)، ص91.

² قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة مجموعة من دول MENA (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت) باستعمال معطيات panel ونموذج شعاع الانحدار الذاتي var، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، 2009-2010، ص82.

³ ليلي بديوي مطوق، عبد الحسين جليل الغالي، صدمات أسعار الصرف الثابتة الإسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المختلفة بطريقتي تعادل القوة الشرائية وميزان المدفوعات (دراسة تقويمية لدق قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، العدد (19)، 2016، ص 94.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

$$BC = X - M \longrightarrow Ex + Em > 0$$

$$Ex = \frac{dx}{de} \times \frac{e}{x}$$

مرونة الطلب للصادرات

$$Em = \frac{dm}{de} \times \frac{e}{m}$$

مرونة الطلب للواردات

حيث تمثل: X الصادرات، M الواردات، Ex مرونة الطلب على الصادرات، Em مرونة الطلب على الواردات

- ارتفاع طلب أجنبي على السلع والخدمات المحلية، وذلك يعني أن يتسم الطلب العالمي على منتجات البلد بقدر كبير من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة والتي تعرف سعراً أقل بسبب التخفيض.
 - ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا في صورة ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية، مع عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها.
 - وتشير تجارب الدول التي لجأت إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية في ظل غياب الشروط السابقة إلى أن عملية التخفيض غالباً ما تقود إلى النتائج التالية:²
 - ارتفاع الأسعار وتدهور الثقة في العملة المحلية وانخفاض المستوى المعيشي لدوي الدخل المحدودة.
 - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
 - تزايد خدمة الدين الخارجي.
 - لجوء المقيمين إلى ادخار العملات الأجنبية بدل المحلية فضلاً عن ارتفاع ميلهم للاستهلاك.
 - انخفاض معدل الادخار الوطني، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.
- ومن ثمة فإن سياسة الصرف تشكل سلاحاً ذو حدين؛ إذ أن سعر الصرف لا يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات العالمية فحسب، بل يشكل أداة ربط للتوازنات الكبرى في الاقتصاد لذلك اعتبر من قبل رواد نظرية التجارة الدولية بأنه ليس سعراً عادياً بل هو أخطر الأسعار قاطبة.

¹-سارة بوسيس، أحمد ضيف، سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2017)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد (12)، العدد (01)، 2020، ص 14.

²-سارة بوسيس، أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره ص 14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. سياسة رفع العملة:

1. التعريف:

وهي "تلك السياسة التي يمارسها البنك المركزي لزيادة الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على نفس الوحدات من العملة الوطنية التي كان من الممكن سابقاً الحصول عليها بعملات أجنبية أقل، وبذلك فهي عملية عكسية لعملية تخفيض قيمة العملة، أي كمية أكبر من العملة الأجنبية أصبحت لازمة للحصول على نفس الكمية من وحدات العملة الوطنية، أو كمية أقل من العملة الوطنية أصبحت لازمة للحصول على نفس الكمية من العملة الأجنبية".¹

وعليه فإن رفع قيمة العملة مقابل العملات الأخرى في ظل نظام تعويم سعر الصرف يؤدي إلى خفض أسعار الواردات، وارتفاع أسعار الصادرات، الأمر الذي يشجع على زيادة الواردات وتقييد الصادرات.

2. أسباب رفع قيمة العملة :

من بين الأسباب التي تدفع بالسلطات النقدية إلى تبني قرار رفع قيمة العملة ما يلي:²

- وجود فائض في ميزان مدفوعاتها وبالتالي تعمل على التخلص من هذا الفائض لإعادة التوازن له مرة أخرى.
- للتقليل من الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية للسلع استراتيجية كما فعلت فرنسا حينما قامت برفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينيات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت كل من ألمانيا واليابان حينما رفعت عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي وذلك عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها في الستينيات من القرن الماضي.

¹ عماد محمد علي عبد اللطيف، براق حسن محي، تحليل الانساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، journal of economic and administration sciences، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (115)، ديسمبر 2019، ص 336.

² مبارك الكوط، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (2020/2019)، ص ص 66-67.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

3. آثار رفع قيمة العملة: ينجم عن رفع قيمة العملة الآثار التالية:¹

- رفع قيمة العملة يقلل من القدرة التنافسية وحجم المنافذ الخارجية للبلد المنتهج لهذه السياسة.
- يؤدي إلى زيادة تكلفة المدخلات (السلع المستوردة) من جهة ويعمل على تقليل المخرجات (الصادرات) من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى نقص نمو الصادرات.

III. نظام الرقابة على الصرف:

1. التعريف

ويقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث أن تحويل العملة إلى عملات أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية دول وخروج العملة الصعبة والتعامل بها تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة، إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلد إلا لمن له الترخيص من البنك المركزي ويتميز هذا النظام بما يلي:²

- عدم السماح بحرية تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة دخول وخروج العملة الصعبة لقواعد معينة.
- ينجر عن هذا النظام أكثر من سعر صرف، وبالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي.

2. وسائل نظام الرقابة: يعتمد نظام الرقابة على الصرف عدة وسائل والتي يمكن من خلالها التأثير في

- سرف عملة الدولة بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة وهي كالتالي:
- فرض قيود على الصرف الأجنبي وذلك بالإشراف على طلب وعرض العملات الأجنبية.
- احتكار الدولة حق امتلاك حصيلة العملات الأجنبية والتصرف فيها.³
- جعل سعر صرف العملة المحلية الرسمي مثبت إلا في حالات المعاملات التي تجري في قطاع السوق الحر.
- إلزام المصدرين وكل من يحوز على أوراق مالية مقومة بعملة أجنبية البيع بسعر الصرف الرسمي المحلي للدولة في حالة بيعها على البنك المركزي.
- ضرورة استئذان الجهات المختصة في حالة تحويل رؤوس الأموال المودعة بالمصارف، إذ تعمل الدولة على تحديد الأموال المسموح للأفراد بحملها عند الخروج من الدولة وكذا المسموح للأفراد بإدخالها للدولة.

¹-Magda kandil;Exchange rate Fuctuation The balance of payment·channal of Interaction in Developed countries ، International Monetary Fund ،journal of economic Integration·VOL(24)N(1)march2009-p p(161-162).

²جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

³فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- الأخذ بسعر صرف متعدد، وذلك بتحديد مستويين أو أكثر لأسعار الصرف ؛ إذ أن نظام الرقابة يعمل على تشجيع أنشطة معينة والحد من أخرى من خلال فرض سعر صرف مرتفع على استيراد السلع الكمالية، والعكس على السلع الرأسمالية والمواد الخام.¹

الفرع الرابع: سوق الصرف الأجنبي

يتم تحديد قيمة عملة ضمن إطار منظم تضبطه قوانين و تشريعات لذا نجد ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي، وهو ذلك الفضاء الذي تلتقي فيه طلبات على العملة مع العرض منها أين تحدد قيمة هذه العملات وفي هذا الجزء من البحث ستنم معالجة هذا السوق بشيء من التفصيل.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

ويعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى، فهو يمثل شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف من خلال البنوك المنتشرة في العالم، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف ؛ أي أنه السوق الذي يقوم فيه كل من البنوك والمنشآت وحتى الأفراد ببيع أو شراء العملات الأجنبية عن طريق التقاء عارضي وطالبي هذه العملات الأمر الذي يساهم في تحديد سعر الصرف.²

ثانياً: أقسام سوق الصرف :

ينقسم سوق الصرف إلى الأقسام التالية

I. سوق الصرف العاجل: ويتم فيه شراء أو بيع أي كمية من النقد الأجنبي من مكاتب الصرافة أو من البنوك.³

II. سوق الصرف الآجل: وهو السوق الذي يتم فيه عقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر لاستبدال عملة مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي، على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين، وسعر الصرف الآجل بعملة ما هو إلا السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق (آجل) لتاريخ إبرام عقد الصفقة.⁴

¹ فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الاقتصادية - العولمة وبداية الانهيار، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية ، عمان، 2013، ص35.

² موسى شقيري نوري، الأسواق المالية وآلية التداول، د ط، دار الكتاب الثقافي، دمشق، سنة 2007، ص266.

³ سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثانية، مؤسسة طيبة، القاهرة، سنة 2013، ص219.

⁴ مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، د ط، شركة دار الأكاديمية، عمان، سنة 2017، ص168.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثالثاً: المساهمون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف الأجنبي العديد من المتدخلين وهم كالتالي :

I. البنوك التجارية:

تقوم أسواق الصرف الدولي على البنوك التجارية، وذلك أن الجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي " السوق الداخلية للبنوك" *Marché interbancaire*، وغالباً ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء، حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمراكزها للمنافسين في ذات السوق، ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه.

وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ؛حيث نجد أعوان الصرف العاملون في البنوك يحولون الفائض من العرض أو الطلب على العملات الأجنبية إلى السوق بعد إجراء عمليات المقاصة بين الأوامر.¹

II. عملاء التجزئة

ويقوم هؤلاء بشراء أو بيع العملات الأجنبية لأغراض تجارية كسواء أو بيع السلع والخدمات والأوراق المالية في السوق المحلية، كما تجدر الإشارة إلا أن هؤلاء العملاء لا يقومون بالتبادل فيما بينهم بشكل مباشر، بل من خلال البنوك التجارية.²

VI. السماسرة:

ويتمثل دورهم في الربط بين طرفين، أحدهما المشتري والآخر البائع في عملية الصرف في سوق الصرف الأجنبي مقابل عمولة يتقاضاها متفق عليها مسبقاً، والتي تحدد بنسبة مئوية غالباً ما تكون (0.01%) من حجم الصفقة، إذ يقوم السمسار بدور الوسيط بين الزبائن والبنوك باستعمال مختلف وسائل التواصل.³

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

* المقاصة بين الأوامر: وتعرف على أنها طريقة من طرق انقضاء الالتزام بين دينيين متقابلين بالنسبة لشخصين مستحقين ؛حيث يتم خصم جزء من الدين، ويشير مصطلح المقاصة إلى جميع العمليات بين اللحظة التي يتم فيها الالتزام بمعاملة ما وتسويتها خلال هذا الإجراء، ولو افترضنا مثلاً أن شخصاً باع سيارة بمبلغ 100 ألف وكان البائع مديناً بـ 60 ألفاً للمشتري في هذه الحالة يخصم مبلغ 60 ألف من 100 ألف.

² عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، د ط، دار المناهج، سنة 2013، ص 133.

³ طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2009، ص 14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

وباعتبار السمسار وسيط فهو يعمل على تجميع الأوامر (أوامر شراء وبيع العملات الأجنبية) لصالح زبائنه، وتقدر كفاءة السمسار على مدى قدرته في تنفيذ الأوامر المطلوبة منه بسرعة ومصادقية، فضلاً عن ضمان الاتصال بين الأطراف وإعطاء التسعيرة المعمول بها في عمليتي البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المشتريين أو البائعين.¹

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاديات الريفية

في هذا المبحث سنحاول البحث في العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات، إلا أنه وقبل دراسة هذه العلاقة سنقوم بإجراء دراسة للاقتصاد الريفي (الاقتصاد القائم على المحروقات) والعلة التي تصيب هذا النوع من الاقتصادات جراء الاعتماد المفرط على هذا المورد.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات

تعد الإقتصادات القائمة على قطاع المحروقات إقتصادات ريفية والتي تعتمد في مصادر ثروتها على الثروات المستخرجة من الأرض كالمعادن بالإضافة إلى النفط ومشتقاته والذي يعد الركيزة الأساسية لبناء وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، كونه يعد أحد مصادر الدخل الرئيسية للدولة من العملة الصعبة، فضلاً عن الإستعمال الواسع لمشتقاته لاسيما في القطاع الصناعي للدولة.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الريفي

حظي مفهوم الاقتصاد الريفي باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين والذي دخل حيز الاهتمام بعد ثورة الاكتشافات النفطية التي عرفت العديد من دول العالم، كما أن التحدث عن الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات يقودنا إلى التحدث عن الدولة الريفية، والذي يشير مفهومها إلى "كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها (40% فأكثر) من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الانفاق العام جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي الإجمالي، وتمثل الدول الريفية العربية التجسيد الأمثل لظاهرة الدولة الريفية التي تمثل عائدتها من قطاع المحروقات الإيراد الرئيسي، إذ تعتمد هذه الدول على توزيع هذا الإيراد أو جزء منه على مواطنيها، من خلال برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية غايتها توفير احتياجات مواطنيها"²، فالدولة هنا تقوم بدور الوسيط بين قطاع المحروقات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعليه يمكن القول أن مفهوم الدولة الريفية يقوم على عنصرين هما:

¹ مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، (2011-2012)، ص 37.

² لقرع بن علي، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، سنة 2019، ص 31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- نسبة مساهمة الإيرادات الخارجية للربع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة تشكل أكثر من 40%.
- هيمنة الدولة على الاقتصاد بواسطة الانفاق العام.

الفرع الثاني: سمات الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات: يتميز الاقتصاد القائم على مداخل المحروقات بما يلي:¹

أولاً: تذبذب عمليات الإنتاج المحلي، وذلك أن الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات مرتبط بموارد مالية خارجية مرتبطة بحجم إنتاج وأسعار المحروقات في السوق الدولية، والتي غالباً ما تستغلها الدولة في فتح خطوط إنتاجية جديدة ما يجعل القطاعات المنتجة للسلع والخدمات داخل الدولة مرهونة بالتقلبات التي تطرأ على حجم إنتاج وأسعار المحروقات، لاسيما تلك التي تدخل ضمن القطاع العام للدولة.

ثانياً: إيرادات قطاع المحروقات يتم توزيعها على قطاعات غير إنتاجية غالباً، الأمر الذي يشجع على زيادة الاستهلاك بدلاً من المساهمة في العملية الإنتاجية.

ثالثاً: يعتبر الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات سبب في تجميع الثروة عند فئات محصورة في المجتمع، والتي تحتكر المال والسلطة.

الفرع الثالث: مساوئ الاقتصاد القائم على قطاع المحروقات

تعتبر الاقتصادات القائمة على مداخل المحروقات أحادية وهشة، وذلك كونها تعتمد على مورد طبيعي مهدد بالنضوب فضلاً على أن سعر هذا المورد يتحدد في السوق الدولية، ما يجعل هذه الاقتصادات عرضة للتقلبات الاقتصادية وفيما يلي أهم المساوئ التي ينطوي عليها هذا النوع من الاقتصادات:²

أولاً: جعل الدولة أكثر استهلاكية؛ وذلك أن العوائد الكبيرة والسهلة المتأتية من تصدير المحروقات توفر للدولة إمكانية التغلب أو تغطية عجز الإنتاج المحلي عن طريق فتح الباب أمام الاستيراد لتلبية حاجات مواطنيها.

ثانياً: يؤدي ارتفاع عائدات الدول القائمة على قطاع المحروقات، والمصاحب للسياسة المالية غير الرشيدة إلى ارتفاع قيمة عملة هذه الدول، ما يجعل صادراتها خارج المحروقات أقل تنافسية والتي تصبح أغلى من تلك المستوردة.

¹ أحمد ادريسي، الاقتصاد الربع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، العدد (04)، المغرب، كانون الأول 2018، ص 85.

² وليد الحياي وآخرون، العملة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، سنة 2016، ص 76-77.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ثالثاً: توجيه إيرادات المحروقات إلى الاستثمار في مشاريع ذات طابع اجتماعي (مشاريع سكنية، بناء مستشفيات، تشييد مدارس وغيرها من البنى التحتية التي تحتاجها الدولة)، والتي تعتبر قطاعات غير منتجة، ما يعني توجيه جزء كبير من هذه الإيرادات إلى الاستهلاك النهائي في شكل نفقة عامة اجتماعية في حين يذهب الجزء المتبقي من إيرادات قطاع المحروقات لبعض المشاريع الاستثمارية وتكوين الاحتياطي من العملة الصعبة.

رابعاً: إن الدول القائمة على قطاع المحروقات تجعل اقتصادها الوطني تحت تأثير التجارة الخارجية؛ وذلك أن أسعار المحروقات تتحدد على مستوى السوق الدولي ما يجعل هذه الدول عرضة إلى التقلبات.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف ونمو الصادرات

إن العلاقة التي تربط سعر صرف دولة ما ونمو صادراتها علاقة طردية إذ ينتج عن ارتفاع سعر الصرف العملة (انخفاض قيمة العملة) ارتفاع ونمو الصادرات، وقد تم التطرق في المبحث الأول لسياسة تخفيض العملة وشروط نجاح هذه العملية .

تعد عملية تخفيض قيمة العملة محفز للنشاط الاقتصادي، وذلك أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية (الواردات) نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية، وفي المقابل تصبح أسعار السلع المحلية مناسبة للمستوردين الأجانب، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية لانخفاض أسعارها ما يؤدي إلى زيادة تنافسية السلع المحلية وبالتالي ترتفع الحصة الدولية المنتجة للسلع والخدمات الموجه للتصدير في الدولة التي انخفضت قيمة عملتها، وفي المقابل تقل فيها الواردات كل هذا من شأنه أن يحسن من وضع الميزان التجاري.

لكن تجدر الإشارة إلى أن لتخفيض قيمة العملة أثارا سلبية إذا لم تتم العملية في ظل الشروط السالفة الذكر وخاصة أن لم تكن هناك مرونة في الطلب الأجنبي على السلع المحلية ؛ إذ يمكن أن ينتج عن هذه العملية أثارا انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي إذ أنه ومن خلال انخفاض أسعار الصادرات في الدولة المصدرة والتي تنخفض فيها الأسعار يمكن أن يقابلها ارتفاع الواردات خاصة إذا كانت هذه الدولة نامية والتي يعتبر أكثر المواد المستوردة لديها هي مواد استهلاكية ضرورية أو هي مواد مستخدمة في بعض الصناعات لديها .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المطلب الثالث: العلة الهولندية والصادرات خارج قطاع المحروقات

ينتج عن الاعتماد المفرط على المحروقات في تحقيق العائد من العملة الصعبة والذي قد يكون مرتفعاً خلال فترات من السنة ظهور علة المرض الهولندي الذي يعتري العديد من الدول الريعية، وفيما يلي شرح هذه الظاهرة أو العلة وعلاقتها بالصادرات.

الفرع الأول: تعريف العلة الهولندية

يعد مصطلح المرض الهولندي أحد التغيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات الانتاجية للاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وقد جاء هذا المصطلح من أثر تطوير وتصدير الغاز الطبيعي في الستينيات من القرن العشرين، إذ تقول النظرية أن ارتفاع أرباح قطاع المحروقات يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، ما يجعل التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة مقارنة بالاستيراد الذي يكون أرخص¹؛ وقد جاءت هذه التسمية من التجربة الهولندية التي أعقبت اكتشاف الغاز في بحر الشمال؛ إذ ارتفعت مبيعات الغاز الطبيعي من سعر صرف العملة الهولندية، ما ألحق أضراراً بالصناعات التصديرية خارج قطاع المحروقات.²

إن ظاهرة المرض الهولندي تفيد "أن ارتفاع عائدات الدولة المعتمدة في اقتصادها على إيرادات قطاع المحروقات المصاحب لغياب سياسة مالية مناسبة يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها الوطنية، وهذا ما يقود غالباً إلى ارتفاع أسعار صادراتها خارج المحروقات في السوق الدولية، وبالتالي سيؤثر هذا الأمر على تنافسيتها، ما يفضي إلى كساد بضائع هذه الدول الأمر الذي يعثر نمو قطاعاتها المنتجة خارج المحروقات".³

الفرع الثاني: أعراض المرض الهولندي

شهدت فترة السبعينات تبني أسعار الصرف المرنة وارتفاع أسعار البترول إلى جانب تسارع التضخم العالمي المصاحب للركود الاقتصادي، مما أدى إلى إجراء عديد الدراسات التي تخص هذه نماذج اقتصادية وقد كان جوهر اهتمام تلك النماذج ذا الطبيعة القطاعية متمثلاً في دراسة أثر ارتفاع أسعار المحروقات (أثر الاكتشاف المنجمي)، فقد حاول كل من Corden and Nearn سنة 1982 دراسة أثر ارتفاع أسعار البترول على إعادة توزيع الدخل من بقية العالم إلى البلدان المنتجة للبترول بالإضافة إلى تحليل تبعات أثر الاكتشاف المنجمي على الأسعار

¹ توبي شيللي، النفط (سياسة، فقر، كواكب)، نقلته إلى العربية دينا الملاح، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، سنة 1430هـ/2009م، ص125.

² جوزيف ستيغلز، ثلاث عقود من اقتصاد العولمة (العولمة واحباطاتها)، ترجمة خالد هندي شلهوب، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سنة 2017، ص91.

³ وليد الحالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص70.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

النسبية فقد لوحظ من تجربة البلدان المصدرة للمحروقات في السبعينات أن ازدهار الصادرات خلق آثار معقدة أبطأت النمو الاقتصادي في أجزاء أخرى من الاقتصاد.

كما تجدر الإشارة إلا أن هذه الظاهرة تنتج أيضاً عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى الداخل كما حدث في كل من مصر وبنغلادش نتيجة تدفق المساعدات الأجنبية.

وقد تم تشخيص أعراض المرض الهولندي من قبل Corden والذي أعطى نموذجاً يتكون من 3 قطاعات وهي كالتالي:

أولاً: قطاع التصدير المزدهر: وهو قطاع المواد الأولية (المنجمية بالدرجة الأولى) وتعرف صادرات هذا القطاع توسعاً كبيراً بسبب التطورات التكنولوجية.¹

ثانياً: قطاع التصدير التقليدي (قطاع السلع التبادلية): وهو القطاع الذي ينتج سلعاً موجهة نحو الاستهلاك المحلي والخارجي، وبالتالي فهو معرض للتنافسية الدولية ويتمثل في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.²

ثالثاً: قطاع التصدير غير قابل للتبادل: وهو قطاع يكون إنتاجه ليس محلاً للمبادلة الخارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات البناء والنقل، وهي منتجات يصعب تصديرها وتحدد الأسعار فيه محلياً بناءً على قانون السوق (العرض والطلب).³

الفرع الثالث: آثار العلة الهولندية

إن الدخل المتأتي من إيرادات المصادر الطبيعية وخاصة المنجمية منها يفيد الاقتصادات إذ تقوم بعملية تطويرها، والذي يختلف بحسب كفاءة القطاعات الاقتصادية لديها، ومدى توازنها إذ ترتفع هذه العملية عند الاقتصادات المتوازنة والعكس وذلك أن تدفقات الإيرادات المتأتية من هذه القطاعات لدى الاقتصادات النامية تعيق وبشكل فعلي عملية التطور عبر ظاهرة (المرض الهولندي)، نظراً لعدم وجود الاستغلال الجيد لهذه الإيرادات وتوجيهها غالباً للقطاعات الاجتماعية بدلاً من القطاعات الإنتاجية.

¹ حاكمي بوحفص، سفيان الشارف بن عطية، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد (11)، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 107.

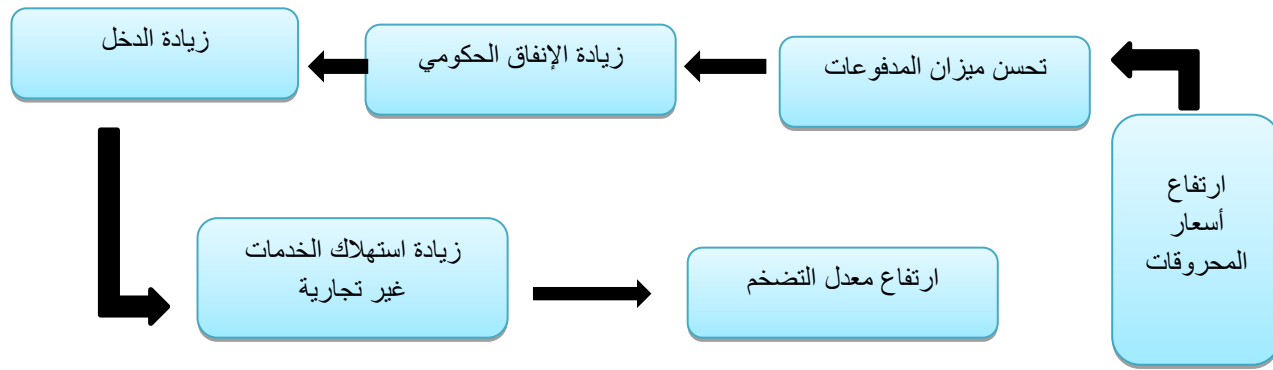
² يوسف علي عبد الأسدي، هيثم عبد الحميد، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (37)، المجلد (10)، البصرة، سنة 2014، ص 40.

³ ميلود بورحلة، أمينة درقال، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر وآليات الانتقال إلى الاقتصاد المنتج، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد (43)، دمشق، ديسمبر 2015، ص 46.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

ولتحليل الظاهرة أكثر نقول أن ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للدولة المنتجة والمصدرة لهذا المورد الطبيعي ما يقود إلى تحسن موازين مدفوعاتها، إلا أن هذا ارتفاع في أسعار المحروقات والمصاحب لزيادة عمليات الانفاق الحكومي الغير الرشيدة يؤدي إلى ارتفاع الدخل وبالتالي زيادة استهلاك الخدمات الغير التجارية (العقارات، الخدمات الترفيهية والتعليمية وكذا الصحية) ما يقود إلى توزيع الموارد المتأتية للاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية الغير التصديرية (زيادة الانفاق لصالح القطاع الغير الصناعي وقطاعات التصدير خصوصاً) وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بهذه البلدان¹.

الشكل رقم (05): العلاقة بين المرض الهولندي والتضخم



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

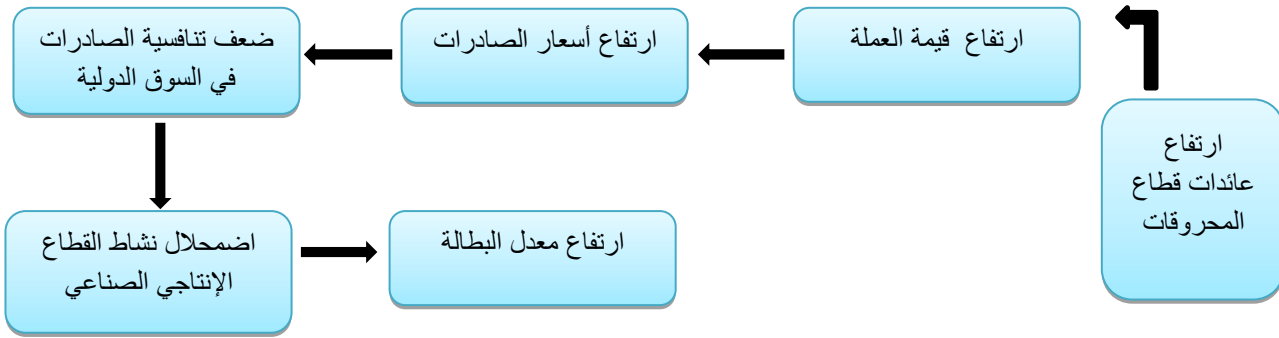
ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع عائدات قطاع المحروقات إلى ارتفاع قيمة عملات لدول المصدرة لهذا المورد ما يفضي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة على مستوى هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف تنافسيتها سواءً على مستوى السوق الداخلي أو الخارجي، ما ينعكس سلباً على القطاع الانتاجي الصناعي للدولة الذي يضمحل نشاطه ما يفضي العزوف عن الإنتاج وبالتالي تقل فرص العمل، الأمر الذي بدوره يقود إلى انتشار البطالة².

¹ إبراهيم شريف سيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتنسيق علي خليفة الكواري، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص 105.

² مجموعة مؤلفين، نمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات تنمية وفرص العمل دراسات قطرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2013، ص 95.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الشكل رقم (06): المرض الهولندي والبطالة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

المبحث الرابع: الدراسات السابقة في الموضوع .

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استعانت بمجموعة من الدراسات السابقة التي كان لها الفضل في إطرء الجانب النظري والتطبيقي للدراسة الحالية إلى جانب تحديد المنهج المناسب للدراسة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات التي عالجت الموضوع أثر تقلب سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات من إحدى زوايا متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استعراض هذه الدراسات وطرح أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وتجدر الإشارة أن جل الدراسات التي تم استعراضها شملت الاقتصادات التي تتشابه مع الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري في اعتمادها على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي مجموعة الدراسات التي تم طرحها حسب الترتيب التاريخي لها تحت عناوين فرعية تشمل الدراسات المتشابهة في الطرح، لنقوم بعد ذلك ببيان الأوجه الاستفادة من هذه الدراسات والاختلاف كذا استخراج الفجوة العلمية للدراسة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة في الموضوع

وفي هذا المطلب سنقوم بعرض الدراسات السابقة والتي تناولت الموضوع من أحد جوانب الدراسة الحالية أو تمت دراستها من جوانب أخرى، وفيما يلي استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، والتي تم تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية إلى جانب عرضها على حسب التسلسل الزمني لها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الفرع الأول: دراسات باللغة عربية

أولاً: دراسات تناولت إشكالية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

I. دراسة عبد الحميد مرغيت، شريف بقة (2015).¹

حاولت الدراسة تقييم تجربة الجزائر في ظل نظام التعويم المدر للدينار الجزائري ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها "ما الدور المطلوب من سياسة سعر الصرف في الجزائر حتى تسهم بفعالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ضوء مختلف التحديات التي تواجه البلاد؟"، لتتعلق من فرضية رئيسية مفادها أن إصلاح نظام الصرف في الجزائر بالتوجه نحو التعويم الموجه للدينار لن يسهم في تعزيز فرص النمو والاستقرار الاقتصادي في ظل اعتماد الجزائر المحروقات كعامل أساسي في صياغة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لتخرج بنتيجة مفادها أن تعويم الدينار لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب لاسيما في مجال التصدير خارج المحروقات.

II. دراسة حمزة لعوادي (2016).²

تهدف الدراسة إلى معرفة أهم الإجراءات المتخذة من طرف لدولة الجزائرية في سبيل تطوير الصادرات الصناعية خارج المحروقات من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية "ماهي الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية صادراتها الصناعية خارج المحروقات، وماهي المتطلبات الكفيلة ببلوغ ذلك؟" وذلك باعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية خارج المحروقات مع الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه التصدير الصناعي الغير النفطي وأسباب تباطؤ وتيرة التصدير في هذا المجال والتي تم إرجاعها إلى غياب قاعدة صناعية قوية وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى معوقات بيئة الأعمال وتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاعي الخدمات والأشغال، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجيات من شأنها الرفع من القدرة التصديرية للدولة خارج المحروقات فضلا عن ضرورة معالجة مشاكل القطاع الصناعي والقضاء على

¹ عبد الحميد مرغيت، شريف بقة، نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد (1)، العدد (1)، الجزائر، 2015/9/1

² حمزة لعوادي، سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة (2009-2013)، مجلة الواحات للعلوم والدراسات، جامعة غرداية، المجلد (9)، العدد (1)، الجزائر، 2016/06/15

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

نقاط ضعفه من خلال إقامة المناطق الصناعية التصديرية وتعزيز دور القطاع الصناعي الخاص بالإضافة إلى توسيع الحيز الجغرافي للصادرات.

III. دراسة زواوي فضيلة¹(2017)

عالج المقال إشكالية واقع التصدير في الجزائر حيث ركز بشكل خاص على الصادرات خارج المحروقات وأهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل ترقية هذا الصنف من الصادرات حيث انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية "ماهو واقع التصدير في الجزائر وماهي الإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها من قبل الدولة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟"، وقد قامت الباحثة بتقسيم العمل على ثلاث محاور ؛ حيث تناول كل من المحور الأول والثاني واقع التصدير في الجزائر و أهم الهيئات الداعمة للتصدير في الجزائر على التوالي في حين خصص المحور الثالث لإجراء دراسة تحليلية لهيكلي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015) وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

1. إن الدخل الوطني من الصادرات خارج قطاع المحروقات لم يتعدى 5% في أحسن حالاته رغم الجهود المبذولة من الدولة في سبيل تفعيل دور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
 2. تعتبر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات من أهم أسباب انخفاض الصادرات الجزائرية بالإضافة إلى تذبذب أسعار الصرف.
 3. عدم الجدية والحرص في تطبيق سياسات تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ؛ وذلك أن هذه التدابير اتسمت بالجمود وقلة المرونة نتيجة البيئة القانونية والاقتصادية السائدة.
- وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
2. العمل على تعزيز وتفعيل آليات سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في السوق الأجنبي.
3. الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

¹زواوي فضيلة، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، 2017/12/31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

IV. دراسة حملاوي إبتسام¹(2017)

تهدف الدراسة إيجاد سبل التنويع الاقتصادي الجزائري وتعزيز نموه حيث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى اعتماد الدراسة القياسية وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها "ما مدى أهمية الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري؟" وقد امتدت بيانات الدراسة من سنة 1970 إلى 2010 لسلسلتين زمنيتين معدل نمو الصادرات غير نفطية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم اعتماد اختبار سببية غرانجر لتفسير العلاقة بين المتغيرات كما تم استخدام اختبار ديكي فولر على سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة الممتدة من (1970-2010) وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول وفق اختبار ديكي فولر، كما أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وحسب الدراسة نمو الصادرات غير النفطية لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يعني ضعف مساهمة هذه الأخيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز 4% من إجمالي الصادرات طيلة فترة الدراسة.
- عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة ؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في نمو الصادرات غير النفطية ما يعني أن العلاقة بين المتغيرات غير معنوية.
- أن الصادرات الغير نفطية تسجل نسب هامشية تساهم بنسب ضئيلة في النمو الاقتصادي.
- وقد أوصت الدراسة بما يلي
- إعطاء الأولوية للبرامج التنموية إلى جانب الاهتمام بالبحث وتطوير تقنيات الإنتاج في المجال غير النفطي.
- رفع جودة الإنتاج بما يتماشى والمعايير الدولية وشروط المنافسة العالمية.

ثانياً: دراسات تناولت العوامل المؤثرة في سعر الصرف

I. دراسة بورحلى خالد²(2019)

تهدف الدراسة لتحديد محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري المحققة للتوازن الاقتصادي الكلي وأثره انحرافه على النمو الاقتصادي للفترة (1980-2019)، أين انطلقت الدراسة من الإشكالية

¹ حملاوي إبتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية لأثر الصادرات غير

النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد (5)، العدد (3)، الجزائر، 2017/09/30.

² خالد بورحلى، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة قياسية للفترة

(1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2018-2019.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

التالية: " ما مدى تأثير محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري على التوازنات الإقتصادية للجزائر؟"، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وذلك بالاعتماد على برنامجي SPSS19 وEviews10، وقد اعتمدت على 5 متغيرات في بناء نموذج الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف، أسعار البترول، التضخم، فروق الإنتاج والإنتاج التجاري، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

1. يعد اختلال الذي تعرفه أنظمة وسياسة الصرف في الجزائر تابعا للنظام الإقتصادي المعتمد.
2. أدى تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض على العملة الصعبة، كما أسهم في توسيع عمل سوق الصرف الموازية.
3. أظهرت نتائج النموذج القياسي للدراسة وجود علاقة طردية بين كل من سعر صرف الدينار وأسعار الصرف.
4. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم والإنتاج التجاري.

ثالثاً: دراسات جمعت بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات

I. دراسة أمين حميد سوهير، منصف (2017)¹

استهدفت الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) في الأجلين القريب والبعيد، حيث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي وكذا القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء الموزع (ARDL) وذلك لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وقد انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية " إلى أي مدى أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟"، حيث اعتمد الباحثان في صياغة نموذج التقدير على الصادرات الحقيقية خارج المحروقات كمتغير تابع وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري إلى جانب أسعار النفط الحقيقية كمتغيرين مستقلين في الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً لتغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين خلال الفترة المدروسة، بينما يوجد تأثير لسعر النفط على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين والتي تعكس مدى أهمية أسعار النفط في خلق ديناميكية نشاط الإنتاج خارج محروقات ومدى تبعية القطاع خارج النفط لأسعار النفط.
2. أظهرت الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة إلى خلوه من المشاكل القياسية.

¹أمين حميد سوهير، منصف مزار، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد طاهري، شار، المجلد (4)، العدد (3)، الجزائر، 2017.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

3. لا تزال مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هامشية على الاقتصاد الوطني ما يستدعي بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع.

II. دراسة بن طيرش عطاء الله، جمال سويح (2017)¹

تحاول الدراسة البحث عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وتنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2015) وذلك بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك وقد انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية "هل هناك علاقة طويلة الأجل بين التغيرات في سعر صرف الدينار وتنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟"، وقد اعتمد الباحثان على نموذج يتكون من 3 متغيرات رئيسية: لصادرات خارج قطاع المحروقات متغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا النفقات الحكومية متغيرات مستقلة في حين استبعدت الدراسة كل من الناتج الداخلي الخام والتضخم لعدم معنويتها في النموذج بالإضافة إلى الاحتياطات الأجنبية وكذا الصادرات من النفط لوجود مشكل الارتباط الذاتي كما اعتمد الباحثان على المصادر الرسمية ذات الاختصاص في الحصول على البيانات مثل تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى الجمارك الجزائرية وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات على المدى القصير والطويل.
2. وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والصادرات خارج قطاع المحروقات.
3. أوضحت نتائج تشخيص النموذج المقترح عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق اختبار بروش غودفري.
4. أوضح اختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي أن نموذج الدراسة المقترح لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

III. دراسة وفاء بومدين (2020)²

وتهدف الدراسة إلى قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2018) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وقد انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية "ما أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال

¹ عطاء الله بن طيرش، جمال سويح، أثر سعر صرف الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات خارج المحروقات-دراسة قياسية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد4، الجزائر، 2017.

² وفاء بومدين، أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية (1990-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلتي التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد8، العدد3، الجزائر، سبتمبر2020.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الفترة من (1990 إلى 2018)؟"، وقد اعتمدت الباحثة في بناء نموذج الدراسة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي كمتغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو كمتغير مستقل لسلسلتين زمنيتين تمتدان من 1990 إلى 2018 وقد خلصت نتائج تقدير الدراسة:

1. وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ؛ ما يعني انخفاض قيمة الدينار أمام الأورو يزيد من الصادرات خارج قطاع المحروقات.
2. بلغت قيمة معامل التحديد 0.77458 ما يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقل بلغت 74.58% لأي تغيرات تحدث في المتغير التابع.
3. أوضحت الاختبارات التشخيصية للنموذج عدم وجود ارتباط ذاتي حسب اختبار بروش غودفري كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

IV. دراسة الكوط مبارك (2020)¹

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية في الأسواق الدولية للفترة (2000-2017)، وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها "كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الوطنية خارج المحروقات؟"، وللإجابة على هذه الفرضية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية "يستخدم سعر الصرف كأداة لزيادة تنافسية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وبالتالي فتقلباته تؤثر بشكل قوي عليها، كما اعتمدت الدراسة أدوات إحصائية وقياسية والتي تمثلت في نموذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR، أين تم بناء نموذج قياسي لثلاث متغيرات (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو، الصادرات خارج قطاع المحروقات)، وقد خلصت الدراسة لمجموعة النتائج التالية:

1. يرجع انهيار الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو إلى تخفيض قيمة الدينار من قبل السلطة النقدية، بهدف تشجيع الصادرات الجزائرية، إلا أن هذا الإجراء غير ملائم نظراً لقصور الهيكل الإنتاجي وعجزه.
2. لقد كان التعامل الرسمي باليورو والناتج عن متانة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية سبباً هو الآخر في انخفاض قيمة الدينار الجزائري، خاصة وأن معظم واردات الدولة الجزائرية من أوروبا.
3. توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري سواءً بالدولار أو باليورو على صادرات الدولة خارج المحروقات والذي يعود بالأساس لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني خارج المحروقات.

¹ مبارك الكوط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، 2019-2020.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

V. دراسة رمضاني ام الخير وشري محمد (2021)¹

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الصادرات غير النفطية في الأجلين الطويل والقصير، وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها "إلى أي مدى تتأثر تنافسية الصادرات غير النفطية بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1980-2018)؟"، ولغرض قياس الظاهرة المدروسة تم اعتماد نموذج ARDL من خلال بناء نموذج متكون من الصادرات غير النفطية كمتغير تابع وأسعار النفط، سعر صرف الدينار وحجم الإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات غير النفطية على الأجل الطويل ووجود تأثير سلبى على المدى القصير، وفي المقابل وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على المدى الطويل عند مستوى معنوية 1% والعكس على المدى.

VI. دراسة مسعودي عبد العالي، لحسين عبد القادر (2023)²

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1995-2020) وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها "ما هو أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟" وقد اعتمد الباحثان في بناء نموذج الدراسة على 4 متغيرات: الصادرات خارج قطاع المحروقات متغير تابع، سعر صرف الدينار مقابل الدولار، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، سعر الفائدة الإقراض متغيرات مستقلة وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم وجود تأثير معنوي إحصائي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل.
2. أظهر اختبار منهجية الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
3. بلغت قيمة معامل التحديد 0.99 ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته 99% من التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

¹ أم الخير رمضاني، محمد أمين شري، أثر تغير سعر الصرف على تنافسية الصادرات غير نفطية في الجزائر للفترة 1980-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة ريان عاشور الجلفة، المجلد (6)، العدد (4)، الجزائر، 2021/1/1

² عبد العالي مسعودي، عبد القادر لحسين، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2023.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

4. أوضحت نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن نموذج الدراسة لا يعاني وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج كما أنها تتبع التوزيع الطبيعي ما دل على صلاحية النموذج ككل

رابعاً: دراسات جمعت سياسة تخفيض سعر صرف العملة، الصادرات خارج قطاع المحروقات والميزان التجاري

I. دراسة صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي (2015)¹

بحثت الدراسة في أثر تغير سعر الصرف وبالتدقيق تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي حيث اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والوصفي لشرح الظاهرة المدروسة وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها "ما أثر تغير سعر الصرف (وبالتدقيق تخفيض قيمة العملة) على أهم المتغيرات الاقتصادية، ومن ثمة على التوازن الاقتصادي ككل؟"، وقد قام الباحثان بالتطرق إلى ماهية تخفيض قيمة العملة ثم إسقاط الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى والدراسة حيث عرج البحث إلى مسار سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة (1964-2014)، بالإضافة إلى شرح أهم أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتي يعود السبب الرئيسي فيها إلى مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها وكذا رفع القدرة التنافسية لمنتجي السلع المحلية وتوسيع تسويق الصادرات وقد توصلت الدراسة إلى مايلي:

1. كان تخفيض الدينار الجزائري مرتبط بسياسة التعديل الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي وهو ما لا يعكس حقيقة تدهور الدينار الجزائري.
2. كان الهدف من تخفيض قيمة الدينار الجزائري هو تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى إدماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.
3. عدم تحقق الهدف المرجو على مستوى الصادرات نظراً لعدم توفر الشروط التي تستوجب عملية التخفيض ولعل أهمها ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري والذي لا يستجيب لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة بالإضافة إلى عدم القدرة على بعض الواردات حتى في ظل ارتفاع أسعارها بدلالة العملة المحلية.

¹ صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات وخدمات التعلم، المجلد (18)، العدد (1)، الجزائر، 2018.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. دراسة سارة بوسيس، أحمد ضيف (2020)¹

استقصت الدراسة تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)، محاولة إيجاد حل للإشكالية المطروحة "ما مدى تأثير سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري؟"، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة المدروسة ؛ إذ قام الباحثان بالتطرق إلى بعض المفاهيم النظرية والتي تتعلق بكل من سعر الصرف والميزان التجاري كما قام الباحثان بقراءة تحليلية للسلاسل الزمنية لكل من سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الجزائري ؛ حيث تم اسقاط أثر سعر صرف الدينار على الواردات ثم أثر سعر صرف الدينار على الصادرات كما تم إدخال أسعار النفط كمتغير مؤثر على الميزان التجاري الجزائري لتتوصل الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة عكسية بين كل من سعر صرف الدينار والصادرات خارج المحروقات.
2. وجود تأثير ضعيف لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على حصيلة الواردات.
3. الميزان التجاري الجزائري رهين لتقلبات أسعار النفط.

III. دراسة عبايس بن عيسى وآخرون (2024)²

وتهدف الدراسة إلى تحديد أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد استخدم الباحثون أدوات التحليل الإحصائية كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في قياس الأثر، أين تم بناء نموذج دراسة يتكون من متغيرين سعر صرف الدينار والصادرات خارج قطاع المحروقات وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج النموذج المقدر وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار وحجم الصادرات خارج المحروقات وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.
2. بلغت قيمة معامل التحديد 0.68 أي القدرة التفسيرية 68% للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

¹ سارة بوسيس، أحمد ضيف سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)،

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف المجلد (12)، العدد الأول، الجزائر، 2020/01/19

² عبايس بن عيسى، مبارك قرقب، مريم هاني، أثر سياسة تفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل

المستجدات الراهنة دراسة قياسية (199-2023)، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد

(11)، العدد (6)، جانفي 2024

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

3. بينت الدراسة أن الزيادة المسجلة في الصادرات خارج المحروقات تعود إلى التحفيزات الجمركية المقدمة للمصدرين.

4. إن سياسة التخفيض التي اتبعتها الجزائر لم تؤثر على حجم الصادرات خارج المحروقات ما يدل على عدم توفر شروط نجاح هذه السياسة في الجزائر.

خامساً: دراسات جمعت الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي

I. دراسة محمد جبوري (2013)¹

وتهدف هذه الأطروحة إلى الدراسة تحديد العلاقة التي تربط بين أنظمة الصرف المختلفة بالتضخم والنمو الاقتصادي، وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها "ما هو تأثير طبيعة أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم؟"، أين اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، وقد غطت الدراسة عينة قدرها 50 دولة تضم 14 دولة صناعية و 18 دولة ناشئة و 18 دولة نامية، في إطار زمني يغطي الفترة (1980-2008)، وقد خلصت إلى النتائج التالية:

1. وجود تأثير سالب ومعنوي لأنظمة أسعار الصرف الثابتة على معدلات التضخم، ذلك أنها ساهمت في الرفع من التضخم مقارنة بالأنظمة الوسيطة المرنة.
 2. أشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق في ظل أنظمة الصرف العائمة أفضل من تلك المسجلة في ظل نظام الصرف الثابت.
 3. أظهرت نتائج النموذج القياسي أن العلاقة بين أنظمة الصرف العائمة والتضخم لم تكن معنوية، ما دل على ميل التضخم إلى الانخفاض مع زيادة المرونة في أسعار الصرف في مجموعة الدول النامية.
- كما أوصت الدراسة ب:

1. ضرورة تنمية الأسواق المالية في البلدان النامية والرفع من كفاءتها.
2. ضرورة فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الموجهة للمضاربة في ظل نظام الربط.

¹ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، (2012-2013).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. دراسة أحمد رملي ولخضر عدوكة (2015)¹

تبحث الورقة البحثية عن العلاقة بين الصادرات لغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 مقارنة مع التجربة المغربية ، منطلقة من إشكالية مفادها " هل الصادرات غير نفطية لها تأثير مباشر على مستويات النمو الاقتصادية في الجزائر؟" مفترضة في ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات غير نفطية في الدول محل الدراسة، وقد استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك من خلال بناء نموذج متكون من الناتج المحلي الإجمالي الداخلي كمتغير تابع والصادرات غير نفطية والاستثمار كمتغيرات مستقلة وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وغيابها بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر على عكس الاقتصاد المغربي ؛ ما يعني أن الصادرات غير نفطية لا تؤثر في مستوى النمو الاقتصادي الجزائري في ظل اعتماد الدولة على 98% من صادراتها على المحروقات على العكس بالنسبة للاقتصاد المغربي والذي تساهم فيه الصادرات على تحفيز النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من الاستثمار المحلي.

سادساً: دراسات جمعت سعر الصرف والميزان التجاري

I. دراسة سهام مانع ومحمد حداد (2018)²

سعت الورقة البحثية إلى توضيح العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري من خلال اعتماد المنهج التحليلي والقياسي بما يخدم الدراسة، وقد انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية " هل يتأثر الميزان التجاري بالتغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري وما هي طبيعة هذا التأثير؟" ولغرض تحديد هذا طبيعة هذه العلاقة اعتمدت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي حددت بالميزان التجاري كمتغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول كمتغيرين مستقلين لسلاسل زمنية ممتدة من 2000 إلى 2015، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري.
2. وجود علاقة خطية بين متغيرات الدراسة إلى جانب أن القدرة التفسيرية للنموذج قدرت بـ 77.72% في حين يعود الباقي لمجموعة العوامل الأخرى الغير المدرجة في النموذج.

¹ أحمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد (5)، العدد (9)، الجزائر، 31/12/2015

² سهام مانع ومحمد حداد، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد (11)، العدد (1)، 17/10/2018.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

3. أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فضلاً عن كون النموذج غير مقبول بشكل عام ما أدى إلى إلغاء متغير أسعار البترول للحصول على نموذج جديد لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وصلاحيته عند مستوى معنوية 5%.

II. دراسة ياسمين هلال ادريس¹

تهدف الدراسة للبحث على طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري للعراق ومن ثم تجارتها الخارجية، ومدى إمكانية استخدام سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي، وقد استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي وكذا القياسي لمعالجة الظاهرة المدروسة. ولقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها "للسعر الصرف تأثير على الميزان التجاري والصادرات والميزان التجاري إلا أن هذا التأثير لا يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولمعرفة هذا التأثير اعتمدت الدراسة على من طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج الدراسة، وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية

1. وجود الارتباط بسيط بين متغيرات الدراسة ما يوضح مساهمة سعر الصرف في تذبذب واضطراب الميزان التجاري العراقي.
 2. وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والصادرات العراقية وبالتالي تراجع وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.
 3. ارتفاع قيمة العملة الوطنية يفضي إلى فقدان القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية ما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري للبلد.
 4. أوضحت الدراسة اتصاف الاقتصاد العراقي بشكل عام بارتفاع درجة الانفتاح التجاري لاسيما سنة 2003 وبالاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري باستبعاد القطاع النفطي.
- كما أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة التنويع الاقتصادي للصادرات العراقية.
2. ضرورة تنويع التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات العراقية بدل اقتصرها على مجاميع دولية محددة.
3. على الحكومة دعم القدرة التنافسية للصناعات العراقية بكافة الوسائل المتاحة.

¹ ياسمين هلال ادريس، طبيعة العلاقة بين كل من التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، المجلد (46)، 2021.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الفرع الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

أولاً: دراسات تناولت العوامل المؤثرة في سعر الصرف

I. Ali Reza Kazerooni, Majid Feshari (2009)¹

الغرض الرئيسي من الورقة البحثية هو دراسة تأثير سياسات توحيد سعر الصرف على السعر المحلي في إيران باستخدام نهج التكامل المشترك و باستخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف الموحد حيث تم اعتماد سلاسل زمنية لإجراء الدراسة والممتدة من 1971-2002 وقد أظهر اختبار ADF و PP استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، كما أكدت نتائج النموذج المقدر وفق منهجية التكامل المشترك لجوهانسن وجود علاقة طويلة المدى بين GDP, WER, P, M، حيث أنه لسعر الصرف المرجح تأثير إيجابي على السعر المحلي والذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي تحفيز المزيد من الإنتاج المحلي، في حين إن انخفاض قيمة العملة الإيرانية في ظل نظام الصرف المرن قد يخلق ضغوطاً تضخمية.

وقد أوصت الدراسة بأن تكون القدرة الإنتاجية للدولة أكثر استجابة لتقلبات أسعار الصرف من خلال التغلب على معوقات التي تحول دون أحداث نمو اقتصادي بما في ذلك الافتقار إلى البنى التحتية والتدريب المهني والقوى العاملة الماهرة وتحلف القطاع الزراعي.

II. Ben U. Omojimite (2011)²

تبحث الورقة في ما إذا كان هناك أي ارتباط بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي النيجيري بالإضافة إلى محددات أخرى متعلقة بسعر الصرف من خلال اعتماد سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وكشفت الدراسة على وجود علاقة مترابطة بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي ما يشير على أن أسعار النفط هي مصدر صدمات أسعار الصرف الحقيقية بالإضافة إلى عامل الانفتاح التجاري، وتوصي الورقة بمصادر موسعة للنقد الأجنبي لتوفير التمويل الكافي للسوق وإدارة الطلب على الواردات كاستراتيجيات في إدارة أسعار الصرف في نيجيريا.

¹ Ali Reza Kazerooni, Majid Feshari, **The Impacts of Unified Exchange Rate System on Domestic Price in Iran**, Iranian Economic Review, Vol.14, No.24, Fall2009.

²-Ben U. Omojimite, **THE PRICE OF OIL AND EXCHANGE RATE DETERMINATION IN NIGERIA**, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 21 [Special Issue - December 2011]

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

III. AJAO, Mayow (2015)¹

The Determinants of Real Exchange Rate Volatility in Nigeria

تعالج الورقة البحثية محددات تقلب سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (1981-2008) حيث تم اعتماد نموذج ECM لفحص المحددات المختلفة لتقلب سعر صرف العملة النيجيرية، ولتي ركزت على كل من (الإنفاق الحكومي، العرض النقدي، سعر الفائدة الحقيقي، مؤشر الإنتاجية) حيث أظهرت النتائج ان كل من سعر الفائدة والإنفاق الحكومي من أهم العوامل الأساسية في تقلب سعر الصرف الحقيقي في حين يبقى مؤشري العرض النقدي والإنتاجية أقل تأثير في تقلب سعر الصرف الحقيقي وأوضحت الدراسة ضرورة إتباع سياسة نقدية من شأنها التقليل من تقلبات سعر صرف العملة.

IV. Funmilayo Gift Adeshola and all, (2019)²

عاجلت الدراسة التأثير طويل والقصير المدى لأسعار الفائدة على الإقراض على سعر الصرف في نيجيريا باستخدام نموذج ARDL بالاعتماد على سلاسل زمنية سنوية لفترة الدراسة والتي امتدت من 1981 إلى 2018 حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في معدل الفائدة على الإقراض تؤدي إلى انخفاض قيمة النيرة النيجيرية بشكل كبير كما أن الزيادة في سعر الفائدة على الودائع لا تؤدي هي الأخرى في زيادة في قيمة النيرة مقابل العملات الأخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وإيجابية بين سعر الفائدة على الإقراض والنمو الاقتصادي والمعرض النقدي على قيمة النيرة.

ثانياً: دراسات جمعت بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات

I. Musibau Hammed O and all, (2017)³

تبحث الدراسة في أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات الغير النفطية، وقد أسقط الباحثون متغيرات الدراسة على الدولة النيجيرية كحد مكاني خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2104، كما اعتمدت الدراسة على سلاسل ربع سنوية لأسعار الصرف باستخدام نموذج ARCH لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى أنه لسعر الصرف اثر سلبي كبير على الصادرات الغير النفطية في نيجيريا وأن الاعتماد المفرط على النفط الخام كمنتج تصديري أول عرض الإقتصاد لخدمات خارجية ما يستدعي بذل جهود تعاونية من قبل الجهات المطلوبة لتدعيم التنويع الإقتصادي للتقليل من ضغط العملات الأجنبية على النيرة النيجيرية.

¹- AJAO, Mayow, **The Determinants of Real Exchange Rate Volatility in Nigeria**, Ethiopian Journal of Economics Vol. XXIV No 2, October 2015.

²Funmilayo Gift Adeshola, Janet Daniel Ajang, Brenda MwanretBwonlu, YunanaIshemu Zumba; **Interest Rate And Exchange Rate In An Oil Dependent Economy: The Case Of Nigeria**

³-HammedMusibau, HalimahBabatunde, and Hammed AY, **Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: An Empirical Investigation**, Journal of Global Economics, Volume 5 • Issue 2 • 2017,

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. FalanaOlajideEmmanue (2019)¹

تبحث الدراسة في العلاقة بين سعر الصرف وأداء القطاع الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (1961-2017) مع التركيز على الزراعة والصناعة ، حيث تم استخدام تقنية الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين نظام سعر الصرف وأداء مخرجات القطاع الحقيقي ،وقد اعتمدت الدراسة على بيانات عبارة عن سلاسل زمنية ممتدة من (1961-2017) وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية (سلبية) بين سعر الصرف والناتج الحقيقي الإجمالي في الفترة الخاضعة لنظام لصرف الثابت في حين وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين خلال نظام الصرف المرن، ولذلك توصي الدراسة بأن تقوم السلطات النقدية بإعادة تقييم سياسات سعر الصرف الحالية في نيجيريا ومراقبتها بشكل مناسب بهدف تخفيف الأداء المتزايد للقطاع الحقيقي للاقتصاد. وينبغي أن يتماشى نظام سعر الصرف المعتمد مع الهيكل العام لسياسة الاقتصاد الكلي، وأن يأخذ في الاعتبار أيضاً سلامة الترتيبات المؤسسية التي تعتمد عليها آفاق التنمية والاستقرار في البلاد. كما يتعين على الحكومة تطوير برنامج واسع لتنمية الصناعات المحلية في كل من المناطق الريفية والحضرية لتعزيز الإنتاج المحلي والصادرات وخلق فرص العمل والحد من الفقر. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية كلية منسقة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي الخاص، والتأثير على التضخم بشكل إيجابي، وتخفيف استقرار سعر الصرف.

ثالثاً: دراسات جمعت سياسة تخفيض سعر صرف العملة، الصادرات خارج قطاع المحروقات والميزان التجاري

I. Obasanmi Jude and Fidelis O. Nedozi (2016)²

تهدف الدراسة إلى التحقق من صحة فرضية J-Curve في القطاع النيجيري الغير النفطي ويستخدم ذلك الفرضية لوصف تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري للبلد ،حيث استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى بالإضافة إلى نموذج التأخر الموزع وذلك أن نتائج قرار التخفيض لا تظهر إلا على المدى الطويل نسبياً وقد امتدت الدراسة خلال الفترة (1985-2014) وقد أظهرت نتائج النموذجين المتبعين في الدراسة أن تخفيض سعر الصرف لا يوافق فرضية منحنى J-Curve المتوقع اتجاه تدهور في الحساب الجاري لغير النفطي في المدى القصير ، كما أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة في الحساب الجاري لكن سرعان ما انخفض في مرحلة لاحقة.

¹FalanaOlajideEmmanue, **Exchange Rate Regimes and Real Sector Performance in Nigeria**, Canadian Social Science, Vol15, No 3, 2019

²Obasanmi Jude and Fidelis O. Nedozi, **Validation of J-Curve Hypothesis in the Nigerian Non Oil Sector**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 1; 2016.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

II. Abraham MbamEze, and all (2020)¹

تناولت الدراسة تأثير انخفاض سعر صرف النيرة على أداء الصادرات في نيجيريا للفترة (1981-2018) حيث تم اعتماد نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تشمل الصادرات الإجمالية النفطية والغير نفطية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة وسعر الصرف، و أشارت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض سعر الصرف له تأثير إيجابي على الصادرات الغير نفطية في المدى القصير في حين له تأثير سلبي على أداء لصادرات الغير نفطية على المدى الطويل، إذ أدى الانخفاض في سعر الصرف بنسبة 1% إلى ارتفاع الصادرات الغير نفطية بنسبة 0.2% على المدى القصير في حين أدى إلى انخفاض وتراجع الصادرات الغير نفطية بنسبة 0.13% على المدى الطويل.

رابعاً: دراسات جمعت الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي

I. Nwankwo, Odi., Fcib (2015)²

تبحث الدراسة في تنويع المنتجات التصديرية خارج النفط كشرط مسبق للنمو الاقتصادي الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (1981-2014) وقد أجريت الدراسة على سلاسل زمنية للصادرات النيجيرية الغير النفطية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد طرق المربعات الصغرى العادية التي تتضمن آلية تصحيح الخطأ، والتكامل المشترك، في اختبار خصائص السلاسل الزمنية، وقد أشارت النتائج النموذج المقدر إلى أن جميع المتغيرات التي تم فحصها باستخدام ديكي-فولر المعزز (ADF) وفيليبس-بيرون ثابتة عند الفرق الأول استخدام ديكي-فولر المعزز (ADF) وفيليبس-بيرون، كما أظهر اختبار تكامل شركة جوهانسن أن المتغيرات متكاملة مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات ما يعني أنها تميل إلى التحرك معاً على المدى الطويل، كما كشف الدراسة أن تأثير تنويع منتجات التصدير غير النفطية على النمو الاقتصادي كان معتدلاً ولم يكن مشجعاً تماماً ذلك أن منتجات التصدير غير النفطية أثرت بشكل إيجابي بنسبة 38٪ على القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات في نيجيريا خلال الفترة المدروسة.

وقد اتضح من خلال الدراسة أن السياسات المتعلقة بالمنتجات غير النفطية خلال الفترة في نيجيريا لا تشجع بشكل كاف الصادرات غير النفطية، وجود عدد كبير من التهديدات كانت سبب في عدم فعالية أداء لقطاعات

¹Abraham MbamEze, Onyebuchi Michael, and Atuma, EmekaNweke, **Analysis of the Effect of Exchange Rate Depreciation on Export Performance in Nigeria**, Journal of Business and Management Volume 22, Issue 6, (June. 2020),

1- Nwankwo, Odi., Fcib, **Diversification of Non-Oil Export Product as a Precondition for Accelerated Real Economic Growth in Nigeria**, International Journal of Managerial Studies and Research Volume 3, Issue 7, July 2015.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

الغير النفطية في الدولة في حين يمكن تعزيز الصادرات من خلال دعم القطاعات الصناعية والزراعية كمحركات ضرورية لتحفيز النمو الإنتاجي الغير نفطي.

II. Ahmed Alodadi and James Benhin (2015)¹

تناولت الورقة البحثية أهم العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي لسعودي خلال لفترة الممتدة من 1971 إلى 2011 مع التركيز على المتغيرات الرئيسية في القطاعات الغير النفطية داخل الاقتصاد باستخدام نموذج جوهانسون نموذج تصحيح الخطأ حيث ركزت على الإنفاق الحكومي والاستثمار العام والخاص بالإضافة إلى السياحة الدينية والعامة كمتغيرات رئيسية، وتشير النتائج التجريبية إلى أن جميع المتغيرات مهمة في نمو الاقتصاد السعودي باستثناء الصادرات غير النفطية التي ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي. ولم يتبين أن دور السياحة الدينية مهم في عملية النمو الاقتصادي، عندما يؤخذ الاقتصاد ككل بعين الاعتبار. ومع ذلك، عند عزل القطاعات غير النفطية، كان لتأثير السياحة الدينية تأثير أكبر على النمو الاقتصادي. وتوجد أيضاً أدلة ملموسة على أهمية الدور الذي يلعبه متغير إضافي - الإنفاق الحكومي - في تعزيز النمو الاقتصادي.

III. Matthew Kromtit1 and all (2017)²

تعالج الدراسة مدى مساهمة الصادرات الغير النفطية في النمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة الممتدة من (1985-2015) وقد تم استخدام نموذج الانحدار ARDL لتفسير العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات الغير النفطية و قد أظهر اختبار الحدود وجود التكامل المشترك مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. أشارت نتائج انحدار ARDL إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن الصادرات غير النفطية ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي في نيجيريا. كما أظهرت النتيجة أن سعر الصرف كان له علاقة سلبية وإن لم تكن معنوية بالناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية. وقد أوصت الدراسة بوضع تشريعات تسهل المشاركة في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والمعادن الصلبة والتصنيع للمستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير الائتمان بسعر فائدة منخفض للقطاعات غير النفطية، والمشاركة المباشرة في تطوير هذه القطاعات من قبل الحكومة.

¹ - Ahmed Alodadi and James Benhin, **Long Term Economic Growth in Oil-Rich Saudi Arabia: What is the role for non-oil sectors?**, Economic Issues, Vol. 20, Part 1, 2015.

² -Matthew Kromtit1, Charles Kanadi, DorathyNdangra, SuleimanLado, **Contribution of Non Oil Exports to Economic Growth in Nigeria (1985- 2015)**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; 2017.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

IV. Emmanuel and all. (2017)¹

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين الصادرات الغير نفطية وتنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا حيث اعتمدت الدراسة الائتمان للقطاع الخاص وإجمالي الودائع المصرفية ومعدل الإقراض الرئيسي كمحددات لتطوير القطاع المالي والقيمة السوقية ، وأدوات سوق المال كبديل لقياس تطور القطاع المالي ، في حين تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية ممتدة من 1985 إلى 2015، وقد اعتمدت الدراسة منهج التكامل المشترك لقياس العلاقة بين الصادرات الغير نفطية وتنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

وقد تم استخدام جوهانس لبناء العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها و أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات الغير نفطية وتطوير القطاع المالي والنمو الاقتصادي إذ أن كل من الائتمان المصرفي وائتمان القطاع الخاص لها علاقة تأثير وتأثر مع النمو الاقتصادي ما يعني أن أي نمو في القطاع المالي يؤدي إلى نمو في الاقتصاد كما أشار اختبار السببية جرانجر إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تمتد من إجمالي الودائع المصرفية ، والائتمان المقدم للقطاع الخاص ، والقيمة السوقية إلى النمو الاقتصادي و علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الإقراض الرئيسي والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن النمو في القطاع المالي سوف يسبب نفس الشيء في الاقتصاد والعكس صحيح.

وأخيرا أوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة بصياغة سياسات من شأنها تعزيز الائتمان للقطاع الخاص، مثل عدم تشغيل سياسة حساب الخزانة الموحد بطريقة شاملة، بحيث يكون لدى البنوك الأموال اللازمة لدفع وظيفة تقديم الائتمان بشكل فعال؛ مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن القطاع العام يقود الاقتصاد النيجيري.

V. OlorunfemiAdesoyeand all(2018)²

تناولت الدراسة تأثير الطلب على الصادرات الغير نفطية على الأداء الاقتصادي النيجيري باستخدام سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1975-2013 وقد إعتمد الباحثون نموذج التكامل المشترك وقد أسفرت الدراسة على وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي ما يشير إلى أن السياسات الموضوعة لتحسين تصدير السلع غير نفطية في نيجيريا ستعزز بشكل مباشر نمو الإنتاج في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات وما إلى ذلك، كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة أحادية

¹-EmmanuelEweke,AkpanEleazar,Nwosu Gamaliel, **Causality between Non-Oil Export, Financial Sector Development and Economic Growth:Evidence from Nigeria**, Journal of Mathematical Finance, 2017,

²OlorunfemiAdesoye, BolajiAdelowokan,OluwaseyiAdedayoAlimi, **Time Series Analysis of Non-Oil Export Demand and Economic Performance in Nigeria**, Iran. Econ. Rev. Vol. 22, No. 1, 2018..

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

بين التصدير والنمو في نيجيريا على المدى القصير، كما وجدت الدراسة أن رأس المال والعمالة لهما تأثير مباشر وكبير على نمو الإنتاج

VI. Anthony Agu and Sunday Agu (2020)¹

تناولت الدراسة العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1986-2018)، حيث تم اعتماد سلاسل زمنية لكل من الناتج المحلي والصادرات الغير نفطية، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد مع اختبار سببية جرانجر، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الصادرات النفطية ولنمو الاقتصادي في الدولة النيجيرية على المدى القصير في حين تتحول إلى إيجابية على المدى الطويل من خلال تكثيف الاستثمار الرأسمالي لجذب الصناعات التحويلية التي من شأنها تسهيل إنتاج سلع التصدير الغير نفطية في نيجيريا.

VII. Lawali Bello Zoramawa and all(2020)²

قيمت الدراسة مدى مساهمة القطاع الغير النفطي في النمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة (1981-2019) حيث اعتمدت الدراسة اختبار ARDL لتحليل متغيرات الدراسة، وبناءً على نتائج التحليل تم التوصل إلى أنه للصادرات الغير نفطية آثار إيجابية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في حين لها آثار سلبية على المدى القصير، كما أوصت الدراسة بضرورة إيجاد وسائل لزيادة الصادرات غير نفطية قادرة على المنافسة في السوق الدولية وضرورة تحسين جودة الإنتاج الأمر الذي شأنه زيادة الطلب على الصادرات النيجيرية إلى جانب زيادة الاستثمار في الصناعات المحلية المتنامية والتأكد من تقليل تكلفة الإنتاج المرتفعة من خلال ضمان بنية تحتية تساعد على ذلك.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة

الفرع الأول: جوانب استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في الموضوع، حيث حاولت توظيف وتكملة الجهود السابقة بغية الوصول إلى التشخيص الدقيق لمعالجة مشكل الدراسة وقد تمثلت جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة فيما يلي:

¹ Anthony Agu and Sunday Agu, **The Nexus of Non-oil Export and Economic Growth: a case of Nigeria**, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 11, Issue 1 Ser. VI (Jan – Feb 2020).

² Lawali Bello Zoramawa, Machief Paul Ezekiel, Salisu Umar; **An analysis of the impact of non-oil exports on economic growth: Evidence from Nigeria**, Journal of Research in Emerging Markets, Vol.2, No.1, 2020.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

- ساعدت الدراسات السابقة في الموضوع في الوصول إلى صياغة عنوان الدراسة الحالية الموسوم بـ "أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر ونيجيريا".
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المنهج الملائم لمعالجة الظاهرة المدروسة.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الموضوع في تحديد النموذج القياسي المناسب لدراسة الظاهرة المدروسة.
- استفادت الدراسة من دراسة محمد رملي، لخضر عدوكة و كذا دراسة رمضاني أم الخير، شري محمد أمين في تحديد متغيرات الدراسة المعتمدة في بناء نموذج الدراسة القياسي.
- كما أن الدراسة الحالية انطلقت من جملة التوصيات الواردة في تلك السابقة الأمر الذي ساهم في وضع الخطة التي يتم على أساسها بناء جملة السيناريوهات التي اعتمدتها الدراسة الحالية لقياس أثر سياسة الصرف في الدول محل الدراسة على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتمادها نفس المنهج المستخدم فضلا عن أن العديد من النتائج كانت متشابهة خاصة تلك الدراسات المتعلقة بالاقتصاد النيجيري والإيراني؛ إذ اتفقت على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على المدة الطويل أي أن انخفاض سعر صرف العملة يؤدي إلى ارتفاع نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات مقابل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وقد اتفقت الدراسة الحالية في هذه النتيجة مع دراسة كل من: AbolghasemMahdavi; Mehdi و David UMORUAdaobi وLawali Bello Zoramawa وFatemi إلى جانب دراسة أم الخير رمضاني ومحمد شري في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها تبحث في آليات تفيل سياسة الصرف كأداة فاعلة لتحفيز نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات جاذبة لرأس المال الأجنبي؛ وذلك أنها حاولت معالجة أثر تغير سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات باستخدام مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن نمو هذه الأخيرة؛ حيث تم بناء مجموعة من السيناريوهات والتي على أساسها تم تحديد المتغيرات الوسيطة التي تعمل على نقل أثر تغير صرف العملة وتفعيله في سبيل تحقيق تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ ما يعني أن الدراسة الحالية اعتمدت منهجين في سبيل دراسة الظاهرة المدروسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي عالجتها الدراسة

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الموضوع نجد أن الدراسة الحالية تتفق في موضوعها الرئيسي وهدفها العام مع الدراسات السابقة إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب عنها والتي تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- استخدمت الدراسة الحالية مدخل احصائي لتحليل وتشخيص واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تحليل المؤشرات المستخدمة في المجال إلى جانب تحليل تطور سياسة الصرف في كل من الجزائر ونيجيريا، كل هذا من أجل تكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة.
- جمعت الدراسة عديد المتغيرات التي تم اعتمادها في تحديد وبناء نموذج الدراسة والذي يسمح بتشخيص وتحليل أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حين اعتمدت بعض الدراسات السابقة متغيري سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في بناء نموذج الدراسة في حين أدخلت دراسات أخرى بعض المتغيرات التي تم اعتمادها في بناء نموذج الدراسة الحالية كالإنفاق الحكومي وسعر الفائدة.
- تعددت الأدوات المستعملة في الدراسة الحالية حيث تم اعتماد برنامج الإكسل لحساب ولا استخراج مؤشرات قياس تنافسية نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تم اعتماد برنامج Eviews12 لقياس أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- جمعت الدراسة الحالية بين المنهج الوصفي التحليلي والقياسي لدراسة الظاهرة المدروسة في حين اعتمدت بعض الدراسات المنهج التحليلي كدراسة عبد الحميد برغيت، حمزة لعوادي ودراسة فضيلة الزاوي، في حين جمعت دراسات أخرى المنهج التحليلي والقياسي كدراسة أم الخير رمضان، محمد رملي ودراسة سهام مانع.

ومن العرض السابق يتضح أن الدراسة قد اختلفت عن الدراسات السابقة في شمول عينتها وذلك من خلال جمعها عديد المتغيرات لبناء نموذج الدراسة فضلاً عن تعدد الأدوات المستعان بها في الدراسة الحالية، إلا أن كل هذا لا يعني مثالية الدراسة الحالية وخلوها من القصور في معالجة الظاهرة المدروسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصادرات وسياسة الصرف

خلاصة الفصل

حاولت الدراسة في الفصل الأول الإلمام بالأدبيات النظرية والتطبيقية في الموضوع من خلال التعريف بالمتغيرات المراد دراستها من خلال التطرق لمفهوم كل من الصادرات ونظرة مدارس الفكر الاقتصادي لها كمتغير هام في الاقتصاد، كما تمت الإشارة إلى مجموعة الآليات والتدابير المتخذة من طرف الدول في سبيل تشجيعها وحماية السوق المحلي كما تمت الإشارة إلى سياسة صرف أحد أدوات السياسة الاقتصادية والتي تسعى الدولة من خلال ادارتها وفق نظم الصرف المختلفة بهدف تحقيق الاستقرار على مستوى هاته العملة بالدرجة الأولى والحد من العجز في الميزان التجاري.

كما تم التطرق إلى العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة سعر الصرف والصادرات والإشارة إلى العلة الهولندية التي تصيب الاقتصادات النفطية نتيجة اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، كما تم التطرق إلى جملة من الدراسات التي عالجت الموضوع من احد الزوايا وبيان أوجه الاستفادة منها و أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو
الصادرات خارج قطاع المحروقات
في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة
(1990-2023)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

تمهيد الفصل

عرفت السياسة الاقتصادية لدول العالم الثالث العديد من المنعرجات في مسار تطوير اقتصاداتها نتيجة الأحداث الطارئة على مستوى العالم، والتي جعلتها تتخبط في العديد من الأزمات، ولقد كان لأزمة الرهن العقاري 2008 وسياسة التوجه نحو نظام السوق دورا كبيرا في تغيير سياساتها الاقتصادية وتثبيت أدائها المنتهجة، وزيادة فعاليتها في سبيل تحقيق أهدافها المنشودة.

وقد كانت كل من دولتي نيجيريا والجزائر ضمن الدول التي تأثرت بالأحداث الحاصلة على المستوى العالمي حيث شكلت سنة 1990 نقطة تحول جذري في التوجه الاقتصادي لديها، وذلك باعتماد مواد قانونية مستحدثة وإصلاحات عرفتھا الدولتين محل الدراسة، لا سيما ما تعلق منها بالسياسة النقدية والمالية لديها، وقد كان لمجال التجارة الخارجية نصيباً في ذلك حيث عمدت كل من الجزائر ونيجيريا على تحرير هذه الأخيرة بغية تحقيق تنمية صادراتها خاصة تلك المصدرة خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الفصل سنقوم بتتبع مسار تطور سياسة الصرف في الدول محل الدراسة ودراسة نمو صادراتها خارج قطاع المحروقات، وقياس تنافسيتها باعتماد مؤشرات المعتمدة في ذلك تحت الخطة التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري (خصائص، الخلفية التاريخية مع الهيئات الدولية النقدية والمالية).

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف خلال الفترة (1990-2023).

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لواقع صادرات نيجيريا خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف خلال الفترة (1990-2023).

المبحث الرابع: دراسة مقارنة لواقع الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وسياسة الصرف المتبعة خلال الفترة (1990-2023).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري (خصائص، الخلفية التاريخية مع الهيئات الدولية النقدية والمالية)

تعتبر القارة الإفريقية أحد القارات التي تضم أكثر الاقتصادات المعتمدة على المحروقات كمصدر إيراد للعملة الصعبة، وتعد كل من الجزائر ونيجيريا أحد أهم الاقتصادات المصدرة للمحروقات بنسبة ما يفوق 95%، الأمر الذي جعلها في الكثير من الأحيان تتأثر بالتغيرات الناتجة عن تقلبات سعر المحروقات على مستوى السوق العالمي، والذي قد يتعدى تأثيره إلى التأثير على قيمة العملة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري نظراً لتشابه التركيبة القطاعية والاقتصادية لكل منهما، إلى جانب تشابه مسار التوجه الاقتصادي لكليهما، من خلال التعريف بالاقتصاديين وعلاقتهم بالهيئات المالية الدولية، إلى جانب دراسة آفاق التعاون بينهما.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية للاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري

في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى مجموعة من النقاط التي تخص كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري ومختلف نقاط تشابه واختلاف الاقتصاديين، وكذا التطرق إلى العلاقات التي تربط البلدين مع الهيئات المالية الدولية وكذا آفاق التعاون والتبادل التي يمكن أن تجمع البلدين.

الفرع الأول: نقاط تشابه واختلاف بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري

أولاً: نقاط التشابه

يعتبر كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري من أكثر الاقتصادات الإفريقية التي تعتمد بشكل كبير على مداخل قطاع المحروقات، إذ يحتل النفط الصدارة في الموارد الطبيعية التي تزخر بها كل من دولة الجزائر ودولة نيجيريا، والذي تتركز حقوله في جنوب كلتا الدولتين، حيث تتولى الشركات الأجنبية مهمة تشغيل هذه الآبار، وذلك لضعف التقنيات والخبرة المحلية للدولة الجزائرية والدولة النيجيرية على حد سواء، كما تجدر الإشارة إلى أن كل من الاقتصاديين يعتمدان بالدرجة الأولى على قطاعي الصناعة التحويلية والبناء إلى جانب قطاع الزراعة كقطاعات رئيسة إنتاجية خارج قطاع المحروقات، والتي تعتبر من القطاعات التي تتركز على الصناعات الخفيفة والسلع الاستهلاكية، ما يعكس الوضع الهيكلي الضعيف للاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري، وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل من الاقتصاديين عرف محطات تاريخية في اقتصادهما كانت السبب في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولعل أبرزها أزمة النفط العالمية لسنة 1986 والتي كانت أحد أسباب البحث

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

في سبل التنويع الاقتصادي للدولتين، إلى جانب تعزيز مكانة المنتج التصديري للبلدين خارج قطاع المحروقات، وفي نفس السياق عرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية انخفاضاً في قيمتها والذي كان مدفوعاً في الأساس من طرف صندوق النقد الدولي كشرط أساسي لإبرام مجموعة من الاتفاقات، تسعى في مضمونها تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني الجزائري والاقتصاد الوطني النيجيري انطلاقاً من تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل التضخم وتخفيف من العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري بصفة خاصة من خلال رفع صادرات البلدين خارج قطاع المحروقات إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى الرئيسة، كما تجدر الإشارة إلى أن البلدين تخران بمجموعة من المؤهلات التي تمكنهما من بناء علاقة اقتصادية تمكنهما من تبادل المنافع والثروات.

ثانياً: نقاط الاختلاف

على الرغم من تشابه الطبيعة الاقتصادية والهيكلية لكل من الجزائر ونيجيريا، وتعدد المحطات والمنعرجات المتشابهة التي كانت السبب في التحول والتوجه نحو اقتصاد السوق، إلا أنهما تختلفان في بعض النقاط والتي تبينها فيما يلي:

I. من ناحية تطبيق سياسات والاستراتيجيات سعت الحكومة الجزائرية إلى التركيز على تحسين الوضع الاجتماعي وتحقيق الاستقرار للدولة في الكثير من الأحيان، ماساهم في الحد من التفاوت بين طبقات المجتمع إلى جانب التقليل من نمو الطبقة الفقيرة داخل المجتمع بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة وهذا ما أظهرته نتائج تطبيق برنامج التعديل والتثبيت الهيكلي*، الأمر الذي جعل من إمكانية سحب بعض أقساط القرض من صندوق النقد الدولي أمراً صعباً وعلى العكس من ذلك في نيجيريا وفي ظل عدم الاستغلال الأمثل لقروض صندوق النقد الدولي** وعدم نجاعة استراتيجيات وسياسات المتبعة من طرف الحكومة النيجيرية، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع الأمنية بالدولة كل هذه العوامل أدت إلى عدم تطور مؤشرات الاقتصاد للدولة بل على العكس ارتفعت معدلات التضخم والبطالة إلى جانب عدم تحسن قيمة النيرة أمام العملات الأخرى.

II. من ناحية أخرى ومن خلال النظر إلى النهج الذي تعتمده الدولة في إدارة هياكلها، وعلى الرغم من أن كل من الجزائر ونيجيريا على تعتمد نظام اقتصاد السوق إلا أن أسلوب الإدارة يختلف؛ إذ نلاحظ أن

* تعرف برامج التثبيت الهيكلي على أنها "تلك القواعد والتدابير التي تتبعها الحكومة لمعالجة اختلال التوازن الداخلي وكذا عجز ميزان المدفوعات، والتي تستخدم فيها أدوات السياسة النقدية والمالية وكذا سياسة الاستثمار لمعالجة أوضاع معينة داخل الاقتصاد".

** وهو هيئة مالية دولية أنشأت بموجب مؤتمر بريتونوودز والذي يعمل على تحقيق استقرار النام النقدي الدولي ورصد حركة العملات في العالم فضلاً عن تعزيز التعاون النقدي العالمي وتسيير حركة التجارة الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الدولة الجزائرية تلعب دوراً كبيراً في إدارة عديد الهياكل والمؤسسات بالدولة، وهو ما يعكس نموذج التنمية الذي تقوده الدولة إذ تسيطر هذه الأخيرة على العديد من القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعية منها حفاظاً منها على استقرار هذا القطاع وتجنب تذبذب انتاجيته، إلا أنه لا يمكن نكران أو إهمال دور الدولة الجزائرية في تعزيز القطاع الخاص لإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية، لاسيما المؤسسات المنتجة خارج قطاع المحروقات، وعلى العكس من نيجيريا فمنذ أن تبنت اقتصاد السوق عمقت الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ماساهم في تعزيز وتنشيط عديد الصناعات كما كان للحوافز المالية المقدمة دوراً في توفير بيئة مساعدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي جعل نيجيريا من أكثر البلدان الإفريقية القاطبة للاستثمارات.

III. تتميز دولة نيجيريا بحجم سوق أكبر من السوق الجزائرية، ويعود ذلك إلى ارتفاع النمو الديمغرافي، فيها إلى جانب جاذبيته والتي تتفوق بشكلٍ طفيف عن إمكانية السوق الجزائرية، كما أن المرونة الاقتصادية* أكبر في الاقتصاد النيجيري ما يجعل هذا الاقتصاد أكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي إلا أنه وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني نجد أن الاقتصاد النيجيري يسجل ناتجاً محلياً أكبر من الناتج المحلي بالنسبة للجزائر، وعلى الرغم من ذلك فالأمر يختلف عند الحديث عن نصيب الفرد من هذا الناتج والذي يرتفع في الجزائر مقارنةً بنصيب الفرد من هذا الناتج في دولة نيجيريا، والذي بلغ 2446.39 دولار عام 2023 في نيجيريا مقابل 4717.440 دولار لنفس السنة في الجزائر ؛ وما يفسر ذلك توزيع الثروة داخل المجتمع والتي تتركز لدى الطبقة الغنية بالنسبة لدولة نيجيريا إلى جانب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن النيجيري، وعلى العكس من ذلك في الجزائر نجد أن اهتمام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية يحد من اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، كما أن لسياسة تقنين الأسعار دور في تحقيق التوازن في القدرة الشرائية للمواطن.

IV. يعمل الاقتصاد النيجيري على توفير بيئة أعمال سهلة، إذ أنه وحسب مؤشر تسهيل الأعمال* والذي يعبر عن سهولة بدأ الأعمال والحصول على الائتمان إلى جانب حماية المستثمرين، والذي بلغ هذا المؤشر 55% عام 2019 مقابل 56.9% عام 2020 في نيجيريا ؛ ما يدل على أن

* يتضمن مفهوم المرونة الاقتصادية عنصرين، الأول قدرة الاقتصاد على تحمل صدمات الاقتصادية وامتصاصها والثاني يتعلق بديناميكية الاقتصاد على التكيف مع الظروف والتغيرات وتعزيز قدرتها على الإستجابة للصدمات المستقبلية المحتملة.

** أنشأه سيمون دانكوف من مجموعة البنك الدولي عام 2003 ويشير عادةً إلى "وضع الإجراءات الإدارية الأبسط بالنسبة للمستثمرين أو الشركات وحماية حقوق الملكية، ويتراوح مقياس المسافة إلى الحد الأعلى لأداء الاقتصاد ما بين 0 و100 في السنة n ؛ ويمثل 0 الحد الأدنى و100 الحد الأعلى" على سبيل المثال نعي بالدرجة 70 في العام n أي أن الاقتصاد على مسافة 30% من الحد الأعلى.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

هذا الاقتصاد أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي في حين بلغ هذا المؤشر 51% عام 2019 مقابل 48.6% عام 2020 في الجزائر.

المطلب الثاني: علاقة الجزائر ونيجيريا بالهيئات المالية الدولية

في هذا الجزء من البحث سنتحدث بشيء من التفصيل عن علاقة كل من الدولة الجزائرية والدولة النيجيرية بالهيئات المالية الدولية من خلال التطرق عن الخلفية التاريخية لهذه الهيئات بالاقتصاديين.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري والهيئات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)

أولاً: علاقة الاقتصاد الجزائري بصندوق النقد الدولي

بتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر لصندوق النقد الدولي، وكانت حصتها آنذاك تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لترتفع في أوت 1994 إلى 941.1 مليون وحدة حقوق سحب، وتعتبر الجزائر أكثر دول شمال إفريقيا اقتراضاً من صندوق النقد الدولي ما ترتب عنه زيادة العواقب السياسية نتيجة اشتراطات الصندوق وقد لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي على النحو التالي:

I. اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31-8-1989/30-5-1990):

كشفت أزمة النفط العالمية عام 1986 عن هشاشة الاقتصاد الجزائري المبني على المديونية، والذي يعتمد على إيرادات قطاع المحروقات كآلية لتمويل الاقتصاد وتكوين الاحتياطي من العملة الصعبة، إذ أثرت هذه الأزمة على وضع ميزان مدفوعات الدولة، والذي سجل عجزاً بعد انخفاض أسعار المحروقات ما دفع الدولة الجزائرية للاقتراض من صندوق النقد الدولي من خلال إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني الأول والذي حددت مدته بـ 12 شهراً بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب* بالإضافة إلى تسهيلات تمويل بمبلغ 325.2 مليون دولار، وبموجب هذا الاتفاق شرعت الجزائر في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي تحت مجموعة من الشروط، وقد جاء على إثر هذه الاتفاقية تطبيق سياسة سعر صرف مرنة لسعر صرف الدينار الجزائري التي تزامنت وتوجه الدولة نحو اقتصاد السوق، ويأتي تطبيق هذه السياسة كشرط أساسي من صندوق النقد الدولي لتحرير التجارة وتركها لقوى السوق¹ لتشجيع الصادرات الجزائرية نحو الخارج، وكآلية لتوفير احتياطات الصرف من

* وهي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتماداً على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلة بأي من العملات القابلة للتبادل الحر.

¹ نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 269

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

العملة الصعبة بالإضافة إلى شرط انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في إحداث النمو الاقتصادي، حيث قامت الدولة الجزائرية بعملية انزلاق تدريجي للدينار الجزائري نحو مرونة تسمح لسعر صرف الدينار الموازي التساوي مع سعر الصرف الرسمي.

II. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

أبرمت الدولة الجزائرية اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي، أين وجهت الحكومة الجزائرية رسالة ثانية قصد الحصول على دعم من هذا الأخير جوان 1991، ويعتبر هذا الاتفاق مكمل للاتفاق الأول الذي بموجبه منح صندوق النقد الدولي للجزائر مبلغ 300 مليون وحدة سحب خاصة، وقد امتد هذا الاتفاق إلى غاية مارس 1992، وجاء هذا الأخير لتكريس مبدأ انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي، إلى جانب تحقيق تنويع سلة الصادرات ودعم المؤسسات العمومية لتطوير معدل النمو الاقتصادي وقد ركزت هذه الرسالة على زيادة خفض قيمة الدينار من 18.5 إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، إلى جانب الضغط على النفقات من أجل تقليصها، وقد تم تقسيم المبلغ الممنوح على أربع شرائح مقسمة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق على النحو التالي:

1. الشريحة الأولى (جوان 1991)

2. الشريحة الثانية (سبتمبر 1991)

3. الشريحة الثالثة (ديسمبر 1991)

4. الشريحة الرابعة (مارس 1992)

وقد تم سحب الشرائح الثلاث الأولى في حين لم تستطع الجزائر سحب الشريحة الرابعة لعدم التزام الحكومة بشروط صندوق النقد الدولي، وتوجيهها لأغراض أخرى غير الأغراض المتفق عليها بين الطرفين، لذا لم يتم تطبيق برنامج مخطط التمويل لعام 1991، ولعل أبرزها قيام الحكومة الجزائرية بتخفيض الغضب الاجتماعي من خلال رفع الحد الأدنى للأجور بـ 7000 دج ما زاد من أعباء خزينة الدولة الجزائرية¹ بالإضافة للأسباب التالية:²

1. رفض الجزائر إعادة الجدولة ديونها وعدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

¹ مصطفى بوجلال، الاستقلالية التنظيمية للمصنع وآثارها على علاقات العمل والإنتاج، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2024، ص

² إبراهيم أحمد بدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأفطار العربية، د ط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، بيروت، ص 141.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

2. اعتماد قانون استغلال المحروقات والذي يسمح للأجانب باقتناء مصالح في الجزائر ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية*.

ولقد كانت المشاكل والاضطرابات السياسية التي عرفتھا الدولة خلال هذه الفترة سبباً في إعاقه السلطات في تنفيذ بنود الاتفاق على أكمل وجه ؛ إذ أنه وبعد معاينة خبراء صندوق النقد الدولي النتائج المحققة من البرنامج طالبو باتخاذ إجراءات مشددة لعدم جدية النتائج المحققة، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية أمام صعوبات كبيرة في اتخاذ هكذا إجراءات نظراً لأثرها السلبي والمباشر على القدرة الشرائية ما دفعها إلى تحرير رسالة أخرى بتاريخ 3 سبتمبر 1991 التزمت فيها برفع الدعم على المنتجات والخدمات خاصة ذات الاستهلاك الواسع.¹

III. برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995)²

وجاء هذا البرنامج نتيجةً لتراجع أسعار النفط عام 1993 ؛ أين انتقل سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994، كما كان لتراكم خدمة الدين الخارجي الأثر في إحداث ضغوط مالية داخلية وخارجية، الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي لرفع هذه الضغوطات، وقد تمت من خلال هذا البرنامج إعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994، حيث أعيدت فيها جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعلى إثر ذلك لم تستأنف خدمة الدين إلا في شهر ماي 1998، بحيث يتم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45% خلال ثلاث سنوات الأخيرة، وتجدد الإشارة إلى أن برنامج الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى استرجاع النمو الاقتصادي، وقد جاء هذا البرنامج بجملة الإجراءات التالية:

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في أفريل 1994 بنسبة 40.17% ؛ أين وصل 1 دولار إلى 36 دج.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال تسهيل نظام الصرف والدفع.

* إذ أنه وتعديل قانون 86-14، أصبح بإمكان المستثمرين الأجانب في إطار عقود الشراكة مع سونطراك القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول البترول ما يزيد من موارد الجزائر من البترول وإيراداتها من العملة الصعبة.

¹ سميرة طالي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، (2020-2021)، ص 179.

² سعدان منصوري، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (14)، المجلد (1)، جامعة فرحات عباس سطيف 1، مارس 2018، ص ص (306-307).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون.
- إدخال معدل فائدة 3.5% على قروض البنك المركزي الموجهة للحكومة، وكذا إدراج احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11%.
- خلق وكالة وطنية للاستثمار.

IV. برنامج التثبيت الهيكلي:¹

بعد فشل برامج الاتفاقين الاستعداد الائتماني الأول والثاني وعدم الوصول إلى الأهداف المرجوة لجأت الحكومة الجزائرية للمرة الرابعة لصندوق النقد الدولي من أجل اتفاق رابع في إطار اتفاق التثبيت الهيكلي، استكمالاً للإصلاحات السابقة في إطار برنامج التثبيت الهيكلي، أين وافق صندوق النقد الدولي على دعم الجزائر للمرة الرابعة في إطار إتمام السياسات التنموية للاقتصاد الجزائري، والتي تهدف في الغالب إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو على المدى الطويل، إذ أنه وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض بقيمة مليار و169 مليون دولار، ما أعطى مؤشراً إيجابياً لدائني الجزائر حيث ساهم هذا الاتفاق على جدولة 16 مليار دولار بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس* ونادي لندن،² أين تم توقيع هذا الاتفاق بتاريخ 22 ماي 1995، وقد امتد هذا القرض إلى غاية 21 ماي 1998 وقد تضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من المحاور الأساسية سعت الدولة الجزائرية لتحقيقها ولعل أهمها:

1. تخفيض معدل التضخم في الجزائر إلى مستوى التضخم مع دول الاتحاد الأوروبي الشريكة ؛ وذلك باعتبارها أكثر البلدان تعاملاً مع الجزائر والأثقل وزناً في المعاملات التجارية.
2. دعم الدينار والمساهمة في استقرار سعر الصرف ورفع القيمة الخارجية له، بالإضافة إلى العمل على الرفع من احتياطات الصرف من العملة الصعبة.
3. العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره من خلال إنشاء سوق مابين البنوك، وإحداث مكاتب الصرف لتحويل الدينار الجزائري من أجل المعاملات الخارجية.

¹ عبد المجيد عبود، بلحاج فراجي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد طاهري محمد، بشار، المجلد (3)، العدد (3)، سبتمبر 2017، الجزائر، ص 63-64

* وهو مجموعة غير رسمية تضم دائنين رسميين معظمهم بلدان صناعية، تسعى إلى التوصل إلى مجموعة الحلول المنصفة والقابلة للإستمرار لصالح البلدان الدائنة التي تواجه مصاعب في السداد ويعالج دائنو نادي باريس مشكلات ديون البلدان المدينة من خلال إعادة جدولتها أو تخفيض خدمة الدين خلال فترة زمنية محددة أو اعتباراً من تاريخ محدد

² عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية ، بيروت، 1433هـ/2012م، ص231.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

4. العمل على تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الداخلي الخام بين 3% و6% سني 1994-1995.¹

5. تحقيق توازن الأسعار والعمل على زيادة إنتاج القطاع الزراعي إلى جانب ترقية قطاع الأشغال العمومية.

6. رفع الإدخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية إلى 5.5% من الناتج المحلي.

7. تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي خارج المحروقات طول فترة البرنامج إلى 5%.²

وبهدف إحداث التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار من القرض لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ؛ إذ سعت الدولة من هذا الإجراء إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي* بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي*، إلا أن البرنامج نجح في إدارة الطلب الكلي دون تحقيق الزيادة في العرض الكلي، وعلى إثر هذا الاتفاق تم إنشاء سوق ما بين البنوك كجزء من السوق النقدي، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة إلى سقف 20%، ورفع معدل إعادة الخصم من 5.11% سنة 1989 إلى 7% سنة 1991، كما تم تقليص الزيادة في الكتلة النقدية إلى 14% سنة 1994 مقابل 21% سنة 1993.

كل هذه الإجراءات كان الهدف منها الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري، خاصة بعد التخفيض الذي عرفه في أبريل 1994 بـ 17.40% بالإضافة إلى هدف تخفيض أثر المزاخمة* وامتصاص فائض السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط.

¹ عبد المجيد عبود، بلحاج فراجي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد طاهري محمد، بشار، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2017، جامعة أحمد طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 63-64

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، د ط، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 223-224

* وهو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشتريين في اقتصاد معين

** وهو عبارة عن مجموعة الكميات من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي يقوم المنتج بعرضها عند مستويات مختلفة.

*** وهو ظاهرة اقتصادية تشير إلى التنافس بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص، وتشير إلى أن ارتفاع انفاق القطاع العام يقلل من إنفاق القطاع الخاص، وبما أن زيادة الإنفاق تتطلب زيادة الحصول على المواد المالية، قد تلجأ الدولة إلى التمويل عن طريق البنوك، ما يستوجب سحب جزء كبير من الموارد المالية، الأمر الذي يرفع معدل الفائدة على القروض ما يؤدي بدوره إلى الرفع من تكلفة التمويل بالنسبة للمستثمرين، ونتيجة لذلك ينخفض الاستثمار الخاص، وبهذا تراجعت الحكومة أو القطاع العام القطاع الخاص.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثانياً: علاقة اقتصاد الجزائر بالبنك الدولي

وتتمثل استراتيجية تدخل البنك الدولي في الاقتصاد الجزائري عن طريق تقديم المساعدة الفنية والدراسات التحليلية بما يخدم برنامج عمل الحكومة الجزائرية في المجالات الرئيسية التالية:¹

- I. تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد: من خلال تسهيل الصادرات وتحسين مناخ الأعمال بما يهدف إلى زيادة مصادر الدخل المستدامة للدولة.
- II. الانتقال نحو طاقة نظيفة وتحسين كفاءة الطاقة: من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية غير المتجددة والعمل على تحقيق التوجه نحو الطاقة البديلة.
- III. الإصلاحات المالية: في إطار سعي الدولة تعظيم استخدام موارد الميزانية، نظراً لارتفاع حجم الإنفاق العام في الاقتصاد يقوم البنك الدولي بتقديم الدعم للحكومة الجزائرية في إطار تنويع مصادر إيرادات الدولة، بالإضافة إلى تقديم البيانات الإحصائية وتحليلها،
- IV. التكيف مع تغير المناخ: من خلال التركيز على إدارة مخاطر الكوارث وإدارة المستدامة للغابات.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد النيجيري بالهيئات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)

أولاً: علاقة الاقتصاد النيجيري بصندوق النقد الدولي

I. الخلفية التاريخية:

دفع التدهور الحاد في الظروف الاقتصادية حكومة نيجيريا بداية الثمانينيات إلى تقديم قانون الاستقرار الاقتصادي في أبريل 1983، والذي تضمن مجموعة من السياسات الصارمة والتدابير لإدارة الطلب، والتي كانت تهدف الدولة من خلالها ترشيد نمط الإنفاق العام من أجل استعادة التوازن المالي للدولة على المستوى الداخلي، وكذا تحقيق توازن القطاع الخارجي؛ حيث تم تنفيذ تدابير الاستقرار إلى حد كبير من خلال التعليمات الإدارية التي تضمنت تشديداً لضوابط الاستيراد وفرض قيود الصرف على المعاملات الدولية، بالإضافة إلى زيادة التعريفات الجمركية وترشيد الإنفاق على الاستثمارات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولوية، إلى جانب تجسيد الأجور في القطاع العام كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي للدولة، ما انجر عنه حدوث انقلاب عسكري في 31 ديسمبر 1981، الأمر الذي دفع حكومة دولة نيجيريا إلى تعزيز تدابير التقشف، من خلال ادخال مجموعة من الضوابط الإدارية لإنعاش الاقتصاد المنهار، حيث عملت الدولة جاهدة على توفير المواد الخام

¹ البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

اللازمة للصناعة للحد من إغلاق الشركات الصناعية، وذلك من خلال اعتماد سياسة التجارة المضادة وتنفيذ الصفقات، التي نشأت إلى حد كبير في سرية ما فتح مجالاً للشك والمعارضة من طرف أصحاب المصلحة وبالأخص القطاع الخاص حول هذه الصفقات فكان في الأخير حدوث انقلاب ثاني في 27 أغسطس 1985.

II. أزمة النفط العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

لقد كان لأزمة النفط العالمية عام 1986 الأثر الواضح على اقتصاد دولة نيجيريا، والذي كان يعاني سوء تطبيق سياسة اقتصادية ناجعة من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛ إذ أنه وباكتشاف النفط عام 1970 قامت الحكومة النيجيرية بالتوجه نحو استغلال قطاع المحروقات وإهمال قطاع الزراعة والفلاحة كقطاعين منتجين رئيسيين خارج قطاع المحروقات، حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي الصادرات النيجيرية وفي المقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات، والتي انتقلت من 57.6% سنة 1970 إلى 97.2% سنة 1986 ما يمثل 26.3% و 74.2% على التوالي من إجمالي إيرادات الحكومة على التوالي، إذ كانت حكومة دولة نيجيريا تعمل على استثمار عائد قطاع المحروقات في بناء وتشديد البنى الأساسية الاجتماعية والمالية والاقتصادية، ما زاد من نفقات الدولة الاستثمارية والتي كانت متحيزة في الكثير من الأحيان إلى قطاع الإنتاج الصناعي على حساب القطاع الزراعي، الذي عرف إهمالاً وتراجعاً لتتحول قاعدة الإنتاج من قاعدة زراعية فلاحية بالدرجة الأولى إلى قاعدة مبنية على قطاع التجارة والخدمات، ما انجر عنه نشوء خلل بنيوي في الاقتصاد النيجيري، الأمر الذي زادة من حدة الصدمة الاقتصادية للدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية عام 1986، لذلك لم يكن من البعيد أو المستغرب أن يتعرض اقتصاد دولة نيجيريا إلى ضربة قوية جراء انهيار سوق النفط العالمية، وعلى إثر ذلك انخفضت صادرات المحروقات بشكل حاد من 22.4% مليار دولار أمريكي سنة 1980 إلى 14.3% مليار دولار عام 1986¹، والتي أثرت بدورها على وضع ميزان المدفوعات والذي عرف عجزاً بمبلغ 3.56 مليار نيرة عام 1987، كما عرف حجم الاحتياطي النقدي للدولة من العملة الصعبة انخفاضاً حاداً أين انتقل من 10 مليار دولار عام 1981 إلى ما يزيد بقليل عن مليار دولار عام 1986، إلى جانب ارتفاع خدمة الدين الخارجي* كل هذه العوامل دفعت حكومة نيجيريا لإعادة هيكلة اقتصادها من خلال إتباع سياسة تمويل العجز وذلك باعتماد سياسة مالية ونقدية توسعية بالإضافة إلى الإقتراض وسحب الاحتياطات الخارجية.

¹SIkhide, A Alawode, **Impact of stabilization programmes on the Growth of The money market in Nigeria**, The developing economies, xxxi, N2, june1993.

* ويشير مصطلح خدمة الدين الخارجي إلى المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة التي يتم أدائها بالفعل للوفاء بالتزام الدين بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة زائد أي رسوم على المدفوعات المتأخرة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

كل هذه السياسات أدت إلى الرفع والمبالغة في قيمة النيرة فضلاً عن زيادة الواردات وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج وتراكم خدمة الدين الخارجي، فما كان من الحكومة النيجيرية إلا اللجوء للمؤسسات المالية الدولية للاقتراض، وذلك لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والذي كانت نيجيريا تهدف من خلاله إنشاء تغيرات مؤسسية وإصلاحات اقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي للدولة تحت شروط صندوق النقد الدولي مرفقة بالقرض الممنوح، والتي تمثلت في تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات، إلى جانب الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وبناء هيكل اقتصادي غير تضخمي إلى حد أدنى تحت مبرر محاولة تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الواردات ولقد لجأت نيجيريا إلى صندوق النقد الدولي على النحو التالي:

الجدول رقم (01): قروض نيجيريا من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1987-2000) الوحدة: (مليون دولار)

المبلغ (مليون دولار)	تاريخ استلام القرض	تاريخ الاتفاق على منح القرض
650	31 يناير 1988	30 يناير 1987
475	30 أبريل 1990	3 فبراير 1989
319	8 أبريل 1992	9 يناير 1991
788.940	3 أغسطس 2001	4 أغسطس 2000

International Monetary Fund; History of lending commitments :Nigeria;
https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extrans1.aspx?memberKey1=740&endDate=2099-12-31&finposition_flag=YES ;15/11/2024;h9:55

III. برنامج التعديل الهيكلي (جويلية 1986):

وبموجب هذا البرنامج حصلت دولة نيجيريا على قرض بقيمة 452 مليون دولار أمريكي، ويدعم هذا البرنامج إعادة جدولة الديون وتمويل التجارة الخارجية إلى جانب تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

IV. برنامج التكيف الهيكلي:¹

في عام 1987 وافق صندوق النقد الدولي على دعم برنامج التكيف الهيكلي* بمبلغ 650 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكانت تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما تغيير

¹Nils Borjetallorth, Structural Adjustment in Nigeria, the core of the program is being implemented, the challenge is to implement the remaining part and to maintain the momentum of reform, International Monetary Fund, September 1987.p2.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

البنية الاقتصادية أما الثاني فقد تمثل في دعم الاستقرار، وتماشياً مع سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي قامت الحكومة النيجيرية بتقليص الإنفاق الحكومي وإلغاء دعم الوقود، بالإضافة إلى شرط تخفيض قيمة النيرة، كل هذه الشروط قادت أسعار الوقود إلى الزيادة، ما أجبر عديد الشركات الصغيرة على الإغلاق ما أدى بدوره إلى تفاقم مشاكل الوضع الاجتماعي في ظل انخفاض قيمة النيرة، والتي عرفت علاقة اضطراب بين قيمة النيرة والدولار والعملات الأجنبية أخرى، ما زاد من معاناة الاقتصاد النيجيري الذي تضرر وبشدة من شروط صندوق النقد لدولي لاسيما شرط خفض قيمة النيرة، الذي جعل من اقتصاد الدولة اقتصاد مستغل من الطرف الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، ما صعب على الدولة سداد التزاماتها في المدة المحددة ما أدى إلى ارتفاع خدمة الدين الخارجي وارتفاع معدلات الفائدة على القروض المحصلة، حيث أدى خفض قيمة النيرة إلى عدم قدرة الاقتصاد النيجيري على المنافسة في الأسواق العالمية بسبب نقص الموارد المالية لدفع ثمن واردات الدولة ما انعكس سلباً على وضع ميزان المدفوعات، والذي عرف عجزاً نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، لاسيما واردات الدولة من المعدات والآلات الصناعية التي تحتاجها الشركات الصناعية للدولة.

ثانياً: علاقة نيجيريا بالبنك الدولي

يعد اقتصاد دولة نيجيريا واحداً من أسرع المحافظ المالية نمواً في المنطقة الإفريقية، والذي يتمتع بشراكة قوية مع البنك الدولي من خلال استراتيجيات دعم منه لحكومة نيجيريا في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية الإنمائية، وتعد علاقة الطرفين تاريخية منذ إن كانت نيجيريا مستعمرة للمملكة المتحدة، حيث كان أول قرض لنيجيريا كمستعمرة كان في ماي 1958 لمشروع تطوير السكك الحديدية بتاريخ استحقاق فبراير 2003، في حين كان أول قرض لدولة نيجيريا المستقلة بتاريخ ديسمبر 1962 لمشروع رصيف أبابا بتاريخ استحقاق أكتوبر 2004.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المخاطر المرتبطة بتنفيذ بعض المشاريع في نيجيريا إلى جانب عدم نجاح بعضها إلا أن البنك الدولي تمكن من إحراز تقدماً واضحاً في العديد من المجالات لاسيما الفلاحية والتنمية الحضرية إلى جانب إنتاج الطاقة، ويعد مشروع الوصول والتنقل أحد المشاريع الناجحة عام 2008، والذي ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية وتحسين الأعمال التجارية كما يعد مشروع تطوير الطاقة الوطني أحد المشاريع التي تم دعمها من طرف البنك الدولي منذ عام 2005 والذي انتهى عام 2012.

* وهي مجموعة السياسات التي تطبق على المدى المتوسط والطويل الأجل والتي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي والطاقة ورأس المال، كما يطلق عليها سياسات جانب العرض والتي تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر- نيجيريا وآفاق التعاون

تأسست العلاقات الدبلوماسية الجزائرية النيجيرية منذ عام 1992، إذ تعد الحكومة الجزائرية والحكومة النيجيرية من الحكومات السبابة في تعزيز وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في إفريقيا لتنضم إليهم لاحقاً كل من رئيس جنوب إفريقيا وكذا أثيوبيا في تشكيل ما أطلق عليه مجموعة الدول الأربع.

وقد أسهم الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي للبلدين في تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادي وتشجيع التجارة بينهما، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الحكومة الجزائرية والحكومة النيجيرية مبنية على الاحترام المتبادل والالتزام المشترك بالاستقرار والتنمية الإقليمية، فقد عرفت العلاقة بين الدولتين تطوراً في الآونة الأخيرة حيث أسفر التعاون الثنائي بين البلدين على تبادل المنافع وخبرات، إذ استفادت نيجيريا من الخبرة الجزائرية في مجال الزراعة والطاقت المتجددة وتطوير البنية الأساسية، في حين تمكنت الجزائر من الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تمتلكها نيجيريا إيماناً وإدراكاً من الدولتين بالإمكانيات المتاحة لفرص التجارة والاستثمار ذات المنفعة المتبادلة، كما تم إبرام اتفاقية في كيغالي برواندا بتاريخ 21 مارس 2018، والتي كان الغرض منها تنشيط وتحفيز إنتاجية القطاعات الرئيسية خارج قطاع المحروقات لاسيما قطاع الزراعة،¹ ليتم عام 2022 التوقيع على اتفاقية بين الدولتين تهدف إلى إنشاء مجلس أعمال لتطوير المشاريع في مختلف المجالات، فضلاً عن إبرام اتفاق لإنجاز مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء والرابط بين الجزائر والعاصمة النيجيرية أبوجا مروراً بدولة النيجر وقد بلغ طول الأنبوب 4200 كلم، والذي يعول عليه في ربط السوق الأوروبية بحقول الغاز النيجيرية علاوة على ذلك تطمح الدولتين لتنفيذ مشاريع أخرى تعود بالنفع على كلا الاقتصادين.²

وفي هذا السياق تهدف كلا الدولتين تشجيع التبادل التجاري بين الاقتصادين ؛ إذ تهدف الجزائر في الاستثمار في السوق النيجيرية خاصة فيما يتعلق بمجال اقتصاد المعرفة ومجال الخدمات والتكنولوجيا إلى جانب توفير وتلبية احتياجات السوق النيجيرية من المنتجات الصيدلانية والصناعية والنسيجية في إطار تشجيع التجارة البينية بين الدولتين.

¹ هناء سعاد، العلاقات الجزائرية النيجيرية تظهر قوة التعاون في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي والتنمية، تاريخ النشر 11 ماي 2023، على الموقع <https://www.dzair-tube.dz>، تاريخ الإطلاع 2024/09/10، h15:20

²--Punch Neuspapres, How algeria will halpnigeria to market unutilised-Amb Mabdul,21/11/2021, <https://punchg.com,14/12/20244>, h10:30

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف خلال الفترة (1990-2023)

في هذا الجزء من البحث سنقوم بعرض ودراسة سياسة الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى دراسة واقع التصدير بمخارج قطاع المحروقات وفق بعض المعايير والمؤشرات المستعملة في مجال قياس تنافسية هذه الأخيرة فضلاً عن التطرق إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل السعي لتحقيق تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل وضع الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023) من خلال تحليل المؤشرات الدالة على ذلك في إطار قياس تنافسية هذه الأخيرة، وبما أن الدراسة تهدف لتحليل الصادرات خارج المحروقات فقد تم الأخذ بعين الاعتبار احتساب جميع قيم المؤشرات المراد دراستها وتحليلها خارج قطاع المحروقات بما يخدم الدراسة.

الفرع الأول : هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

عرف تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تقلبات عدة خلال الفترة المدروسة والممتدة من (1990-2023)، وفيما يلي عرض وشرح تطور هذه الأخيرة مع عرض الهيكل الإنتاجي المساهم في تكوينها.

أولاً: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023)

عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تذبذبا خلال الفترة قيد الدراسة، والتي شهدت انخفاضا واضحا خلال الفترة (1990-2000) والذي انتقل من 439 مليون دولار إلى 287 مليون دولار سنة 1994 ليعرف تحسنا خلال السنتي 1995 و1996 ب 509 مليون دولار و 881 مليون دولار على التوالي عموما يمكن ارجاع تراجع نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة ، كما عرفت عائدات التصدير خارج قطاع المحروقات سنة 2002 استقرارا نسبيا حيث بلغت 600 مليون دولار مقابل 590 مليون دولار سنة 2001، ويعود الفضل في هذه الزيادة إلى صلاية المركز المالي الخارجي للدولة والذي تحسن منذ سنة 2000 على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات، في حين عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2005 انتعاشا مقارنة بالسنتين الماضيتين والذي قدر ب 907 مليون دولار مقابل 473 مليون

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

دولار 667 سنتي (2003-2004) على التوالي ويعزز هذه الزيادة المساهمة الأكبر للمنتجات شبه المصنعة في ظل مساهمة أقل للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، لتعرف الصادرات هذه الأخيرة ارتفاعا خلال السنوات الثلاث القادمة من 2006 إلى 2008 لينتقل من 1184 إلى 1386 الأمر الذي أدى إلى توسع قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين عرفت انخفاضا سنتي 2009 و 2010 والتي سجلت 766 و 907 مليون دولار على التوالي، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2018 ب 2218 مليون دولار ؛ ويعود السبب في هذه التقلبات ضعف الهياكل الاقتصادية للدولة وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية في تحقيق نمو في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي يشكل هيمنة على مداخل الدولة الذي بات اقتصادها مرهون بحركية هذا الأخير، الذي هو الآخر يخضع لعوامل خارجية التي تتحكم إلى جانب عملية الطلب والعرض على هذا المنتج المهدد بالنضوب، كما نلاحظ أنه كان للأزمة الصحية الأخيرة دور في ركود الاقتصاد الجزائري وعدم نشاط الحركية الاقتصادية، إلا أنه وبفضل الشركات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات والشركات الجزائرية عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من (2021-2023) والتي انتقلت فيها هذه الأخيرة من 36892 إلى 70000 مليون دولار سنتي 2021 و 2022 على التوالي لتسجل حصيلة مرتفعة سنة 2023 والتي قدرت ب 13 مليار دولار.

الجدول رقم (02): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023) الوحدة: (مليون دولار)

السنة	الصادرات خارج قطاع المحروقات	السنة	الصادرات خارج قطاع المحروقات	السنة	الصادرات خارج قطاع المحروقات
1990	439	2001	560	2012	1153
1991	375	2002	591	2013	1050
1992	449	2003	473	2014	1634
1993	479	2004	667	2015	1485
1994	287	2005	907	2016	1391
1995	509	2006	1884	2017	1367
1996	881	2007	1312	2018	2218
1997	643	2008	1386	2019	2068
1998	370	2009	766	2020	1909
1999	414	2010	967	2021	4496
2000	590	2011	1227	2022	3115
				2023	5815

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: - تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات (2002، 2003، 2005، 2008، 2013، 2015، 2018، 2022، 2023) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 53، مارس(2021)

I. هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

تساهم العديد من القطاعات في تكوين هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي تتمثل في قطاع الزراعة بالإضافة إلى قطاعات في الصناعات مواد النصف المصنعة وفي ما يلي توضيح لذلك.

الجدول رقم (03): هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1997-2023) الوحدة: (مليون دولار)

البيان	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1997	47	51	486	1	29	29
1998	33	46	255	4	14	18
1999	22	44	272	24	34	18
2000	30	42	447	12	44	15
2001	30	39	413	22	42	14
2002	35	56	403	20	50	27
2003	47	49	316	-	29	35
2004	66	97	430	-	50	15
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	92	153	988	1	44	43
2008	119	334	834	1	67	32
2009	113	169	393	-	42	49
2010	315	94	488	1	30	30
2011	355	161	660	-	35	16
2012	315	168	618	-	32	19
2013	404	109	492	-	29	16
2014	323	110	1173	1	16	11
2015	238	107	1111	-	18	11
2016	326	84	909	-	53	18

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

20	78	-	845	73	350	2017
35	90	-	1626	93	373	2018
36	83	-	1445	96	408	2019
37	77	-	1287	71	437	2020
63	188	1	3486	182	576	2021
129	163	1	2742		80	2022
15	49	1	1269	59	33	2023

المصدر: - تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات (2002، 2003، 2005، 2008، 2013، 2015، 2018، 2022، 2023) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس (2021)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث 2023، رقم 64

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العديد من القطاعات ساهمت في تشكيل هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهذه المساهمة التي تتفاوت من قطاع إلى آخر وعلى رأسها قطاع المواد النصف مصنعة والمواد الأولية والمواد الغذائية، وحسب المعطيات التي تم الوصول إليها نجد أن صادرات ثلاث قطاعات الرئيسية عرفت منحنى تصاعدي، فيما شكل كل بفضل صلابته المركز المالي للدولة الجزائرية فضلا عن جهود واستراتيجيات الدولة في سبيل تعزيز إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية من خلال الزيادة في عمليات الانفاق والتي انتقلت من 3988 مليون دولار سنة 2000 إلى 19463 مليون دولار سنة 2009، مع مساهمة ضئيلة لكل من قطاعي المواد الفلاحية والاستهلاكية، وذلك لكبر السوق المحلي وأن الإنتاج لا يكفي لتغطية هذا الأخير كما نجد قطاع التجهيزات الصناعية هو الآخر يصدر بنسبة ضئيلة نتيجة عدم كفاءة وجودة هذه الصناعات ما يجعل من فرص اقتحامها للسوق الدولية أمرا صعبا، لتواصل صادرات المواد نصف المصنعة في الارتفاع خلال الفترة (2010-2012)، ثم لتعرف انخفاضا سنة 2013 وتقلبات في السنوات اللاحقة بين الارتفاع والهبوط وذلك لضعف العمليات التقنية في المجال، كما نجد الصادرات من المواد الغذائية تأتي في المرتبة الثانية بين الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي تتمثل أساسا في الحمضيات والكروم إلى جانب مواد أخرى، حيث عرف التصدير في هذا القطاع هو الآخر تقلبات ؛ إذ سجل أدنى عائد له سنة 2015 خلال الفترة (2014-2021)، في حين تأتي الصادرات من المواد الأولية في المرتبة الثالثة والتي تساهم هي الأخرى بنسبة مقبولة في تشكيل الإيرادات المتأتية من الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث سجلت أعلى إيراد لها سنة 2021 والذي بلغ 182 مليون دولار أمريكي، وفي الأخير نجد كل من التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية على الترتيب والتي تسجل مساهمة بسيطة في هيكل الصادرات.

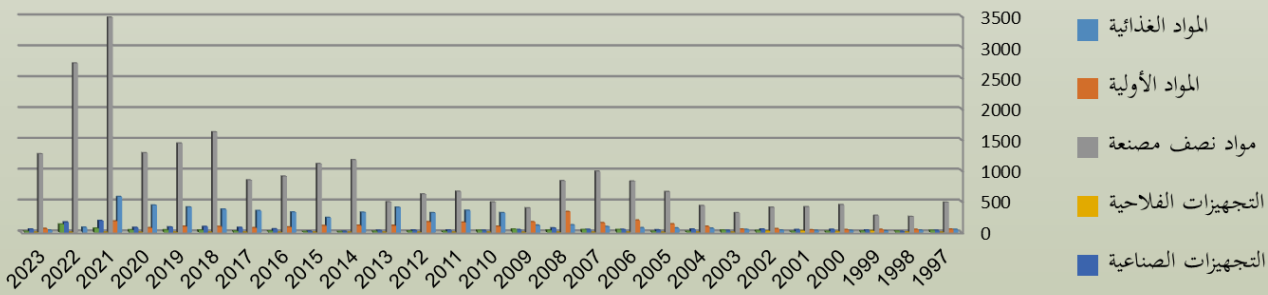
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

في الأخير نجد أن كل القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات تساهم بنسبة معينة وإيرادات ضئيلة، ما يعكس ضعف الهيكل الإنتاجي للصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، وضعف التنوع في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ما يشير إلى حتمية الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية له.

الشكل رقم (7): هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1997-2023)

الوحدة: مليون دولار

هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (مليون دولار) للفترة (1997-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (3) وبلاستعانة ببرنامج Exel.

الفرع الثاني: قياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

في هذا الجزء سنقوم بدراسة وتحليل المؤشرات المستخدمة والمتعارف عليها في مجال التنافسية والتي تشمل كل من نسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ومؤشر التنوع والتركز السلعي بالإضافة إلى مؤشر التغطية ومؤشر القدرة على التصدير والانفتاح.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1997-2023)

الوحدة: (مليار دينار)

الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	السنة
98947	2012	24803	2001		1990
104400	2013	11682	2002		1991

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

113426	2014	29803	2003		1992
121490	2015	33844	2004		1993
130934	2016	37167	2005		1994
15176	2017	41463	2006		1995
142132	2018	46861	2007		1996
148071	2019	53972	2008	17239	1997
143321	2020	61431	2009	19653	1998
157086	2021	70635	2010	31210	1999
172969	2022	84915	2011	22324	2000
172969	2023				

المصدر: - تقارير بنك الجزائر لسنوات (2002، 2003، 2005، 2008، 2013، 2015، 2018، 2022، 2023).

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس (2021).

عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وتيرة نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة قيد الدراسة، وبما أن المعطيات المتحصل عليها تغطي الفترة (1997-2023) والذي انتقل فيها الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من 17239 إلى 172969 مليار دينار، والذي كان مدعوما بشكل أساسي بقطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع البناء اللذان يشكلان القطاعين الأساسيين لتشكيل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، في حين عاد نمو الناتج في بعض السنوات لمساهمة القطاع الزراعي والذي كان يعرف انتعاشا بسبب ارتفاع التساقطات المطرية.

الجدول رقم (05): التركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2023)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

البيان	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
1997	2427	2232	2766	6337	3477
1998	3248	2568	3006	6967	3861
1999	3527	2804	3077	7703	4130
2000	3462	2945	3350	8323	4205

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

4722	9219	3589	3152	4121	2001
4994	10042	4099	3376	4171	2002
5523	11122	4452	3554	5153	2003
6032	13022	5080	3905	5805	2004
631	15187	5644	4201	5816	2005
6779	17084	6743	4444	6413	2006
7824	19107	8251	4637	7042	2007
10343	21893	9678	4830	7228	2008
11972	23491	10948	5707	9311	2009
15871	25863	12574	6174	10153	2010
23780	29332	13333	6638	11832	2011
26481	3305	14912	7286	14217	2012
25512	38496	16274	7718	16400	2013
27434	41952	17940	8385	17715	2014
28537	45499	19081	9009	19364	2015
30596	48413	20729	9793	21403	2016
30720	51635	22037	10408	22191	2017
30065	53053	23465	11279	24270	2018
31202	55776	24814	11985	24294	2019
					2020
33981	56677	25782	12307	26883	2021
36959	61427	28964	13541	32070	2022
10656	18869	7806	3585	9607	2023*(الثلاثي الأول)

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات (2002، 2003، 2005، 2008، 2013، 2015، 2018، 2022، 2023).

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس (2021)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث 2023، رقم 64.

I. تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

1. خلال الفترة (1997-2000)

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1997-2000) ارتفاعا حيث انتقل من 17239 سنة 1997 مليار دينار إلى 22324 مليار دينار سنة 2000، والتي احتل فيها قطاع الخدمات خارج إدارة العمومية المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والذي سجل ما قيمته 6637

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

مليار دينار جزائري سنة 1997 لينتقل إلى 6967,7703 و 8323 مليار دينار سنوات 1999, 1998 و 2000 على التوالي، في حين نجد في المركز الثاني والثالث من حيث تكوين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خدمات الإدارة العمومية وقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث انتقلت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العمومية من 3477 مليار دينار جزائري إلى 4205 مليار دينار جزائري سنة 2000، في حين كانت المساهمة الأقل لكل من قطاع الفلاحة والصناعة حيث سجل قطاع الفلاحة أحسن أداء له خلال الفترة (1997-2000) ب 3527 مليار دينار جزائري وذلك لضعف المشاريع المستهدفة لتنمية الإنتاج الفلاحي للدولة في حين ساهم قطاع الصناعة ب 2945 مليار دينار جزائري.

2. خلال الفترة (2001-2010)

وفي سنة 2001 عرف الناتج المحلي نمو حيث ارتفع إلى 24803 مليار دينار جزائري، ويعود الفضل في هذا النمو إلى قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، في حين سجل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا 6.2% سنة 2004 مقابل 3.3% سنة 2003، والذي كان مدفوعا بشكل رئيسي بالنمو في قطاعي البناء والخدمات مقابل مساهمة 3.1% للقطاع الزراعي، ليستمر هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات سنتي 2005 و 2006 بما يعادل 37167 و 41463 مليار دينار، والذي كان في نمو القطاعات المساهمة خارج قطاع المحروقات أكثر توازنا فقد ساهمت كل من القطاعات البناء والخدمات والزراعة ب 11.6%، 4.9% و 4.8% على التوالي مقابل 4.5% و 1.9% و 1.1% على التوالي سنة 2005، وخلال سنة 2007 نما الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.3% وهو تسارع واضح مقارنة بالسنتين السابقتين وذلك ب 5.6% سنة 2006 و 4.7% سنة 2005؛ والذي كان مدعوما بشكل أساسي بدناميكية قطاع البناء والأشغال العامة وبدرجة أقل قطاع الخدمات والإدارة العامة والزراعة حيث ساهم كل من قطاع البناء والخدمات بنسبة 9.8% و 6.8% على التوالي مقابل 5% و 6.5% لقطاع الزراعة والخدمات.

كما عرف الناتج المحلي سنة 2008 استقرارا والذي قدر ب 6.1%، وهي وتيرة تعادل تقريبا تلك المسجلة سنة 2007 والتي تعد القطاعات الثلاث المعتادة الرافد الأساسي الناتج لهذا النمو، في الوقت الذي عرف قطاع الفلاحة ركودا، حيث نما قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 9.8% وكذا قطاع الخدمات الإدارية وقطاع الصناعة بزيادة 8.4% و 4.4% على التوالي، في حين عرف قطاع الفلاحة أسوأ أداء له منذ بداية الألفينيات والذي تراجعت قيمته المضافة ب 5.3% بسبب تفاقم تبعية الجزائر الغذائية في ظرف يتميز بارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

كما عرفت سنة 2010 نمو في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بسرعة أكبر بواقع 20.1% مقابل 9.3% سنة 2009 إذ تميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بارتفاع مساهمة قطاعي الخدمات والبناء بـ 20.6% و 16% مقابل 7.6% في قطاع الصناعة.

3. خلال الفترة (2010-2023)

نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والتي بلغت و 84915 مليار دينار 2011 حيث شهدت جميع الأنشطة خارج قطاع المحروقات نمواً إيجابياً، حيث نجد كل من قطاع الخدمات والفلاحة والبناء خلال سنة 2011 قدمت أداءاً جيداً في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث شهد قطاع الفلاحة نمواً وازدادت قيمته المضافة بـ 10.5% بفضل تساقط الأمطار والأسعار الدنيا المضمونة للمنتجات الاستراتيجية (الحبوب والحبوب) كما عرف هذا القطاع توسعاً قوياً بنسبة 10.1% بواقع 94.8 مليون طن، والتي احتل فيها هذا القطاع المرتبة 4 في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في حين نجد القيمة المضافة لقطاع الخدمات لنفس السنة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي (خارج قطاع المحروقات)، إذ سمح الارتفاع القوي في واردات السلع (في الإنتاج الزراعي) بالحفاظ على مستوى عالٍ لنشاط خدمات النقل والتوزيع، من جهة أخرى نجد أن قطاع الصناعة قدم أداءاً ومساهمة متواضعة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي (خارج قطاع المحروقات) بسبب ضعف العمالة الصناعية، وقد تميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي (خارج قطاع المحروقات) لسنة 2012 نمواً معتبراً، والتي سجل فيه قطاع الخدمات الإدارية العمومية القطاع الرئيسي المهيمن في تكوينه والتي بلغت 20.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، في حين نجد أن قطاع الفلاحة ازدادت قيمته المضافة بـ 3.4% من تشكيله؛ إذ احتل المرتبة الثالثة وذلك بفضل الحملات الإنتاجية في القطاع والتي شهدت نمواً معتبراً في إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها إلى جانب نمو الإنتاج البستاني (الطماطم، الكروم والزيتون)، وفي الأخير نجد قطاع الصناعة والذي قدم أداءاً جيداً مقارنة بسنة 2011 والتي أسهمت بـ 7.8% من تشكيل الإجمالي المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والتي عرفت فيها 4 فروع من بين 9 معدلات نمو أعلى من المتوسط، وهي فرع الماء والطاقة بـ 10.2% وفرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية، الصناعات الإلكترونية والكهربائية بـ 7.4% بالمائة وبأقل نسبة فرع الكيمياء بـ 5.8% وفرع الصناعة الغذائية بـ 5.6%، في حين بقيت وتيرة نمو الفروع الأخرى كالمناجم، المحاجر ومواد البناء والصناعات التقليدية أداءات متواضعة، أما خلال سنة 2013 واصل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات اتجاهاه التصاعدي، والتي حقق فيها قطاع الفلاحة أعلى نمو وقيمة مضافة في تشكيله والذي بلغ 8.8%، كما عرف قطاع الخدمات تحسناً، والذي يرجع إلى ديناميكية فرع التجارة والنقل بسبب النمو

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

القوي للإنتاج الفلاحي وارتفاع الواردات، في حين أسهم قطاع الصناعة ب 6.7، وهي المساهمة الأقل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (خارج قطاع المحروقات)، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2015 نمواً، إذ سمح الموسم الزراعي لهذه السنة بتحقيق مستوى إنتاج فاق المسجل سنة 2013، إذ أسهم ب 17.5 % في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، والذي أتى في المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات سيما في إنتاج الحبوب وتربية الحيوانات (اللحوم والحليب)، كما نجد مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بلغت 11.5 % في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي (خارج قطاع المحروقات)، إذ عرف هذا القطاع مساهمة متواضعة بسبب تباطؤ نمو فرع التجارة والنقل والتوزيع، أما سنة 2017 واصل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ارتفاعه ب 2.6 % مقابل 2.3 % سنة 2016، ليعرف انخفاضاً خلال السنوات الثلاث اللاحقة للفترة (2017-2020) وعلى مستوى جميع القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات ب 14807.1 و 14213.2 و 14332.1 مليون دينار على التوالي بسبب الأزمة الصحية الأخيرة التي أعاقحت الحركة الاقتصادية على مستوى العالم ككل ليعرف ارتفاع نسبي في شتى القطاعات المنتجة للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الفترة الممتدة من (2021-2023) ارتفاعاً حيث انتقل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات من 157086 مليون دينار إلى 172969 مليون دينار على التوالي.

ثانياً: مؤشر التركيز السلعي

الجدول رقم (06): مؤشر التركيز السلعي في الجزائر للفترة (1992-2023) الوحدة: (%)

السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز
1990		2001	0.51	2012	0.54
1991		2002	0.96	2013	0.54
1992	0.16	2003	0.54	2014	0.49
1993	0.12	2004	0.87	2015	0.48
1994	0.09	2005	0.58	2016	0.48
1995	0.52	2006	0.60	2017	0.76
1996	0.35	2007	0.98	2018	0.48
1997	0.30	2008	0.58	2019	0.48
1998	0.51	2009	0.98	2020	0.47
1999	0.52	2010	0.52	2021	0.49
2000	0.21	2011	0.54	2022	0.54
				2023	0.52

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: - تقارير صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية للسنوات (2009، 2012، 2015، 2016، 2017، 2012، 2023) على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economies-competitiveness-report>

- نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الثاني، أبريل 2023 على الرابط:

<https://www.dhaman.org/publications-ar.html>

بالنظر إلى معدلات التركيز السلعي للصادرات الجزائرية نلاحظ أن قيمة المعدل تراوحت بين 0.09% و 0.12% سنّي (1992-1994)، والتي تعتبر بعيدة عن الواحد الصحيح ما يدل عن تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال تلك الفترة والتي يعود الفضل فيها لاهتمام الدولة بقطاع الزراعة على وجه الخصوص خاصة في مجال الكروم والحمضيات، ليعرف تقلبات في خلال الفترة السنوات اللاحقة بين الإنخفاض والإرتفاع، حيث بلغ أعلى قيمة له سنّي 2007 و 2009 والتي قدرت ب 0.98%، وتجدد الإشارة إلى أن قيمة مؤشر التركيز السلعي تراوحت بين 0.0982% كأدنى قيمة و 0.98% كأعلى قيمة خلال الفترة (1992-2013)، وكل هذه القيم تفوق قيم المتوسط العام 0.5%، ما يدل على التركيز الشبه التام للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وعدم تنوعها، فيما استقرت قيمة المؤشر خلال السنوات الست الأخيرة عند قيمة 0.4%، والتي تعتبر أقل من قيمة المتوسط العام ما يعكس جهود الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

على العموم ومن خلال التحليل يمكن القول أن الصادرات الجزائرية تعرف تركزا وهذا ما تبرزه قيم مؤشر التركيز والتي اقتربت من الواحد الصحيح (1) خلال فترة الدراسة الأمر الذي يعكس ضعف القطاعات الإنتاجية للدولة، وضعف التنوع الاقتصادي لمصادر الإيرادات خارج المحروقات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثالثاً: مؤشر التنوع السلعي

الجدول رقم (07): مؤشر التنوع السلعي في الجزائر للفترة (1992-2023) الوحدة: (%)

السنة	مؤشر التنوع	السنة	مؤشر التنوع	السنة	مؤشر التنوع
1990		2001	0.82	2012	0.72
1991		2002	0.83	2013	0.73
1992	0.16	2003	0.81	2014	0.74
1993	0.12	2004	0.87	2015	0.78
1994	0.098	2005	0.81	2016	0.81
1995	0.82	2006	0.80	2017	0.78
1996	0.70	2007	0.841	2018	0.81
1997	0.67	2008	0.76	2019	0.82
1998	0.80	2009	-	2020	0.47
1999	0.85	2010	0.78	2021	0.81
2000	0.83	2011	0.72	2022	0.77
				2023	0.62

المصدر: - تقارير صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية للسنوات (2009، 2012، 2015، 2016، 2017، 2012، 2023) على الرابط

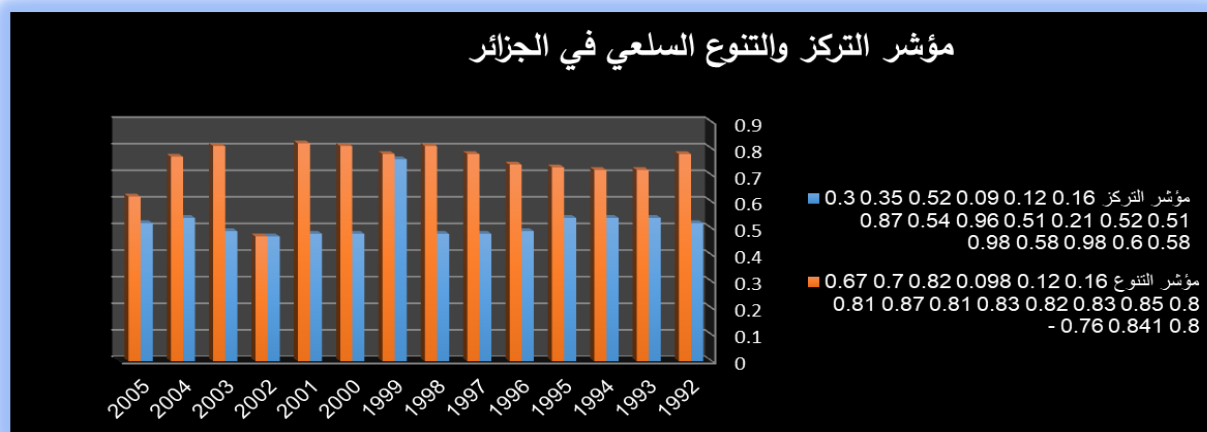
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economies-competitiveness-report>

- نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الثاني، ابريل 2023 على الرابط <https://www.dhaman.org/publications-ar.html>

يتضح من الجدول رقم (07) أن قيمة مؤشر التنوع السلعي تقترب من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة والتي تراوحت بين 0.09% كأدنى قيمة لها سنة 1994، والتي تعتبر بعيدة عن الواحد الصحيح ما يعكس تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات سنة 1994، إذ عرفت هذه الفترة ازدهار ونشاط قطاع الفلاحة لاسيما ما تعلق بإنتاج الكروم والحمضيات، فيما سجلت أعلى قيمة خلال الفترة (1997-2007) ب 0.84% سنة 2007 لتتأرجح بين 0.7% و 0.8% خلال السنوات الأخرى قيد الدراسة، والتي تعتبر قيم قريبة من الواحد الصحيح، والراجع لتركيز الدولة على قطاع المحروقات بشكل أساسي، وهذا ما يدل على عدم تطابق هيكل الصادرات الجزائرية لهيكل الصادرات العالمية، الأمر الذي يعكس ضعف التنوع في الهيكل الإنتاجي الجزائري واقتصاره على قطاع المحروقات والذي يشكل ما نسبته 97% من عمليات التصدير رغم الإصلاحات التي عرفتتها الدولة للرفع من القيمة الإنتاجية للقطاعات خارج المحروقات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (8): مؤشري التركيز والتنوع السلعي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدولين (6) و (7) وبلاستعانة ببرنامج Exel.

رابعاً: مؤشر التغطية للصادرات خارج المحروقات للواردات

الجدول رقم (08): مؤشر التغطية الصادرات خارج قطاع المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة (1997-2023) :

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
370	643	881	509	287	479	449	375	439	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
8516	8008								الواردات خارج المحروقات (مليون دولار)
4.34	8.02								مؤشر التغطية (%)
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
1312	1184	907	667	473	591	560	590	414	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
26043	20451	19658	17796	-	11878	9385	9239	8840	الواردات خارج المحروقات (مليون دولار)
3.70	5.78	4.61	3.74	-	4.97	5.96	6.38	4.68	مؤشر التغطية (%)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
1391	1485	1634	1050	1153	1227	967	776	1386	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
48202	50402	56950	50795	46910	45833	37987	36886	37433	الواردات خارج المحروقات (مليون دولار)
2.88	2.95	3.08	3.24	2.06	2.45	2.67	2.54	2.07	مؤشر التغطية (%)
		2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة
		5815	70000	36892	1909	2068	2212	1367	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

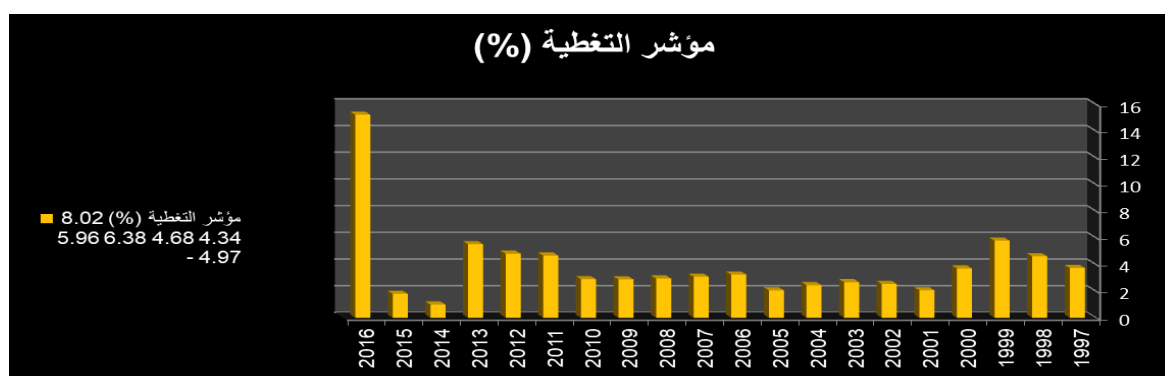
دولار									
الواردات خارج المحروقات (مليون دولار)	47081	47315	42954	34531	36892	381761	38176		
مؤشر التغطية (%)	2.90	4.67	4.81	5.52	1	1.8	15.23		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر ونتائج برنامج Exseel

عند قراءة قيم مؤشر التغطية خلال الفترة (1997-2023) نجد أن قيم المؤشر ضعيفة، والتي تراوحت 2.06% كأدنى قيمة سنة 2012 و 8.02% كأعلى قيمة سنة 1997 خلال الفترة (1997-2012) ليعرف تقلبات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2013-2019) وذلك لتراجع صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات في مقابل ارتفاع الواردات بالنسبة لها، ثم لتعرف إنخفاضاً حاداً سنتي 2020 و 2021 حيث انتقلت قيمة المؤشر من 5.28% إلى 1% سنة 2021، والذي انخفض لإنخفاض وتقلص النشاط الاقتصادي للدولة والنتائج عن تداعيات الأزمة الصحية العالمية "كوفيد 19".

على العموم سجل مؤشر التغطية قيمة ضعيفة، والتي تدل على عدم قدرة تغطية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للواردات خارج قطاع المحروقات رغم سلسلة الإصلاحات والامتيازات الممنوحة لبعض القطاعات لزيادة الإنتاج، إلا أن هذا المؤشر عرف ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2023 أين سجل مانسبته 15.23%، ما يفسر جهود الدولة الجزائرية في سبيل تطوير القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات، لاسيما الصناعة التحويلية وكذا الغذائية إلى جانب تقدم نشاط الفلاحة والالذان تدعمهما بفضل جهود الدولة الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات والمشاريع الخاصة في دعم النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (9): مؤشر التغطية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول (8) وبالأستعانة ببرنامج Exel.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

خامساً: مؤشر نسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي

الجدول رقم (09): مؤشر نسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1997-2023) الوحدة: (%)

السنة	Exp NO	GDP NO	مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	Exp NO	GDP NO	مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	439	4686.1	2.79	2007	1312	4686.1	2.79
1991	375	5397.2	2.56	2008	1386	5397.2	2.56
1992	449	6143.1	1.22	2009	776	6143.1	1.22
1993	479	7063.5	1.24	2010	967	7063.5	1.24
1994	287	7063.5	1.44	2011	1227	7063.5	1.44
1995	509	9894.7	1.20	2012	1153	9894.7	1.20
1996	881	10440.0	1.00	2013	1050	10440.0	1.00
1997	643	11342.6	1.44	2014	1634	11342.6	1.44
1998	370	11342.6	1.22	2015	1485	11342.6	1.22
1999	414	12149.0	1.06	2016	1391	12149.0	1.06
2000	590	13093.4	9.00	2017	1367	13093.4	9.00
2001	560	15176	1.56	2018	2212	15176	1.56
2002	591	14807.1	1.39	2019	2068	14807.1	1.39
2003	473	14332.1	1.33	2020	1909	14332.1	1.33
2004	667	15708.6	2.91	2021	4579	15708.6	2.91
2005	907	17296.9	3.45	2022	5978	17296.9	3.45
2006	1184	17904.8	3.26	2023	5851	17904.8	3.26

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر ونتائج برنامج Exseel

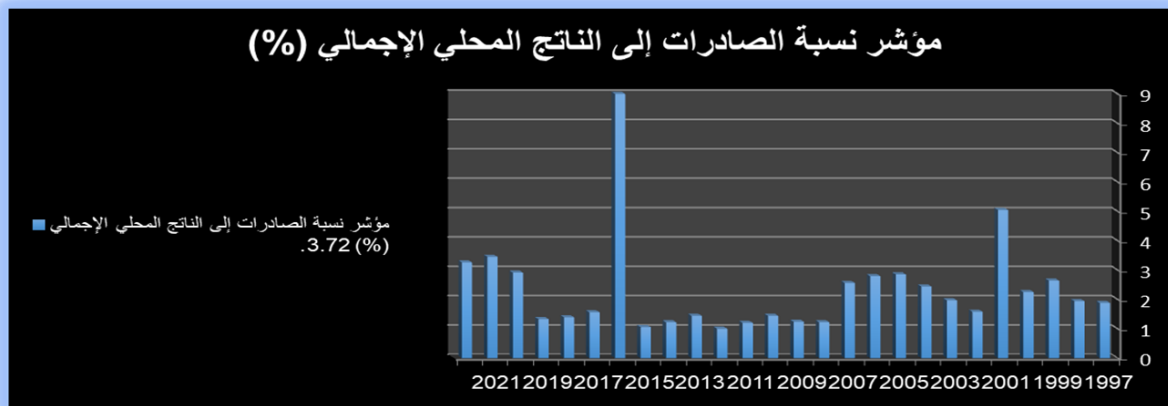
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر القدرة على التصدير سجل مستويات ضعيفة تراوحت بين 1.00% كأدنى قيمة له سنة 2013 و 9.00% كأعلى قيمة له سنة 2017، حيث يلاحظ أن المؤشر عرف زيادة نسبية خلال الفترة (1997-2000)، وهذا راجع للإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي عرفتها الدولة تلك الفترة ليستمر هذا التحسن حتى سنة 2010 والذي سجل 5.05% سنة 2002 كأحسن أداء له للفترة (2001-2010)، ليتراجع خلال الفترة الممتدة من (2010-2016) حيث انتقل من 1.36% سنة 2010 إلى 1.06% سنة 2016 غير أنه من الملاحظ ارتفاع المؤشر سنة 2017؛ و ما يفسر ذلك ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد والمدعومة بالسياسة النقدية الغير تقليدية والتي اعتمدت فيها الحكومة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجزائرية سياسة التيسير الكمي، وفي المقابل شكلت الأزمة الصحية العالمية تراجع في المؤشرات الاقتصادية العالمية ما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري وتراجع حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يظهر في انخفاض نسبة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2020) حيث انتقل من 1.56% إلى 1.33% ليسجل ارتفاعا ملحوظا سنتي 2021 و2022 بـ 2.91% و 3.45% على التوالي بسبب نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات جراء ارتفاع حصيلة عديد المؤسسات والشركات العاملة في المجال في حين بلغت قيمة المؤشر 2.26% عام 2023.

وفي الأخير يمكن القول أن مؤشر القدرة على التصدير خارج قطاع المحروقات للدولة الجزائرية لا يرقى للمستوى المطلوب، ما يفسر ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (10): مؤشر نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (9) وبلاستعانة ببرنامج Exel.

سادساً: مؤشر الانفتاح للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (10): مؤشر الانفتاح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1997-2023)

السنة	Exp N oil (مليون دولار)	Imp N oil (مليون دولار)	GdpNoil (مليار دينار)	OPT (%)	السنة	Exp N oil (مليون دولار)	Imp N oil (مليون دولار)	GdpNoil (مليار دينار)	OPT (%)
1990	439	26043	46861	58.37	2007	1312	26043	46861	58.37
1991	375	37433	53972	71.92	2008	1386	37433	53972	71.92
1992	449	36886	61431	61.29	2009	776	36886	61431	61.29

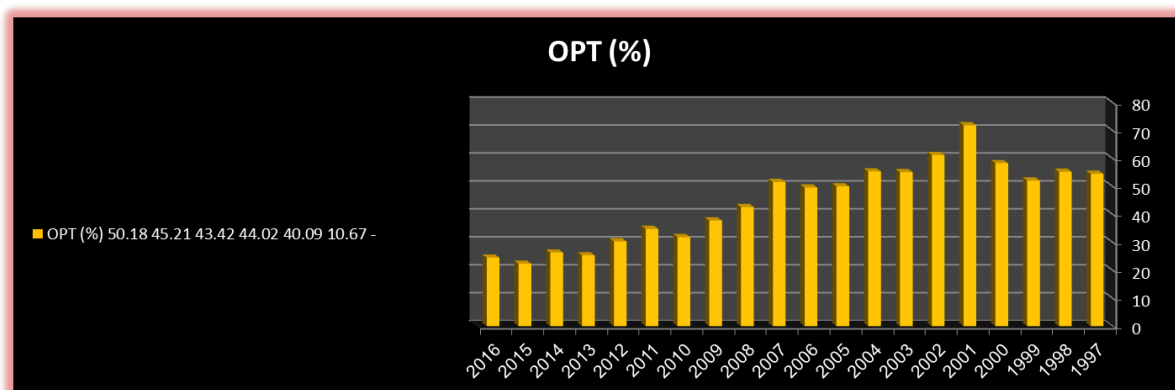
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

55.14	70635	37987	967	2010				479	1993
55.42	70635	45833	1227	2011				287	1994
50.09	98947	46910	1153	2012				509	1995
49.66	104400	50796	1050	2013				881	1996
51.64	113426	56950	1634	2014	50.18	17239	8008	643	1997
42.70	113426	56950	1485	2015	45.21	19653	8516	370	1998
37.87	121490	50402	1391	2016	43.42	31210	8840	414	1999
31.92	130934	48202	1367	2017	44.02	22324	9239	590	2000
34.84	15176	47315	2212	2018	40.09	24803	9385	560	2001
30.40	148071	42954	2068	2019	10.67	11682	11878	591	2002
25.42	143321	34531	1909	2020	-	29803	-	473	2003
26.39	157086	36892	4579	2021	54.55	33844	17796	667	2004
22.4	172969	381761	5978	2022	55.33	37167	19658	907	2005
24.58	179049	38176	5851	2023	52.17	41463	20451	1184	2006

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على تقارير بنك الجزائر ونتائج برنامج Exseel

من خلال الجدول نرى أن قيمة مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تراوحت بين 10.7% كأدنى قيمة له سنة 2002 و 71.9% كأعلى قيمة له سنة 2008، وما يلاحظ من المكونات المشكلة لحساب المؤشر ارتفاع حجم الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مقارنة بحجم صادراتها خارج قطاع المحروقات ما يجعلنا نقول أن مؤشر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات يعتمد على الواردات الدولة خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (11): مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم (9) وبلاستعانة ببرنامج Exel.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة (1986-2023)

في هذا الجزء من البحث سيتم تتبع مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1986-1990)، وتحليل مجموعة التغيرات التي ساهمت في تغير الحاصل على مستوى العملة الوطنية انطلاقاً من مرحلة الإنزلاق التي عرفها الدينار الجزائري مروراً بمراحل تنظيم وتثبيت قيمة العملة والتي جاءت على إثر اعتماد الدولة الجزائرية سياسة الصرف المدار، والتي يتدخل فيها بنك الجزائر ويسلهم في استقرار وتعزيز صرف الدينار، كما سيتم عرض جهود الدولة في مجال ترقية صادراتها لاسيما خارج قطاع المحروقات وأهم المؤسسات الداعمة في المجال.

الفرع الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

منذ سنة 1989 قررت الحكومة الجزائرية تخفيض قيمة الدينار بشكل إداري إلى غاية أن يصبح للدينار قيمة خارجية حقيقية، إذ أن النظام المعمول به في هذه المرحلة لتحديد قيمة الدينار هو نظام مراقبة الصرف والذي يختلف عن أنظمة الصرف الدولية، وذلك أنه نظام مقيد ومراقب بالنسبة لإمكانية الحياة على العملة الصعبة، فضلاً على عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري للعملات الأجنبية الأخرى في الأسواق العالمية وزيادة على ذلك عدم وجود سوق داخلي لمبادلة العملات وتنظيم سوق صرف الدينار الجزائري.¹

أولاً: مرحلة الانزلاق التدريجي:²

قامت هذه الآلية على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر صرف الدينار، وقد طبقت هذه السياسة لفترة طويلة نوعاً ما والتي امتدت من 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل فيها سعر صرف الدينار من 4.947 دج مقابل 1 دولار في نهاية 1987 إلى 17.142 دج للدولار الواحد نهاية مارس 1991، ويعود السبب في هذا الانزلاق إلى :

I. ضعف احتياطات الصرف المتاحة

II. زيادة ثقل خدمة الدين الخارجي.

¹ مصف مزار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر (التخفيض أو سعر الصرف المتعدد)، ص 52.

² علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، 2012-2013، ص 129.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (11): عملية الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري

الملاحظة	سعر الدينار مقابل الدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق	4.809 4.947 6.636	ديسمبر 1986 ديسمبر 1987 ديسمبر 1988 ديسمبر 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	101/9.5/9.3	سبتمبر/أكتوبر/نوفمبر 1990
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة 06 أشهر	22.64	أكتوبر 1991

المصدر : علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 129.

ثانياً: مرحلة التخفيض التدريجي (1991-1994)

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيفاً لم يتعدى نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض الدينار بنسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 د ج مقابل واحد دولار.¹

¹ علي بلعزوز بن، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ص 218.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم: (12) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (المتوسط المرجح) للفترة (1993-2001)

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف دج / الدولار (المتوسط المرجح)	22.5	36.0	6.47	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3	77.3
معدل التغير بالمائة	-	60	32.3	14.9	5.3	2.1	13.3	13.1	2.7

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218

ثالثاً: نظام التثبيت (نظام الجلسات 1994-1995)

امتدت هذه الآلية من 1994/04/01 إلى غاية 1995/12/31، إذ عرفت التخلي عن النظام المحدد إدارياً لقيمة الدينار، فسعر الدينار المحدد وفق آلية حصص التثبيت شبيه بسعر الصرف الحقيقي المحدد بآليات السوق (أي عن طريق العرض والطلب).

ووفق هذه الآلية تنظم حصص تثبيت لهذا الغرض من قبل البنك الجزائر، بعد أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير مثل الموارد المتأتية من تصدير المحروقات، احتياطات الصرف بالإضافة إلى طلبات البنوك وذلك حسب العرض المقدم من طرف بنك الجزائر أولاً للطلب المعبر في السعر الأولي والذي تصدر حسبه أوامر الشراء؛¹ حيث أنه وفق هذه الآلية يعرض بنك الجزائر مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي ويعلن عن سعر صرف أدنى يرغب فيه وبعد الاطلاع يعبر كل بنك عن رغبته في المبلغ الذي يريد الحصول عليه بسعر الصرف الذي يراه ملائماً، بعد مقارنة عرض بنك الجزائر مع طلبات البنوك والمؤسسات المالية المشاركة.

- I. في حالة كان العرض متقارب أو أكبر من الطلبات يتحدد سعر الصرف على أساس السعر الأدنى.
- II. في حالة بقاء العرض أقل من الطلب يعمل بنك الجزائر على إحداث توازن بينهما لإيجاد سعر صرف توازني.²

في الأخير يمكن القول أن نظام التثبيت هو نظام التسعير بالمزاد من خلال جلسات تجمع ممثلي البنوك التجارية برئاسة بنك الجزائر، والتي يتم فيها تحديد سعر صرف الدينار وفق آلية العرض والطلب، ما جعل سعر الصرف الناتج عن هاته الجلسات شبيه لحد ما بسعر الصرف الحقيقي، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية سمحت خلال

¹ دحو بن عبيز، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لياباس

سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2016-2017، ص 144

² أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر للنظم والنتائج بين (1964-2015)، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،

العدد 11، ديسمبر 2016، ص 126

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

هذه المرحلة بتوحيد سوق الصرف كما مكنت بنك الجزائر بتسيير سعر الصرف حسب الأهداف المسطرة سيما احتياطات الصرف.

رابعاً: مرحلة السوق ما بين البنوك

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، يتدخل فيها يومياً جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، حيث كانت أول صفقة أجراها في 1996/10/02¹ وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى:

سوق فورية (Spot): وهي السوق الذي يتم فيه التبادل الفوري للأصل المالي سعر السوق الحالي

سوق الصرف الآجلة (Forward): وهي السوق الذي يتم فيه تبادل الأصل المالي بسعر في الوقت الحاضر على أن تتم المعاملة في المستقبل.

وحسب هذه السوق يتحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق فكل متدخل بهذا الأخير له إمكانية التخلي أو اكتساب عملة أجنبية حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة وبموجب هذه السوق أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية القيام بما يلي:²

- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل أخرى قابلة للتحويل.
- بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في الحسابات الوطنية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية بي المتدخلين في السوق.

¹ سورية زرقين، سمير شيبان، دراسة قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة المسيلة، المجلد (13)، العدد (03)، 2020، ص 776

² سورية زرقين، سمير شيبان، المرجع نفسه، ص 776

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ولقد عرفت قيمة الدينار الجزائري تراجعاً كبيراً خلال هذه الفترة للأسباب التالية:¹

I. الأسباب الداخلية:

1. غياب الجدوى الاقتصادية في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات والمتجسدة في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والتي تعتمد بقدر كبير على الإنفاق الاستثماري.
2. عجز الموازنة وما نتج عنه من تقلبات سهمت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
3. زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة.

II. الأسباب الخارجية:

1. ارتفاع المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي في ظل تراجع احتياطات الصرف مما ولد ضغوطاً على قيمة الدينار.
2. الاعتماد الشبه الكلي على الإيرادات النفطية والتي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار.
3. غياب الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال ما أدى إلى تهريبها حوض الخارج.
4. سياسة الواردات المنتهجة على إثر برامج مكافحة ندرة السلع الأمر الذي أدى إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي.

خامساً: مرحلة الاستقرار النسبي خلال الفترة (2000-2014)

يتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ 1990 في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في الأجل الطويل، حيث اندرجت سياسة تسيير الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة "التعويم الموجه أو المدار" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية والتي يبقى فيها بنك الجزائر هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف بين البنوك .

كما بلغ متوسط سعر صرف الدينار سنة 2001 77.2 دينار للدولار الواحد مقابل 79.7 دينار للدولار الواحد سنة 2002، حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 77.82 و 68.91 دينار لليورو الواحد نهاية سنة 2001 مقابل 79.72 دينار للدولار الواحد و 83.45 دينار لليورو الواحد نهاية سنة 2002.

وفي سنة 2005 واصل بنك الجزائر التدخل في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك خاصة مع العرض التصاعدي للعملات مقابل الزيادة النسبية في الطلب، والتي جاءت مع التسديد المبكر للديون والتي تمت خلال

¹ خالد بورحلي وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري الجزائري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد (1)، العدد (1)، 2015، ص 180-180.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

السنة، الأمر الذي عكس تطور أسعار صرف الدينار مقابل الأورو والدولار، بحيث استقر سعر الدينار مقابل الدولار عند 72.61 دينار للدولار الواحد نهاية سنة 2004، كما هو الحال في ديسمبر 2003 في حين استقر سعر الدينار لليورو سنة 2005 عند 23.89 دينار لليورو الواحد مقارنة بسعر صرف الدينار / اليورو نهاية سنة 2004 والذي قدر بـ 98.95 دينار لليورو الواحد، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي استقر عند مستواه التوازي خلال سنة 2005، الأمر الذي يدل على الاستقرار المالي الذي عرفته الدولة خلال هذه الفترة .

عموما يمكن القول أن الإدارة الحكيمة لاحتياطات النقد الأجنبي من طرف بنك الجزائر وتخفيض الديون الخارجية مكنت من إحداث أثر إيجابي لسعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، ليواصل بنك الجزائر سنة 2006 تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي خاصة مع زيادة المعروض النقدي من العملة المحلية، وذلك من أجل مواجهة الزيادة في الطلب التي يحفزها بشكل أساسي السداد المبكر للديون الخارجية، الأمر الذي عكس تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو خلال هذه السنة، كما كان لانخفاض فروق التضخم مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر أثر في الارتفاع متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والذي انتقل من 73.3627 دينار للدولار الواحد سنة 2005 إلى 72.64 دينار للدولار الواحد سنة 2006، أي بارتفاع طفيف للعملة بنسبة 1 % كما استقر متوسط سعر الدينار لليورو عند 91.2447 دينار لليورو الواحد خلال سنة 2006، كان لهذه التطورات دور في استقرار سعر الصرف الإسمي، كما عرفت سنة 2007 استمرار ارتفاع أسعار الصرف الإسمية للدينار حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى 67.1645 نهاية ديسمبر 2007، في حين بلغ 97.2755 دينار لليورو الواحد خلال نفس السنة الأمر الذي ساهم في استقراره عند مستواه التوازي والذي عززته قوة المركز المالي الخارجي للدولة رغم تزايد تقلبات في أسواق الصرف الأجنبي.

وفي سنة 2008 وصل بنك الجزائر على تثبيت سعر الصرف الإسمي للدينار في ظرف يتميز بالتقلب حاد في سوق الأسواق المالية، والناتج عن أزمة الرهن العقاري إلا أن سياسة الصرف التي يديرها بنك الجزائر وبكيفية مرنة مكنت من تحسن الدينار مقابل الدولار خلال السنة، حيث استقر سعر صرف الدينار عند 98.33 دينار مقابل الدولار الواحد و 100.27 دينار لواحد يورو، في حين بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار نهاية سنة 2008 قريبا من التوازن بتحسن يساوي 1.58% كمتوسط سنوي.

وفي سنة 2010 أدت تدخلات بنك الجزائر في السوق الصرف البنينية إلى ارتفاع سعر الصرف الدينار بنسبة سنوية بلغت 2.64%، حيث بقي هذا الأخير في مستواه التوازي على المدى المتوسط رغم التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الرئيسية والضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات، كما عرف سعر صرف الدينار

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ارتفاعاً لمتوسط الفترة لسنة 2011 بنسبة 2.1% مقابل الدولار في حين انخفض مقابل اليورو بنسبة 3%؛ حيث قدر سعر صرف الدينار الجزائري بـ 103.4953 دينار لليورو الواحد نهاية ديسمبر 2010 ليبلغ الحد الأقصى له 105.5382 دينا لليورو الواحد نهاية سنة 2011، في حين استقر سعر الصرف في مستواه التوازني مع ارتفاع طفيف لمتوسط الفترة بنسبة 0.25%، ليعرف سعر صرف السنوي ارتفاعاً مقابل الأورو بـ 0.05% في سنة 2012، والذي قدر بـ 102.1627 كما استقر متوسط سعر الصرف السنوي للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي إلى 77.5591 دينار لكل واحد دولار لسنة 2012 مقابل 8537.72 دينار لواحد دولار للسنة الماضية 2011، ومن جهة أخرى شهد سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار تحسناً قدره 5.8% كمتوسط سنوي تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها والذي بلغ 6.22% لسنة 2012 مقابل 1.61% سنة 2011 نتيجة لقفزة تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر وتباطؤ التضخم في البلدان الشريكة، وفي سنة 2013 واصل بنك الجزائر اتباع السياسة النشطة لسعر الصرف (التعويم المدار) بغرض استقرار معدل الصرف الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية منتصف سنة 2013، والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على العملات البلدان الناشئة، حيث فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل اليورو 3.21%، من قيمته خلال نفس السنة مقارنة بسنة 2012 منتقلاً من 102.1627 دينا جزائري لواحد دولار في 2012 إلى 105.4374 دينار جزائري لواحد دولار في 2013، كما زادت قيمة سعر صرف الدينار مقابل اليورو بـ 2.75% خلال الثلاثي الرابع لسنة 2013 وتحت تآكل فارق التضخم بين الجزائر و15 من البلدان الشريكة وذلك بـ 1.71 نقطة في ديسمبر 2013 مقابل 6.23 نقطة ديسمبر خلال السنة الماضية والارتفاع النسبي للأسعار فقد سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار 2.34% كمتوسط سنوي في 2013، وعلى الرغم من ذلك حافظ سعر الصرف الفعلي الحقيقي على مستواه التوازني المحدد وفقاً لأساسيات الاقتصاد والتي أقرتها المجموعة الاستشارية لسعر الصرف (CGER) المنشأة من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1990، بحيث كيف النموذج الذي طور من طرف بنك الجزائر والتي حسبها فإن سعر الصرف الفعلي التوازني يتبع اتجاهه وفق أربع أساسيات اقتصادية سعر البترول الخام، النفقات العمومية، فارق الإنتاجية ودرجة الانفتاح.

سادساً: مرحلة تحسن سعر صرف الدينار خلال الفترة (2015-2023)

شهدت سنة 2015 تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية خاصة مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار صرف الدول النامية مقابل الدولار خلال هذه السنة، فقد عرف سعر الصرف الدينار الجزائري هو الآخر انخفاضاً والناتج عن السبب السابق الذكر، إضافة إلى تراجع

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، فقد انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار حيث انتقل من 80.57 سنة 2014 إلى 100.46 للدولار الواحد سنة 2015 أي عرف سعر صرف الدينار انخفاضا قدره 19.81% في حين لم ينخفض مقابل اليورو إلا بقليل 4.07% منتقلا من 106.91 سنة 2014 إلى 111.44 دينار لكل واحد يورو سنة 2015، وفي المقابل نجد أن سعر الصرف الإسمي على الرغم من انخفاض قيمة الدينار خاصة مقابل الدولار بقي في مستواه التوازي، وخلال سنتي 2016 و2017 عرفت سوق الصرف الدولية ارتفاعا معتبرا للأورو مقابل الدولار، أما بالنسبة للدينار الجزائري فقد انخفض سعر صرفه بنسبة 3.3% مقابل اليورو سنة 2017 مقابل انخفاض ب 8% سنة 2016، في حين انتقل سعر صرف الدينار من 109.4654 دينار للدولار الواحد سنة 2016 إلى 110.9610 دينار في سنة 2017، أي بانخفاض قدره 1.4% لسنة 2017 إذ عرف سعر صرف الدينار نهاية سنة 2017 انخفاضا بنسبة 15.4% مقابل اليورو وبنسبة 3.8% مقابل الدولار كما سجل انخفاضا بنسبة 10.5% مقابل اليورو لسنة 2016 و6.2% مقابل الدولار سنة 2017، في حين استقر سعر صرف الدينار مقابل اليورو ب 135.3836 ليعرف ارتفاعا طفيفا مقابل اليورو والذي يقدر ب 133.6256 خلال سنة 2019 كما سجل سعر الصرف مقابل الدولار ب 119.1596؛ وقد تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 50% في الفترة ما بين 2014-2018 وبنسبة فاقت 12% وذلك لتطور سعر الأورو أمام الدولار في الأسواق العالمية، وقد سجل سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار 132.1319 لسنة 2020 و192.4034 دينار /اليورو لسنة 2021، ووفقا للبيانات الرسمية لبنك الجزائر فقد وصلت قيمة الدينار أمام الدولار شهر سبتمبر 140.40 دينار جزائري للدولار الواحد ليصل نهاية سنة 2021 إلى 138.89 ليعرف تحسنا طفيفا سنتي 2022 و2023 أين بلغ 135.71 و134.31 دينار جزائري للدولار الواحد.

الفرع الثاني: سياسة تخفيض العملة في الجزائر

تبنت الدولة الجزائرية سياسة تخفيض الدينار الجزائري سنة 1986 نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية عرفتھا الدولة من جهة ولتحقيق مجموعة من الأهداف من جهة أخرى وفيما يلي شرح مجموعة الأسباب من وراء إتباع سياسة تخفيض الدينار الجزائري:

أولاً: سماح السلطات الجزائرية بالانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع آخر ما بين 1986 و1988 بمعدل (31 بالمائة مقابل سلة الربط تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989-1991.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثانياً: التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار الجزائري سنتي (1991 و1994) بضغط من صندوق النقد الدولي، وذلك مقابل الإعانة المالية المقدمة منه للجزائر، وقد برر هذا التخفيض بحسب الصندوق لتصحيح الارتفاع المفرط في سعر الصرف الحقيقي من جهة وتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل عام من جهة أخرى.¹

ثالثاً: الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتجين الوطنيين وتوسيع أسواق الصادرات الوطنية، وبالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

رابعاً: جاء هذا التخفيض نتيجة الاختلالات المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث أعتبر هذا الإجراء أساسياً لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي بالشكل الذي يتماشى وجهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي.

خامساً: مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها والناجمة عن معدلات التبادل التجاري ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات والرفع من احتياطات الصرف الأجنبي.

سادساً: النمو المفرط للواردات الجزائرية (58 مليار دولار) عام 2014، و الذي يعتبر عائقاً أمام استقرار قيمة الدينار؛ وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

سابعاً: جاء هذا الإجراء نتيجة إتباع برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري الشامل، والذي يتضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية وإصلاحات في معدل الفائدة والسياسات الائتمانية الرشيدة.²

¹ شريف بودري، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 16، الجزائر، 2017، ص 143.

² مبارك بو عشة، السياسات النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر، بسكرة، العدد 12، 1999، ص 83-84.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار لتحقيق مجموعة من الأهداف التالية والتي يتم تلخيصها فيما يلي:¹

أولاً: تأسيس توازن مالي خارجي: وكان الهدف من هذا التخفيض جعل لصادرات الجزائرية أكثر تنافسية من جهة والتقليل من الاستيراد إذ وجب على الدولة توفير منتجات للتصدير خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها داخل الوطن.

ثانياً: توجيه المستهلك المحلي نحو منتج بلاده: حيث أنه وبعد القيام بعملية التخفيض تصبح الموارد المستوردة غالية الثمن في نظر المستهلك المحلي مقارنة مع لمصنعة محليا.

ثالثاً: إعادة التوازن للميزان التجاري: وذلك بعد ارتفاع عمليات التصدير وانخفاض عمليات الاستيراد.

المطلب الثالث : إجراءات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

في هذا الجزء سنتطرق لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية ضمن الإصلاحات الرامية لتعزيز نمو صادراتها بشكل عام والانتاج التصديري خارج قطاع المحروقات بشكل خاص من خلال مختلف الاستراتيجيات والهيئات الداعمة وفيما يلي شرح مفصل لذلك.

الفرع الأول: إستراتيجيات تشجيع الصادرات في الجزائر

أولاً: استراتيجية تحرير التجارة الخارجية (1990-1994)

فرضت الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي أحداث تغييرات على المستوى الاقتصادي للدولة، كما كان للتوجهات الجديدة الطارئة على الساحة الدولية في المجال الاقتصادي (التوجه نحو الاقتصاد السوق) أثراً في توجيه نظرة الدولة الجزائرية نحو العمل على أحداث شبكة علاقات تجارية جديدة مع دول أخرى الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تحرير تجارتها تدريجياً لكن مع المراقبة وفيما يلي مراحل تحرير التجارة الجزائرية.

¹ خديجة بليوض، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق؛ تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، (2016-2017)، ص144.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

I. مرحلة التحرير المقيد 1990

كان لصدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14-04-1990 دور في إحداث تعديل في مجال الاحتكار التجارية الخارجية، وذلك إن المادة 183 منه تنص على أنه يسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر من أجل تمويل نشاطاتهم الغير المقننة بتحويل أو التي لم يشار إليه صراحة بنص أو قانون ؛ حيث عمل هذا النص على تحرير الاستثمار الأجنبي فضلا على مساواة رجال الأعمال الوطني والأجنبي، ثم تلاه قرار المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 الذي كان بداية الإنفتاح الحقيقي للتجارة الخارجية الجزائرية، ثم منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 20-8-1990 والذي حدد الاعتماد لتجار الجملة وكذا الحقوق والواجبات المتعلقة بهم كما أعطى هذا القرار للمستثمرين وتجار الجملة لحاصلين على امتياز أو المعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض امتياز احتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة أن يكونوا إثنين أو أكثر، ما يعني إمكانية استيراد السلع لإعادة بيعها بين المتعاملين التجاريين إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي¹.

II. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991)

عمل المشرع الجزائري على تحرير التجارة الخارجية من خلال المرسوم التشريعي رقم 37-91 المؤرخ في 13-02-1991، وذلك من خلال إزالة كل عمليات الرقابة الأولية وتسهيل الحصول على العملة الصعبة بالنسبة لكل الأشخاص المعنوية التي تمارس نشاط الإنتاج أو التجارة بالجملة، كما شملت الإصلاحات لاقتصادية القانون التجاري الذي يبدوا من خلاله تعبير صريح عن رغبة المشرع في إقامة اقتصاد السوق عن طريق إدخال نوعا جديدا من الشركات والتجمعات الاقتصادية، كما جاء قانون 12-89 الذي ينص على حرية الأسعار والهادف إلى تجسيد حرية السوق والمنافسة، والذي ألغي بعد صدور الأمر 06-95 المتعلق بالمنافسة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن كل هذه النصوص تؤكد رغبة وانتهاج الدولة الجزائرية اقتصاد الحر واقتصاد السوق الذي يقر بالمبادرات الفردية وتشجيع الاستثمار الأجنبي².

¹ بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة2، العدد (5)، 2008، ص 50.

² ياقوت جرعود، عقد البيع وحماية المستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم القانون والعلوم الإدارية، 2001-2020، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

III. مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992

كان لصدور المرسوم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991 والذي يقضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية دور في سيادة الفوضى من جانب تخليص المعاملات أين استمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992، ما دفع الحكومة إلى إصدار تعليمية رقم 625 لرئيس الحكومة والتي ترجع لإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها،¹ وقد حددت هذه التعليمية محورين أساسيين للعمل في ميدان التجارة الخارجية على النحو التالي:²

1. على مستوى النصوص التنظيمية:

- وضع معايير واضحة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة.
- إدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني.

2. على مستوى المتعاملين التجاريين:

- تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن.
- تشجيع كل معاملة لا تولد ديونا على الاقتصاد الجزائري ومنع كل إفراط في التخزين أو التبذير.

IV. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي نفس السنة التي أعيد فيها جدولة الديون الجزائرية ضمن اتفاقية Slandby بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والذي اشترط تحرير التجارة الخارجية في الاتفاقية إضافة إلى سعي الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي شكل دافعا للمضي قدما في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، كما شهدت هذه المرحلة إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.³

¹ عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد 15، 2015، ص ص 285-286.

² بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ خطاب المروشي، نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد (6)، العدد (2)، 2019، ص ص 506-507.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثانياً: استراتيجية الإصلاحات الجبائية والضريبية (1990-2001)

عمدت الدولة الجزائرية على إحداث تغييرات ومنح تحفيزات في المجال الضريبي والجبائي، كل هذا من أجل تحفيز النشاط التصديري للدولة خارج قطاع المحروقات من جهة ولتنمية النشاطات الانتاجية التقليدية وكبح عملية الاستيراد من جهة أخرى، وفي ما يلي أهم الإصلاحات التي عرفها المجال الضريبي والجبائي لتحقيق الأهداف المنشودة في مجال رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

I. التحفيزات الجبائية للتصدير

تماشياً مع متطلبات اقتصاد السوق وما فرضته البيئة الاقتصادية الجديدة عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990، وقد كان من بين هذه التحفيزات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري بغرض ترقية الصادرات ما يلي:¹

1. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA: فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال

TCA تنص على أنه يعفى من Tva ما يلي:

- أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة بشرط عدم تعارضها مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- شراء أو استيراد بضائع من طرف المصدر بغرض إدخالها في عملية التصنيع من أجل التصدير (مدخلات) أو لإعادة تصديرها على حالها.
- يمكن استرجاع Tva في عمليات التصدير لبضائع الأعمال و الخدمات و تسليم السلع والتي تكون محل إعفاء عند الشراء.

2. الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات IBS:

حيث تعفى لمدة 05 سنوات بدءاً من سنة 2001 عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير، بالاستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري والجوي وكذا إعادة التأمين والبنوك وفق ما جاءت به المادة 172 من قانون الضرائب المباشر، وهذا شريطة أن تتعهد هذه المؤسسات بإعادة استثمار الأرباح المحققة من خلال مثل هذه العمليات.

3. إعفاء من الرسم النشاط المهني TAP: على رقم الأعمال المحقق من تصدير مع بعض الشروط.

¹ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير فطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، 2010-2011، ص 109.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

II. التحفيزات الجمركية للتصدير

سعت الجزائر إلى تبني أنظمة جمركية داعمة للعملية التصديرية عبر القانون المؤرخ في 21 جويلية 1998 المعدل والمتمم بواسطة القانون رقم 10-98 المؤرخ في 22 أوت 1998 في الفصل السابع، والذي يسمح بإنشاء العديد من الأنظمة أهمها:¹

1. نظام التصدير المؤقت: ينص على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعارض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.
2. نظام القبول المؤقت: هو النظام الذي يسمح بأن يقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم للتصدير ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي.
3. إعادة التمويل بالإعفاء: يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها بالإضافة إلى الخصائص التقنية.
4. نظام المستودع الجمركي: وهو النظام الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع في محلات تعيينها الجمارك لمدة معينة مع الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي.

الفرع الثاني: المؤسسات الداعمة لترقية الصادرات في الجزائر

استحدثت الدولة الجزائرية العديد من الهيئات التي تعمل على تحفيز المنتج الجزائري الموجه للتصدير فضلا عن تقديم تحفيزات للمنتجين الجزائريين من خلال التعريف بمنتجاتهم والعمل على احداث فضاءات ومعارض للتعريف بالمنتج الجزائري وفي ما يلي أهم الهيئات التي تعمل على ترقية الصادرات الجزائرية.

أولاً: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس)²

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية ويندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 174، المؤرخ في

¹ سليمة طبابية، وردة سعيدي، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنوع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)، دون ذكر إسم المجلة، دون ذكر الجهة المصدرة للمجلة، أكتوبر 2014، ص 04.

² الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، على الرابط، <https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-alger>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

12 جوان 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والإندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، و قد وضعت الوكالة (ألكس) تحت وصاية وزارة التجارة، تكلف الوكالة بما يأتي:

- I. المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية.
- II. تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- III. تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- IV. إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- V. وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- VI. وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- VII. تصميم، إعداد و إصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية.
- VIII. متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- IX. مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- X. تحديد المقاييس الخاصة ب تقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان و تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.

و تختص الوكالة ألكس من جهة أخرى ب:

1. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقية وطنية عن المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية للجزائر.
2. ضمان عملية المتابعة الاقتصادية من خلال متابعة تطور الحالات الظرفية السائدة في السوق الدولية للمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية للجزائر.
3. اقتراح أي عمل يهدف إلى متابعة الواردات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

4. تفعيل إجراءات التكوين والإعلام وكذا تقديم الدعم اللازم لصالح المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات.
5. تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الاقتصادية بكل الوسائل، لا سيما بواسطة وصلات سرية إلى قواعد البيانات الإحصائية للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS) والتابع لإدارة الجمارك.

ثانيا: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)¹

إن الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10 يناير 1996، والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان والتي تعمل لصالح حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، ويتولى هذا المرفق تأمين المخاطر التجارية والجدول التالي يظهر مهام الشركة والمخاطر التي تغطيها.

الجدول رقم (13): مهام الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات والمخاطر التي تغطيها

ما هي مهام الشركة	المخاطر التي تغطيها الشركة
تأمين واثتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير).	المخاطر التجارية.
التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك).	مخاطر عدم النقل.
توفير المعلومات الاقتصادية والمالية	المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية.
التأمين المشترك وإعادة التأمين	المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات
تأمين المعارض	المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية
تغطية الديون	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الرابط

https://www.dcbiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83

¹ الشركة الوطنية للتأمين وضمان الصادرات على الرابط،

https://www.dcbiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83، تاريخ الإطلاع

20:15 2021/02/01

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثالثاً: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)¹

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدّد مسبقاً وفقاً للموارد المتوفرة.

و هناك خمس مجالات إعانة مقررة :

- I. أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- II. التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- III. تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- IV. تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

رابعاً: الشركة الجزائرية للمعارض (SAFEX)²

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي و تسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس، التي أنشأت في سنة 1971 في إطار مهامها الرسمية صافكس تنشط في الميادين التالية :

- I. تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
- II. تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد وإعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.
- III. فرص التعامل الاقتصادي و التجاري مع الشركاء الأجانب.
- IV. الإعلام الاقتصادي والتجاري.
- V. التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- VI. قوانين وترتيبات التصدير.

¹الصندوق الخاص لترقية الصادرات، على الرابط-<https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>

تاريخ الإطلاع 2021/02/01 h20:20

²الشركة الجزائرية للمعارض، على الرابط-<https://www.commerce.gov.dz/societe-algerienne-des-foires-et-expositions>

تاريخ الإطلاع 2021/02/01 h20:25 safex

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

VII. تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية.

VIII. تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.

IX. تسيير و استغلال كل منشآت قصر المعارض.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لواقع صادرات نيجيريا خارج قطاع المحروقات وتطور سياسة الصرف خلال الفترة (1990-2023)

في هذا الجزء ستم دراسة وتحليل وضع التصدير في دولة نيجيريا خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023) بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الدالة عن الصادرات، وبما أن الدراسة تهدف لتحليل الصادرات خارج المحروقات فقد تم اخذ جميع القيم المراد احتساب المؤشرات بها خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

عرفت الصادرات النيجيرية خلال مرحلة تطورها خارج المحروقات عدة منعرجات لفترة الدراسة الممتدة من (1990-2023)، وفيما يلي شرح تطور الصادرات النيجيرية خارج المحروقات والهيكل الإنتاجي مساهم في تكوين هذه الأخيرة.

الفرع الأول: الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

شهدت الصادرات النيجيرية منعرجات عدة خلال الفترة المدروسة والممتدة من (1990-2023) وفيما يلي عرض وشرح تطور هذه الأخيرة مع عرض الهيكل الإنتاجي المساهم في تكوينها.

أولاً: تركيبة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

عرفت الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من (1990-1998) نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي عرفته الدولة سنة 1989، وكذا بفعل انخفاض قيمة النيرة النيجيرية بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي كخطوة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، كما كان للتوسع النقدي الذي عرفته الدولة خلال الفترة (2000-2004) وارتفاع النفقات الاستثمارية دوراً في الرفع من الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 3مليار و259 مليون نيرة إلى 3مليار و407 مليون نيرة سنة 2008 ارتفاعا حتى سنة 2013

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

حيث بلغت 11302 مليون نيرة، وبحلول سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط عرفت هذه الحصيلة تراجعاً؛ ذلك أن الإيراد المتأتي من قطاع المحروقات يتم انفاق جزء منه على القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات حتى سنة 2016، لكن نتيجة انخفاض قيمة النيرة في مرحلة لاحقة سمح ذلك بالرفع من حصيلة هاته الأخيرة، كما كان للشراكات التي عرفها الاقتصاد النيجيري وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة دور في تحسن وضع تصدير الدولة خارج المحروقات لارتفاع إلى 14344 مليون نيرة سنة 2018 وبسبب تداعيات الأزمة العالمية الصحة لسنة 2019 انخفض إلى 10499 مليون نيرة، في حين ساهم كل من قطاع الخدمات وقطاع الزراعة في نمو الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات بنسبة 2.75% سنة 2023 مقارنة 1.52% سنة 2022. والتي بلغت 45170 مليون نيرة.

الجدول رقم (14): تطور الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023) (الوحدة: مليون نيرة)

السنة	الصادرات خارج المحروقات	السنة	الصادرات خارج المحروقات	السنة	الصادرات خارج المحروقات
1990	3.259.60	2001	28.008.60	2012	87966.4
1991	4.677.30	2002	94.731.85	2013	113022.63
1992	4.227.80	2003	94.776.44	2014	956277.11
1993	4.991.30	2004	113309.35	2015	676767.61
1994	5.349.0	2005	105955.82	2016	675908.56
1995	2.309.61	2006	133594.65	2017	107479.91
1996	2.332.75	2007	19925.79	2018	143445.43
1997	2.916.33	2008	247838.99	2019	10499.44
1998	34.070.20	2009	389152.57	2020	482000
1999	19,4929.0	2010	396377.16	2021	639711.00
2000	24.822.90	2011	485243.54	2022	8114280
				2023	4517000

المصدر: تقارير البنك المركزي النيجيري لسنوات (2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2022)، التقرير الاقتصادي السنوي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

I. هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (15): هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2004-2018) الوحدة: (مليون نيرة)

السنوات	الزراعة	المعادن	مواد نصف مصنعة	مواد مصنعة	صادرات أخرى
2004	37532.59	221.944	55609.43	563330	1274057
2005	44183.58	4238.23	43018.06	1038367	413228
2006	50498.78	11355.55	50632.37	1482901	627895
2007	8568091	14944.35	6794696	2331318	737254
2008	107214.05	18700.13	8502324	2767619	922540
2009	135612.56	19373.22	8443255	2631288	2342136
2010	39258635	1203.39	20312249	8227517	2967545
2011	48574845	5128.33	27618327	9996583	4668255
2012	40699740	512604	28732819	12831766	1977584
2013	44872520	353331	32723296	14480315	2226274
2014	41350196	541586	29886378	14574178	13577251
2015	3319977	441603	15537929	13476769	5100483
2016	27055579	514180	14371530	14950355	10699211
2017	33637497	2026229	21672735	14904833	35238610
2018	65274642	3238501	21859325	16926432	36146539

المصدر: تقارير البنك المركزي النيجيري لسنوات (2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، التقرير الاقتصادي السنوي.

حسب مجموعة البيانات التي تم الوصول لها عرف هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة من (2004-2018) المساهمة الأكبر لقطاع المواد النصف المصنعة بالدرجة الأولى ويليه قطاع الزراعة والمعادن، وذلك أن هذه القطاعات تحتاج إمكانيات ويد عاملة غير مكلفة حيث سجل قطاع الزراعة أعلى قيمة له خلال تلك الفترة سنة 2008 بـ 10 مليار و 721 مليون نيرة، كما هو الحال لقطاعي المواد المصنعة والمعادن، والتي سجلت 8 مليار و 870 مليون نيرة و 1 مليار و 870 مليون نيرة على التوالي، وفي سنة 2009 ارتفعت الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 15.5% ما يعادل 286.3 مليون نيرة وقد أظهر تحليل هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات أن المنتجات الزراعية والشبه مصنعة ساهمت بـ 46.9% و 29.2%، في حين ساهمت السلع المصنعة والمعادن الصلبة بـ 9.1% و 6.7%¹، كما عرف سنة 2010 ارتفاعا ملحوظا في قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي قدرت بـ 37.1% أي ما يعادل 396.4 مليار نيرة ويعزي هذه الزيادة

¹ - بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي، طبع في 31 ديسمبر 2009.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

التحسينات التي اتخذت في مجال الإنتاج وتجهيز المنتجات الزراعية والشبه المصنعة في نيجيريا الموجهة للتصدير، إلا أنه رغم هذا التحسن إلا أن أداء قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات كان سيئا والذي ساهم ب 3.6% من إجمالي الصادرات، ويعود السبب في ذلك لضعف البنية التحتية الاقتصادية للدولة فضلا عن انزلاق السياسات وتقلب أسعار السلع الأساسية، وقد أظهر التحليل الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات أن السلع الشبه مصنعة والمنتجات الزراعية شكلت المساهمة الأكبر من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي ساهمت ب 37.5% و 35.7% على التوالي، في حين ساهمت المعادن الصلبة والسلع المصنعة ب 11.2% و 5.8% على الترتيب.¹

وخلال سنة 2011 قدرت قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 22.4% أي ما يعادل 485.2 مليون نيرة، والتي احتل الإنتاج الزراعي القيمة الأكبر وخاصة انتاج الكاكاو وبالإضافة إلى تحسين انتاج وتجهيز وتعبئة المنتجات النيجيرية المصنعة والنصف المصنعة للخارج، وقد ساهمت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب 3.4% من إجمالي الصادرات، والتي ساهم فيها كل المنتجات الزراعية ب 54.1% والسلع الشبه مصنعة ب 3.06% والسلع المصنعة والمعادن ب 11.1% و 0.6% على التوالي، بينما ساهمت المنتجات الأخرى ب 7.8% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات،² في حين سجل القطاع التصديري خارج قطاع المحروقات لسنة 2013 من مساهمته في الناتج المحل الإجمالي ما نسبته 48.9% أي ما يعادل 708.9 مليون نيرة، ومثلت 4.8% من إجمالي الصادرات وهذا ما يبرر الدفع الاستراتيجي للحكومة المستمر لتعزيز القيمة المضافة للتصدير خارج قطاع المحروقات، حيث ساهمت المنتجات الزراعية والسلع الشبه مصنعة ب 47% و 30.8% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حين ساهمت كل من السلع المصنعة والمعادن الصلبة (المواد الأولية) ب 15.2% و 3.8% وقدّرت مساهمة المنتجات الأخرى ب 7.8% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات،³ في حين بلغت الصادرات خارج المحروقات ب 954.8 مليون نيرة بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي و 7.4% من إجمالي الصادرات لسنة 2014، وحسب تصنيف هيكل الصادرات النيجيري خارج قطاع المحروقات احتلت المنتجات الزراعية المرتبة الأولى بنسبة 38.7% تليها السلع نصف مصنعة ب 31.3% والسلع المصنعة والصادرات الأخرى بنسب 15.3% و 14.2% على التوالي.⁴

¹ - بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2010.

² - بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2011.

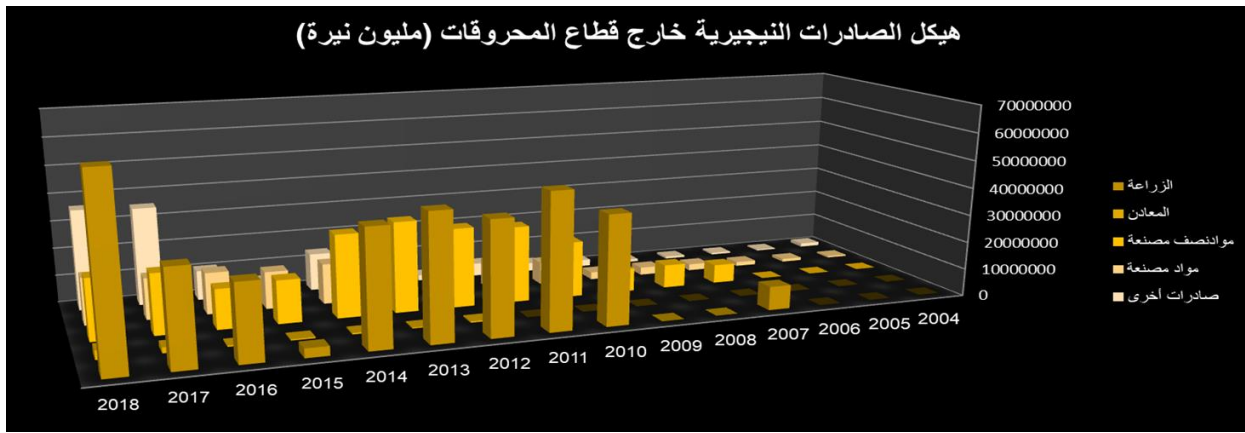
³ - بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2013.

⁴ - بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 31 ديسمبر 2014.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

وفي مرحلة لاحقة أدت الاضطرابات السياسية وعمليات التمرد التي شهدتها البلاد إلى تراجع انخفاض إنتاجية القطاعات خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاع الفلاحة الذي انتقلت مساهمته من 3.45% و 4.11 سنتي 2016 و 2017 على التوالي وبمساهمة ضعيفة لقطاع الصناعة ب 0.67% و 1.05% سنتي 2016 و 2017 على التوالي، لترتفع إنتاجية القطاع الفلاحي إلى 27.1% سنة 2023 وبمساهمة أقل لقطاع الصناعة ب 14.2% سنة 2023 مقارنة ب 20.6% سنة 2021.

الشكل رقم(12): هيكل الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات الوحدة: مليون نيرة



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم(15) وبلاستعانة ببرنامج Excel.

الفرع الثاني: قياس تنافسية الصادرات النيجيرية خارج المحروقات للفترة (1990-2022)

في هذا الجزء سنقوم بتحليل المؤشرات الدالة على الصادرات خارج المحروقات والتي تم حصرها في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بالإضافة إلى مؤشرات التالية (التركز السلعي، التنوع السلعي، مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر التغطية ومؤشر الانفتاح التجاري).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (16): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة نيجيريا للفترة (2002-2023)

الوحدة: (مليون نيرة)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
2001		2012	6039.99
2002	5099.83	2013	6779.62
2003	5799.61	2014	7942.71
2004	7163.35	2015	8815.45
2005	8907.36	2016	9612.21
2006	1158.16	2017	1033.55
2007	1312.42	2018	1143.12
2008	1454.26	2019	1318.10
2009	1737.61	2020	1541.94
2010	4620.90	2021	1760.44
2011	5194.09	2022	2345.46
		2023	2344.03

المصدر: تقارير البنك المركزي النيجيري لسنوات (2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)،
التقرير الاقتصادي السنوي.

الجدول رقم (17): تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة نيجيريا خلال الفترة (2003-2023)

الوحدة: (مليون نيرة)

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	التجارة	البناء
2003	20301	1891	7275	6506	693
2004	21621	2082	7918	6808	762
2005	23146	2281	8548	7728	854
2006	24860	2498	9333	8908	965
2007	2665	274	1095	1026	970
2008	2832	4399	1132	1170	109
2009	29982	14949	1254	13044	1382
2010	1304889	1203320	1404	899165	157097
2011	1342938	1287425	1974868	964090	181783

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

198946	985368	2072900	1302805	1432971	2012
227238	1050790	2267341	1301451	1475052	2013
256846	1112580	2428689	1379125	1538039	2014
268022	1169759	2537478	1331913	1595222	2015
252085	1166906	3640575	1491815	1660734	2016
254599	1154645	3607321	1523828	1717950	2017
260529	1147379	3673237	1552343	1754415	2018
-	-	3754690	1588235	1795858	2019
457126841	1163948191	134093291	1019562594	3317753815	2020
463800582	1658482559	149014262	963601792	3634940686	2021
509146213	2660754376	175997634	1956263	4267733307	2022
487059882	2740874503	198966151	2282724	44777928462	2023

المصدر: - تقارير البنك المركزي النيجيري للسنوات (2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017).

- المكتب الوطني للإحصاء، تقرير الناتج المحلي الإجمالي النيجيري للربع الرابع من عام 2022، أبوجا، فبراير 2022
- المكتب الوطني للإحصاء، تقرير الناتج المحلي الإجمالي النيجيري للربع الرابع من عام 2023، أبوجا، فبراير 2024

I. تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في نيجيريا

حقق الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نموا بـ 9.6% سنة 2007 مقارنة بـ 9.4 سنة 2006 والذي كان مدعوماً بالساهمة الأكبر لقطاع الزراعة وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البناء والذي ساهم بـ 15.3% في حين ساهم كل من قطاع الخدمات والصناعة بـ 13% و 9.8% على التوالي، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات سنة 2009 نمواً بـ 8.3% مقارنة بـ 9% وفي سنة 2014 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 7.2% مقارنة بـ 8.4% سنة 2013، وكان هذا أداء مدفوعاً بشكل أساسي بقطاع البناء والذي نما بنسبة 13% وشملت المحركات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات قطاع الخدمات والذي ساهم بـ 71% والذي كان مدفوعاً بزيادة أنشطة خدمات الإيواء والفنون والخدمات الاجتماعية... إلخ، ثم تليها كل من قطاع الصناعة والزراعة بـ 5.9%، والذي عرف زيادة الأنشطة الفرعية للقطاع والمتمثلة في فرع المعادن الصلبة والتحويلات أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد ساهم بأقل نسبة والتي قدرت بـ 4.3%، وفي سنة 2015 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والذي قدر بـ 3.8% مقارنة بـ 7.2% للسنة الماضية وقد كشف التحليل القطاعي أن قطاع التجارة ساهم بالنصيب الأكبر والذي قدر بـ 5.1% في حين ساهمت القطاعات الأخرى بـ 4.5%، 4.4% و 3.7% والمتمثلة في قطاع الخدمات، البناء والزراعة على التوالي ويرجع هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لتراجع في الأنشطة الفرعية للقطاعات بالإضافة إلى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

اضطراب السياسي الذي عرفته الدولة النيجيرية خلال هذه الفترة نتيجة عمليات التمرد الذي عرفتها البلاد في الجزء الشمالي الشرقي للبلاد، في حين أشارت معدلات النمو القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لسنة 2017 إلى أن قطاع الزراعة كان القطاع الأسرع نمواً حيث ساهم بـ 4.11 % مقارنة بـ 3.45 % سنة 2016 ويرجع ذلك أساساً إلى التدخلات المستمرة من قبل الحكومة والبنك المركزي لنيجيريا على وضجه الخصوص من خلال برامج دعم للمقترضين المستثمرين في المجال الزراعي، ثم تلاه قطاع البناء الذي نما بنسبة 1 % مقارنة بالانكماش الذي حصل سنة 2016 بـ (-5.95) %، في حين نجد أن كل قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة ساهمت بـ 0.21 %، 0.67 % و 1.05 % خلال سنة 2017، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لدولة نيجيريا سنة 2019 زيادة نسبية والذي نما بـ 2.1 % مقارنة بـ 2 % سنة 2018 والذي كان مدفوعاً بقطاع الزراعة حسب ما أظهر التحليل القطاعي والذي ساهم بـ 2.4 % ويرجع نمو هذا النمو إلى زيادة النشاط الفرعي (صيد السمك) الذي سجل هو الآخر أعلى مساهمة في القطاع الزراعي بنسبة 3.3 % ثم يليه كل من قطاع الغابات والثروة الحيوانية في حين ساهم كل من قطاع الخدمات والزراعة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا خارج قطاع المحروقات بـ 58.7 % و 27.1 % سنة 2023، في حين تراجعت حصة قطاع الصناعة إلى 14.2 % سنة 2023 مقارنة بـ 20.6 % سنة 2021.

ثانياً: مؤشر التركيز السلعي:

الجدول رقم (18): مؤشر التركيز السلعي لدولة نيجيريا خلال الفترة (1995-2022)

السنة	عدد السلع	مؤشر التركيز	السنة	عدد السلع	مؤشر التركيز	السنة	عدد السلع	مؤشر التركيز
1990			2001	149	0.880	2012	211	0.764
1991			2002	168	0.847	2013	213	0.803
1992			2003	160	0.874	2014	218	0.775
1993			2004	161	0.892	2015	197	0.755
1994			2005	189	0.889	2016	186	0.770
1995	162	0.847	2006	171	0.866	2017	193	0.764
1996	162	0.914	2007	202	0.851	2018	205	0.786
1997	145	0.901	2008	202	0.842	2019	203	0.786
1998	145	0.875	2009	196	0.847	2020	203	0.742
1999	155	0.889	2010	200	0.795	2021	209	0.734
2000	133	0.923	2011	220	0.785	2022	217	0.704

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

23:33 h 17/05/2022

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

بالنظر لمعدلات التركز السلعي للصادرات النيجيرية نلاحظ أن قيمة المعدل تراوحت بين 0.7% و 0.9% طيلة فترة الدراسة والذي سجل أعلى قيمة له سنة 1996 بـ 0.914% و أدنى قيمة له سنة 0.74% سنة 2020 رغم الارتفاع النسبي في عدد السلع المصدرة، وتعد هذه المعدلات قريبة من الواحد الصحيح الأمر الذي يدل على ضعف الهيكل انتاجي لدولة نيجيريا المعتمد على قطاع المحروقات بشكل أساسي وبدرجة أقل على القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ثالثاً: مؤشر التنوع السلعي

الجدول رقم(19): مؤشر التنوع السلعي لدولة نيجيريا خلال الفترة(1995-2022)

السنة	عدد السلع	مؤشر التنوع	السنة	عدد السلع	مؤشر التنوع	السنة	عدد السلع	مؤشر التنوع
1990			2001	149	0.872	2012	211	0.797
1991			2002	168	0.860	2013	213	0.821
1992			2003	160	0.878	2014	218	0.806
1993			2004	161	0.872	2015	197	0.863
1994			2005	189	0.854	2016	186	0.873
1995	162	0.891	2006	171	0.836	2017	193	0.861
1996	162	0.885	2007	202	0.849	2018	205	0.855
1997	145	0.889	2008	202	0.830	2019	203	0.864
1998	145	0.893	2009	196	0.855	2020	203	0.870
1999	155	0.893	2010	200	0.807	2021	209	0.858
2000	133	0.883	2011	220	0.801	2022	217	0.866

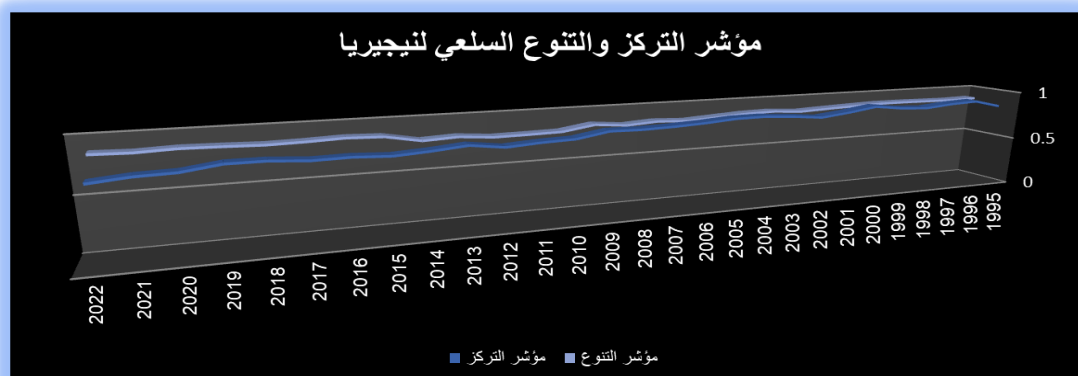
المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

23:33 h 17/05/2022

يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشر التنوع السلعي للصادرات النيجيرية خارج المحروقات أن قيمته استقرت عند القيمة 0.8 والتي تعتبر قريبة من الواحد الصحيح وحسب ما تنص عليه قانون مؤشر التنوع فإن هذا يعني عدم تطابق الصادرات النيجيرية للصادرات العالمية، والذي يرجع بالدرجة الأولى لتركيز الدولة على قطاع المحروقات، كقطاع رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وتحسين الظروف الاجتماعية، كما كان للانقلابات العسكرية التي عرفتتها الدولة النيجيرية عدة مرات السبب في جعل اقتصاد الدولة يتخبط، دون إحكام زمام الأمور لتحقيق التنمية في الدولة، رغم مساعي الدولة النيجيرية للعمل لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج المحروقات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (13): مؤشري الترك والتنوع السلعي لنيجيريا



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدولين (18) و(19)، وبلاستعانة ببرنامج Exel.

رابعاً: مؤشر التغطية

الجدول رقم (20): مؤشر تغطية صادرات خارج قطاع المحروقات للواردات في نيجيريا خلال الفترة (2002-2019)

السنة	Exp N oil (مليون نيرة)	Imp N oil (مليون نيرة)	مؤشر التغطية (%)	السنة	Exp N oil (مليون نيرة)	Imp N oil (مليون نيرة)	مؤشر التغطية (%)
1990	325960			2007	136029	2689181	5.058
1991	467730			2008	80077	3139501	2.55
1992	422780			2009	201055	240921	8.3048
1993	499130			2010	272601	3554220	7.669
1994	53490			2011	598806	4742626	12.626
1995	2309610			2012	563057	3837383	14.672
1996	2332750			2013	724353	4778771	18.06
1997	2916330			2014	60849	4383984	12.72
1998	3407020			2015	344435	2628953	13.10
1999	1949290			2016	267486	2451420	10.91
2000	2482290			2017	466557	2451420	14.36
2001	2800860			2018	352063	2918732	15.98
2002	9473185	119035324	7.95	2019	466557	5108498	20.48
2003	9477644	112642499	8.41	2020	1049944		

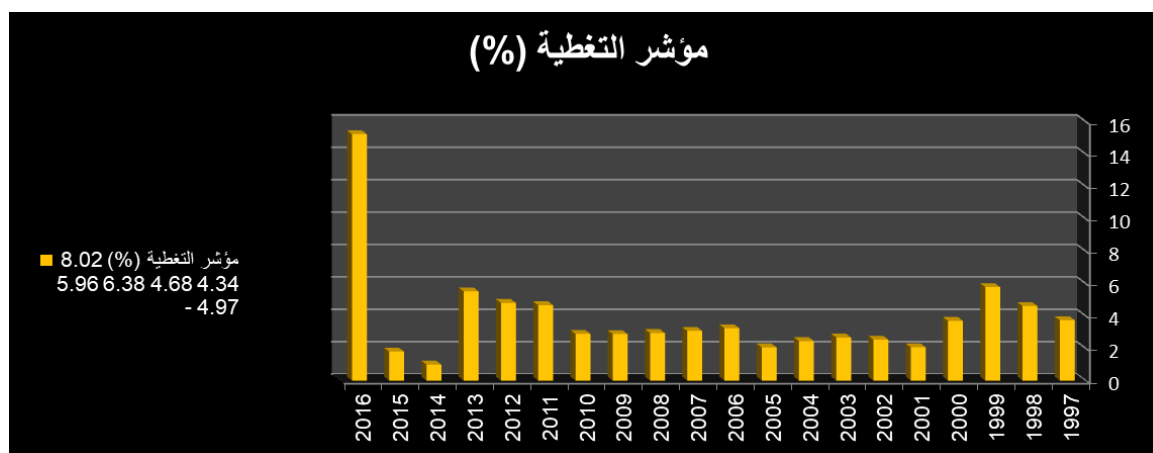
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

2004	296379612	133440087	2.22	2021	4820000		
2005	80630	1386056	5.817	2022	63971100		
2006	104772	1767905	5.926	2023	811428000		

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel وتقارير البنك المركزي النيجيري للسنوات (2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)، التقرير الاقتصادي السنوي.

إذا ما لاحظنا قيم مؤشر التغطية نجد أن قيم المؤشر أخذت في الإضمحلال خلال الفترة (2002-2008)، والذي انتقل من 7.95% إلى 2.55% سنة 2008، وهذه القيم ضعيفة والتي تدل على عدم قدرة تغطية الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للواردات، التي عرفت ارتفاعاً لاسيما ما تعلق منها بالسلع الاستهلاكية رغم سلسلة الإصلاحات والامتيازات الممنوحة لبعض القطاعات لزيادة الإنتاج، إلا أن هذا المؤشر عرف تحسناً ملحوظاً خلال الفترة اللاحقة والذي انتقل من 7.669% سنة 2010 إلى 20.48% سنة 2019، ما يفسر التقدم الذي عرفته الدولة النيجيرية من تطور القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات والذي تدعمه بالدرجة الأولى بتقدم نشاط الفلاحة واللدان تدعما بفضل جهود الدولة الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات والمشاريع الخاصة في دعم النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (14): مؤشر التغطية في نيجيريا



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول (20)، وبلاستعانة ببرنامج Excel.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

خامساً: مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (21): مؤشر نسبة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة
(2002-2023)

السنة	EOH (مليون نيرة)	GDPNO (مليون نيرة)	EXP (%)
2002	78570	579961	13.54746
2003	73510	579961	12.67499
2004	85195	716335	11.89318
2005	80630	890736	9.052065
2006	104772	1158166	9.046372
2007	136029	1574767	8.63804
2008	80077	1454263	5.506363
2009	201055	1737609	11.57078
2010	272601	4620959	5.89923
2011	598806	5194099	11.52858
2012	563057	6031890	9.33467
2013	724353	6979624	10.37811
2014	608049	7942713	7.655432
2015	344435	8815454	3.907173
2016	267486	9612217	2.782771
2017	352063	10335569	3.406324
2018	466557	11431995	4.081151
2019	1046644	13181007	7.940547
2020	1049944	15419446	6.80
2021	4820000	17604488	25.90
2022	63971100	23454616	27.2
2023	811428000	234403078	34.6

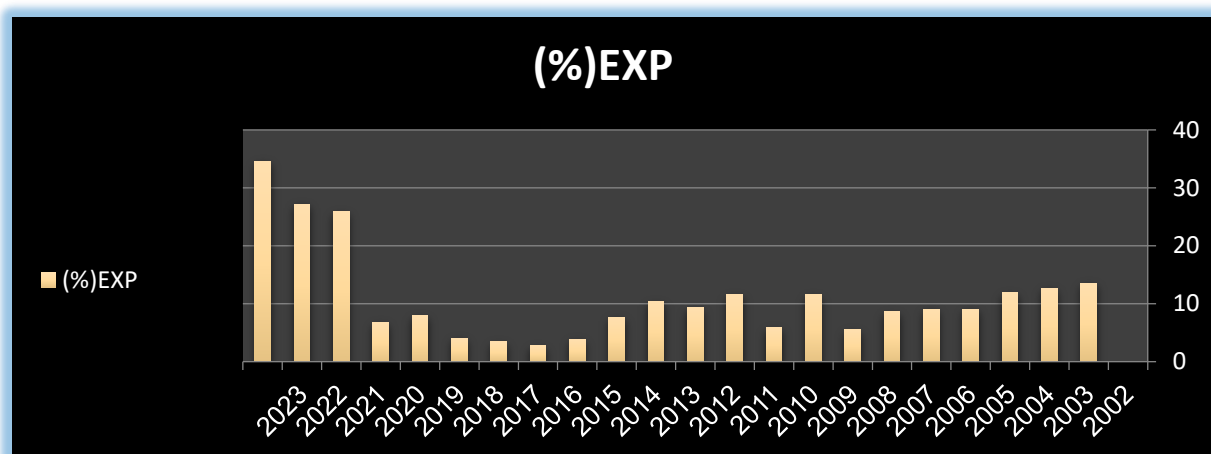
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك المركزي النيجيري ونتائج برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه وبناء على البيانات التي تم الوصول إليها نلاحظ أن مؤشر نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي لدولة نيجيريا خارج قطاع المحروقات سجل أعلى قيمة خلال الفترة (2002-2015) سنة 2002 والتي قدرت بـ 13.54% وفي المقابل نلاحظ تدني مستوى المؤشر سنة 2016 والذي سجل أدنى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

قيمة له سنة والتي قدرت بـ 2.78%، ليحسن خلال الفترة (2017-2019)، أين انتقل من 3.40% إلى 7.9%، إلا أنه وبسبب الأزمة الصحية العالمية سنة 2019 تراجع مؤشر نتيجة تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وبسبب انكماش الاقتصاد العالمي جراء تراجع التعاملات الدولية، إذ سجل المؤشر مانسته 6.80%، في حين نلاحظ تحسن واضح وارتفاع للمؤشر خلال الفترة (2021-2023)، والتي انتقل فيها مستوى المؤشر من 25.9% إلى 34.6%، الأمر الذي يبين مدى حرص الدولة على الرفع من إنتاجية القطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (15): مؤشر نسبة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول (21)، وباستعانة ببرنامج Exel.

سادساً: مؤشر الانفتاح التجاري

الجدول رقم (22): مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2023)

السنة	EOH (مليون نيرة)	IMP NO (مليون نيرة)	GDPNO (مليون نيرة)	(%)EXP
2002	78570	119035324	579961	205.3826
2003	73510	112642499	579961	194.351
2004	85195	133440087	716335	186.4006
2005	80630	1386056	890736	164.66
2006	104772	1767905	1158166	161.6933
2007	136029	2689181	1574767	179.405

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

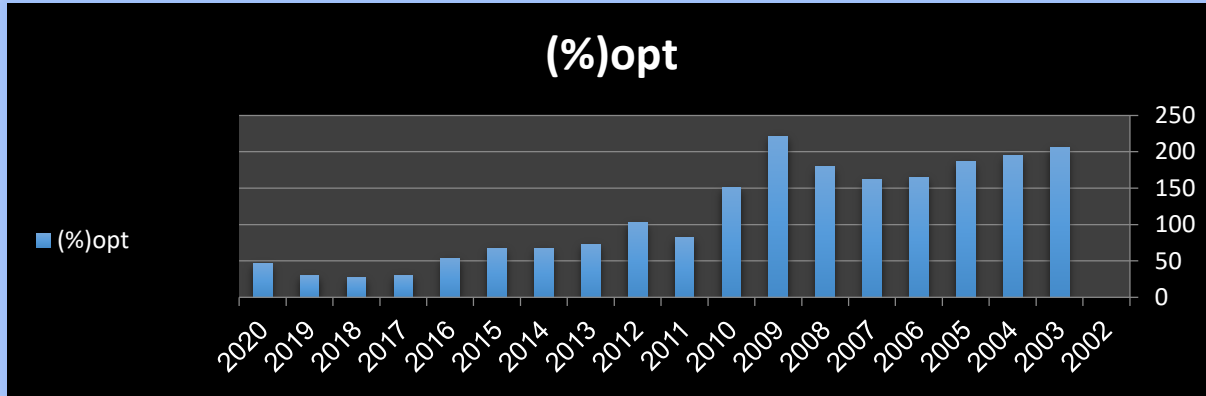
221.389	1454263	3139501	80077	2008
150.8956	1737609	2420921	201055	2009
82.8144	4620959	3554220	272601	2010
102.8365	5194099	4742626	598806	2011
72.9529	6031890	3837383	563057	2012
67.8385	6979624	4010517	724353	2013
67.8209	7942713	4778771	608049	2014
53.6378	8815454	4383984	344435	2015
30.1329	9612217	2628953	267486	2016
27.1246	10335569	2451420	352063	2017
29.6124	11431995	2918732	466557	2018
46.6971	13181007	5108498	1046644	2019
-	15419446	-	1049944	2020
-	17604488	-	4820000	2021
-	23454616	-	63971100	2022
-	234403078	-	811428000	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على تقارير البنك المركزي النيجيري ونتائج برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه وبناءً على البيانات التي تم الوصول إليها والذي يظهر لنا مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات النيجيرية خارج المحروقات نلاحظ أن هذا المؤشر سجل أعلى قيمة له سنة 2002 بـ 205.38% لينخفض سنة 2009 إلى 105.89%، ما يفسر انخفاض الصادرات النيجيرية خارج المحروقات للفترة الممتدة من (2009-2002)، وعلى الرغم من تعافي وضع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من (2010-2019) إلا أن مؤشر الانفتاح التجاري أخذ في الانخفاض، ما يفسر ضعف القاعدة الإنتاجية التصديرية للدولة خارج قطاع المحروقات والتي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الفلاحة وأن قطاع التصنيع لا يرقى للمستوى المطلوب لمزاومة المنتج الخارجي واقتحام السوق العالمي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (16): مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2002-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول (22)، وبالإستعانة ببرنامج Exel.

المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1986-2023)

عرفت الحكومة النيجيرية تعاقب أنظمة صرف العملة المختلفة، والتي كانت تسعى من خلالها السلطة النقدية تعزيز قيمة النيرة والحفاظ على استقرارها مقابل العملات الأجنبية، وفي هذا الجزء من البحث سنقوم بتتبع وتحليل مسار سياسة صرف العملة في نيجيريا بدايةً من نظام الصرف العائم إلى نظام الصرف المعتمد اليوم "نظام الصرف المرن المدار".

الفرع الأول: مسار سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

عرف نظام الاقتصاد النيجيري تعاقب عدة أنظمة صرف والتي كانت تهدف السلطات النقدية من خلالها الحفاظ على استقرار سعر الصرف على مر السنين، حيث انتقلت ترتيبات سعر الصرف في نيجيريا من نظام الصرف الثابت في الستينيات من القرن الماضي إلى نظام الربط في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات لتعرف نظام الصرف العائم والذي تبنته عام 1986 والذي تزامن مع برامج التعديل الهيكلي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

I. سياسة الصرف العائم عام 1986¹

في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تنفيذه اعتباراً من يوليو 1986 والتي تمثلت فيها استراتيجية سياسة الصرف في تعويم النيرة وإنشاء إطار مؤسسي لتداولها في بيئة يحددها السوق، وبناءً على ذلك يتم تحديد سعر الصرف من قبل السوق والسعي وراء أهداف سياسة الصرف ضمن إطار مؤسسي سوق الصرف الأجنبي من الدرجة FEM، والتي كان من المتوقع أن تعمل على تحسين فعالية سوق الصرف في تحديد سعر صرف النيرة وتخصيص النقد الأجنبي من أجل ضمان الاستقرار على المدى القصير وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

بدأ نظام FEM كنظام سعر الصرف صرف مزدوج أنتج سعر صرف رسمي من الدرجة الأولى وسعر الصرف FEM أو "سعر صرف حر" في السوق، وكان جوهر هذا النظام المزدوج هو تجنب انخفاض كبير ومتعدد لقيمة النيرة ولكن السماح لها بالانخفاض في الوقت الذي تستمر السلطات النقدية في إجراء تعديل تنازلي لمعدل الصرف الرسمي حتى يتقارب مع سعر الصرف الواقعي، وقد تحقق هذا التقارب سنة 1987 بمعدل $3.741 \text{ \$}/\text{N}$ لكن وصفوها بأنها قصيرة، وبشكل عام تمثلت أهداف نظام FEM فيما يلي:

1. تحقيق سعر صرف واقعي تحدده قوى السوق (العرض والطلب).
2. تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة من خلال الحد من المعاملات الاحتياطية.
3. تخفيض الصادرات خارج قطاع المحروقات.
4. القضاء على الإلتجار بالعملات والقضاء على سوق الصرف الموازي الغير الرسمي

عموماً يمكن القول أن أهداف نظام الصرف العائم عكست احتياجات توازن ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والطويل وبالتالي كان من المتوقع أن يحقق نظام FEM سعر صرف واقعي للنيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الطلب الزائد على النقد الأجنبي لاستيراد السلع والخدمات التامة الصنع فضلاً عن تخفيض عائدات الصادرات خارج المحروقات.

بتصرف عن: ¹ Mercy eloho Egedegbe (1970- *Impact of foreign exchange rate on nigeria's imports*)

2011 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الدلتا، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاجتماعية، ص 46

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

II. نظام الصرف الموحد (المدمج)

وظهر هذا النظام في سنة 1987 حيث تضم توحيد السوق الرسمية وسوق الصرف الأجنبي، وقد أدى إنشاء هذا السوق إلى وجود ثلاث أسعار صرف، سعر صرف رسمي وآخر محدد على مستوى سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلى سعر الصرف الموازي، كما أدى إلى زيادة الفجوة بين سعر صرف النيرة المحدد بين السوقين والذي أصبح مصدر قلق للسلطات النقدية، نظرا لكون ذلك الفارق مدعوما نوعا ما فضلا عن زعزعة الاستقرار في السوق الناشئة (سوق الصرف الموحدة)، من خلال الاتهامات الموجهة للتجار المعتمدين بتحويل الأموال الرسمية لتحقيق مكاسب كبيرة دون عناء أو بتهم الفساد وتخصيص العملات الأجنبية للعملاء المفضلين.

III. سوق الصرف الأجنبي بين البنوك (1989-2020)

في يناير سنة 1989 تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يقوم على التحديد اليومي لسعر صرف النيرة، والذي يقوم بموجبه البنك المركزي النيجيري بضخ أموال رسمية في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك عن طريق البيع المباشر للبنوك عند توفر العملات الأجنبية، إلا أن هذه الآلية عرفت طلبات زائفة على العملات الأجنبية لينتهي هذا السوق في 13 ديسمبر 1990.

وفي عام 1991 أعادة البنك المركزي النيجيري نظام الهولندي على أساس أسبوعي (DAS) ليستمر هذا النظام على طول سنة 1991، وقد انخفضت قيمة النيرة بنسبة 8.04%.

ليتم في عام 1994 العودة إلى نظام الصرف الثابت، ليعرف سعر صرف النيرة انخفاضا ليصل إلى 220 نيرة للدولار الواحد الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وفي عام 25 أكتوبر 1995 تم الرجوع إلى سوق الصرف الأجنبي بين البنوك (IFEM)، والذي تم انشاؤه باعتبار عرض أسعار ثنائي الاتجاه، وذلك بهدف تنويع المعروض من النقد الأجنبي في الاقتصاد من خلال تشجيع تمويل العمليات بين البنوك من العملات الأجنبية المكتسبة من القطاع الخاص من جهة ومساعدة العملة النيجيرية على تحقيق سعر صرف واقعي.¹

وفي سنة 1999 تم إزالة احتكار البنك المركزي النيجيري لتزويد العملات الأجنبية، حيث سمح لشركات التنقيب عن النفط والمنتجة ببيع العملات الأجنبية مباشرة إلى البنوك وليس من طرف البنك المركزي فقط، ومع

¹Felicia Akujinma and all, Exchange rate polycy and nigeria'S economic Grouth: Agrangergausality Import, المجلة الدولية للاقتصاد التطبيقي والتمويل والحاسبة, V1,N1,P2.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ذلك يظل البنك المركزي النيجيري المورد الرئيسي للعملاء الأجنبية في السوق، والذي يمارس تأثيرا كبيرا في تحديد سعر الصرف، وفي 16 يوليو 2002 عادت نيجيريا تقديم نظام المزاد الهولندي كنظام تشغيلي لسوق الصرف الأجنبي ليحل محل سوق الصرف الأجنبي بين البنوك، وبعد التحسن الذي عرفه سوق الصرف الأجنبي قام البنك المركزي النيجيري بتحرير سوق الصرف الأجنبي بشكل أكبر سنة 2006، الأمر الذي سمح بجلب العديد من صرافين السوق الموازية إلى السوق الرسمي، ما أدى إلى استقرار سعر صرف النيرة ولأول مرة من خلال تقارب أسعار السوق الرسمية والموازية، فضلا عن اعتدال الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، كما تم تقديم خدمات البيع بالجملة WDAS سنة 2009 وتم السماح للشركات و الوكالات الحكومية مرة أخرى ببيع العملات الأجنبية مباشرة إلى التجار المعتمدين من اختيارهم.¹

وفي سنة 2016 أعاد البنك المركزي تقديم نظام الصرف العائم بعنوان "السوق المرن لسعر الصرف بين البنوك"، حيث قدم البنك المركزي النيجيري العملات الأجنبية بأسعار مدعومة رسميا من خلال مبيعات المزاد الهولندي وذلك لسبب تراجع الاحتياطي من العملات الصعبة والذي تم استخدامه للدفاع عن النيرة حتى التعديل الأخير الذي عرفه سعر صرف النيرة وقد امتد هذا النظام حتى 2021 ما أدى إلى انخفاض قيمة النيرة إلى 401.15 نيرة للدولار الواحد خلال نفس السنة، ثم لتعرف انخفاضا حادا سنة 2023 أين وصلت إلى 892.39 نيرة للدولار الواحد مقابل 425.98 نيرة للدولار الواحد سنة 2022.²

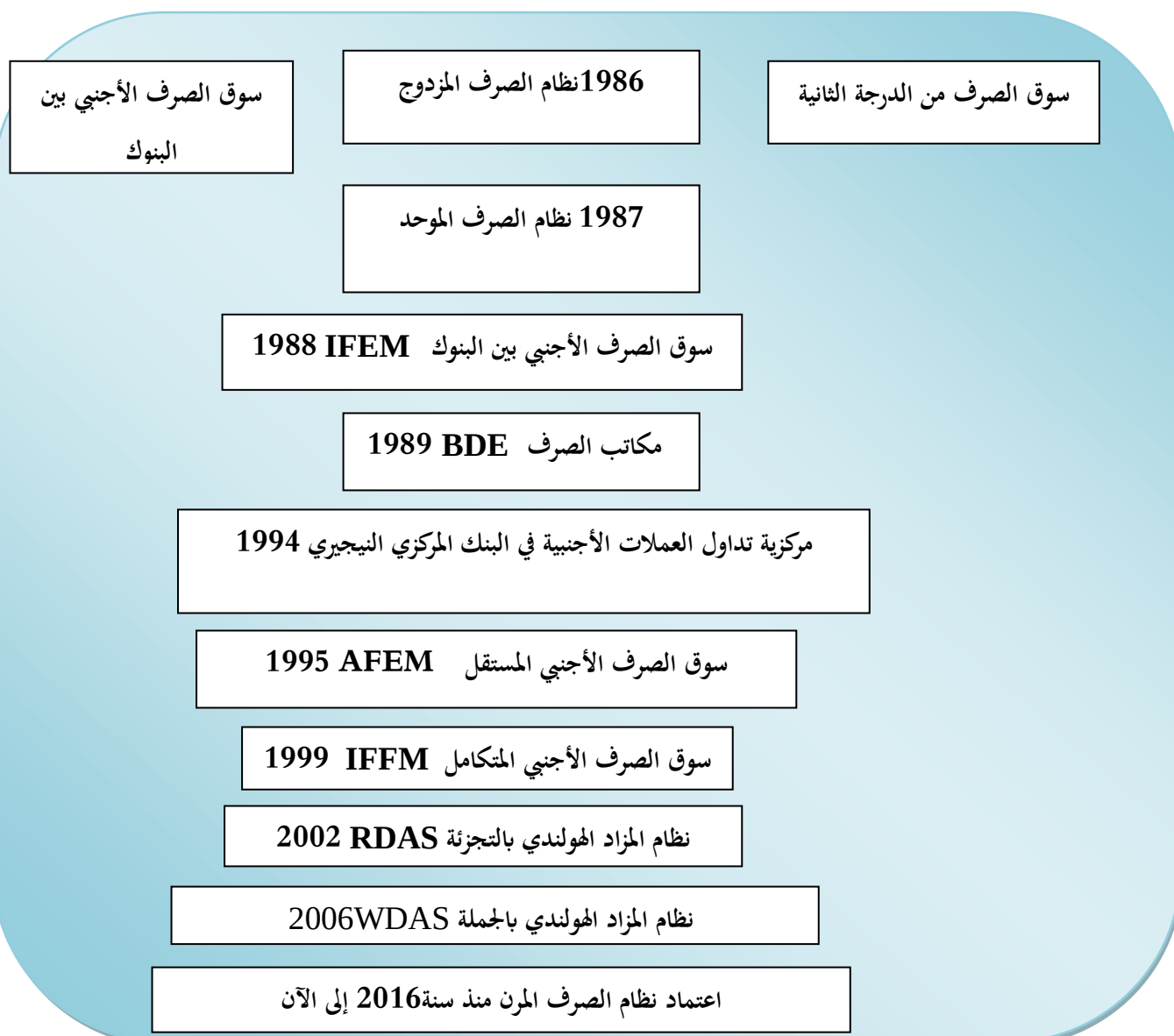
على العموم عرفت نظام الصرف في نيجيريا تغيرات عدة بين نظام الصرف الثابت ونظام المزاد ليستقر في الأخير على نظام الصرف المرن المدار والمخطط التالي يوضح مسار تطور سياسة الصرف في نيجيريا.

¹Central Bank of ngeria, Modeling the external Sector of the nigerian Economy,2009,p17.

²Ishapsaadidris, **Impact of fixed and flexible exchange rate on economic growth in nigeria: A VECMapproach**, International journal of research in finance and Managment2021;vol(04), N(02),p(04).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (17): مسار سياسة الصرف في نيجيريا خلال الفترة (1986-2021)



Source: Ishapsaadidris, Impact of fixed and flexible exchange rate on economic growth in nigeria: A VECM approach, International journal of research in finance and Management 2021; vol(04), N(02), p(04).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الفرع الثاني: سياسة تخفيض العملة في نيجيريا

عرفت النيرة النيجيرية عدة انخفاضات منذ سنة 1986، حيث خفضت الحكومة النيجيرية قيمة النيرة كجزء من الإجراءات ضمن برنامج التكييف الهيكلي، واذي تنص عليه اتفاقية بروتونودز وصندوق النقد الدولي IFM، كما اعتبر هذا التخفيض حتمية وشرط لازم لتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي، في معظم اقتصاديات الدول النامية كما كان الحال بالنسبة للدولة الجزائرية وذلك للتخلص من عبء المديونية، إذ كانت حجة خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي هي أن النظام المعمول به في نيجيريا كان مصطنعا،¹ كما أنه كان من المتوقع أن يكون لهذا الانخفاض آثارا إيجابية على الاقتصاد وذلك أن الحجة دائما أن الانخفاض الطفيف لقيمة العملة أمر جيد في بعض الأحيان ؛ ذلك أن هذا التخفيض سيعمل جعل الصادرات قادرة على المنافسة في الخارج من جهة والتقليص من حجم الواردات، إلا أن هذه الآلية في حالة نيجيريا لم تحقق أهدافها بسبب الوضع الأحادي للاقتصاد؛ وذلك لأن لهذه الأخيرة قاعدة تصديرية ضعيفة والذي يعتبر قطاع المحروقات هو الإنتاج الرئيسي الجاذب للنقد الأجنبي.²

وتجدر الإشارة ان الحكومة النيجيرية لجأت لهذه السياسة للأسباب التالية:³

- I. محدودية مصادر توريد النقد الأجنبي والمتأتية من مصادر معروفة والمتمثلة في شركات النفط والبنوك بالإضافة إلى المؤسسات المالية الغير المصرفية؛ إذ أن هذه المصادر لا تكفي لتوسيع وتعميق عمل سوق الصرف الأجنبي.
- II. وجود فائض سيولة داخل النظام المصرفي والناجمة عن التحويلات من البنك المركزي إلى البنوك التجارية بالإضافة إلى ارتفاع حجم عمليات الانفاق من خارج الميزانية على المشاريع الغير المنتجة سنة 1999.
- III. عمليات المضاربة المدفوعة بعدم اليقين الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- IV. تدهور وضع القطاع الخارجي وتزايد عبء الدين الخارجي.

كان التخفيض الكبير لقيمة النيرة في سبتمبر 1986 من أهم الإجراءات التي مثلت خروجاً جذرياً عن السياسة الاقتصادية السابقة المنتهجة، بغية اعتماد أخرى تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الجديدة، وعلى إثر ذلك كان قرار التخفيض، والذي كانت ترجو الحكومة النيجيرية من خلاله تحقيق الأهداف التالية:

¹ - DurujiMosesMetumara, Continued depreciation of the naira and I'ts impact on the contry's Economy ,covenant university Ota ,Nijeria,p(02).

² -Henry waleruAkani,ClintonUzobor ,The Good and bat of the naira:lessons for Nigeria'Smacro economic stabilization ,January,2010,p(48).

³ - President, Nigerian-British Chamber of Commerce ·EXCHANGE RATE MECHANISM: THE CURRENTNIGERIAN

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

1. تخفيض الصادرات خارج المحروقات.
2. جذب رأس المال الأجنبي بما في ذلك إعادة الأموال الأجنبية التي يحتفظ بها النيجيريون في الخارج.
3. القضاء على الإتجار الغير المشروع بالعملة وأنشطة التهريب والممارسات الأخرى الخاصة بالعملة.
4. تنويع قاعدة الإنتاجية للدولة.
5. التحول من الاقتصاد الإنتاجي المعتمد على الاستيراد (استيراد معظم المواد الأولية للعملية الإنتاجية) إلى اقتصاد مصدر بكفاءات محلية¹.
6. تشجيع المنتجين في بعض القطاعات على زيادة الإنتاج نحو التصدير.
7. الرفع من قيمة النيرة لزيادة الإنتاج. الرفع الطلب الخارجي على الصادرات المحلية وبالتالي جعل الصناعات المحلية التصديرية أكثر في سوق الدولية².

المطلب الثالث : إجراءات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في نيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

سعت الدولة النيجيرية لتعزيز نمو صادراتها خارج المحروقات من خلال عديد الاستراتيجيات وهي كالتالي:

الفرع الأول: سياسات الدعم وتخفيض الصادرات في نيجيريا

منذ استقلال الدولة النيجيرية سنة 1960 عمدت إلى تحقيق وتطوير اقتصادها من خلال العمل على تنويع منتجاتها، و التي كانت تعتمد في بداية الأمر على القطاع الزراعي لتتحول إلى دولة ريعية منذ اكتشاف النفط بها سنة 1970 وبهدف تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تنويع الاقتصاد لتفادي الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات تم إنشاء مجلس ترويج الصادرات النيجيري سنة 1976؛ وذلك لضمان تنمية الصادرات والعمل على الترويج لها من خلال توليد الأفكار والاقتراحات لتعزيز مسار تجارة الصادرات النيجيرية بالإضافة إلى تخفيض الصناعات التصديرية خارج المحروقات، وفي مرحلة لاحقة عملت الدولة على تحرير التجارة الخارجية بدأ من سنة 1986 والذي تزامن مع برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى انشاء بنك نيجيريا للتصدير والاستيراد من

¹-EgeddgbbeMerayElokon,Impact of forgin exchange rate on nigeria's imports(1970-2011),APRIL 2019,P(17)

²-AnagunAdeyemi MICHEL ,Naira devaluation its effects and possible solutions
,Department of louguage-arts and social science Education, faculty of Education lagos state
,University Nigeria,p(06)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

خلال المرسوم الصادر في 11 يوليو 1986 والذي تم من خلاله انشاء 3 صناديق لتشجيع الصادرات وفيما يلي شرح لأهم سياسات والمرافق التي اعتمدها الحكومة النيجيرية في إطار دعم صادراتها خارج قطاع المحروقات.

أولاً: استراتيجيات تشجيع الصادرات النيجيرية

I. سياسة تحرير التجارة الخارجية

اعتمدت الدولة النيجيرية قبل تحرير تجارتها الخارجية سياسة احلال الواردات في السبعينيات، إلا أن هذه السياسة لم تعرف نجاحا كبيرا نتيجة البيئة الاقتصادية الغير المواتية، ليتم سنة 1986 التحرير الفعلي للتجارة الخارجية النيجيرية، والذي تزامن مع الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي عرفته الدولة النيجيرية و إلغاء سوق الصرف الأجنبي من الدرجة الثانية،¹ والذي انجر عنه إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي وكذا إزالة التحكم في الأسعار فقد كان للتوجه السياسي (SAP) في نيجيريا خلق بيئة مواتية لتعزيز زيادة تدفقات رأس المال والتحويلات، وقد كانت تهدف هذه السياسة إلى إلغاء القيود التنظيمية والتسويق وخصخصة وتحرير الاقتصاد من أجل تحقيق قدر أكبر من الانفتاح على التجارة والتكامل مع الاقتصاد العالمي، وبالتالي تمهيد الطريق للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

II. سياسة الحماية

وقد اعتمدت الدولة النيجيرية هذه السياسة من (1960-1986)، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو حماية الصناعات المحلية والتي تم انشاؤها لإنتاج بدائل استيراد وتشجيع المزارعين على توسيع عملياتهم الإنتاجية من جهة ولزيادة المحاصيل النقدية من جهة أخرى.²

III. مخطط رد الرسوم الجمركية

وينص هذا المخطط على استرداد الرسوم الإضافية المتعلقة بالمواد الخام بما في ذلك مواد التعبئة والتغليف المستخدمة في تصنيع المنتجات عند التصدير للمنتج النهائي؛ إذ ينص هذا المخطط على استرداد (60%) من

¹-Femiedum , shakirudienTaiwo, **Export diversification and Economic Ganger Gasaulty Test**, Jornal of energiyTrands in Economics and Management suiences, Vol(05),N501), 2013 , p06.

²-ChukwuKenechukwn,Anyanwu Felicia Akujinma,**Non oilExportANDnigeria Economic Growth**.Adisaggregate Study, African Journal of Business and Economic Development, Vol(02), N(08), August2022, p25.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الرسوم والمستردة من قبل لجنة رد الرسوم بعد الفحص الأولي أو بعد تقديم ضمان حسن الأداء من قبل البنك أو شركة التأمين المعترف بها.¹

أما فيما يخص اصلاحات في مجال الضريبة فقد تم ما يلي:²

1. الإلغاء الجزئي لنظام ترخيص الاستيراد.
2. منح الحوافز الضريبية وتقديم الإعفاءات الضريبية لصالح الصناعات المحلية وذلك لتمكينها مؤن تكوين أموال كافية لتوسيع أعمالها فضلا عن تشجيع الشركات على الاستثمار في المناطق المحرومة اقتصاديا.
3. تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات بنسبة 140%.
4. اصدار مخطط قرض تحفيز الصادرات (ESL) وذلك لتمكين المستثمر الأجنبي المنتج من توفير المدخلات المستوردة الأساسية للإنتاج المتجه للتصدير.
5. فتح حساب محلي للاحتفاظ بعائدات العملة الصعبة للشركات.

IV. سياسة ترويج الصادرات

بعد وضع السياسات الحكومية منذ عام 1999 تم وضع هذه السياسة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة صادرات المنتجات من أجل زيادة قدرتهم التنافسية في السوق العالمية.³

ثانياً: الهيئات الداعمة للتصدير في نيجيريا

استحدثت الدولة النيجيرية عديد الهيئات التي تساهم في دعم المنتج النيجيري والعمل على تنميته وقد تمثلت هذه الهيئات فيما يلي:

I. مرفق تنمية الصادرات (EDF)⁴

يتم تقديم مرفق تنمية الصادرات (EDF) من قبل بنك التصدير والاستيراد النيجيري (NEXIM) الناشئ عن استثمار البنك المركزي النيجيري (CBN) في مشروع سندات بقيمة 50 مليار NEXIM لتحفيز وزيادة

¹ -Chief Kola Daisi, **Non Oil Export's Promotion: Concepts Issues and prospects**, Vol(25),N(03), September2001, p36.

²-Felix GbengaOlaifa and Other ,**Trade liberalization and Economic Growth In Nigeria Aointecration**Anayais, Journal of Business Economics and Finance,Vol (02),N(03),2013 ,p(45).

³ - ChukwuKenechukwn,Anyanwu Felicia Akujinm. مرجع سبق ذكره. ص25،

⁴ 2022/11/07 :<https://neximbank.com.ng/export-development-facility/> على الساعة 23:21 اليوم

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

التمويل المتعمد، خاصة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. الشركات (SMEs) نحو تسهيل التصنيع الإقليمي لصادرات القيمة المضافة وتوسيع سلة الصادرات النيجيرية ووجهات السوق كما يتم استخدام المرفق لدعم الشركات المنتجة خارج قطاع المحروقات من خلال ما يلي:

1. تحسين وصول المصدرين إلى التمويل الميسر لتوسيع وتنويع سلال الصادرات غير النفطية.
 2. جذب استثمارات جديدة وتشجيع إعادة الاستثمار في إنتاج الصادرات غير النفطية ذات القيمة المضافة وكذلك تشجيع الصادرات غير التقليدية.
 3. تجديد وإنعاش الصناعات الموجهة للتصدير لخلق استدامة المزيد من فرص العمل في قطاع الصادرات غير النفطية في نيجيريا.
 4. دعم العملاء المستفيدين من البنك للارتقاء بالقدرات التشغيلية وتحديث أنظمة الإنتاج لتعزيز القدرة التنافسية وكذلك توسيع عمليات وقدرات التصدير لديهم.
 5. تنويع وزيادة مستوى مساهمة عائدات الصادرات غير النفطية والصادرات ذات القيمة المضافة من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.
 6. توسيع نطاق أدوات تمويل الصادرات واستكمال خطط تمويل الصادرات غير النفطية الأخرى.
- II. مجلس ترويج الصادرات النيجيري (NEPC)¹

هو المؤسسة العليا للحكومة الفيدرالية النيجيرية لتعزيز الصادرات وتطويرها وتنويعها، أنشأتها الحكومة النيجيرية عام 1976 بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد النيجيري بعيدا عن قطاع المحروقات وتعزيز الاقتصاد الموجه نحو السوق، والمدفوع بالقطاع الخاص من خلال تطوير المنتجات الموجهة للتصدير، وتتمثل مهمة هذا المجلس في تنسيق أنشطة تنمية وترويج الصادرات في البلاد، إذ يتولى زمام المبادرة في جميع برامج التصدير الوطنية كما يعمل على التواصل مع وكالات التجارة الدولية بشأن التعاون وبناء القدرات ولقد جاء على إثر إنشاء هذا المرفق منحة التوسع في الصادرات.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس يعمل على دعم المصدرين النشطين وتوسيع أعمالهم الدولية، كل هذا من أجل تحسين القدرة التنافسية العالمية للمنتجات النيجيرية، وعلى الرغم من تعليق نشاط هذا المجلس سنة 2014 بسبب سوء التسيير إلا أنه أعيد تصميمه وإعادة تقديمه للنشاط عام 2021 كانعكاس لالتزام الحكومة لمواصلة التصدير المربح في نيجيريا.

¹Oladejo Ade eyemi, **Overview of the nigeria export expansion Grant(EEC) Scheme and benefits taxpayers**, Andersen digest, 10-10-2023,p1.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

III. بنك التصدير والاستيراد النيجيري:¹

تأسس بنك التصدير والاستيراد النيجيري (NEXIM) بموجب القانون رقم 38 لعام 1991 كوكالة ائتمان للتصدير (ECA)، برأس مال قدره 50 مليون نيرا مملوك بالتساوي من قبل وزارة المالية الفيدرالية والبنك المركزي النيجيري. وقد حل هذا البنك محل بنك الائتمان للتصدير النيجيري ويعمل هذا الأخير على ما يلي:

1. توفير ضمانات ائتمان التصدير وتسهيلات تأمين ائتمان التصدير لعملائها.
2. توفير الائتمان بالعملة المحلية لعملائها لدعم الصادرات.
3. إنشاء وإدارة الصناديق المتعلقة بالصادرات.
4. الحفاظ على صندوق متجدد للعملات الأجنبية لإقراض المصدرين الذين يحتاجون إلى استيراد المدخلات الأجنبية لتسهيل الإنتاج التصديري
5. توفير تأمين الائتمان المحلي حيث من المرجح أن يساعد هذا المرفق الصادرات.
6. صيانة نظام المعلومات التجارية لدعم أعمال التصدير.
7. يقدم البنك حاليًا قروضًا قصيرة ومتوسطة الأجل للمصدرين النيجيريين، كما يقدم ضمانات قصيرة الأجل للقروض التي تمنحها البنوك النيجيرية للمصدرين بالإضافة إلى تأمين الائتمان ضد المخاطر السياسية والتجارية في حالة عدم سداد المشتريين الأجانب، كما يعد البنك الضامن الوطني للحكومة في إطار برنامج النقل البري بين الولايات التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

¹ بنك التصدير والاستيراد النيجيري، على الرابط <https://neximbank.com.ng/about-us>، تاريخ الاطلاع 1-5-2023، 15:30:h

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الرابع: دراسة مقارنة لواقع الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وسياسة الصرف المتبعة خلال الفترة (1990-2023)

في هذا المبحث سنقوم بمقارنة واقع الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)، وكذا مسار سياسة صرف عمليتي البلدين لنفس الفترة، من خلال الوقوف على أهم نقاط تقاطع واختلاف البلدين في مسار تطويرهما صادراتهما خارج قطاع المحروقات وأهم القطاعات المشكلة للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وكذا الوقوف على أسباب تحول سياسة الصرف في الجزائر ونيجيريا.

المطلب الأول: حالة قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا للفترة (1990-2023)

من خلال العرض السابق الذي تم فيه التطرق إلى دراسة وضع قطاع التصدير خارج المحروقات وتطور سياسة الصرف في كل من الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)، نجد أن الطابع الاقتصادي للبلدين متشابه، وذلك كونهما من أهم وأكبر اقتصادات القارة الإفريقية التي تعمل على تصدير المحروقات والتي تشكل المصدر الأساسي لإيراداتها بما يشكل 97%.

ويشكل قطاع الفلاحة القطاع الأساسي المساهم في تشكيل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ؛ إذ تعتمد الجزائر على تصدير التمور والحمضيات بالدرجة الأولى إلى جانب منتجات الأخرى في حين يمثل الفول السوداني المنتج الزراعي الأكثر تصديرا في الاقتصاد النيجيري، في حين يأتي قطاع الصناعات التحويلية والتجهيزية في الدرجة الثانية، وذلك أن كل من الجزائر ونيجيريا تعمل على تصدير بعض الصناعات التي لا تحتاج لتكنولوجيا كبيرة، ما يجعل الإيراد المتأتي من هذا القطاع ضئيل مقارنة بالاستيراد للخدمات المختلفة للإدارة العمومية وغيرها.

كما أوضحت دراسة مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول محل الدراسة خارج قطاع المحروقات مدى ضعف الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يبين لنا عدم وصول هاتين الدولتين إلى مستوى التنوع الاقتصادي الذي يساعد على مزاحمة المنتجات العالمية، واختراق الأسواق الخارجية كون هذه الأخيرة ليست على الجودة العالية، ما يجعل الانفتاح التي تعرفه كل من الجزائر ونيجيريا انفتاحا يتشكل أساسا من صادرات هذه الأخيرة من قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب صادرات أخرى تساهم بنسب مقبولة.

من جهة أخرى اعتمدت كل من الجزائر ونيجيريا على مجموعة من الإجراءات، التي تمثل بالدرجة الأولى سياسات حماية للاقتصاد الوطني والسوق المحلي بشكل خاص، خوفا من اغراق هذا الأخير بالسلع والخدمات

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المستوردة، من خلال اعتماد نظام جمركي يقوم على كبح وفرض قيود على الواردات، وفي المقابل حماية الصناعات الناشئة والعمل على تحفيزها من خلال مشاريع الدعم والإعفاءات الممنوحة للمصدر الوطني الجزائري أو النيجيري، كما نجد أن كليهما استحدثت هيئات ومؤسسات داعمة للإنتاج الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: سياسة الصرف في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

في مجال سياسة الصرف فنجد أن كل من الجزائر ونيجيريا لحقت ركب الاقتصاد المنفتح في مطلع التسعينات 1990، والتي عرفت فيها كل منهما اعتماد اقتصاد السوق وترك حرية تحديد الأسعار لقوى العرض والطلب، بعد إن كانت هذه العملية تتم إداريا إلا أنه لا يمكن إغفال تدخل الدولة في بعض الأحيان للحد من الاختلالات التي قد تعتري هذه الأخيرة.

كما نجد أن محطات المنعرجات التي عرفها الاقتصاديين في إطار تسيير صرف عمليتهما متزامنة و التي كان التحضير لها مع أزمة 1986، والتي فرضت على كل من الجزائر ونيجيريا اتباع سلسلة من الإصلاحات، جاءت نتيجة إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي صاحب اقتراح تخفيض كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية كخطوة أساسية لتحقيق التوازن في موازين المدفوعات للدولتين، إلى جانب الحد أو التقليل من العجز في الموازين التجارية لكليهما من جهة أخرى، الأمر الذي يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي للدولتين على الأمد القصير والطويل.

ومن هذ المنطلق عرف سعر صرف كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية عديد الإصلاحات في إدارة سياستها، لكنها غالبا ما تعتمد على سياسة تخفيض العملة كحل مرجعي لتشجيع الصادرات لاسيما تلك المنتجة منها خارج قطاع المحروقات، وللحد من خروج رؤوس الأموال وجذب العملة الصعبة بهدف الرفع من الطاقة الإنتاجية للدولة وحماية السوق المحلية من الإغراق فضلا عن حماية الصناعات الناشئة.

كخلاصة يمكن القول أن كل من الاقتصاد الجزائري والنيجيري اقتصادان متشابهان لحد ما لتشابه الطابع الاقتصادي والنشاط الرئيسي لعملية التصدير لكليهما، كما أن مجموعة الأحداث والأزمات المختلفة التي مست الاقتصاد العالمي رسمت لهما تقريبا مسار متشابهاً لإدارة سياسة الصرف، والذي تسعى كل من الجزائر ونيجيريا لتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات بالشكل الذي يعمل على رفع القدرة التنافسية لهما في السوق العالمي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل بطاقة تعريفية لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري من خلال معرفة نقاط تشابه واختلاف بين الاقتصادين إلى جانب التطرق إلى علاقة الجزائر ونيجيريا بالهيئات المالية الدولية، كما تم تتبع وتحليل واقع الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، وتحليل الهيكل الإنتاجي المساهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والتعرف على جهود الدولتين في سبيل تحقيق قاعدة إنتاجية قائمة على التنوع الاقتصادي، حيث تم قياس تنافسية صادرات الدولتين خارج قطاع المحروقات من خلال تحليل المؤشرات الدالة المستخدمة في المجال، كما تم تتبع مسار سياسة صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية لمعرفة السياسة الملائمة لتحقيق الهدف الأساسي لسياسة الصرف والمتمثل في الحد من اختلالات في ميزان المدفوعات والميزان التجاري بشكل أدق، وتعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، وقد تم التوصل إلى أنه تم اعتماد سياسة تخفيض العملة في كل من الجزائر ونيجيريا في مرحلة سابقة كسياسة تشجيع تنمية الصناعات المحلية وزيادة حجم الصادرات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف
على نمو الصادرات خارج قطاع
المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال
الفترة (1990-2023)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

تمهيد الفصل

بعد ما تم التعرض للأدبيات النظرية لموضوع الدراسة في الفصل الأول والذي تم فيه محاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بكل من متغيرات الدراسة (سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات)، وبعد تحليل ودراسة تنافسية وضع التصدير خارج المحروقات لكل من دولتي الجزائر ونيجيريا سنقوم في هذا الجزء من البحث بإجراء الدراسة سيناريوهات تطبيق سياسات الصرف المختلفة وأثرها على تنمية صادرات على اقتصاد الدولتين (الجزائر، نيجيريا) خارج المحروقات، فضلاً عن بناء نموذج دراسة قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة ARDL.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

في هذا المبحث سنقوم بالتعريف بالطريقة التي تمت بها الدراسة ومختلف الأدوات التي تم استخدامها لمعالجة نموذجي اقتصاد كل من الجزائر ونيجيريا، وبغية فهم الظاهرة المدروسة أكثر سنقوم بقياس أثر سياسات الصرف المختلفة على نمو التصدير خارج قطاع المحروقات في الدول قيد الدراسة، حيث سيتم في البداية بناء مجموعة من السيناريوهات التي تضم تغير سياسة الصرف وتتبع أثرها على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات وعلى إثر المتغيرات التي تدخل ضمن سلسلة بناء السيناريو سيتم لاحقاً إجراء دراسة قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية على صادرات كلا الدولتين خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023).

المطلب الأول: الطريقة

في هذا المطلب سنبين الطريقة التي تم اعتمادها في الدراسة لتحليل الظاهرة المدروسة، بدأ من اختيار مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وصولاً إلى طريقة قياس البيانات المتعلقة بالدراسة.

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وقياسها وطريقة جمعها

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع دراسة الظاهرة قيد البحث في كل من دولتي الجزائر ونيجيريا، إذ سيتم محاولة دراسة تأثير تغير سياسات الصرف المختلفة وإظهار أثرها على وضع صادرات هاته الدول خارج قطاع المحروقات وذلك للفترة الممتدة من (1990-2023).

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ثانياً: تحديد المتغيرات وقياسها وطريقة جمعها

حتى يتسنى لنا قراءة أثر تغيير سياسة الصرف (سياسة تخفيض قيمة العملة أو رفعها) تم اعتماد العديد من المتغيرات الوسيطة، التي تمكننا من بناء سيناريوهات (استهدافية واستطلاعية) للظاهرة المدروسة إلى جانب بناء نموذج الدراسة القياسي، وقد تمثلت هذه المتغيرات في (الصادرات خارج قطاع المحروقات، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الاستثماري ومعدل التضخم).

المطلب الثاني: الأدوات

اعتمدت الدراسة مجموعة من الأدوات والتي ساعدت في استقصاء المعلومة وبيانات السلاسل الزمنية لمجموعة المتغيرات التي تحاول الدراسة تحليل الظاهرة صلب الموضوع، وذلك باعتماد على مجموعة أدوات أخرى ساهمت هي الأخرى في استخراج القيم وتحليلها، وفي ما يلي عرض جملة الأدوات المعتمدة في الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة لجمع البيانات

حتى يتسنى لنا القيام بدراسة الظاهرة المدروسة تم اعتماد المصادر الرسمية لجمع البيانات والتي تمثلت في التقارير الرسمية للبنك المركزي الجزائري والبنك المركزي النيجيري بالدرجة الأولى، كما تم اعتماد التقارير السنوية لصندوق النقد العربي بالإضافة إلى إحصائيات البنك الدولي والأنتكاد، فيما تم اعتماد بعض المتغيرات التي تربط بين المتغيرات قيد الدراسة والتي تساعد على بناء سيناريوهات يتم من خلالها قراءة أثر تغيير سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج المحروقات، والتي يتم على أساسها لاحقاً بناء وتقدير نموذج الدراسة القياسي لمجموعة من المتغيرات خلال الفترة (1990-2023).

وقد تمثلت هذه المتغيرات في (الصادرات خارج قطاع المحروقات، سعر الصرف، سعر الفائدة على الإقراض، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الاستثماري ، معدل التضخم).

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة

لقياس تنافسية صادرات الدول محل الدراسة خارج المحروقات تم اعتماد برنامج Excel لحساب المؤشرات الدالة على ذلك، كما تمت الاستعانة ببرنامج Evies12 لمعالجة بيانات وذلك لإمكانية قدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المطلب الثالث: تقديم وتقدير نموذج الدراسة الأول (بناء السيناريو)

في هذا المطلب سيتم تقديم نموذج الدراسة الأول أين سيتم تقديم منهجية السيناريو فيما سيتم بناءاً مجموعة من السيناريوهات المختلفة لتغير سياسة صرف العملة ودراسة أثرها على وضع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما سيتم بناء نموذج قياسي للدراسة وفق منهجية ARDL وذلك بالاعتماد على مجموعة المتغيرات المستقلة المفسرة لنمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: تقديم النموذج المعتمد في الدراسة (مفهوم السيناريو)

تعتمد دراسة البحث هذا على دراسة مستقبلية تنبؤية يتم من خلالها قراءة مختلف سيناريوهات تغير سياسة الصرف المعتمدة للدول محل الدراسة وأثرها على نمو صادرات هذه الأخيرة خارج المحروقات، وفيما يلي التعريف بالسيناريو من منظور البحث العلمي.

أولاً: تعريف السيناريو: السيناريو مصطلح مشتق من علم دراسة المستقبلات و نماذج المحاكاة؛ والتي ينظر لها باحتمالات مستقبلية من خلال وضع حوار أو خطة عمل أو إطار تصوري لمشروع معين أو مواقف بافتراضات تنتهي بتوقعات وحلول لها بدائل أو مبررات وفقاً لإيجابيات وسلبيات كل منها.¹

I. أنواع السيناريو

ترتبط اشكال السيناريو بتنوع الأحداث المتصور لها؛ إذ يميل معظم المهتمين بالدراسات المستقبلية إلى استعمال عدد محدود من السيناريوهات حتى يتسنى لقارئها تذكر ملامحها وكذا تسهيل التفريق بين البدائل المتاحة، ما يعين على اتخاذ القرار المناسب وتتمثل أنواع السيناريو فيما يلي:

1. **السيناريو الاستهدافي (Desired or preferable):** وهو السيناريو الذي يصور الوضع المستقبلي لظاهرة معينة والتي يسعى المخطط الوصول إليها.

2. **السيناريو الاستطلاعي:** وهو السيناريو الذي ينطلق من معطيات واتجاهات عامة قائمة فعلاً والذي يكون فيه محاولة الإستطلاع تؤدي إلى أحداث وتصرفات ممكنة في المستقبل دون الالتزام المسبق بأهداف محددة نسعى لبلوغها.²

¹ آلاء محمد العبيدي، محمد جاسم العبيدي، طرق البحث العلمي، المنهل للنشر الإلكتروني، د ط، سنة 2010، ص 33.

² محمود علي أحمد السيد، زكريا محمد هبة، الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهات نموذجاً) طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، أفريل 2018، ص 9.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

فيما حدد سلافتي slaughter أربع أنواع من السيناريوهات وهي:¹

3. السيناريو المرجعي: وهو سيناريو استمرار الوضع القائم.
 4. سيناريو الإنهيار: وهو سيناريو متشائم يدل على عدم القدرة على الإستمرار أو فقدان القدرة على تحقيق الهدف و هو سيناريو يدل على وجود تناقضات داخل النظام تصل إلى حدوث أحداث سلبية.
 5. سيناريو العصر الذهبي (سيناريو الحالة المستقرة): وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة تفترض استقرار الوضع دون حدوث تغيير.
 6. سيناريو التحول الجوهري: وهو سيناريو ينطوي على حدوث نقلة في الظاهرة المدروسة ما ينقلب بالإيجاب على جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- أما جوديه فقد قسم السيناريوهات إلى:²

1. السيناريو التفاؤلي Optimisyc Scenario: وهو السيناريو الذي يتوقع المستقبل المشرق للظاهرة المدروسة.
2. السيناريو التشاؤمي Scenario Pessimistic: وهو السيناريو الذي يتوقع مستقبل غير مشرق للظاهرة المدروسة.
3. السيناريو الأكثر احتمالا Scenario the most likely: وهو السيناريو الأكثر واقعية وخط وسط بين التفاؤل والتشاؤم.

II. عناصر السيناريو: حتى يتمكن الباحث في الدراسات المستقبلية وضع سيناريو لدراسة ظاهرة ما أو حل مشكل ما يجب توفر العناصر التالية:³

1. موضوع الدراسة: ويتمثل في الأساس في الظاهرة المراد دراستها.
2. البيئة المحيطة بالظاهرة المراد دراستها: وتتضمن مجموع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المراد دراستها سواء كانت داخلية أو خارجية.

¹ سمير عبد القادر خطاب حجازي، إبراهيم السيد عيسى غنيم، التربية الصحية الواقع والسيناريوهات المستقبل، نماذج وتجارب عالمية في الصحة المدرسية دول الخليج العربي وتونس والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، د ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص208.

² مدحت محمد أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، د ط، ص131

³ يوسف أبو فار، إدارة الأزمات في المنظمات العامة والخاصة (مداخل وحلول علمية)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، د ط، سنة 2020، ص310

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

3. الأطراف الفاعلة: وتتمثل في مجموع الأحداث والمتغيرات والأطراف التي ساهمت في تكوين الظاهرة بالإضافة إلى القوى الفاعلة في التغيير إلى الهدف المنشود أو المتوقع وذلك وفق فرضيات وضعت سابقا.
4. الإمكانيات المتاحة: وتشمل مجموع الإمكانيات التي تساعد على الوصول إلى الهدف المنشود.
5. البدائل المتاحة: وتتمثل في السيناريوهات المحتملة الوقوع.
6. أساليب المواجهة: وهي مجموع الخطط التي يتم من خلالها الحد من التداعيات المحتملة الوقوع.
7. تحليل النتائج والتوصيات: وتتمثل في قراءة السيناريوهات المتوقعة وتقييمها ؛ وذلك بإظهار إيجابيات وسلبيات كل منها مع تقديم مجموعة التوصيات للتعامل مع الظاهرة المدروسة بما يقود إلى تحقيق الأهداف المرسومة ومعالجة الانعكاسات السلبية.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة

في هذا الفرع سنقوم ببناء مجموعة من السيناريوهات التي تعرف فيها سياسة الصرف تغيير (الرفع والتخفيض)، والذي على إثره تعرف صادرات الدول محل الدراسة خارج قطاع المحروقات تغيير هي الأخرى، وعلى هذا الأساس تم وضع ثلاث سيناريوهات وفق تقسيماتها المعتمدة: السيناريو التفاؤلي، التشاؤمي والمرجح.

أولاً: سيناريوهات اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول محل الدراسة (الجزائر، نيجيريا) جاء نتيجة عدة أسباب وعوامل أثرت في مختلف جوانب الاقتصاد، والتي كان قرار صندوق النقد الدولي أهمها لمعالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات، وذلك كون هذه الدول أحادية التصدير أو معتمدة بشكل مفرط على المورد طبيعي محدد بنضوب والمتمثل في النفط، ما يعني أن النصيب الأكبر من إيراداتها من العملة الصعبة يتشكل من قطاع المحروقات الأمر الذي يجعل اقتصاد الدولة مهدد وغير مستقر، ومن جهة أخرى نجد معظم إيراداتها من السلع الكمالية بالإضافة إلى معدات ومواد أولية ما يدفع إلى استنزاف ميزانية الدولة من العملة الصعبة مقابل دخول عدد قليل منها خارج قطاع المحروقات، وفيما يلي مجموعة السيناريوهات المحتملة إثر اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

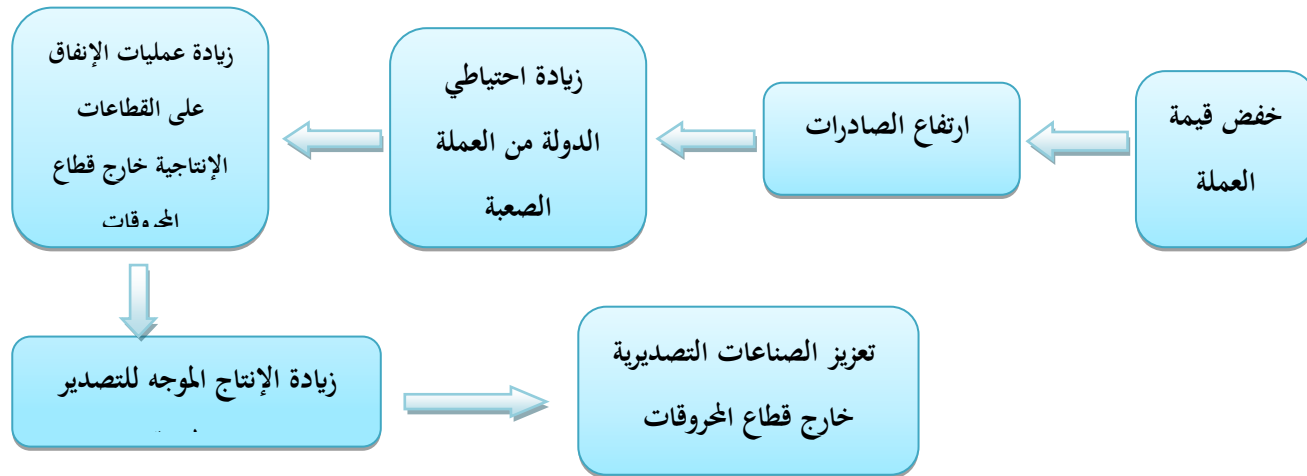
I. السيناريو التفاؤلي لاعتماد سياسة خفض قيمة العملة على نمو الصادرات خارج المحروقات

في الكثير من الأحيان تعتمد الدول سياسة خفض قيمة العملة من أجل تحفيز الميزان التجاري لديها؛ وذلك في ظل توفر الشروط الأساسية لتطبيق هذه السياسة لاسيما مرونة الجهاز الإنتاجي لديها.

1. سياسة تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية

وتعتبر هذه الخاصية أهم ميزة إيجابية من اعتماد الدول هذه السياسة، فهي تعمل على جعل صادرات الدولة أكثر تنافسية في السوق الخارجي كون هذه الأخيرة تصبح أقل سعر بالنسبة للمستورد، الأمر الذي يساهم في دخول العملة الصعبة للاقتصاد، وبالتالي تعزيز مركز الاحتياطي الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي يمكن استغلاله في زياد عمليات الإنفاق على القطاعات الإنتاجية لاسيما تلك المنتجة للتصدير خارج قطاع المحروقات، ما يؤدي إلى حماية السوق المحلي باعتبار أنه يمكن تصنيف هذه السياسة من سياسات الإغراق المتعمدة لاخترق الأسواق الخارجية من جهة إلى جانب تعزيز ودعم الصناعات المحلية الموجهة للتصدير.

الشكل رقم (18): سياسة تخفيض قيمة العملة والقدرة التنافسية



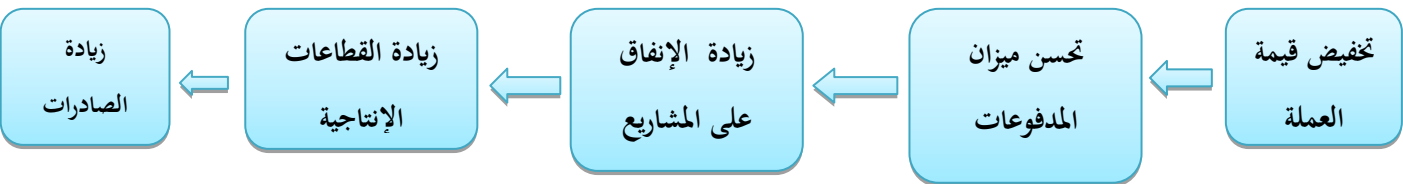
المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

2. تخفيض العملة وتخصيص الموارد

تهدف سياسة تخفيض العملة التي يقترحها صندوق النقد الدولي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات ؛ إذ أنه وبحسب وجهة نظر الصندوق فإن سياسة التخفيض تؤدي إلى ارتفاع أرباح القطاع التصديري مقارنة بأرباح القطاع الأساسي والممثل في قطاع المحروقات، حيث أنه ومن خلال إيرادات هذا الأخير تعمل الدولة على توزيع أرباحه على مختلف القطاعات الأخرى لاسيما المنتجة منها الأمر الذي يساهم في تخصيص الموارد لاستثمارها في هاته الأخيرة وبالتالي زيادة الإنتاج خارج القطاع الأساسي والممثل في قطاع خارج المحروقات ما يسهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

الشكل رقم(19): سياسة تخفيض قيمة العملة وتخصيص الموارد



المصدر: من إعداد الطالبة

II. السيناريو التشاؤمي لاعتماد سياسة خفض قيمة العملة على نمو الصادرات خارج المحروقات

تعتبر سياسة تخفيض العملة أحد السياسات الحمائية التي تستخدمها الدولة ضمن سياساتها التجارية إذ تدخل هذه الأخيرة ضمن سياسة الإغراق، إذ أنها تعمل على زيادة قدرة المنتجين المحليين على التنافس في الأسواق الخارجية إلا أن اعتماد هذه الآلية بصفة مستمرة أو دورية لمعالجة اختلالات الموجودة في الميزان التجاري قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، وفي مايلي جملة من السيناريوهات التشاؤمية لهذه السياسة على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات إذ تم اعتماد بعض المتغيرات كقنوات تأثير على نمو الصادرات خارج المحروقات.

1. قناة رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مهم أساسي لانطلاق العملية الإنتاجية، إلا أنه وفي العديد من الحالات قد يلجأ المنتج إلى الاقتراض من أجل تلبية احتياجات المشروع إما من السوق المالي أو من البنوك التجارية، وقد تختلف هذه العملية باختلاف الوضع الاقتصادي والتي تتميز بالسلاسة في الاقتصادات المتقدمة خلاف النامية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

تعرف عمليات الإقراض في الدول محل الدراسة (الجزائر ونيجيريا) بعض العراقيل وعدم وجود تسهيلات لكافة المنتجين داخل الدولة، الأمر الذي يعطل عملية الإنتاج خاصة إذا ما كانت المادة الأولية للمنتج مستوردة ومكلفة في نفس الوقت، وفي ظل اعتماد سياسة التخفيض العملة وما ينجر عنه من تحسن ميزان التجاري وزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة الأمر الذي يدفع الدولة التوسع في عملية الإنفاق الأمر الذي يزيد تداول النقد خارج المنظومة البنكية وبغرض سحب هذه السيولة تعمل البنوك على رفع أسعار الفائدة والذي يكون في صالح المودعين وعلى العكس بالنسبة للمقترضين.

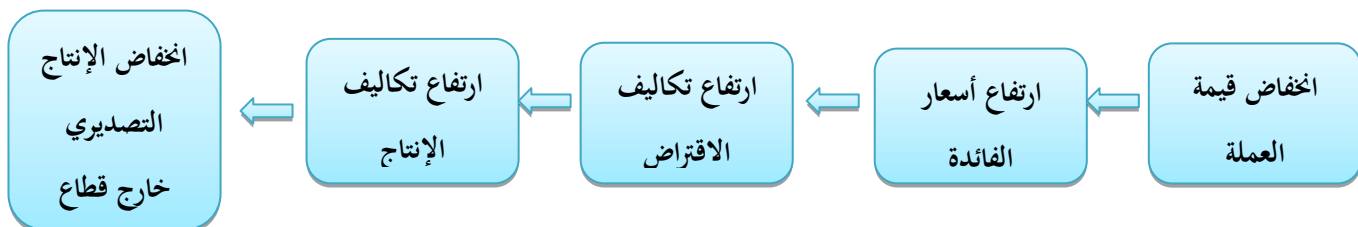
الشكل رقم(20): سياسة تخفيض قيمة العملة ورأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقاً من الفكرة الأخيرة وباعتبار المنتج يعد أحد المقترضين فاعتماد سياسة التخفيض ليس لصالح هذا الأخير فزيادة أسعار الفائدة تزيد تكلفة الإقراض وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عمليات الإنتاج الموجه خارج المحروقات والمخطط التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(21): أثر رفع معدل الفائدة على القروض و الصادرات



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

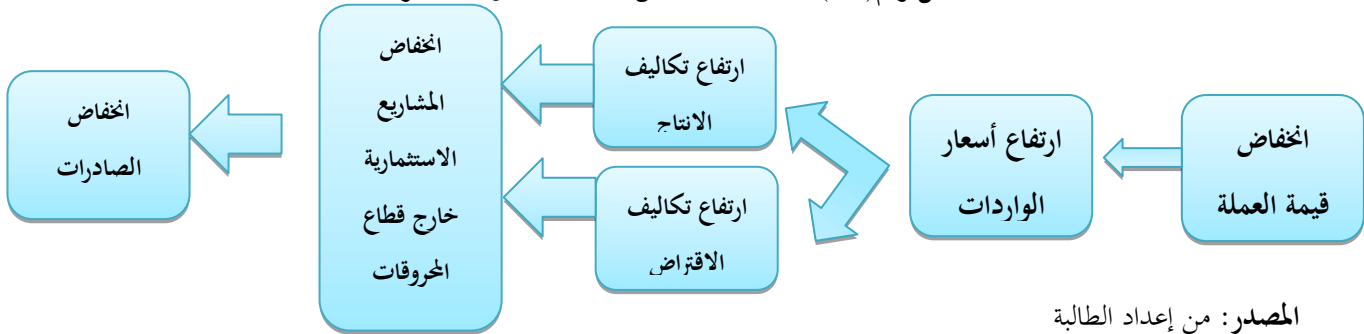
2. سياسة التخفيض والاستثمار

في ظل توفر شروط اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسيما مرونة العرض والطلب على انتاجها فإن الدولة المنتهجة لهذه السياسة ستحقق الهدف المبتغى من اعتمادها، إلا أنه ومن زاوية أخرى قد تؤدي هذه السياسة إلى آثار سلبية على مناخ الاستثمار.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة تجعل المستثمر يفقد ثقته في عملة الدولة المنتهجة لهذه السياسة، لاسيما إذا ما كان المستثمر يعتمد في انتاجه على مواد يتم استيرادها من الخارج ومرتفعة الثمن في نفس الوقت، حيث أنه كلما زادت حاجة المستثمر إلى هذه المواد زادت تكاليف الإنتاج، وفي ظل وضع اقتصادي يتسم بانخفاض قيمة عملته إلى جانب ارتفاع تكاليف الاقتراض جراء ارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب زيادة تكاليف الإنتاج كل هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض إنتاجية المستثمر، وبالتالي صعوبة إيجاد النفاذ إلى الأسواق الخارجية إذ لم تكن هذه السلع الموجه للتصدير ذا جودة وبالتالي انخفاض تنافسية هذا الأخير

ومن جهة أخرى تتأثر أرباح المستثمر الأجنبي ؛ إذ أنه عند تحويل هذه الأرباح إلى عملته الوطنية سيجد أن هذه الأرباح قد اختفت بسبب انخفاض قيمة عملة الدولة المستثمر بها والمتمثلة في الأساس في الدولة المنتهجة لسياسة تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بهذه الدولة.

الشكل رقم(22): سياسة التخفيض قيمة العملة والاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبة

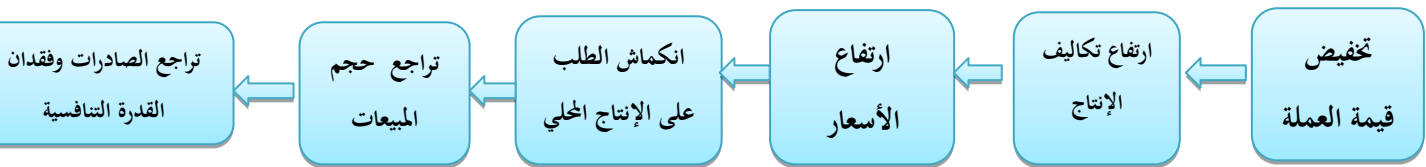
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

3. سياسة تخفيض قيمة العملة والتضخم

إن سياسة تخفيض قيمة العملة سلاح ذو حدين ؛ وذلك أن آثارها السلبية تتعدى إلى رفع أسعار السلع والتي لا تنحصر في السلع الكمالية فقط، بل وتتعدى إلى السلع الضرورية والتي تختلف باختلاف طبقات المجتمع والتي تختلف نقاط بيع هذه الأخيرة بين محلية وخارجية.

إذ أن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى كبح الإنتاج المحلي و بطء عملية النمو الاقتصادي بدل تحفيزها، إذ أن اعتماد هذه السياسة يسهم في ارتفاع الأسعار السلع على المدى الطويل هذا من جهة فضلا عن ارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية أو الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج من طرف المنتج، الأمر الذي يؤدي إلى نقل هذا العبء إلى المستهلك الأخير، وبالتالي ارتفاع الأسعار ما ينعكس سلبا على الطلب من خلال انكماشه ما يفضي إلى تراجع حجم المبيعات (محليا وخارجيا)، وبالتالي تراجع الإنتاج الموجه للتصدير وفقدان القدرة التنافسية للمنتج، والشكل التالي يوضح تأثير سياسة تخفيض العملة على التضخم.

الشكل رقم(23): سياسة تخفيض قيمة العملة والتضخم



المصدر: من إعداد الطالبة

III. السيناريو المرجح لاعتماد سياسة تخفيض العملة وأثرها على نمو الصادرات خارج المحروقات في

الدول محل الدراسة

1. الجزائر

سيتم دراسة وتحليل أثر سياسة تخفيض الدينار الجزائري على نمو صادرات هذه الأخيرة، من خلال انتقال تأثير هذه السياسة في مجموعة من المتغيرات و التي تأثر على إنتاجية القطاعات خارج قطاع المحروقات وقد تم التركيز على كل من معدل التضخم (أسعار السلع الإنتاجية الصناعية خارج قطاع المحروقات)، الإنفاق الاستثماري (الإنفاق الموجه للمشاريع الاستثمارية)، وكذا تدفق رأس المال الأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى جانب معدل الفائدة على الإقراض.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

■ أثر سياسة تخفيض الدينار الجزائري على أسعار السلع الإنتاجية الصناعية خارج قطاع المحروقات

عرف معدل التضخم منحى تصاعدي خلال الفترة (1990-1995)، والذي انتقل من 16.65% سنة 1990 إلى 29.77% عام 1995 نتيجة عملية التوسع النقدي وارتفاع معدل السيولة خلال هذه الفترة إلى جانب تزايد حجم الطلب مقابل الركود في العرض، ليعرف عام 1996 تراجعاً والذي بلغ 18.67% ليستمّر هذا المعدل في الانخفاض ليصل إلى أدنى قيمة له 0.34% سنة 2000 خلال الفترة الممتدة من (1990-2000)، ما يبرز دور الدولة في التحكم في السيولة الاقتصادية والاعتدال في التوسع النقدي فضلاً عن الأثر الإيجابي لبرنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1994 ليستقر عند 4% سنتي 2002 و2003 في على غرار سنتي 2005 و2006 والتي عرف فيها معدل التضخم استقراراً عند 2.31% عرفت سنة 2007 عودة ارتفاع معدل التضخم والذي بلغ 3.9% ليواصل هذا المعدل في الارتفاع ليسجل 4.4% سنة 2008؛ ويعود ها الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وعلى رأسها أسعار المنتجات الفلاحية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية إذ عرف مؤشر الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة 1% إذ سجل 37.5% سنة 2008 مقابل 36.5% السنة الماضية، أما من جانب أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات فقد ارتفعت بنسبة 5.6% سنة 2008 بالنسبة للقطاع العام مقابل 3.1% سنة 2007 في حين انخفضت أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص خارج المحروقات إلى 1.6% مقابل 1.9% سنة 2007¹، لينتقل من 6.1% سنة 2009 إلى 4.1% وتعتبر هذه الوتيرة التضخمية الأقل حدة والذي يرجع إلى تراجع أسعار السلع الفلاحية بشكل أقل وكذا تراجع أسعار السلع الإنتاجية المستوردة الأمر الذي ساهم في انخفاض طفيف في أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للقطاع العام إلى 3% سنة 2010 مقابل 3.4% سنة 2009 في حين ارتفع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص خارج المحروقات إلى 1.5% سنة 2010 مقابل 0.2% للسنة المنصرمة² ليعود سنة 2011 معدل التضخم إلى الارتفاع بعد التراجع الذي عرفه السنة لفارطة والذي سجل 5.7% وكانت الزيادة في أسعار السلع والخدمات المعملية السبب الرئيسي في ذلك والتي تجاوزت أسعار المواد الفلاحية الغذائية والتي عادة ما تحدد بوزنها (الكمية المستوردة) أو بارتفاعها (ارتفاع أسعارها) ما أدى إلى تقلص معدل تضخم أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في كلا القطاعين إلى 2.2% بالنسبة للقطاع العمومي و1% بالنسبة للقطاع الخاص؛ لكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذا الانخفاض لا ينعكس هذا الأداء الجيد الظاهر للأسعار على أسعار التجزئة عند خروج المنتج من

¹ بتصرف عن: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في سبتمبر 2009

² بتصرف عن: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصنع إلى السوق بالنسبة للقطاع الخاص¹ والذي غالبا ما يعود السبب في ذلك لانخفاض قيمة الدينار الجزائري وارتفاع تكاليف استيراد السلع الوسيطة.

وفي سنة 2012 تفاقم تسارع التضخم والذي وصل إلى 9.9% والذي كان مدفوعا بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والتي ارتفعت بمرتين من ارتفاع أسعار السلع المعملية التي تدخل في العملية الإنتاجية وقد سجلت هذه الأخيرة ارتفاع بنسبة 2.6% في أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات بالنسبة للقطاع العام و2.9% بالنسبة للقطاع الخاص؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث اختلال الأسعار في السوق المحلي في ظرف يتميز بتباطؤ التوسع النقدي²؛ في حين ساهم تراجع أسعار المواد الغذائية المستوردة في احتواء التضخم الكلي عند 3.26% سنة 2013 وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة منذ عام 2006 وفي سنة 2015 توجه معدل التضخم نحو الارتفاع ليبلغ 4.4% مدعوما كالعادة بالارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الغذائية كما أن أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات عرفت زيادة ب1.2% بالنسبة للقطاع الإنتاجي العمومي خارج المحروقات و2.3% بالنسبة للقطاع الخاص³، ليتسارع نمو معدل التضخم السنوي لأسعار الإنتاج الصناعي والذي تضاعف تقريبا ليصل إلى 4.1%⁴؛ إن هذا الارتفاع الذي تعرفه أسعار الإنتاج الصناعي يمكن ارجاع السبب فيه إلى انخفاض التوسع النقدي إلى جانب انخفاض قيمة الدينار ما يجعل تكاليف الإنتاج مرتفعة، وفي سنة 2017 عرف معدل التضخم انخفاضا طفيفا والذي انعكس ايجابا على أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات والتي انخفضت من 4.1% سنة 2016 إلى 1.9% سنة 2017 بينما عرفت أسعار ذات الإنتاج بالنسبة للقطاع الخاص استقرارا والتي بلغت 2.7% مقابل 2.8% سنة 2016⁵ لينخفض هذا الأخير سنة 2018 إلى 2.2%.

وفي سنة 2021 واصل معدل التضخم نموه المتسارع والذي بلغ معدله السنوي 6.62% مقابل 2.09% سنة 2020 إذ أظهر المؤشر التضخم انعكاس ارتفاع أسعار السلع في السوق العالمية والذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الفلاحية الغذائية فضلا عن ارتفاع أسعار السلع عند الإنتاج الصناعي خارج المحروقات والذي بلغ 7.4% سنة 2021 مقابل 2.7% السنة الفارطة كل هذه الظروف ساهمت في ارتفاع المؤشر أسعار السلع المستوردة بنسبة 22.6% لسنة 2021⁶، ليواصل هذا الأخير الارتفاع في وتيرة متسارعة والذي سجل

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في سبتمبر 2009

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي.

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

9.70% سنة 2022 ما أدى إلى ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات بشكل واضح والتي سجلت 13.4% سنة 2022¹.

عموما يتأثر معدل التضخم في الجزائر بأسعار السلع المستوردة سواء كانت كاملة الصنع أو تلك التي يتم إدخالها ضمن الإنتاج الصناعي بالجزائر؛ كما تجدر الإشارة إلى أن التخفيض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري من أهم أسباب ارتفاع هذا المعدل والذي يتحمله المستهلك الأخير بمفهوم آخر إن العبء الذي يتحمله المنتج الجزائري جراء اقتناء مواد أولية و سلع وخدمات من الخارج والتي تستلزم التكلفة عالية بالدينار الجزائري فإن هذا المنتج يحمل المستهلك الأخير هذه التكلفة لتحقيق ربح معين.

■ تخفيض الدينار على تدفق الاستثمار الأجنبي

مع التحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات من اقتصاد موجه يستند أساسا على القطاع العام إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي من خلال اعتماد آلية السوق، عمدت الدولة الجزائرية إلى تشجيع القطاع الخاص وانفتاح على الأسواق الخارجية ما جعل هذه الأخيرة تضع الاستثمارات الخارجية ضمن أولويات عملية التحويل، وعلى إثر ذلك تم إصدار مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسعى إلى خصخصة بعض الشركات وإعطائها الحرية في السيطرة الذاتية على ميزانيتها وأنشطتها الإنتاجية من جهة وكذا فتح مجال التجارة أمام الشركات الأجنبية والسماح لها بالعمل مباشرة في السوق الجزائرية، وبالتالي السماح لرأس المال الأجنبي الدخول إلى الجزائر بهدف الاستثمار²، والذي انتقل منذ عام 1990 من 33 مليون دولار إلى 42 مليون دولار بداية 2000، كما تجدر الإشارة على أن الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فقد سجلت خلال الفترة (2009-2014) زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي لها والذي انتقل من 2746 مليون دولار سنة 2009 إلى 2900 مليون دولار سنة 2014؛ وذلك بسبب تحسن البيئة الاستثمارية وكذا زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الأمر الذي ساهم في استقطاب رأس المال الأجنبي؛ كما تجدر الإشارة إلا أنه قد نتج عن استراتيجية تقليص المديونية الخارجية التي قام بها خلال الفترة (2004-2006) مكاسب تجسدت منذ السداسي الثاني لسنة 2008 مما ساهم في تسجيل فائض حساب رأس المال والعمليات المالية³؛ إذ أنه وعلى

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990؛ مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ الكويت؛ سنة 1990؛ ص 157.

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في سبتمبر 2009.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الرغم من حدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009 ساهمت عناصر السلامة في تخفيف حدة الخطر على مستوى الجهاز المصرفي¹ كما كان لانخفاض أسعار الفائدة على المستوى الدولي دور في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لتعرف انخفاضاً حاداً في تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2015 والذي بلغ (-584) مليون دولار ، ليعرف الفترة اللاحقة ارتفاعاً أین بلغ حجم تدفقات رأس المال الأجنبي للاستثمار 29.108 مليون دولار وبحلول عام 2018 مقابل 30.574 مليون دولار ليواصل هذا المعدل الارتفاع إلى 31.956 مليون دولار سنة 2019²، وبعد أن استحوزت الدولة على حصص شركة Veon Holding في رأس مال Omnium Télécom Algérie عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار بلغت قيمة التحويلات المالية بموجب هذا البيع قرابة 682 مليون دولار وعلى إثر هذا انتقل صافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 870 مليون دولار عام 2021 إلى 910 مليون دولار عام 2022.

■ تخفيض الدينار الجزائري والإنفاق الاستثماري

وفي ظرف يتميز بالركود الاقتصادي وتقلص النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم إلى جانب انخفاض أسعار المنتجات والناجمة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عرفت ميزانية الدولة الجزائرية ارتفاعاً، أین ارتفع حجم النفقات إلى 4175.7 مليار دينار جزائري سنة 2008 مقابل 3108.5 مليار دينار جزائري 2007، وفي ظل مساعي الدولة تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً والذي بلغ 57.3%، ما يترجم جهود الدولة من أجل انعاش النشاط الاقتصادي فيما كان لزيادة إيرادات قطاع المحروقات سنة 2010 الفضل في زيادة نفقة العامة حيث بلغت نفقة التسيير 3446 مليار دينار جزائري مقابل 3022.6 مليار دينار جزائري أین سجلت نفقة الاستثمار نسبة 41.5%.

كما كان لارتفاع أسعار البترول سنتي 2011 و2012 الفضل في ارتفاع رصيد الميزانية العامة للدولة ما دفع إلى زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي للدولة ما أدى بدوره إلى إحداث زيادة معتبرة في الأجور من جهة أخرى انخفضت ميزانية الإنفاق الاستثماري نتيجة انخفاض ميزانية التجهيز، والتي بلغت 2275.5 مليار دينار جزائري سنة 2012 مقابل 1887.8 مليار دينار جزائري سنة 2013 وهو نفس المستوى الذي استقرت عنده

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010

² - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، المؤسسة ضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، الكويت، سنة 2018، ص 60.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

هذه الأخيرة خلال الفترة (2008-2011)، ما أدى إلى انخفاض الانفاق الاستثماري في ظرف عرف ارتفاع نفقة قطاع السكن والتي حازت على جزء كبير من نفقة والتي بلغت 614.1 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقابل 243.6 مليار دينار جزائري سنة 2012، ما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات من 1153 مليون دولار سنة 2012 إلى 1050 مليون دولار سنة 2013 وفي سنة 2015 عرفت نفقات الميزانية زيادة حيث بلغت 7656.3 مليار دينار جزائري مقابل 6995.7 مليار دينار جزائري سنة 2014 ما أدى إلى زيادة حجم الانفاق الاستثماري للقطاع خارج المحروقات والتي بلغت 56.9% مقابل 55.6% سنة 2014، فيما أدى انخفاض الإيرادات العامة وعلى وجه الخصوص انخفاض إيراد قطاع المحروقات إلى انخفاض الانفاق الاستثماري على القطاعات الإنتاجية خارج هذا القطاع، والتي انتقلت من 56.9% إلى 51.3% سنة 2017؛ حيث انتقل حجم الصادرات خارج المحروقات من 1391 مليون دولار سنة 2016 إلى 1367 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد مبلغ الادخار العمومي بواقع 54.2% مقابل 19.3% سنة 2016 لتمويل النفقات الاستثمارية، الأمر الذي ولد احتياج لتمويل من رصيد الميزانية إذ تمت تغطية جزء من الاحتياج من صندوق ضبط الإيراد بـ 784 مليار دينار ما أدى إلى استنفاد هذا الأخير إلى جانب اعتماد التمويل المصرفي في إطار التمويل الغير تقليدي، ليعرف انخفاضا حيث وصل إلى 18935 مليون دينار سنة 2020 جراء تداعيات الأزمة الصحية العالمية ما أدى إلى انخفاض صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى 1909 مليار دينار خلال نفس السنة.

وفي سنة 2022 سجلت نسبة نفقات الاستثمار انخفاضا، والتي سجلت 21.6% مقابل 26.3% سنة 2021 والذي يعود لارتفاع نفقة في الجانب الاجتماعي (قطاع السكن، الصحة إلى جانب منحة البطالة التي تستنزف جزء كبير من خزانة الدولة)، إلا أن حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 13 مليار دولار سنة 2023.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

2. سيناريو اعتماد سياسة تخفيض قيمة النيرة وأثره على الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات

■ تاريخ انخفاض قيمة العملة في نيجيريا

فقدت النيرة النيجيرية قيمتها بشكل مطرد منذ السبعينيات ما أدى إلى تراكم ديونها الخارجية واستنفاد احتياطاتها المالية في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات النفط الخام كل هذه الأحداث كانت في ظل اعتماد الدولة نظام الحكم العسكري ، وبعد عودة نيجيريا إلى الحكم الديمقراطي في عام 1999 استمر هذا الانخفاض ليصل إلى 180 نيرة لكل دولار أمريكي بحلول عام 2014، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط عالميا والذي كان بمثابة بداية الركود الاقتصادي في نيجيريا، وهو الأول من نوعه في البلاد منذ عام 1991، علاوة على ذلك كان لاستنفاد الاحتياطيات المالية ونقص العملات الأجنبية سببا في استمرار تقدم ركود انخفاض قيمة النيرة النيجيرية مما أدى في النهاية إلى ردع الكيانات الأجنبية عن الاستثمار في السوق النيجيرية، في حين فقدت النيرة النيجيرية (NGN) ما يقرب من 137% من قيمتها خلال الفترة الممتدة من (2015-2020). حيث انخفض سعر الصرف الرسمي للنيرة النيجيرية (NGN) مقابل الدولار الأمريكي (USD) من 160 نيجيرية = 1 دولار أمريكي إلى 380 نيرة نيجيرية = 1 دولار أمريكي وذلك في سوق الصرف الأجنبي الرسمي حيث يحصل عدد قليل فقط من مستخدمي الدولار الأمريكي على "الدولار الأمريكي" لتعرف النيرة انخفاضها حادا سنة 2023 والتي بلغت 892.32 نيرة للدولار الواحد.

■ تخفيض قيمة النيرة و التضخم

شهدت نيجيريا معدلات تضخم مرتفعة منذ السبعينيات والتي كانت مدفوعة إلى حد كبير بنمو المعروض النقدي وبعض العوامل التي تعكس الخصائص الهيكلية للاقتصاد، والتي تمثل في انخفاض قيمة العملة وتغيرات شروط التجارة فضلا عن الزيادة الأجور، كما تجدر الإشارة إلى انه كان لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في نيجيريا دور في رفع معدلات التضخم والذي كان مدفوعا في المقام الأول بتدابير سياسة مختلفة، والتي كانت إدارة الديون الخارجية أحد الجوانب الرئيسية لها، حيث عمدت الدولة النيجيرية إلى اعتماد استراتيجية وإعادة الجدولة هذه الأخيرة، إلى جانب اعتماد مقايضة الديون بالأسهم الأمر الذي ساهم في تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، كما أدى الحصول على قروض جديدة إلى زيادة التضخم وإدامة دور المديونية.

كل العوامل السالفة الذكر ساهمت في زيادة المعروض النقدي المحلي ما ساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات التضخم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذا المعدل بحلول عامي 1988-1989 إلى أكثر من 50%، إلا أنه وبفعل لسياسة مالية و نقدية انكماشية التي تم تنفيذها آواخر عام 1989 وأوائل عام 1990 وبفضل تحسن

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

انتاج المحاصيل الزراعية تباطئ معدل التضخم بشكل كبير إذ وصل إلى 7.5% عام 1990 وفي مرحلة لاحقة أدى انتهاز سياسة مالية ونقدية توسعية أواخر عام 1990 وفي ظرف يتميز بانخفاض قيمة النيرة النيجيرية إلى زيادة الضغط التصاعدي على الأسعار ليرتفع معدل التضخم إلى 43% سنة 1991 نتيجة السيولة الزائدة في الاقتصاد وزيادة الانخفاض الحاد في قيمة النيرة ليواصل هذا المعدل في الارتفاع ليصل إلى 44.8% و 57.2% سنتي 1992-1993 على التوالي 57% ليستقر عند 57% سنة 1994، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق سنة 1995 بنسبة 72.8%، لقد كان لكل تلك العوامل بالإضافة إلى ندرة العملات الأجنبية و النقص الحاد في المعروض من السلع الأساسية وزيادة على ذلك كان للاضطرابات السياسية دور رفع معدلات التضخم لينخفض سنة 1999 معدل التضخم إلى 6.6%، إلا أن عجز الميزانية أدى إلى عودة موجة التضخم والتي انتقل فيها هذا الأخير من 6.9% إلى 17.8% عام 2005، ونتيجة لتطبيق سياسة مالية ونقدية رشيدة انخفض هذا المعدل 5.4%، إلا إنه سرعان ما عادت موجة التضخم بحدوث الأزمة المالية العالمية ليصل 11.6% عام 2008، ما تسبب في تراجع حجم الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض قيمة النيرة ليستمر هذا المعدل في الارتفاع ليصل إلى 15.69% و 16.50% سنتي 2014/2015 جراء انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة من قطاع المحروقات، ما أدى إلى تراجع الانفاق على القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة والتي تدخل ضمن العملية الإنتاجية للقطاع التصديري خارج قطاع المحروقات، ليعرف الاقتصاد النيجيري أعلى مستوى لمعدل التضخم لسنة 2023 أين بلغ 28.92% مصاحب لانخفاض الحاد في قيمة النيرة والتي بلغت 892.32 نيرة للدولار الواحد ما انعكس بالسلب على وضع التصدير خارج المحروقات والتي بلغت 4517 مليار نيرة.

■ تخفيض النيرة والانفاق الاستثماري

وفي سنة 2003 استقرت النفقات الاستثمارية عند 105.00802 مليون نيرة مقابل 451.186 مليون نيرة سنة 2002، ليعرف ارتفاعا ملحوظا سنتي (2004-2005) أين بلغ 165.395.9 و 213.463.29 مليون نيرة على التوالي لتستمر جهود الدولة في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الرفع من حجم النفقات على الاستثمارات المنتجة خارج قطاع المحروقات والتي بلغت 267.656.7 مليون نيرة سنة 2006 في حين انخفضت بنسبة 29.3% سنة 2014، ويعود السبب في ذلك لانخفاض الحاد في أسعار النفط منتصف عام 2014 والذي صاحبه انخفاض قيمة النيرة وارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما دفع الدولة إلى إصدار خطة التعافي الاقتصادي والنمو التابعة لوزارة الميزانية والتخطيط الوطني النيجيرية (2017-2020) كحاجة ملحة لدفع التحول نحو اقتصاد قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

■ تخفيض النيرة وتدفق رأس المال الأجنبي

شجعت الحكومة النيجيرية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة بدأ من عمليات الاستثمار في مجال قطاع المحروقات قبل فترة التكييف الهيكلي 1986، فقد قامت الدولة بسلسلة من السياسات والتصريحات التي كانت بمثابة ميثبات للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها اعتمدت مرسوم التوطين العام لمشاريع النيجيريين والأهم من ذلك أن أنظمة أسعار الفائدة وسعر الصرف خاضعة للرقابة بالشكل الذي يخدم المستثمر ويجعل من النيرة عملة جاذبة لرأس المال الأجنبي في إطار تحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية للدولة، وكل ذلك يتم في ظل اعتماد سياسة تجارية مقيدة خلال تلك الفترة لضمان حماية الصناعات المحلية؛ إلا أنه وفي ظل تقييد التجارة عرفت الدولة النيجيرية انخفاض في تدفقات رأس المال الأجنبي خلال الفترة الممتدة من (1990-1998).

وبعد انخفاض أسعار النفط عام 1986 وتداعياتها على الاقتصاد النيجيري عازمت الحكومة بعد انتخابات 1999 على إدارة جديدة وفعالة في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي، ما أدى إلى التحول من الصناعات الاستخراجية إلى التحويلية وغيرها من المشاريع المربحة والتي تهدف إلى معالجة الاختلال التوازن بين المدخرات والاستثمار من جهة وكذا العمل على تشجيع قطاع التصدير خارج المحروقات، بالإضافة إلى تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك قانون النقد الأجنبي لسنة 1995 والذي يتضمن مجموعة الأحكام التي تخص مراقبة النقد الأجنبي وكذا قانون لجنة تشجيع الاستثمار النيجيري وخصخصة الصناعات المختلفة .

على إثر هذه الإجراءات انتقل حجم الاستثمارات الأجنبية بنيجيريا من 114 مليار نيرة عام 2000 إلى 856 مليار نيرة عام 2009، ليعرف منحى هبوط بداية من عام 2010 بـ 603 مليار نيرة ليصل إلى 241 مليار نيرة عام 2017 ذلك لأن النيرة النيجيرية (NGN) فقدت ما يقرب من 137% من قيمتها خلال الفترة الممتدة من (2015-2020)، حيث انخفض سعر الصرف الرسمي للنيرة النيجيرية (NGN) مقابل الدولار الأمريكي (USD) من 160 نيجيرية = 1 دولار أمريكي إلى 380 نيرة نيجيرية = 1 دولار أمريكي، وذلك في سوق الصرف الأجنبي الرسمي ما جعل العديد من المستثمرين ضحايا التخفيض المستمر لقيمة النيرة إذ عرف مالك شبكة الجيل الثاني ShopRite، وهي أكبر شركة للبيع بالتجزئة في أفريقيا، والتي تعمل في نيجيريا منذ 15 عامًا تدهورا واضحا في عمليات الاستثمار بنيجيريا الأمر الذي جعل المالك Shop Board والمساهمون وقف العمليات الاستثمار في نيجيريا، كما عرف المستثمر أليكودا نجوتي انخفاض في ثروته جراء الانخفاض الحاد لقيمة النيرة والتي انتقلت ثروته من 25 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 8.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

كما تجدر الإشارة إلى أنه بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا لعام 2019 2.31 مليار دولار، بزيادة قدرها 197.34٪ عن عام 2018 لينتقل عام 2020 2.39 مليار دولار، بزيادة قدرها 3.48٪ عن عام 2019، ليعرف عامي 2021 و2022 3.31 انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغ 3.31 مليار دولار و-0.91 مليار دولار على التوالي بزيادة بانخفاض بنسبة 105.64٪ عن عام 2021. لينخفض للمرة الثالثة على التوالي بمقدار 73.32 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2023.

على هذا الأساس وبعد تتبع تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا نلاحظ أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا بلغ 807.97 مليون دولار أمريكي من عام 1990 حتى عام 2023، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3084.90 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2012 وأدنى مستوى قياسي. بقيمة -1537.28 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022.

ثانياً: سيناريوهات اعتماد سياسة رفع قيمة العملة

تعد سياسة رفع قيمة العملة سياسة معاكسة لسياسة خفض قيمة العملة كونها تعمل على تعديل قيمة العملة بشكل تصاعدي أي خفض صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وتحدث هذه السياسة نتيجة تغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي كمعدل التضخم و التغيرات في أسعار الفائدة، إلا أن لاعتماد هذه السياسة آثار إيجابية وسلبية على الوضع الاقتصادي للدولة وفيما يلي سيناريوهات اعتماد هذه السياسة .

I. السيناريو التفاؤلي لاعتماد سياسة رفع قيمة العملة على الصادرات خارج المحروقات

تعتمد الدول اعتماد سياسة رفع قيمة عملتها بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والتي في مقدمتها خفض معدل التضخم ورفع القدرة الشرائية للعملة، وفيما يلي جملة من السيناريوهات التي تعود بالإيجاب على القطاع التصديري للدولة.

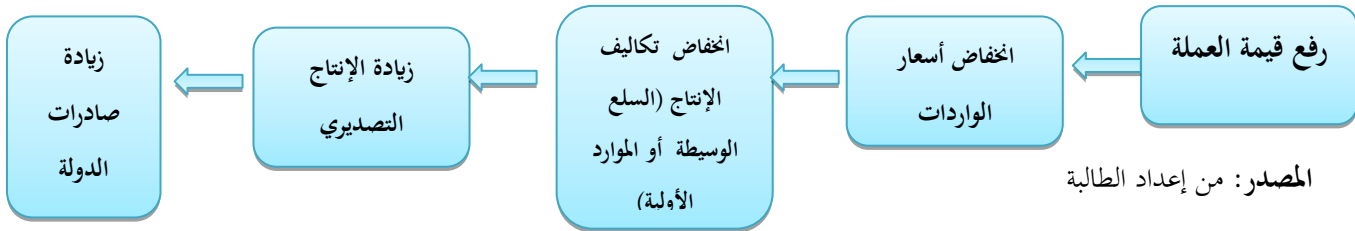
1. سياسة رفع قيمة العملة و زيادة الإنتاج التصديري

إن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة يعمل على تخفيض تكاليف الاستيراد ؛ وذلك أن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة يجعل واردات الدولة أقل سعراً، ما يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المستوردة وبما أن أسعار أقل فإنها تساعد المنتج المحلي (المصدر) على الرفع من الإنتاج الموجه للتصدير بما أنه لم يتحمل تكاليف الإنتاج المرتفعة (المواد الأولية أو السلع الوسيطة المعتمدة في الإنتاج)، والتي تدخل ضمن العملية الإنتاجية الأمر الذي يرفع من

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

القدرة الشرائية لعملة الدولة المنتهجة لسياسة رفع العملة ومن جهة أخرى تعمل على رفع إنتاجية المصدر المحلي العملية الإنتاجية.

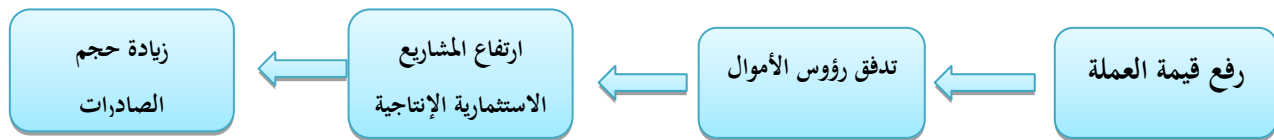
الشكل رقم (24): سياسة رفع قيمة العملة و زيادة الإنتاج التصديري



2. سيناريو سياسة رفع قيمة العملة والاستثمار

إن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة سياسة جاذبة للعملة الصعبة، و باعتبار المستثمر الأجنبي يبحث عن العملة الأقوى توفر له أعلى الفوائد إذ تعتبر عملية رفع قيمة العملة أداة تعزيز ثقة لدى المستثمر الأجنبي، ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، ولهذا يلجأ هذا الأخير إلى تجسيد مشروعه الاستثماري (استثمار عيني) في الدولة التي تنتهج هذه السياسة ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج التصديري للدولة.

الشكل رقم (25): سياسة رفع قيمة العملة والاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبة

II. السيناريو التشاؤمي الاعتماد سياسة رفع قيمة العملة

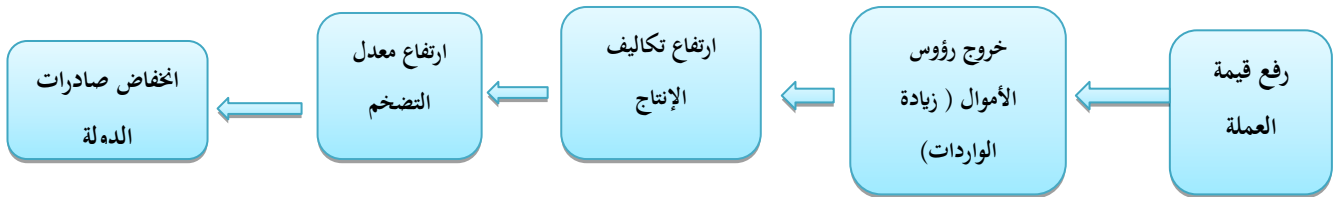
يمكن أن تؤدي سياسة رفع قيمة العملة إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية والتي تعرف ارتفاع في الأسعار في مقابل ارتفاع واردات الدولة من السلع الأجنبية والتي تعرف أسعار منخفضة الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية المصدر المحلي ورفع القدرة الشرائية للعملة، فضلا عن كونها سياسة جاذبة للعملة الصعبة إلى أنه لا يجب علينا اغفال الآثار السلبية والناجحة عن هذه السياسة، وفي ما يلي جملة من السيناريوهات السلبية جراء اعتماد هذه الأخيرة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

1. سياسة رفع قيمة العملة ومعدل التضخم وتنافسية الصادرات

تؤدي سياسة رفع قيمة العملة إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية والتي تعرف ارتفاعاً في الأسعار في مقابل ارتفاع واردات الدولة من السلع الأجنبية والتي تعرف أسعاراً منخفضة مقارنة بأسعار السلع المحلية ؛ ما يعني انخفاض القدرة التنافسية لصادرات الدولة المنتهجة لهذه السياسة ؛ إذ أنه وفي ظل اعتماد هذه السياسة قد يتأثر المصدر بتداعيات اعتماد هذه السياسة، وذلك أنه وحتى في ظل انخفاض أسعار الواردات قد يحتاج المصدر سلع ومواد مكلفة الأمر الذي يجعله يتحمل تكاليف الإنتاج المكلفة لاستمرار عملية الإنتاج إلا أنه ينقل هذه التكاليف إلى المستهلك الأخير ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي فقدان المنتجات قدرتها التنافسية على المستوى المحلي وعلى مستوى السوق الدولية.

الشكل رقم (26): سياسة رفع قيمة العملة والتضخم وتنافسية الصادرات



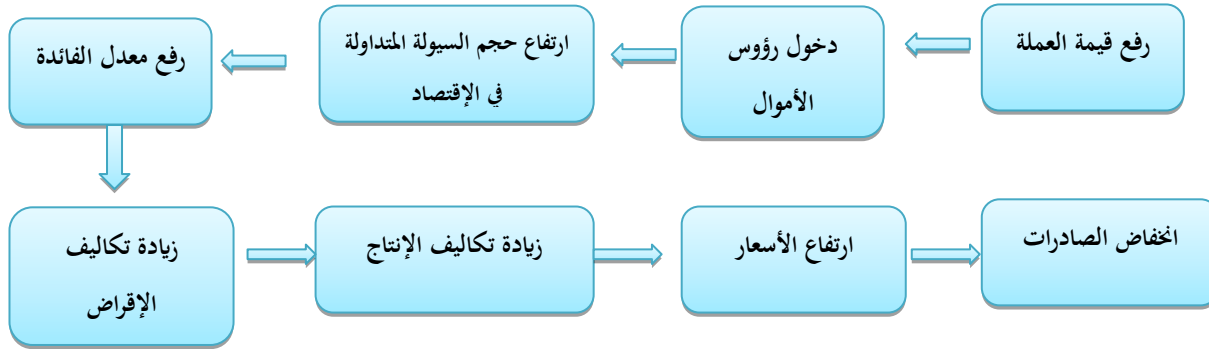
المصدر: من إعداد الطالبة

2. سياسة رفع قيمة العملة والاستثمار

يعد دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار نقطة إيجابية ناتجة عن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة، إلا أن الوضع يختلف على حسب قوة اقتصاد الدولة إذ تعتبر هذه السياسة ناجعة في الدول المتقدمة على خلاف الدول النامية، وذلك أن اعتماد هذه السياسة وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في السوق المالي في دولة المنتهجة لهذه السياسة يعمل على زيادة حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد، ما يدفع السلطة النقدية تعمل على رفع معدت الفائدة من أجل سحب فائض السيولة، إلا أن هذا الأمر يضر بالمصدر الذي يزيد عليه عبء وتكاليف عملية الاقتراض جراء ارتفاع معدلات الفائدة، ما يكبح أو يضعف عملية الإنتاج لديه وبالتالي وكي يعوض ذلك يقوم برفع الأسعار ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (27): سياسة رفع قيمة العملة والاستثمار



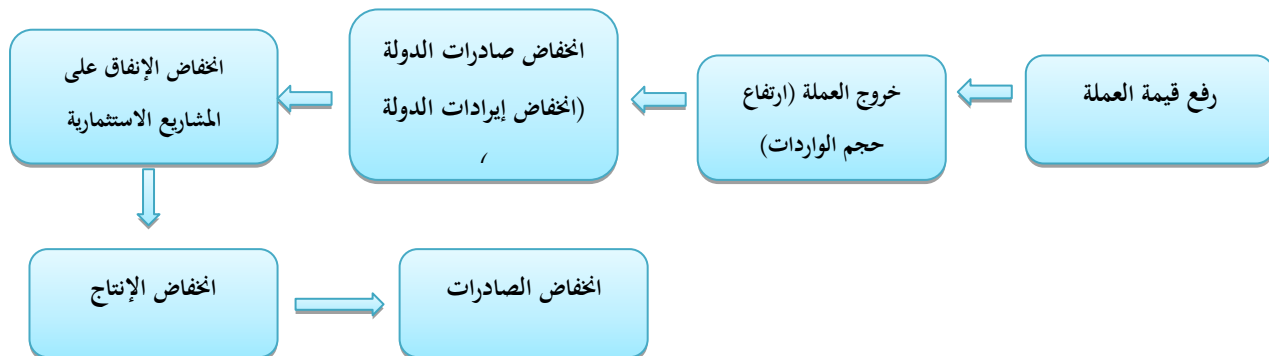
المصدر: من إعداد الطالبة

3. سياسة رفع قيمة العملة والإنفاق على المشاريع الإنتاجية

من أهم تداعيات اعتماد سياسة رفع قيمة العملة ضعف قدرة الدولة عن تصريف فائض انتاجها بسبب الأسعار المرتفعة ما يفضي إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات.

وكما هو معروف أن الدولة تقوم بالإنفاق و تقديم مساعدات للصناعات المحلية المتجه للتصدير من الإيرادات المتأتية من عملية التصدير، وفي ظل اعتماد هذه السياسة تنخفض إيرادات الدولة وبالتالي انخفاض الإنفاق على الصناعات المحلية التصديرية الأمر الي يؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة نحو الخارج.

الشكل رقم (28): سياسة رفع قيمة العملة والإنفاق الحكومي (على المشاريع الاستثمارية)



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

وباعتبار أن التعافي الأخير الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 2022 أمام الدولار باعتباره العملة الرئيسية للتداول واليورو والذي يتم به التداول ودفع فواتير استيراد المنتجات المتأتية من أوروبا تعافي مؤقت ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات والتي تمثل 97% من صادرات الدولة إلى جانب أن معظم الاستثمارات كانت في مجال الطاقة ولم تكن في مجالات إنتاجية خارج هذا القطاع تساهم هي الأخرى في رفع من حجم الصادرات خارج المحروقات وعليه يمكن القول أن تحسن سعر صرف الدينار الجزائري لا يقدم مكاسب إيجابية إلا على المدى القصير وليس على المدى الطويل كونها التحسن تابع لتحسن أسعار المحروقات على مستوى السوق الدولية في ظل تأثير ضعيف للقطاعات الإنتاجية الأخرى خارج هذا القطاع.

لا يمكن تقليل من شأن القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات فهي الأخرى تساهم في نمو الصادرات بنسب تعرف تحسنا ملحوظا على مر السنين؛ وعلى رأسها القطاعات الإنتاجية الفلاحية في مجال المواد الغذائية التي تصل إلى قدرة إنتاجية تغطي السوق المحلي إلى جانب تصدير الفائض إلى الخارج كما نجد قطاع التجهيزات والصناعة يساهمان في نمو صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات إلى أن عامل الجودة قد يشكل الفارق ما يضعف تنافسية المنتج الجزائري فضلا أنه يعيق اختراق بعض الأسواق الدولية.

2. سياسة رفع النيرة النيجيرية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

شهدت النيرة النيجيرية ارتفاعا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي في الآونة الأخيرة، حيث يتم تداول الدولار الآن عند حوالي 1100 نيرا. ولقد ساهم ارتفاع قيمة النيرة إلى ما يلي:¹

■ إزالة تراكم العملات الأجنبية:

نجح البنك المركزي النيجيري (CBN) في تسوية تراكم النقد الأجنبي المستحق للشركات الأجنبية، وقد وفر هذا الإجراء الراحة للنيرة من خلال تقليل الضغط الناجم عن المعاملات المستقبلية المعلقة التي كان البنك المركزي النيجيري يكافح من أجل تحقيقها في السابق.

■ ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه:

استفادت نيجيريا باعتبارها اقتصاداً يعتمد على النفط، من ارتفاع أسعار النفط العالمية ما أدى إلى ارتفاع إيرادات هذا القطاع من الصرف الأجنبي ما ساهم في رفع قيمة النيرة.

¹ -Samuel.Ojo; Why is the Naira Appreciating? على الرابط: <https://www.linkedin.com/pulse/why-naira-appreciating-samuel-ojo-qaamf> , تاريخ الإطلاع 20-04-2024 h21:15.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

■ زيادة معدل الفائدة

رفع البنك المركزي النيجيري سعر الفائدة إلى أكثر من 24.5%، مما يجعل سوق المال في البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، وقد اجتذبت العائدات المرتفعة على أذون الخزانة، التي بيعت بأكثر من 20%، مستثمري المحافظ الأجنبية مما أدى إلى زيادة المعروض من العملات الأجنبية.

■ القرض المتوقع من بنك التنمية الأفريقي:

يتوقع البنك المركزي النيجيري الحصول على قرض يزيد عن مليار دولار من بنك التنمية الأفريقي، والذي سيدعم النيرة بشكل أكبر من خلال زيادة احتياطات العملات الأجنبية.

■ تصفية القروض المدعومة بالعملة الأجنبية:

إن توجيهات البنك المركزي النيجيري للبنوك بتصفية القروض المدعومة بالعملة الأجنبية خلال 90 يوماً ستؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من العملات الأجنبية في السوق، مما يخفف الضغط على النيرة وقد لجأت الشركات إلى هذا النوع من القروض للتحوط ضد مخاطر العملة وتقلباتها، إذ يمكن لشركة ناشئة أن تحجز رأس المال الذي تم جمعه بالعملات الأجنبية وتسعى للحصول على قروض بالنيرة لتمويل العمليات اليومية ومع ذلك قد لا يكون لدى العديد من هذه الشركات سيولة كافية بالنيرة لرأس المال العامل وستضطر إلى بيع العملات الأجنبية لسداد القرض.

■ التأخير في إعادة أرباح النفط إلى الوطن:

طلب من شركات النفط العالمية تأجيل إعادة 50% من أرباحها من العملات الأجنبية لمدة 90 يوماً ما يوفر دعمًا إضافيًا للنيرة.

وعلى الرغم من الارتفاع الأخير في القيمة النيرة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، تستمر عروض الأسعار في الاتجاه نحو الارتفاع، ويرجع التفاوت المستمر بين أسعار الصرف وأسعار المستهلك حتى في ظل ارتفاع قيمة النيرة إلى عدم وجود استجابة فورية للتغير الحاصل في قيمة النيرة إلى جانب تردد الشركات في تعديل الأسعار حتى يتم الحفاظ على ارتفاع قيمة العملة، وحتى يجب بيع المخزون الذي تم شراؤه بمعدلات أعلى قبل حدوث تخفيضات في الأسعار، بالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف النقل المرتفعة وانعدام الأمن، والأسعار المضاربة تزيد من إدامة الفوارق في الأسعار، وبينما تظهر علامات على تباطؤ معدل زيادة الأسعار يؤكد الخبراء على أهمية السياسات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المالية لتحقيق استقرار الأسعار المستدام. وتعتبر الإصلاحات الهيكلية، وتحفيز الإنتاج المحلي، ومعالجة العقوبات البيروقراطية، حاسمة في التخفيف من تقلبات الأسعار وتعزيز المرونة الاقتصادي.¹

المطلب الرابع: قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023) وفق نموذج ARDL تقديم وتقدير نموذج الدراسة

بعد ما تم عرض مجموعة السيناريوهات المحتملة لحدوث لتغيرات سعر صرف العملة وتتبع أثرها على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات سنقوم بإجراء دراسة قياسية ببرنامج Eviews12 لقياس أثر تغير سعر صرف كل من الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالاعتماد على مجموعة المتغيرات التي تم التطرق إليها أثناء قيامنا ببناء السيناريو.

الفرع الأول: تقديم نموذج الدراسة

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الدراسات القياسية بهدف دراسة العلاقة بين المتغيرات، وتختلف هذه المنهجية عن بقية مناهج القياس الاقتصادية وذلك أنها لا تشترط أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:²

- كلها مستقرة عند المستوى.
- إذا كانت كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.
- إذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

ويندرج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ضمن النماذج الاقتصادية المستعملة في اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test)، ويتميز هذا النموذج بملائمته مع النماذج التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة، ما يعني إمكانية استخدام هذا الأخير في حالة وجود عينة ذات حجم صغير، وعلى هذا الأساس يمكن للنموذج أن يعطي تقديرات كفوءة، فضلاً عن إمكانية قدرته على قياس

¹Nigeria Naira Appreciation, Price Hikes: Analysts Decode Disconnect Between Exchange Rates and Consumer Costs https://nigerianbulletin-com.translate.google/ams/naira-appreciation-price-hikes-analysts-decode-disconnect-between-exchange-rates-and-consumer-costs.4511/? x_tr_sl=en& x_tr_tl=ar& x_tr_hl=ar& x_tr_pto=sc 01/02/2024 00:15

² نسيمة جلولي، محمد مقران، مداخله بعنوان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برجة Eviews10)، ضمن الملتقى الوطني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، يوم 2019/11/14، ص 1.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

التكامل المشترك بين المتغيرات بغض النظر عن درجة تكاملها سواءً كانت متكاملة من الرتبة (0) أو الرتبة (1) أو مزيج من هذين الرتبين، شريطة أن لا تكون متكاملة من الدرجة (2)،¹ ويأخذ نموذج ARDL المعادلة التالية:

$$Y_t = B + y_{at-1} + B_t x_0 + B_{t-1} x_1 + U_t$$

حيث:

- Y_t : المتغير التابع في الزمن الحالي.
- y_{t-1} : المتغير التابع في الفترة السابقة (وهو جزء الانحدار الذاتي AR).
- x_t : المتغير المستقل في الزمن الحالي.
- x_{t-1} : المتغير المستقل في الفترة السابقة (وهو جزء الفجوات الموزعة DL)

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يتميز بالمزايا التالية:²

- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات كلها متكاملة في مستواها الأصلي ؛ أي متكاملة من الدرجة (0) عند مستواها أصلي أو تكون متكاملة من الرتبة الأولى (1) بعد أخذ الفرق الأول.
- إمكانية تقدير تأثيرات الأجل الويل والقصير في آنٍ واحد فضلاً عن إمكانية التعامل مع التغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إباء زمنية مختلفة.
- يساعد تطبيق هذا النموذج على التخلص من المشكلات المتعلقة بمحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي مما يجعل التغيرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
- يتميز نموذج ARDL عن بقية النماذج كونه يستخدم عدد من الإبطاء المتساوية لجميع متغيرات الدراسة في أنه يستخدم العدد الأمثل والمناسب من فترات الإبطاء.
- يساعد تطبيق نموذج ARDL على تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير على حدٍ سواء والتي تفيد في تقدير التأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

¹ إلياس بن سبع وآخرون، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد (7)، العدد (1)، سنة 2022، ص 400.

² خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL دراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار الكناكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015/1/1 إلى 2018/6/20، مجلة الاقتصاد الاجتماعي، جامعة المنوفية، المجلد (3)، سنة 2018، ص 599.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الفرع الثاني: تقدير النموذج القياسي للدراسة أثر سياسة صرف الدينار الجزائري على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)

I. التعريف بمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (23): التعريف بمتغيرات الدراسة

الرمز	طبيعة المتغير	التعريف
EXPOH	متغير تابع	الصادرات خارج قطاع المحروقات
EXCH	متغيرات مستقلة	سعر الصرف
GDPNO		الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
GIS		الانفاق الحكومي الاستثماري
INF		معدل التضخم
INV		الاستثمار الأجنبي المباشر
LIR		معدل الفائدة على الإقراض

II. التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (الجزائر)

الجدول رقم (24): التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	EXPOH	EXCH	GDPNO	GIS	INF	INV
Mean	4401.265	77.75193	73925.15	17244.78	8.549026	9.70E+08
Median	937.0000	75.44370	57701.50	19463.00	4.821519	9.75E+08
Maximum	70000.00	138.8900	172969.0	40193.00	31.66966	2.75E+09
Minimum	287.0000	2.840000	11682.00	1050.000	0.339163	-5.38E+08
Std. Dev.	13267.10	35.96814	52490.91	10588.94	8.899525	8.63E+08
Skewness	4.160525	-0.110031	0.436964	-0.034305	1.554566	0.380701
Kurtosis	19.79420	2.592924	1.725389	2.362047	4.043888	2.299800
Jarque-Bera	497.6536	0.303363	2.587417	0.394538	15.23824	1.515850
Probability	0.000000	0.859262	0.274252	0.820970	0.000491	0.468638

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

Sum	149643.0	2643.566	1922054.	396630.0	290.6669	3.30E+10
Sum Sq. Dev.	5.81E+09	42692.34	6.89E+10	2.47E+09	2613.651	2.46E+19
Observations	34	34	26	23	34	34

III. مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

1. EXPOH بلغ المتوسط الحسابي لها 4401.62 في حين بلغ الوسيط 937.000، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 13267، مايفسر تشتت القيم عن متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Kurtosis و Skewness إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين.

2. EXCH بلغ المتوسط الحسابي لها 77.75 في حين بلغ الوسيط 75.44، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 35.96 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Kurtosis و Skewness إلى أن شكل التوزيع المتغير متفلطح نحو اليسار

3. GDPNO بلغ المتوسط الحسابي لها 73925.15 في حين بلغ الوسيط 57701.50، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 52490.91 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Kurtosis و Skewness إلى أن شكل التوزيع المتغير متفلطح نحو اليمين

4. GIS بلغ المتوسط الحسابي لها 17244.78 في حين بلغ الوسيط 19463، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 10588.94 مايفسر تشتت القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Kurtosis و Skewness إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين

5. INF بلغ المتوسط الحسابي لها 8.549026 في حين بلغ الوسيط 4.821519، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 8.89 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Kurtosis و Skewness إلى أن شكل التوزيع المتغير متفلطح نحو اليسار

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

6. INV بلغ المتوسط الحسابي لها 9.708 في حين بلغ الوسيط 9.758، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبتين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 8.630 ما يفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين.

الشكل رقم (29): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الفرع الثاني: بناء نموذج ARDL لقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع المحروقات

I. بناء نموذج نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات

في هذه المرحلة سنقوم ببناء نموذج الدالة الرياضي، من خلال تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى الإشارة لمتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة.

1- تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج:

من خلال دراستنا للتأصيل النظري للدراسة والذي تطرقنا فيه للمفاهيم المتعلقة بالصادرات، ومن خلال تحليل واقع نمو الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات، ومن خلال تحليلنا لمجموعة الدراسات السابقة في الموضوع توضح لنا أهم المتغيرات التي يمكن إدراجها، والتي تساعدنا في تقدير دالة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا، وقد تضمنت دالة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات عدة متغيرات تفسر تغيره وهي على النحو التالي:

سعر صرف غير المباشر: والذي يعبر عن عدد الوحدات المحلية الواجبة الدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

أما المتغير الثاني فتمثل في معدل التضخم: ويعبر عن الارتفاع العام في مستوى الأسعار، والذي له أثر سلبي على الوضع الاقتصادي للدولة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج لديها، خاصة في الدول النامية منها وتعد الجزائر ونيجيريا أحد الاقتصادات التي تتأثر وبشكل كبير من ارتفاع معدل التضخم؛ وذلك لانخفاض قيمة عملتيهما.

فيما تمثل المتغير الثالث في معدل الفائدة على الإقراض: وتم ادراج هذا المتغير لمعرفة مدى تأثير هذا الأخير بالتقلبات التي تحدث على مستوى سعر صرف كل الدينار والنيرة، وبالتالي الوصول إلى أثر ارتفاع أو انخفاض مستوى هذا المتغير على نمو الصادرات الجزائرية والنيجيرية.

بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر رابع، ويعد هذا المتغير أحد المؤشرات الدالة وبشكل مباشر على نمو الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات، إذ يعد ارتفاع هذا المعدل دليل واضح على تحسن وارتفاع حصيلة الدولة من صادراتها خارج قطاع المحروقات.

كما تم إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعمل على تحفيز إنتاج الدولة، وبالتالي الرفع من صادرات الدولة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

و المتغير المفسر الأخير الإنفاق الحكومي الإستثماري والذي يؤثر بشكل إيجابي على واقع التصدير في الدولة، من خلال مساعدة المنتجين المحليين، ما يفضي إلى ارتفاع صادرات الدولة.

وبناءً على ما سبق نصيغ دالة نمو الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

$$EXPOH_t = f(EXCH_t, INF_t, LIR_t, GDP_t, FDI_t, GIS_t).$$

حيث: $EXPOH_t$ تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

$EXCH_t$: سعر الصرف الإسمي غير المباشر.

INF_t : معدل التضخم.

LIR_t : معدل الفائدة على الإقراض.

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي.

FDI_t : الإستثمار الأجنبي المباشر.

GIS_t : الإنفاق الحكومي الإستثماري.

2- الصيغة الرياضية لدالة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تكون الصياغة الخطية لدالة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات كما يلي:

$$EXPOH_{it} = b_0 + b_1 EXCH_t + b_2 INF_t + b_3 LIR_t + b_4 GDP_t + b_5 FDI_t + b_6 GIS_t.$$

حيث يمثل:

b_0 الثابت

b_1 : إنحدار الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لسعر الصرف الإسمي.

b_2 : إنحدار الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للتضخم.

b_3 : إنحدار الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لسعر الفائدة على الإقراض.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

b_4 : إنحدار الصادرات خارج قاع المحروقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

b_5 : إنحدار الصادرات خارج قاع المحروقات بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

b_6 : إنحدار الصادرات خارج قاع المحروقات بالنسبة للإنفاق الحكومي الإستثماري.

II. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

بداية وقبل تقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة وجب علينا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف ومن أهم طرق الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختبار ديكي فولر واختبار فيليب بيرون، وقد تم اعتماد اختبار ديكي فولر الموسع لدراسة استقرارية هذه الأخيرة إذ يعتمد على اختبار السلاسل الزمنية من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام سواء تحديدية أو عشوائية كما أنه يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر رئيسية هي: صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى العينة.

ويستخدم في اجراء اختبار Dickey- Fuller ثلاث صيغ وهي:¹

1- صيغة السير العشوائي البسيط: وهذه الصيغة لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = p.Y_{t-1} + \tau \varepsilon$$

2- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت وتكتب بالشكل التالي: $Y_t = p.Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني وتكتب بالصيغة التالية: $Y_t = p.Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$

وبطرح Y_t من طرفي المعادلات السابقة نتحصل على الصيغ التالية للصيغ السابقة:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\phi = \rho - 1 \text{ حيث}$$

¹ زهير سعيدي، محمود حمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، جامعة أم البواقي، المجلد (4)، العدد (2)، ديسمبر 2017، ص 342.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

ويتم اجراء هذا الاختبار على فرضيتين:

- 1- **فرضية العدم** H_0 : عدم وجود جذر وحدة في السلسلة وهي مستقرة $H_0 = \phi = 0$
- 2- **الفرضية البديلة** H_1 : وجود جذر وحدة في السلسلة وهي غير مستقرة $H_1 = \phi \neq 0$

وفيما يلي اختبار السلاسل الزمنية وفق اختبار Dickey- Fuller، وتحدد إشارة أن الدراسة استخدمت القيم الحقيقية للمتغيرات دون إدخال اللوغاريتم والجداول التالية تظهر نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار Dickey- Fuller

الجدول رقم (25): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى

GIS	LIR	FDI	INV	GDPNO	EXPOH	EXCH		
-	-	-	-	-	-	-	T-statistic	مع القاطع
1.853526	2.615976	1.463894	2.473633	0.452873	3.107869	1.233314	Prop	
0.3462	0.1006	0.1314	0.1308	0.8843	0.0357	0.6480	T-statistic	مع الاتجاه والقاطع
-	-	-	-	-	-	-	Prop	
3.400408	2.131796	1.975473	2.444441	4.989708	3.593403	2.629726	T-statistic	بدون الاتجاه والقاطع
0.0783	0.5088	0.5921	0.3516	0.0026	0.0459	0.2705	Prop	
0.366446	-	-	-	1.599815	-	1.344548	T-statistic	
	2.773692	1.704879	0.886033		2.898502		Prop	
0.7802	0.0072	0.4196	0.3245	0.9691	0.0051	0.9519	T-statistic	
							Prop	
غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (25) أعلاه نلاحظ عدم استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وكذا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي على الاستثمار، معدل التضخم ومعدل الفائدة على الإقراض والتي كانت فيها القيمة الاحتمالية ل k **T-statistic** عند مستوى معنوية 5% أكبر من 0.05، بالاستثناء السلسلة الزمنية للمتغير التابع الصادرات خارج المحروقات التي كانت مستقلة في المستوى عند مستوى معنوية 5%.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (26): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول

GIS	LIR	FDI	INV	GDPNO	EXPOH	EXCH		
-	-	-	-	-	-	-	T- statisti c	مع القاطع
6.77542	1.29457	5.45845	8.54864	5.77638	4.73686	7.44107		
6	3	7	5	9	2	2		
0.0000	0.6183	0.0001	0.0000	0.0001	0.0006	0.0000	Prop	
-	-	-	-	-	-	-	T- statisti c	مع الاتجاه والقاط ع
6.58201	0.92592	6.07043	8.64826	5.79875	4.54326	7.33074		
7	4	5	1	8	6	9		
0.0002	0.9391	0.0001	0.0000	0.0005	0.0052	0.0000	Prop	
-	-	-	-	-	-	-	T- statisti c	بدون الاتجاه والقاط ع
6.78042	1.41616	5.34975	8.68449	7.82687	4.83394	6.50658		
2	9	8	1	7	9	7		
0.0000	0.1427	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Prop	
مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (26) أعلاه نلاحظ استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ وهذا ما أظهرته نتائج اختبار ديكي فولر، والتي كانت فيها القيمة الاحتمالية لإحصائية F-statistic معنوية أقل من مستوى معنوية 5% ما يعني استيفاء شرط اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

III. تحديد فترات الإبطاء المثلى

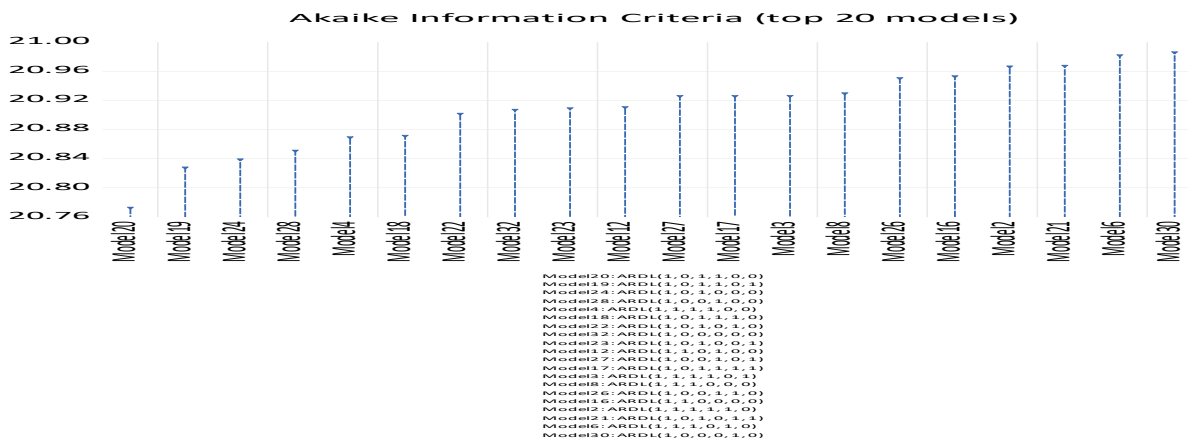
فترة التأخير أو فترة الإبطاء (Log) هي المدة اللازمة لظهور تأثير القيم الحالية بالقيم السابقة للظاهرة المدروسة أو بمعنى آخر هي الفترة التي يحدث عبرها التغير في المتغير التابع كاستجابة للتغير في المتغير المستقل التفسيري؛ وذلك أن التغير في المتغيرات المستقلة لا تحدث بصورة فورية ومباشرة على الظواهر الاقتصادية وإنما تحتاج لفترة زمنية قد تكون طويلة.¹

¹ -مبارك الكوط، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020، ص 105.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

وبالاعتماد على نموذج التقدير الأولي للنموذج و معلومات Akaike المستعمل في البرنامج يتضح أن النموذج المناسب هو $ARDL(1,0,1,1,0,0)$ ؛ ما يعني أن للمتغير التابع EOH فترة ابطاء واحدة وللمتغيرات المستقلة EXCH، GDPNO، GIS، INF و INV فترات ابطاء (0)، (1)، (1)، (0) و (0) على التوالي وهذا ما يظهره الشكل التالي.

الشكل رقم (30): نموذج فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

والجدول التالي يوضح فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة حسب عديد النماذج

الجدول رقم (27): فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر

Dependent Variable: EOH
Date: 05/05/24 Time: 11:40
Sample: 1990 2023
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	-198.721958	20.772196	21.220275	20.859666	0.841819	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)
19	-198.274175	20.827418	21.325284	20.924606	0.833620	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1)
24	-200.385799	20.838580	21.236873	20.916331	0.828752	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0)
28	-200.507020	20.850702	21.248995	20.928453	0.826663	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0)
4	-198.690833	20.869083	21.366949	20.966272	0.826541	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0)
18	-198.711530	20.871153	21.369019	20.968342	0.826182	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0)
22	-200.014660	20.901466	21.349546	20.988936	0.819990	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0)
32	-202.069632	20.906963	21.255469	20.974995	0.812935	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

IV. اختبار منهجية الحدود Bounds Test

بعد إجراء الاختبارات الأولية للمنهج المتبع ومعرفة استقرارية السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة نقوم باختبار Bounds Test؛ ويتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة المقدر بواسطة اختبار (F) حيث يتم اختبار معلمات طويلة الأجل وفق منهجية ARDL تحت الفرضيات التالية:

1- **فرضية الصفرية H0:** لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى

$$H0 = B1 = B2 = \dots \dots \dots B_{k+1} = 0$$

2- **الفرضية البديلة H1:** توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.

$$H0 = B1 \neq B2 = \dots \dots \dots B_{k+1} \neq 0$$

إذ أن قبول الفرض الصفرية يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة؛ والعكس في حال قبول الفرضية البديلة. ويتوقف هذا الاختبار على قيمة F ومقارنتها بالقيم الحرجة التي قدمها الاختبار بالحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية المعتمد في الدراسة 5%

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test

الجدول رقم (28): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	5.554765 5	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
		Asymptotic: n=1000		

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول نلاحظ أن قيمة $F\text{-statistic}$ 5.55 أكبر من الحدود الدنيا والقصى عند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5% و 1% ما يدفعنا لقبول نموذج ARDL ما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المستقلة الأخرى ورفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثالث: بناء نموذج تقدير نموذج الدراسة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)

I. تقدير نموذج الدراسة

يمثل الجدول رقم (29) النموذج المستعمل في الدراسة ARDL، والذي يربط بين المتغير التابع والمتمثل في الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المفسرة المستقلة، وبما أن سلسلة متغير معدل الفائدة على الإقراض لم تستقر في المستوى أو الفرق الأول حتى وبإدخال اللوغاريتم تم استبعاد هذا المتغير في بناء نموذج الدراسة.

الجدول رقم (29): نموذج الدراسة المقدر ARDL

Dependent Variable: EOH
Method: ARDL
Date: 05/05/24 Time: 11:38
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EXCH GDPNO GIS INF INV
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 32
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXPOH(-1)	1.186167	0.281025	4.220867	0.0014
EXCH	63.46108	125.9487	0.503864	0.6243
GDPNO	0.040858	0.048003	0.851157	0.4128
GDPNO(-1)	0.137300	0.093644	1.466197	0.1706
GIS	-0.622515	0.382602	-1.627054	0.1320
GIS(-1)	-0.323060	0.228937	-1.411132	0.1859
INF	2529.498	985.2750	2.567302	0.0262
FDI	1.10E-06	2.32E-06	0.475763	0.6436
C	-15304.47	10650.22	-1.437009	0.1785
R-squared	0.908421	Mean dependent var	6455.800	
Adjusted R-squared	0.841819	S.D. dependent var	16951.05	

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

S.E. of regression	6741.771	Akaike info criterion	20.77220
Sum squared resid	5.00E+08	Schwarz criterion	21.22028
Log likelihood	-198.7220	Hannan-Quinn criter.	20.85967
F-statistic	13.63943	Durbin-Watson stat	2.219079
Prob(F-statistic)	0.000106		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (29) أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R\text{-squared}$ بلغت 0.9084 ما يعني أن القدرة التفسيرية لهذا المعامل هي 90.84%، كما نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر بلغت 13.63 بقيمة احتمالية 0.0001 وهي أقل من 0.05 ما يعني أن النموذج ككل معنوي ومقبول إحصائياً، كما نلاحظ أن قيمة داربن واتسون بلغت 2.21 في منطقة الشك ما يدفعنا إلى عدم اتخاذ القرار في إمكانية وجود ارتباط ذاتي من عدمه.

II. استخراج نموذج طويل الأجل ونموذج قصير الأجل

1. نموذج قصير الأجل

من خلال الجدول رقم (30) أدناه والذي يظهر لنا نتائج الاستجابة قصيرة الأجل بين نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وبقية المتغيرات المفسرة المستقلة، وحسب نتائج النموذج المقدر نلاحظ النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين سعر صرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وهو ما أظهرته إشارة معلمة المتغير المستقل سعر الصرف والتي ظهرت بإشارة موجبة وبما ان الدراسة اعتمدت نظام التسعير غير المباشر نقول أن هذه علاقة منطقية ؛ إذ أن سعر الصرف المرتفع يعني دفع المزيد من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يعني هذا من جهة أخرى انخفاض قيمة العملة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من حجم صادرات الدولة، وعليه يمكن أن يتم قبول النتيجة ما يعني أن زيادة سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 63.46%.
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بإشارة موجبة ما يعني وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بواقع 17.81% .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

- ظهرت معلمة الانفاق الاستثماري بإشارة سالبة، ما يفسر وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي على الاستثمار ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وهذا الأمر لا يوافق النظرية الاقتصادية .
- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا ما أظهرته معلمة الاستثمار؛ حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 110%.

الجدول رقم (30): نتائج الاستجابة قصير الأجل

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15304.47	10650.22	-1.437009	0.1785
EXPOH(-1)*	0.186167	0.281025	0.662459	0.5213
EXCH**	63.46108	125.9487	0.503864	0.6243
GDPNO(-1)	0.178158	0.102875	1.731794	0.1112
GIS(-1)	-0.945575	0.400735	-2.359602	0.0378
INF**	2529.498	985.2750	2.567302	0.0262
FDI**	1.10E-06	2.32E-06	0.475763	0.6436
D(GDPNO)	0.040858	0.048003	0.851157	0.4128
D(GIS)	-0.622515	0.382602	-1.627054	0.1320

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

2. نموذج طويل الأجل

من خلال الجدول رقم (31) أدناه والذي يمثل العلاقة طويلة الأجل بين نمو الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين نمو الصادرات وسعر الصرف إذ أن قيمة المعلمة بلغت (-340.88) وهي ذات إشارة سالبة غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية والتي قدرت ب ($P=0.68$) وهي أكبر 5%؛ ما يعني أن انخفاض سعر الصرف ب1 وحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات ب 340.88% وهذا الأمر يوافق النظرية الاقتصادية، إلا أنه وباعتبار أن الدراسة اعتمدت نظام التسعير غير المباشر للعملة يكون انخفاض سعر صرف العملة في هذه الحالة معبراً عن ارتفاع قيمتها والذي يكون

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

في الغالب عامل غير محفز على الرفع من حجم صادرات الدولة، وعلى هذا الأساس وبناءً على معطيات النموذج القياسي المعتمد في الدراسة نقول أن هذه العلاقة غير منطقية.

- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ونمو الصادرات خارج، حيث نلاحظ من الجدول أدناه أن قيمة المعلمة بلغت (-0.956) وأنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ قدرت القيمة الاحتمالية $(P=0.59)$ ؛ ووفق هذه النتيجة أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 1 وحدة يؤدي إلى نمو الصادرات خارج المحروقات ب 0.95%.
- إشارة معامل الإنفاق الاستثماري موجبة والتي بلغت 5.07 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% والتي قدرت ب 0.57؛ ما يعني وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري ونمو الصادرات خارج المحروقات وهذا أمر طبيعي؛ إذ أن الزيادة في حجم الاستثمار والتوسع في القاعدة الانتاجية تؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات؛ وتشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع الانفاق الاستثماري ب 1 وحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات ب 5.07%.
- كما نجد أن العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل التضخم والذي استخدم كمتغير دال على مدى تحسن سياسة الصرف علاقة عكسية؛ إذ نلاحظ أن إشارة هذه المعلمة سالبة والتي قدرت ب 13587- وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% حقيق قدرت القيمة الاحتمالية لها $(P=0.57)$ ؛ إذ أن انخفاض معدل التضخم ب 1 وحدة يؤدي إلى ارتفاع نمو الصادرات خارج المحروقات ب 135.87%.
- أظهرت نتائج الاستجابة طويلة الأجل أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات خارج المحروقات علاقة عكسية (غير منطقي) وغير موافق للنظرية الاقتصادية إذ نلاحظ أن إشارة المعلمة سالبة والتي بلغت 5.93- مرفقة بقيمة احتمالية $(P=0.69)$ وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وتبعاً لهذه النتيجة إن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1 وحدة يؤدي إلى ارتفاع نمو الصادرات خارج المحروقات ب 5.93%.

الجدول رقم (31): نتائج الاستجابة طويلة الأجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-340.8821	822.5423	-0.414425	0.6865
GDPNO	-0.956979	1.730516	-0.553003	0.5913
GIS	5.079169	8.755651	0.580102	0.5735
INF	-13587.24	23816.50	-0.570497	0.5798
FDI	-5.93E-06	1.47E-05	-0.404752	0.6934

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

C	82208.16	141773.8	0.579854	0.5737

$$EC = EOH - (-340.8821*EXCH - 0.9570*GDPNO + 5.0792*GIS - 13587.2360 *INF - 0.0000*FDI + 82208.1592)$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

وعلى هذا الأساس تكون الدلة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$EC = EXPOH - (-340.8821*EXCH - 0.9570*GDPNO + 5.0792*GIS - 13587.2360$$

$$*(INF - 0.0000*FDI + 82208.1592)$$

3. نموذج تصحيح الخطأ

من خلال رقم (32) أدناه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت $R\text{-squared}=0.7601$ ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 76.01% من التغيرات التي تطرأ على نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فيما يعود الباقي للعوامل التي تدخل في نموذج الدراسة، كما نجد أن إحصائية دارين واتسن بلغت $Dw = 2.21$ ما يفسر استقلالية البواقي.

في حين نجد أن معامل التصحيح جاء معنوي ($p=0.0000$) عند مستوى معنوية 5% إلا أنه بإشارة موجبة وهذا يعني أن هذا المعامل غير مستوفي الشروط؛ وتشير قيمة معامل التصحيح الخطأ أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تصحح من الاختلال قيمتها 18.61% أي أنه عندما تنحرف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن قيمتها خلال مدة قصيرة $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فإنها تصحح 18.61% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t أي ما يعادل (5.376) سنة أي أن نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يستغرق $((1/0.1861)=5.376)$ سنة باتجاه تحقيق التوازن في النمو بعد أي صدمة في نموذج الدراسة المحدد.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (32): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EOH)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/05/24 Time: 11:59
Sample: 1990 2023
Included observations: 20

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPNO)	0.040858	0.032938	1.240431	0.2406
D(GIS)	-0.622515	0.176102	-3.534973	0.0047
CointEq(-1)*	0.186167	0.024016	7.751933	0.0000
R-squared	0.760135	Mean dependent var	3444.650	
Adjusted R-squared	0.731916	S.D. dependent var	10473.94	
S.E. of regression	5423.078	Akaike info criterion	20.17220	
Sum squared resid	5.00E+08	Schwarz criterion	20.32156	
Log likelihood	-198.7220	Hannan-Quinn criter.	20.20135	
Durbin-Watson stat	2.219079			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.554765	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

III. اختبارات تشخيص و الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

بهدف التأكد من سلامة نموذج الدراسة المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات لتشخيص وفحص تباين وارتباط وتوزيع بواقي النموذج فضلا عن دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، كل ذلك يتم وفق الخطوات التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM test

نلجأ للقيام بهذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test، وعليه نضع الفرضيات التالية:

- **فرضية العدم H_0** : لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.
- **الفرضية البديلة H_1** : يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.186716	Prob. F(2,9)	0.1683
Obs*R-squared	6.540478	Prob. Chi-Square(2)	0.0380

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (33) أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic 0.1683 أكبر من 5% ما يعني أن النموذج لا يعاني من وجود مشكل ارتباط ذاتي لبواقي؛ وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تقرر بعكس ذلك.

2. اختبار ثبات تباين بواقي النموذج

للكشف عن ثبات التباين نستخدم اختبار Heteroskedasticity Test Breuschlaqan Godfrey وعليه نضع الفرضيات التالية:

- **فرضية العدم H_0** : لا يوجد تجانس تباين.
- **الفرضية البديلة H_1** : يوجد تجانس تباين

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (34): نتائج ثبات تباين بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.015032	Prob. F(1,16)	0.9039
Obs*R-squared	0.016895	Prob. Chi-Square(1)	0.8966

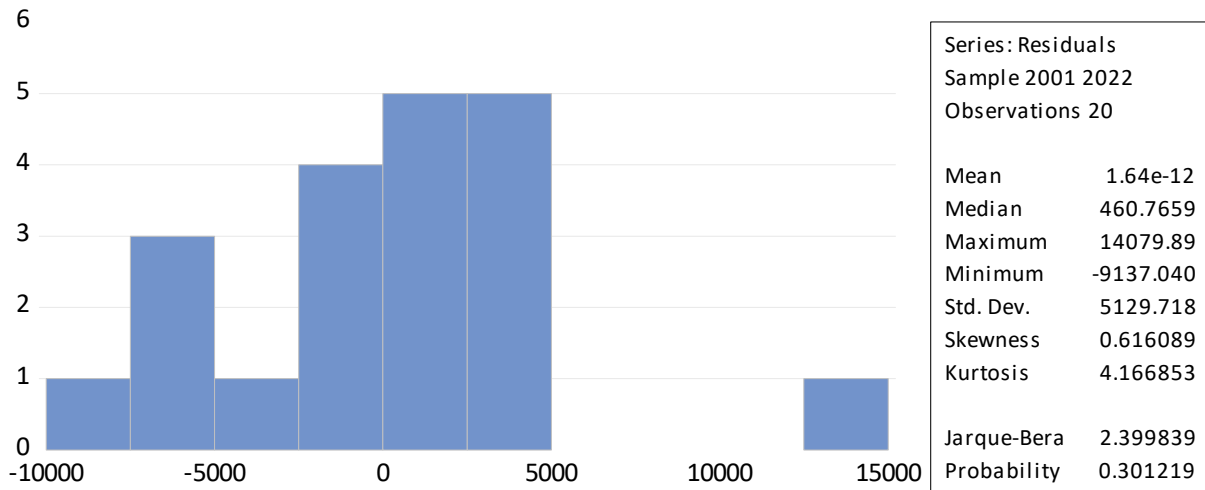
المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (34) أعلاه وباعتماد اختبار ARCH نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ F -statistic $0.9039 < 0.05$ ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل ثبات تباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تقرر بعكس ذلك.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

وفي هذه الخطوة نستعمل اختبار Jarque-Bera للتحقق ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera 0.301 أكبر من 5% ما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (31): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

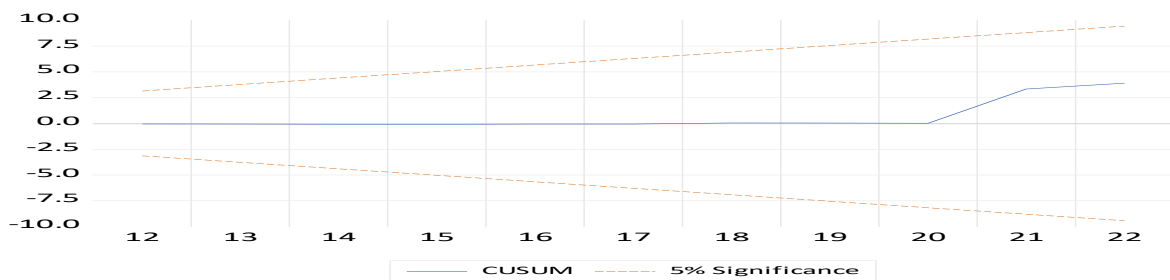
IV. استخراج الاختبارات التشخيصية

1. اختبار استقرارية النموذج Stability Test

للكشف عن استقرارية النموذج الهيكلي في الأجلين القصير و الطويل الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares.

والشكل رقم (32) و(33) يوضحان نتائج اختبار استقرارية النموذج Stability Test

الشكل رقم (32): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM

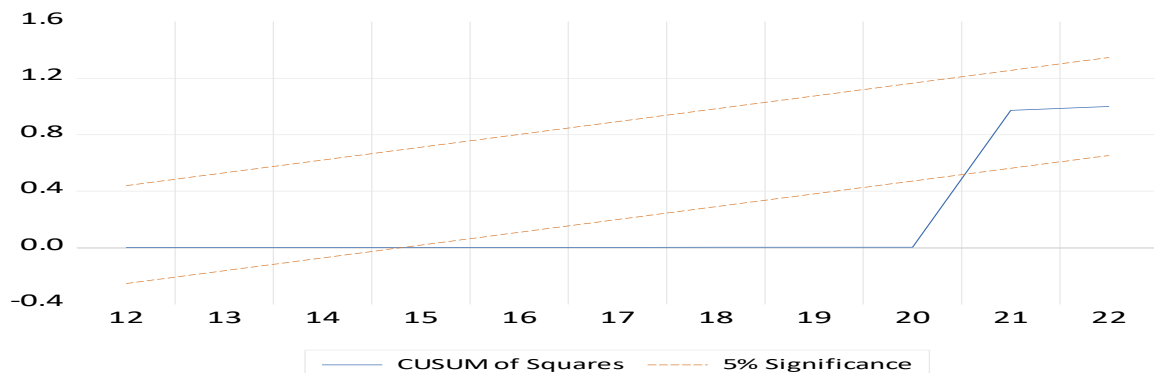


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل (32) نلاحظ أن المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM) تقع بين الحدين الأدنى والأقصى للاختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على وجود اتساق بين معلمات النموذج استقرار النموذج على المدى القصير.

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares

الشكل رقم (33): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares



الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل (33) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares لا تقع بين الحدين الأدنى والأقصى للاختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على عدم وجود اتساق بين معلمات النموذج.

المطلب الخامس: قياس أثر سعر صرف النيرة النيجيرية على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023) وفق نموذج ARDL "تقدير النموذج"

في هذا المطلب سنقوم بمعالجة نموذج الدراسة القياسي لأثر تغير سعر صرف النيرة خلال الفترة (1990-2023) على وضع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أين تم بناء نموذج دراسة متكون من متغير تابع الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة التابعة (سعر صرف غير مباشر للنيرة، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، معدل الفائدة على الإقراض ومعدل التضخم إلى جانب الاستثمار الأجنبي)

الفرع الأول: تقدير نموذج ARDL لقياس أثر سعر صرف النيرة النيجيرية على الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2023)

I. التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (35): التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (نيجيريا)

	LEXPOH	LEXCH	LGDPNO	LGIS	LINF	LFDI	LLIR
Mean	12.40467	4.601014	14.96939	9.749805	2.707983	21.43640	2.910137
Median	12.76061	4.869386	15.40457	10.22464	2.574591	21.48874	2.878918
Maximum	15.04135	6.793825	16.39429	10.96992	4.288204	22.90267	3.454738
Minimum	7.700748	2.084429	13.27072	7.790696	1.684176	19.51785	2.440879
Std. Dev.	1.955734	1.176016	1.129326	0.987550	0.627402	0.994969	0.204956
Skewness	-0.848404	-0.566658	-0.269078	-0.839975	0.930030	-0.256010	0.216065
Kurtosis	3.192152	2.437032	1.479899	2.185029	3.415186	1.996113	3.721643
Jarque-Bera	4.131112	2.268564	1.950238	2.905339	5.145624	1.693271	0.972819
Probability	0.126748	0.321653	0.377148	0.233945	0.076321	0.428855	0.614830
Sum	421.7588	156.4345	269.4490	194.9961	92.07143	685.9649	96.03452
Sum Sq. Dev.	126.2216	45.63947	21.68142	18.52984	12.98990	30.68889	1.344223

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

Observations	34	34	18	20	34	32	33

المصدر : مخرجات برنامج Eviews12

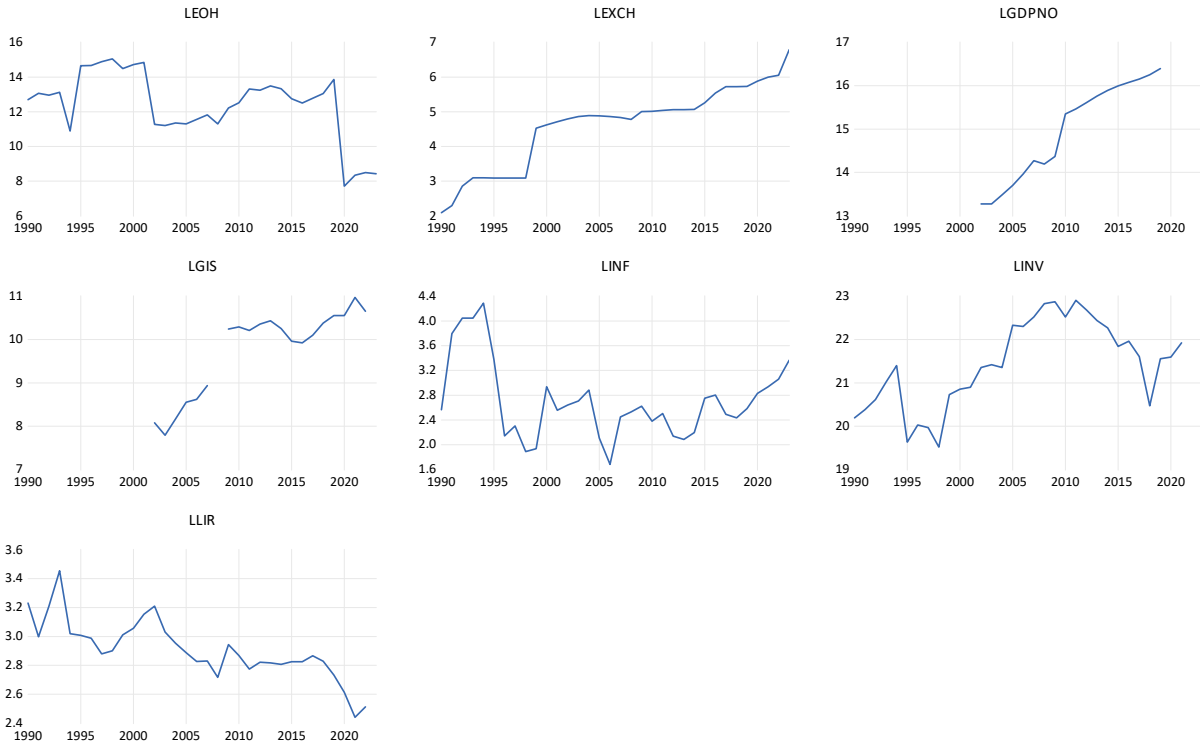
II. مقاييس النزعة المركزية

1. LEXPOH بلغ المتوسط الحسابي لها 12.040 في حين بلغ الوسيط 12.76، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.9 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متفلطح نحو اليمين.
2. LEXCH بلغ المتوسط الحسابي لها 4.60 في حين بلغ الوسيط 4.86، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبتين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.17 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاوّل نحو اليمين
3. LGDPNO بلغ المتوسط الحسابي لها 14.96 في حين بلغ الوسيط 15.40، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبتين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 1.12 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاوّل نحو اليمين
4. LGIS بلغ المتوسط الحسابي لها 9.74 في حين بلغ الوسيط 10.22، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 0.98 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاوّل نحو اليمين
5. LINF بلغ المتوسط الحسابي لها 2.70 في حين بلغ الوسيط 2.57، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 0.62 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاوّل نحو اليمين
6. LINV بلغ المتوسط الحسابي لها 21.436 في حين بلغ الوسيط 21.48، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبتين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري 0.99 مايفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاوّل نحو اليمين
7. LLIR بلغ المتوسط الحسابي لها 2.910 في حين بلغ الوسيط 2.87، ونلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والوسيط قريبتين ما يعني أن شكل الدالة يكون متناظر كما أشارت قيمة الانحراف المعياري

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

0.20 مما يفسر تركز القيم حول متوسطها الحسابي، في حين أشارت قيمة Skewness و Kurtosis إلى أن شكل التوزيع المتغير متطاول نحو اليمين.

الشكل رقم (34): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفرع الثاني: بناء نموذج **ARDL** لقياس أثر سعر صرف النيرة النيجيرية على الصادرات خارج قطاع المحروقات

I. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم (36): نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

Gis	GDPN O	INF	LIR	FDI	EXPOH	EXCH		
-	-	-	-	-	-	-	T-statistic	مع القاطع
1.361547	0.855493	2.195141	1.059226	1.449640	1.873559	1.155011		
0.5772	0.7766	0.2117	0.2553	0.5437	0.3401	0.6817	Prop	
-	-	-	-	-	-	-	T-	مع

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

3.89032 4	1.57195 8	2.17800 2	3.46806 0	2.42931 2	2.64249 8	2.40530 0	statistic	الاتجاه والقاط
0.0585	0.7608	0.4856	0.0602	0.3578	0.2654	0.3703	Prop	ع
1.11142 4	3.26045 6	- 0.18505 8	- 1.05922 6	0.45776 7	- 0.74944 1	2.42971 2	T-statistic	بدون الاتجاه والقاط
0.9238	0.9989	0.6119	0.2553	0.8076	0.3840	0.9953	Prop	ع
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر		القرار

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (36) أعلاه يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة غير مستقرة في المستوى عند جميع الحالات مع القاطع، مع الاتجاه والقاطع وبدونهما، إذ أن جميع القيم الاحتمالية ل- T-statistic كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (37): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

Gis	GDPN O	INF	LIR	FDI	EXPOH	EXCH		
- 3.72371 9	- 4.01772 3	- 4.50109 3	- 6.70263 7	- 6.80246 0	- 7.07109 5	- 5.03609 6	T-statistic	مع القاطع
0.0146	0.0083	0.0012	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	Prop	
- 7.29084 5	- 4.09740 9	- 4.60437 8	- 6.69859 2	- 6.72826 1	- 7.10468 2	- 4.91658 5	T-statistic	مع الاتجاه والقاط
0.0030	0.0269	0.0055	0.0000	0.0000	0.0000	0.0021	Prop	ع
- 3.27280 3	- 2.51506 4	- 4.57233 8	- 6.69350 6	- 6.85288 4	- 7.10517 0	- 4.12206 6	T-statistic	بدون الاتجاه والقاط
0.0029	0.0156	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	Prop	ع
مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة		القرار

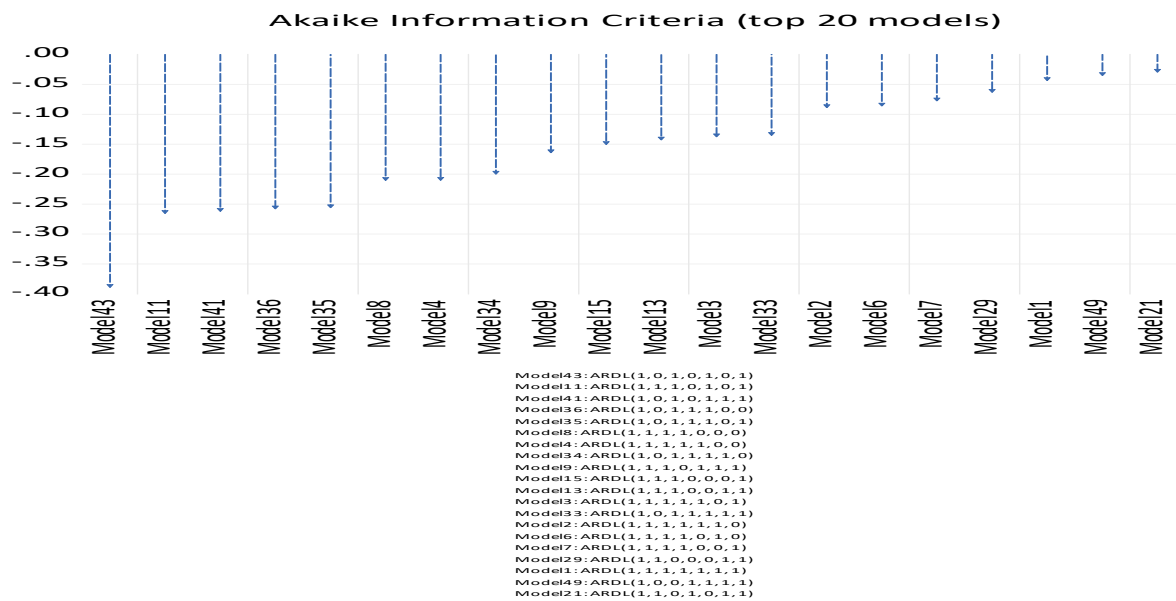
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

من خلال الجدول رقم (37) أعلاه نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، إذ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ T-statistic أقل من 5% حسب ما أظهرته نتائج اختبار ديكي فولر ما يعني إمكانية بناء نموذج الدراسة للظاهرة المدروسة وفق منهجية ARDL.

II. استخراج فترات الإبطاء

الشكل رقم (35): فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (35) أعلاه نلاحظ أن فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الدراسة حسب معيار Akaike هي (1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)؛ أي فترة إبطاء للمتغير التابع صادرات خارج المحروقات و(0) درجة إبطاء للمتغير المستقل سعر الصرف، (1) درجة إبطاء لمتغير الناتج المحلي خارج المحروقات، (0) درجة إبطاء لمتغير انفاق الحكومي على الاستثمار و (1)، (0) و (1)، درجة إبطاء للمتغيرات المستقلة التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة على الإقراض على التوالي، والجدول أدناه يمثل فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة حسب عدة معايير.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (38): فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL المقدر

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LEOH
Date: 05/04/24 Time: 23:43
Sample: 1990 2023
Included observations: 16

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
43	13.897206	-0.386294	0.132943	-0.391825	0.955826	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)
11	13.972285	-0.262971	0.303469	-0.269005	0.941688	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 0, 1)
41	13.944991	-0.259332	0.307108	-0.265366	0.941475	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
36	12.914934	-0.255324	0.263912	-0.260855	0.949644	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 0)
35	13.900547	-0.253406	0.313034	-0.259440	0.941127	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 1)
8	12.557693	-0.207692	0.311544	-0.213223	0.947188	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 0)

المصدر: مخرجات برنامج EvIEWS12

III. اختبار منهج الحدود Bounds Test

لمعرفة مدى معرفة التكامل بين الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة المدروسة نلجأ لاختبار الحدود Bounds Test وفحص نتائج هذا الاختبار بناء على القيمة الاحتمالية ل F-statistick ومقارنتها بالحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية 5%، وعلى هذا الأساس نضع الفرضيات التالية:

1. **فرضية العدم H_0** : لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.
2. **الفرضية البديلة H_1** : توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.

جدول رقم (39): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.118070	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F-statistick أكبر من الحد الأدنى والأعلى عند مستويات معنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%) والتي بلغت 8.118 ما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة والتي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة المدروسة، وعلى إثر ذلك يتحقق الشرط الثاني لإتمام منهجية ARDL.

IV. استخراج نموذج الاستجابة قصير وطويل الأجل

1. استخراج نموذج قصير الأجل

من خلال الجدول رقم (40) أدناه والذي يظهر نتائج استجابة قصيرة الأجل نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وهذا ما أظهرته إشارة معلمة سعر الصرف 1.21 ما يعني أن زيادة أو ارتفاع سعر صرف النيرة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بواقع 12.18% وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%؛ ذلك وأن هذا الارتفاع الحاصل على مستوى سعر صرف النيرة يدل على زيادة الكمية الواجبة الدفع من النيرة لقاء الحصول على وحدة واحدة من الدولار ما يعني انخفاض قيمة النيرة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذه العلاقة منطقية
- أظهرت نتائج الاستجابة قصيرة الأجل وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات؛ حيث ظهر بإشارة سالبة -0.82 وهي غير معنوية عند مستوى 5%.
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وهذا أمر طبيعي وهذا ما أظهرته إشارة معلمة الانفاق الاستثماري 1.11 ما يعني أن زيادة الانفاق الاستثماري بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 11.14%؛ وما أظهرته النتيجة الأمر يوافق النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات عند درجة إبطاء والجدة وهذا ما أظهرته إشارة المعلمة -0.339؛ أي أنه على المدى القصير انخفاض معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات بواقع 33.94%.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

- ظهرت معلمة معدل الفائدة على الإقراض بإشارة سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة على الإقراض والصادرات وهذا الأمر يوافق النظرية الاقتصادية إذ أن انخفاض معدل الفائدة على الإقراض يزيد من فرص حصول المستثمر على قروض بتكلفة أقل وبالتالي تلبية حاجات المنتج والرفع من الإنتاج الموجه للتصدير.

الجدول رقم (40): نتائج الاستجابة قصيرة الأجل

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.225485	10.28188	-0.021930	0.9834
LEXPOH(-1)*	-0.412071	0.313547	-1.314227	0.2458
LEXCH**	1.218326	0.996753	1.222295	0.2761
LGDPNO(-1)	-0.822482	0.479969	-1.713614	0.1473
LGIS**	1.114919	0.195933	5.690295	0.0023
LINF(-1)	-0.339440	0.344061	-0.986572	0.3692
LFDI**	0.154582	0.207545	0.744813	0.4899
LLIR(-1)	-0.590188	1.701032	-0.346959	0.7427
D(LGDPNO)	-1.326579	0.393534	-3.370940	0.0199
D(LINF)	0.093936	0.191791	0.489781	0.6450
D(LLIR)	-3.687944	1.471376	-2.506459	0.0541

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

2. نموذج الاستجابة طويل الأجل

من خلال الجدول رقم (41) أدناه والذي يظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نجد ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج المحروقات وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%؛ إذ أن ارتفاع سعر صرف العملة (النيرة) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع نمو الصادرات خارج المحروقات بواقع 2.95%، ذلك وأن ارتفاع سعر صرف النيرة يعني انخفاض قيمتها وبالتالي العلاقة منطقية.
- بلغت قيمة معلمة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 1.99- باحتمال مرفق ($p=0.48$) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ما يعني وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

- ونمو الصادرات خارج المحروقات وهذا الأمر منطقي ذلك وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تفضي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تراجع الصادرات.
- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ونمو الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت قيمة معلمة الإنفاق الاستثماري والذي ظهرت بإشارة موجبة 2.70 بقيمة احتمالية مرفقة ($p=0.27$) ما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات بواقع 2.70%.
 - وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ونمو الصادرات خارج المحروقات إذ ظهرت معلمة هذا الأخير بإشارة سالبة والتي بلغت -0.82 بقيمة احتمالية مرفقة ($p=0.51$) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، ما يعني أن انخفاض معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى نمو الصادرات خارج المحروقات بـ 0.51%.
 - ظهرت إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة والتي بلغت 0.37 بقيمة احتمالية مرفقة ($p=0.61$) وهي غير معنوية ؛ وعلى هذا الأساس إن زياد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات بـ 0.37%.
 - وجود علاق عكسية بين معدل الفائدة على الإقراض ونمو الصادرات خارج المحروقات، حيث ظهرت قيمة المعلمة بإشارة سالبة -1.43 بقيمة احتمالية مرفقة ($p=0.74$) ما يعني أن انخفاض معدل الفائدة بوحدة واحدة يزيد من الاقبال على الإقراض وبالتالي زيادة الإنتاج خارج المحروقات. وعلى تكون معادلة الاستجابة طويلة الأجل كالتالي:

$$EC = LEXPOH - (2.9566*LEXCH - 1.9960*LGDPNO + 2.7056*LGIS - 0.8237*LINF + 0.3751*LFDI - 1.4322*LLIR - 0.5472)$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (41): نتائج الاستجابة طويلة الأجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXCH	2.956590	4.482838	0.659535	0.5387
LGDPNO	-1.995970	2.626009	-0.760077	0.4815
LGIS	2.705645	2.191812	1.234433	0.2719
LINF	-0.823742	1.177305	-0.699685	0.5153
LFDI	0.375134	0.696640	0.538490	0.6133
LLIR	-1.432247	4.236222	-0.338095	0.7490
C	-0.547200	25.12688	-0.021777	0.9835

EC = LEOH - (2.9566*LEXCH -1.9960*LGDPNO + 2.7056*LGIS -0.8237*LINF + 0.3751*LINV -1.4322*LLIR - 0.5472)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

3. نموذج تصحيح الخطأ

من خلال رقم (42) أدناه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت $R\text{-squared}=0.9258$ ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 92.58% من التغيرات التي تطرأ على نمو الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات فيما يعود الباقي للعوامل التي تدخل في نموذج الدراسة، كما نجد أن إحصائية دارين واتسن بلغت $Dw = 3.12$ ما يفسر استقلالية البواقي.

في حين نجد أن معامل التصحيح جاء سالب $(\text{CointEq}(-1) = -0.412)$ و معنوي $(p=0.0001)$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن هذا المعامل مستوفي الشروط؛ وتشير قيمة معامل التصحيح الخطأ أن الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات تصحح من الاختلال قيمتها 41.20% أي أنه عندما تنحرف الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات عن قيمتها خلال مدة قصيرة $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فإنها تصحح 41.20% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t أي ما يعادل (2.427) سنة أي أن نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يستغرق $0.412/1 = 2.427$ سنة باتجاه تحقيق التوازن في النمو بعد أي صدمة في نموذج الدراسة المحدد.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (42): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEOH)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/24 Time: 18:48
Sample: 1990 2023
Included observations: 16

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPNO)	-1.326579	0.190510	-6.963306	0.0009
D(LINF)	0.093936	0.085991	1.092389	0.3245
D(LLIR)	-3.687944	0.492144	-7.493635	0.0007
CointEq(-1)*	-0.412071	0.033006	-12.48467	0.0001
R-squared	0.925887	Mean dependent var	0.194952	
Adjusted R-squared	0.907359	S.D. dependent var	0.400808	
S.E. of regression	0.121994	Akaike info criterion	-1.157375	
Sum squared resid	0.178590	Schwarz criterion	-0.964228	
Log likelihood	13.25900	Hannan-Quinn criter.	-1.147485	
Durbin-Watson stat	3.120799			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.118070	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج

Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

V. استخراج الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

من خلال الجدول رقم (43) أدناه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل F-statistic أكبر من 5% والتي بلغت 0.12 ما يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم (43): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.664375	Prob. F(2,3)	0.1200
Obs*R-squared	12.10666	Prob. Chi-Square(2)	0.0024

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

2. اختبار عدم ثبات التباين بواقي النموذج المقدر

للتأكد من ثبات تباين من عدمه تم اعتماد اختبار ARCH، وهو الاختبار المعتمد في منهجية ARDL والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (44) أدناه حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل F-statistic بلغت 0.504 وهي أكبر من 5% وعليه يتم قبول فرضية عدم والتي تقر بعدم وجود مشكل ثبات تباين البواقي ورفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم (44): اختبار ثبات التباين بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.474469	Prob. F(1,12)	0.5040
Obs*R-squared	0.532493	Prob. Chi-Square(1)	0.4656

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

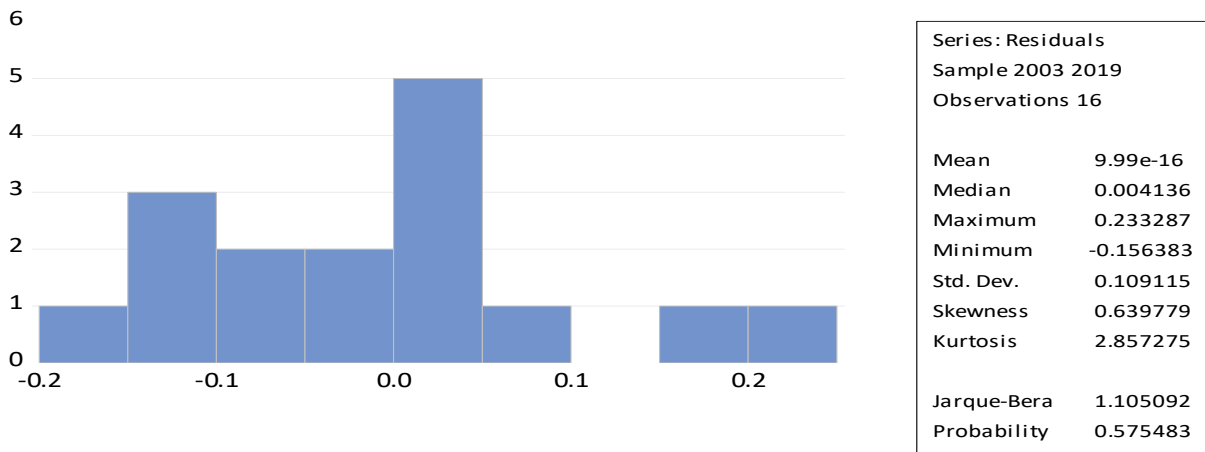
3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

حتى نتمكن من معرفة ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاستعانة باختبار Jarqus-Bera تحت الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(36): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (36) أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل Jarqus-Bera أكبر من 5%، والتي بلغت 0.5754 ما يعني أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

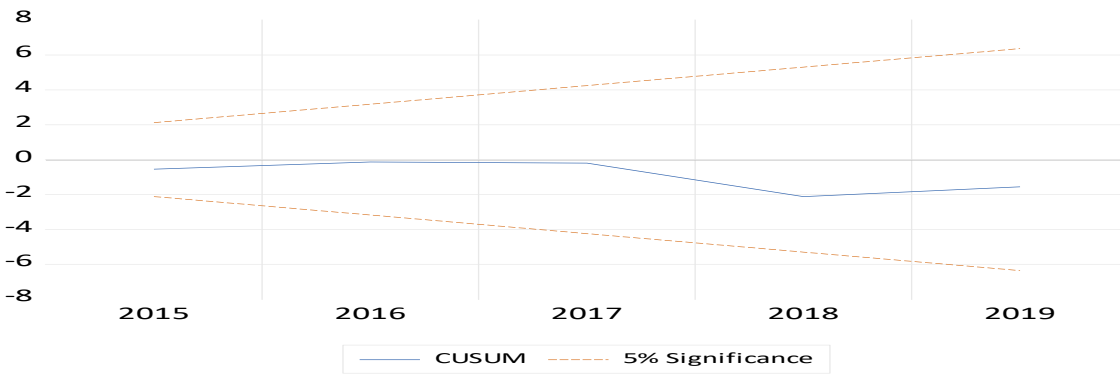
VI. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الدراسة المقدر

1. المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM)

من خلال الشكل (37) نلاحظ أن المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM) تقع بين الحدين الأدنى والأقصى للاختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على وجود اتساق بين معلمات النموذج استقرار النموذج على المدى القصير.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

الشكل رقم (37): المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM)

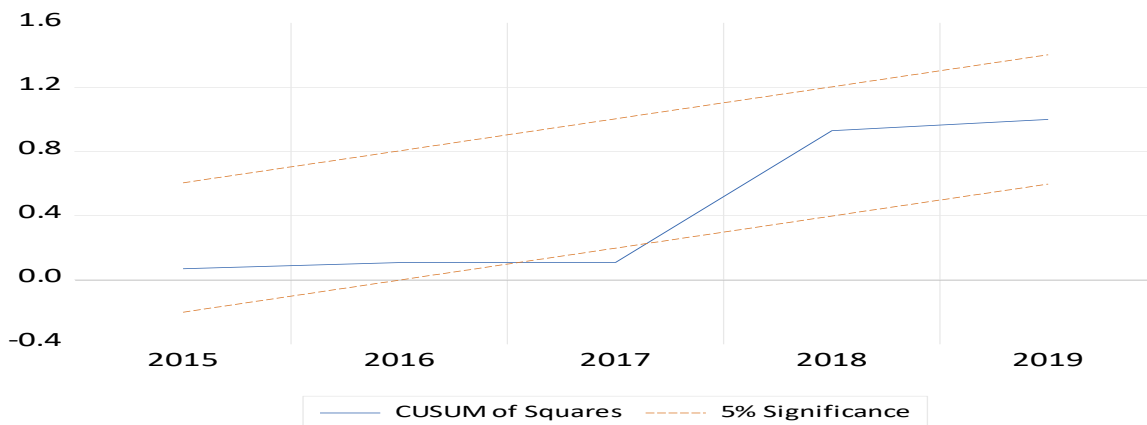


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares

من خلال الشكل (38) نلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares تقع بين الحدين الأدنى والأقصى للاختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على وجود اتساق بين معلمات النموذج استقرار النموذج على المدى الطويل.

الشكل رقم (38): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Saquares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

في هذا المبحث سيتم عرض مجموعة النتائج التي توصلت لها الدراسة ومعالجتها من خلال الفروع التالية

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

I. نتائج تخص الجانب النظري

1. تعد الصادرات من أهم مصادر كسب النقد الأجنبي والتي يتم من خلالها التعريف باقتصاد الدول؛ عن طريق انتقالها عبر الحدود
2. تعدد النظريات الاقتصادية المفسرة للصادرات إلا أنها اتفقت على أهميتها في إقامة التجارة الخارجية
3. تعتمد دراسة قياس تنافسية الصادرات على عديد المؤشرات الدالة والمستعملة في المجال مثل (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، الانفتاح التجاري، مؤشر التغطية...)
4. تعد سياسة الصرف أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد الدولة من خلالها إدارة عملتها وفهم التغيرات التي تطرأ عليها والتي يمكن التنبؤ بوضعها في المستقبل
5. يرجع تعدد النظريات المفسرة لسعر الصرف بتعدد نظم الصرف وباختلاف الأوساط النظم الاقتصادية والنقدية للدول التي تختلف باختلاف المؤشرات الاقتصادية لهاته الأخيرة.
6. إن مسألة اختيار سياسة صرف محددة من طرف الدولة يكون على أساس الوضع الاقتصادي للدولة وتطور مؤشراتهما فضلا عن أهمية أن تتماشى هذه السياسة بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.
7. تعد سياسة تخفيض العملة من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدول النامية لتحقيق التوازن في موازينها التجارية.
8. يعاني كل من الاقتصاد الجزائري والنيجيري من مشكل أحادية الاقتصاد وضعف القاعدة الإنتاجية إلى جانب عدم تنويعها.
9. سعت كل من الجزائر ونيجيريا في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي العديد من الإصلاحات على مستوى سياساتها الاقتصادية سواء على مستوى السياسة النقدية أو على مستوى سياسة الصرف.
10. كان لاعتماد سياسة تخفيض العملة والمقترحة من طرف صندوق النقد الأجنبي أثر إيجابي على الميزان التجاري الجزائري والنيجيري من خلال تقليل العجز به على المدة القصير، فيما كان لها أثر سلبي بمرور الوقت مثل ارتفاع معدلات التضخم نتيجة تدني قيمة الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية وارتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

11. إن سعر صرف الدينار الجزائري أو النيرة النيجيرية مرهون بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط
12. يعد قطاع المواد النصف المصنعة القطاع الرئيسي الأول المساهم في تشكيل هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتباره قطاع يقوم على قطاع المحروقات وهو مشتق منه أساسا
13. عدم تنوع الأسواق الخارجية التي تتعامل معها كل من الجزائر ونيجيريا وحصرها في السوق الأوروبية لا يدعم النمو الاقتصادي إلى حد كبير باعتبار المعاملات تتم باليورو وليس الدولار

II. نتائج تخص الجانب التطبيقي للدراسة

1. تعد سياسة تخفيض العملة سياسة فعالة في اقتصادات التي تعرف قاعدة إنتاجية متنوعة أما في حالة الاقتصاد الجزائري والنيجيري فإنها سياسية معالجة آنية للمشاكل التي قد تعتري الميزات التجاري لها؛ وهذا ما أظهرته نتائج النموذج المقدر.
2. وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير والطويل حسب ما أظهرته نتائج اختبار منهجية الحدود لكلا النموذجين القياسيين للدراسة الجزائرية وكذا الدراسة النيجيرية
3. وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات
4. وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وهو ما أظهرته إشارة معلمة المتغير المستقل سعر الصرف والتي ظهرت بإشارة موجبة وهي علاقة منطقية خصوصاً وأن الدراسة اعتمدت نظام التسعير الغير مباشر والذي يعبر عن عدد الوحدات المحلية الوطنية الواجبة الدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ؛ إلا انه إذا تم النظر في هذه المسألة نجد أن سعر الصرف المرتفع يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي دفع المزيد من العملة للحصول على السلعة أو الخدمة المستوردة (الطلب على النقد الأجنبي) وعليه يمكن أن يتم قبول النتيجة ما يعني أن زيادة معدل الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 63.46%.
5. علاقة طردية بين نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بواقع 17.81% على المدى القصير.
6. وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا ما أظهرته معلمة الاستثمار؛ حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 110%.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

7. وجود علاقة عكسية بين نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات على المدى الطويل وسعر الصرف وهذا ما أظهرته إشارة معلمة سعر الصرف والتي بلغت (-340.88) وهي ذات إشارة سالبة غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية والتي قدرت ب ($P=0.68$) وهي أكبر 5%؛ ما يعني أن انخفاض سعر الصرف ب 1 وحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات ب 340.88%.
8. أشارت قيمة معامل التصحيح الخطأ أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تصحح من الاختلال قيمتها 18.61% أي أنه عندما تنحرف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن قيمتها خلال مدة قصيرة $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فإنها تصحح 18.61% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t أي ما يعادل (5.376) سنة أي أن نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يستغرق $(5.376/0.1861)=30$ سنة باتجاه تحقيق التوازن في النمو بعد أي صدمة في نموذج الدراسة المحدد.
9. وجود علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات على المدى القصير وهذا ما أظهرته إشارة معلمة سعر الصرف 1.21 ما يعني أن زيادة سعر صرف النيرة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بواقع 12.18% وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهي نفس النتيجة التي أظهرها نموذج الاستجابة قصيرة الأجل للنموذج النيجيري المقدر.
10. أظهرت نتائج الاستجابة قصيرة الأجل وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات؛ حيث ظهر بإشارة سالبة -0.82 وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا أمر منطقي ذلك وأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التوسع في عملية الانفاق الحكومي ما يفضي إلى ارتفاع عملية الاستهلاك والتي غالباً ما تمس السلع الاستهلاكية في كل الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري وبالتالي تراجع صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات.
11. وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات وهذا أمر طبيعي وهذا ما أظهرته إشارة معلمة الانفاق الاستثماري 1.11 ما يعني أن زيادة الانفاق الاستثماري بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بواقع 11.14%؛ وما أظهرته النتيجة الأمر يوافق النظرية الاقتصادية.
12. وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات عند درجة إبطاء والجدة وهذا ما أظهرته إشارة المعلمة -0.339؛ أي أنه على المدى القصير انخفاض معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات بواقع 33.94%.
13. ظهرت معلمة معدل الفائدة على الإقراض بإشارة سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة على الإقراض والصادرات وهذا الأمر يوافق النظرية الاقتصادية إذ أن انخفاض معدل الفائدة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

على الإقراض يزيد من فرص حصول المستثمر على قروض بتكلفة أقل وبالتالي تلبية حاجات المنتج والرفع من الإنتاج الموجه للتصدير

14. أشارت قيمة معامل التصحيح الخطأ أن الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات تصحح من الاختلال قيمتها 41.20% أي أنه عندما تنحرف الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات عن قيمتها خلال مدة قصيرة $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فإنها تصحح 41.20% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t أي ما يعادل (2.427) سنة أي أن نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يستغرق $2.427 = (0.412/1)$ سنة باتجاه تحقيق التوازن في النمو بعد أي صدمة في نموذج الدراسة المحدد وتعد فترة التصحيح هذه أسرع من فترة تصحيح للنموذج المقدّر لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال دراستنا لواقع الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات نلاحظ تطابق وتشابه لحد كبير في مصادر النقد الأجنبي من هذا القطاع والتي تتمثل في قطاع المواد نصف مصنعة باعتباره قطاع مشتق من قطاع المحروقات كما أن جميع الصدمات التي تعتري الاقتصادين سببها واحد وهو ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، كما أنه ومن خلال تتبعنا لمسار لسياسة صرف العملة للدينار الجزائري والنيرة النيجيرية نجد أن هذا المسار عرف نفس المنعرجات والأحداث التي أدت لتغير سياسة الصرف المعتمدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة كما أنها عرفت نفس سلسلة الإصلاحات في سبيل تعزيز وتفعيل هذه السياسة ؛ من خلال اعتماد التخفيض المستمر لقيمة الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية كآلية لتشجيع الصادرات لاسيما الصادرات خارج قطاع المحروقات كما أن إي ارتفاع في سعر الصرف الدينار الجزائري أو النيرة النيجيرية يكون معزز بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار المحروقات.

في حين أظهرت نتائج الجانب التطبيقي للدراسة أن نتائج النموذجين المقترحين في الدراسة اتفقت في الكثير من العلاقات بين متغيرات الدراسة فقد أجمع كليهما على وجود أثر إيجابي لانخفاض سعر الصرف على نمو الصادرات الجزائرية والنيجيرية على المدى القصير في حين أظهرت وجود أثر سلبي على المدى الطويل؛ كما أظهرت نتائج وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة على الإقراض ونمو الصادرات خارج المحروقات مقابل وجود علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري و الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات نموذج تصحيح الخطأ أن الصادرات الجزائرية تستغرق 5.376 سنة للتصحيح من اختلالها مقابل 2.247 سنة بالنسبة للصادرات النيجيرية خارج قطاع وهي مدة أقصر من مدة تصحيح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة (1990-2023)

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل والذي يعد جانب التطبيق لدراسة أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال اعتماد تقنية السيناريو وكذا بناء نموذج الدراسة القياسي، أين تم بناء مجموعة من السيناريوهات التي تحاول محاكاة الوضع الاقتصادي لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري ومدى مساهمة تغير سياسة صرف كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية (التخفيض والرفع) على نمو صادرات هذين الاقتصادين خارج قطاع المحروقات ليتم على أساس هذه السيناريوهات اختيار مجموعة المتغيرات المساهمة والتي تدخل في نموذج الدراسة كمتغيرات وسيطة لنقل أثر تغير سياسة الصرف إلى نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات على المدى الطويل والعكس على المدى الطويل، كما أكدت على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي والانفاق الحكومي على الرفع من حصيلة هاته الأخيرة.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه والتي حاولنا فيها الإجابة على الإشكالية التالية " ما أثر سياسة الصرف على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ونيجيريا" والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي لتحليل الظاهرة المدروسة، فقد قامت الدراسة بالتطرق للنظريات الأدبية والتطبيقية للدراسة لسياسة الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات؛ حيث تم اسقاط تطور والتغيرات الحاصلة على مستوى هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري والنيجيري أين تم دراسة واقع وتنافسية الصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك والتي تطلب منا حسابها لتتفق مع القطاع المدروس وذلك بالاستعانة ببرنامج Excel، كما تم تتبع تطور سياسة صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية.

وبما أن الدراسة ركزت على أثر سياسة الصرف أوجب علينا القيام بمجموعة من السيناريوهات التي من خلالها يتم معرفة وضع صادرات الدول محل الدراسة خارج قطاع المحروقات يتغير سياسة الصرف المنتهجة (التخفيض أو الرفع)، وباعتبار أن أسعار صرف الدول محل الدراسة (الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية) عرفت ولا تزال تعرف اتجاه أو منحى هبوط تم الاستعانة برمجية Eviews¹² لقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية على صادراتهما خارج قطاع المحروقات وبإدخال بعض المتغيرات الوسيطة في بناء وتقدير نموذج الدراسة وعلى هذا الأساس تم معالجة مشكل الدراسة على طريقتين بناء السيناريوهات وكذا بناء النموذج القياسي للدراسة وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وفيما يلي الإجابة عن مجموعة الفرضيات المطروحة ومختلف النتائج المتوصل إليها :

أ- اختبار الفرضيات:

نقوم بإثبات أو نفي فرضيات الدراسة كالتالي:

- أدى ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية (انخفاض قيمة العملة)، إلى الرفع من حجم الصادرات الدولة خارج قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس نثبت صحة الفرضية الأولى.
- اعتمدت كل من الدولة الجزائرية والدولة النيجيرية سياسة تخفيض قيمة العملة كاستراتيجية للنهوض باقتصاداتها وكشرط فرضه صندوق النقد الدولي للرفع من الصادرات الجزائرية والصادرات النيجيرية لاسيما الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه السياسة لم تجدي نفعاً في كلا الاقتصادين، ذلك وأن كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النيجيري لا يتوفر على الشروط اللازمة لتحقيق أهداف هذه السياسة هذا من جهة، كما أن سياسة رفع قيمة العملة للدينار الجزائري أو النيرة النيجيرية سياسة لا تخدم هدف الرفع

من الصادرات الجزائرية أو النيجيرية على حدٍ سواء، وعليه يمكن القول أن العمل على الرفع من الأداء الاقتصادي للدولتين وتحقيق النمو الاقتصادي للدولة وتعزيز وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة هو السبيل الوحيد والكفيل على الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز مكانة المنتج الجزائري والمنتج النيجيري في الساحة الدولية، وعليه يمكن القول أن سياسة تخفيض قيمة العملة تندرج ضمن سياسة صرف كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية كسياسة استراتيجية اعتمدها كل من الجزائر ونيجيريا للرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا كحل للتخفيف من العجز في الميزان التجاري؛ إلا أن الحل المؤقت عاد بالسلب على بعض متغيرات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس نقبل صحة الفرضية الثانية في شقها الأول.

- أظهر اختبار منهجية الحدود Bound Test لنموذج الدراسة القياسي ARDL وجود علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأجلين القصير والطويل الأجل، حيث أظهرت نتائج نموذج الاستجابة قصير الأجل وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حين أظهر نموذج الاستجابة طويل الأجل وجود علاقة عكسية بينهما، وعلى هذا الأساس نثبت صحة الفرضية الثالثة.
- حسب ما أظهره اختبار منهجية الحدود Bound Test نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف النيرة النيجيرية والصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات، حيث أظهرت نتائج نموذجي الإستجابة قصيرة وطويلة الأجل وجود علاقة طردية بين سعر صرف النيرة ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجلين، وعلى هذا الأساس ننفي صحة الفرضية الرابعة.

أ- نتائج الدراسة: خلصت الدراسة لمجموعة النتائج التالية

- تعتبر سياسة الصرف سياسة ناجعة إذا ما تم تطبيقها في ظل توفر جميع شروطها لاسيما مرونة الجهاز الإنتاجي ما فسر عدم فعاليتها في الاقتصاد الجزائري والنيجيري في سبيل تشجيع وتنمية صادراتهما على المدى الطويل وعلى هذا الأساس نجيب عن الفرضية الأولى والتي تدعم سياسة تخفيض العملة على مدى الزمن حيث أنها ومن خلال الدراسة الحالية نجد أن لها أثر سلبي على الاقتصاد مثل رفع معدل التضخم وتراجع الناتج نتيجة ارتفاع التكاليف على المدى الطويل.
- تعتبر سياسة رفع العملة السياسة الأنجع في سبيل تحقيق الرفع من معدل الإنتاج كون أن صرف العملة المرتفع جاذب لرأس المال الأجنبي ما يؤدي إلى ارتفاع احتياطي الدولة من النقد الأجنبي وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي وبالتالي رفع الإنتاج.

- أظهرت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية استقرار سلسلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في المستوى وعند الفرق الأول وفي المقابل استقرت سلسلة الصادرات النيجيرية خارج قطاع المحروقات عند الفرق الأول
- أظهرت نتائج اختبار الحدود Bound Test وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات
- أظهر نموذج الاستجابة قصيرة الأجل وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات وهذه النتيجة توافق النظرية الاقتصادية
- أظهرت نتائج الاستجابة طويلة الأجل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ونمو الصادرات
- أظهر نموذج تصحيح الخطأ أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تستغرق 5.376 سنة لتصحيح اختلالها وذلك حسب نموذج الدراسة المقدر، في حين تستغرق الصادرات النيجيرية 2.427 سنة لتصحيح الأمر الذي يبرز ويؤكد مدى قوة مؤشرات الاقتصاد النيجيري على الاقتصاد الجزائري
- ب- توصيات الدراسة: من خلال ما سبق والنتائج المتحصل عليها من الدراسة توصي الدراسة الحالية بما يلي:
- ضرورة خلق مرونة في الجهاز الإنتاجي الجزائري والنيجيري حتى يتم الاستفادة بشكل إيجابي من سياسة تخفيض الدينار أو النيرة
- ضرورة توجيه إيرادات قطاع المحروقات إلى القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات ما يعزز فرص الاستثمار المحلي والرفع من الإنتاج التصديري خارج قطاع المحروقات
- تحسين جودة المنتج الجزائري لتعزيز فرص اختراق المزيد من الأسواق الخارجية
- العمل على تحقيق التنويع القاعدة الإنتاجية لكل من الجزائر ونيجيريا ما يضمن رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي
- توجيه الاهتمام بالمؤسسات الناشئة والمنتجة لتعزيز كفاءتها وجودتها بالشكل الذي يمكنها من اقتحام السوق العالمي
- عدم الإفراط في الاعتماد على سياسة تخفيض العملة؛ ذلك كونها تؤدي إلى نتائج سلبية على المد البعيد

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة أثر تغير سياسة صرف كل من الدينار الجزائري والنيرة النيجيرية على واقع صادرات البلدين خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2023)، إلا أن الموضوع متجدد ودائما يفتح أبواب وآفاق علمية جديدة منها:

- صياغة نموذج حقيقي وأكثر واقعية للصادرات الجزائرية والنيجيرية خارج قطاع المحروقات.
- دراسة المحددات الحقيقية لقيمة العملة في الجزائر ونيجيريا.
- محاولة دراسة الموضوع باعتماد نماذج قياسية حديثة وأكثر دقة، والتي تساعد على تتبع الظاهرة المدروسة.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1. إبراهيم أحمد بدوي وآخرون، السياسات التنموية تحديات الثورة في الأقطار العربية، د ط، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2017.
2. إبراهيم شريف سيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتنسيق علي خليفة الكواري، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
4. أحمد الشعيبي، انتاج الزراعة وتصدير المحاصيل الزراعية بواحي النطرون، د ط، دار المستقلة، جمهورية مصر العربية
5. أحمد خالد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019.
6. أسامة محمد متولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزريطة، الاسكندرية، 1997.
7. الصادق علي توفيق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1997.
8. آلاء محمد العبيدي، محمد جاسم العبيدي، طرق البحث العلمي؛ د ط، المنهل للنشر الإلكتروني؛ 2010.
9. -الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الطبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
10. بشير العلاق، عباس محمود، كفاءة التسويق أسئلة وحلول، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

11. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2008
12. توبي شيللي، النفط (سياسة، فقر، كواكب)، نقلته إلى العربية دينا الملاح، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، سنة 1430هـ/2009م.
13. جميل الجنابي هيل العجمي، التمويل الدولي والعلاقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
14. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
15. جوزيف ستيغلنز، ثلاث عقود من اقتصاد العولمة (العولمة واحباطاتها)، ترجمة خالد هندي شلهوب، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017.
16. حازم محمد عبد الفتاح، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2020.
17. حسن دردوري، الأخضر لقيطي، أساسيات المالية العامة، دار حميترا للنشر والترجمة، سنة 2018.
18. حماد نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة 3، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات، 1981م/1401هـ.
19. -حمدان زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلدان المتخلفة، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979.
20. حيدر مجيد الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
21. خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
22. دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

23. رائد محمد عبد ربه، التسويق الدولي، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان
24. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار الزهران، عمان، جانفي 2010
25. زيد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان 2013.
26. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، الاسكندرية ، سنة 2004
27. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
28. سالم توفيق حنفي، أساسيات علم اقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.
29. سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة 2، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
30. سعدون حمود جيثرالريعاوي وآخرون؛ إدارة التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، الطبعة الأولى 2015م/1436هـ
31. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
32. سمير عبد القادر خطاب حجازي، إبراهيم السيد عيسى غنيم، التربية الصحية الواقع والسيناريوهات المستقبل، نماذج وتجارب عالمية في الصحة المدرسية دول الخليج العربي وتونس والولايات المتحدة الأمريكية وأروبا واليابان، د ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
33. شريف علي صوص، التجارة الدولية (أسس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
34. شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآلية التداول، دار الكتاب الثقافي؛ سنة 2007؛ ص(266).

35. عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية (دراسة لمظاهر ومدخلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بالمعادلة النقدية والمالية والتجارية)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
36. عادل أحمد حشيش، محدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعات للتطورات المستجدة الناتجة عن تناسب مظاهر العولمة في نطاقه)، د ط، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، الإسكندرية، 2005.
37. عبد الحميد خالد هشام، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، المجلد (19)، العدد (01)، يناير 2018.
38. عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، د ط، دار المناهج، 2013.
39. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2017،
40. عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة 3، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، 1996.
41. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2003.
42. عبد الجليل ميساوي، تراثنا على المحك والتمحيص: حوار مع الواقع والتواصل بين الأجيال (معارف-مصطلحات-تحيين مفاهيم)، دون دار نشر، 2008.
43. عبد الحكيم غراس، فوزي نعي، التجارة الدولية (دروس في قانون الأعمال الدولي)، الجزء الأول، الجزائر، 1999.
44. عدل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة لمظاهر و مدخلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بالمعادلة النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، الاسكندرية، سنة 2000

45. عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، د ط، دار اليازوري، عمان، 2019.
46. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، جرمانة، 2007.
47. علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
48. علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، د ط، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000.
49. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 1433هـ/2022م.
50. فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي (منافسة-أورو-دولار)، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.
51. فاطمة الزهراء عادل، عبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي تطور فكره وأشكال تكتلاته، د ط، دار اليازوري، الأردن، 1 أغسطس 2021.
52. فهد خليل زايد، فن إدارة الأزمات الاقتصادية - العولمة وبداية الانهيار، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية، عمان، 2013.
53. لحسن دردوري، الأخضر لقيطي، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميترا للنشر، مصر، 2018.
54. لقرع بن علي، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
55. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، د ط، دار المعرفة الجامعية، كلية لحقوق جامعة الإسكندرية، 1996.

56. مجموعة مؤلفين، نمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات تنموية وفرص العمل دراسات قطرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2013
57. محمد أحمد أفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2010.
58. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2018.
59. محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2010.
60. محمد أحمد المغربي، التسويق الدولي والأسواق العالمية، الطبعة الأولى، دار غيداء، عمان، 2018م-1439هـ.
61. محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي والاقتصادي)، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، (1431هـ/2010م).
62. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار لفجر للنشر والتوزيع، الترهة الجديدة، القاهرة، سنة 2006.
63. محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
64. محمد رشدي إبراهيم، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، د ط، دار المنهل، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، 2010.
65. محمود حامد محمود، اقتصاديات الجمارك النظرية والممارسة، الطبعة الأولى، دار حميترا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
66. محمود حامد، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار حميترا للنشر والترجمة، القاهرة، سنة 2017
67. مدحت محمد أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، د ط، المجموعة العربية للتدريب والنشر، سنة 2017

68. محمد عبد ربه رائد، التسويق الدولي، د ط، الجنادرية، عمان، 2012.
69. محمد ولات، شواطئ النص الاقتباس التمهيدي في الرواية العربية (الأنماط - الوظائف - آليات الإشتغال)، الطبعة الأولى، دار لوتس، الجيزة، 17 مارس 2024.
70. مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
71. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1993.
72. مصطفى بوجلال، الاستقلالية التنموية للمصنع وآثارها على علاقات العمل والإنتاج، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2024.
73. مصطفى شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في مصر (دراسة للمعالم والمفاهيم الرتببة الواردة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة العالمية مع إشارة خاصة لاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات وما طراً عليها من تطورات)، د ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
74. مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، د ط، شركة دار الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
75. نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 23 سبتمبر 2023.
76. نوري موسى شقيري، الأسواق المالية وآليات التداول، د ط، دال الكتاب الثقافي، عمان، 2007.
77. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
78. -وليد الحالي وآخرون، العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.

79. وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م.
80. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، د ط، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
81. يوسف أبو فار، إدارة الأزمات في المنظمات العامة والخاصة (مداخل وحلول علمية)، د ط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
82. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة 6، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
83. Birgit Strackenbrock، الإقتصاد اليوم كيف يعمل، نقله إلى العربية هاني صالح، د ط، دار العبيكان، عمان، 2008.

2-المقالات

1. ابتسام حملاوي، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد(5)، العدد(3)، 2017/09/30.
2. أحمد ادريسي، الاقتصاد الربع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، العدد (04)، المغرب، كانون الأول 2018.
3. أحمد سعيد باخزمة وآخرون، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد(07)، جدة، السعودية، سنة (1414هـ-1994م).
4. أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد (14)، العدد (19)، 2018.
5. إلهام أيت بن عمر، تجمعات التصديرية آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد (19)، العدد (2)، سنة 2015.

6. أم الخير رمضاني ومحمد أمين شرقي، أثر تغير سعر الصرف على تنافسية الصادرات غير نفطية في الجزائر للفترة 1980-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (6)، العدد (4)، 2021/1/1.
7. أحمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد (5)، العدد (9)، 15/12/31.
8. أمين حميد سوهير، مزار منصف، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد طاهري، بشار، المجلد (4)، العدد (3)، الجزائر 2017.
9. أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر للنظم والنتائج بين (1964-2015)، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد (11)، ديسمبر 2016.
10. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2، العدد (5)، سنة 2008.
11. جلول بن أبا، عبد القادر بلعربي، التنوع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد درايعية أدرار، المجلد (04)، العدد (01)، 2020.
12. حاج موسى منصوري، عبد الغني بوشري، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد درايعية أدرار، المجلد (02)، العدد (07)، 2018.
13. حاكمي بوحفص، سفيان الشارف بن عطية، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد (11)، ديسمبر 2016.
14. حجاب اكرام، العريب كمال، التنوع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (01)، يناير 2020.
15. حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق استقرار سعر الصرف في السودان (1980-2014)، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، المجلد (01)، العدد (02)، سنة 1438هـ/2016م.

16. حسين برياطي، محمد زيدان، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة حالة الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة محمد محمد بن أحمد وهران2، المجلد (10)، العدد (02)، 31-12-2016.
17. حمزة لعوادي، سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة (2009-2013)، مجلة الواحات للعلوم والدراسات، جامعة غرداية، المجلد (9)، العدد (1)، 15/06/2016.
18. حملاوي إبتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، مبر التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية أدرار، المجلد (5)، العدد (3)، الجزائر، 30/9/2017.
19. حمدان علام محمد موسى، التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، راشد بن حميد للثقافة والعلوم، عجمان، المجلد (16)، العدد (07) ن 2018.
20. خالد بورحالي وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان لتجاري الجزائري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد (1)، العدد (1)، 2015.
21. خالد حمادي المشهداني، فع ربه نك أمين عبد الله، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريب، كلية الإدارة الاقتصاد، المجلد 16، العدد 51، جمادى الثاني 2020.
22. خضر سفيان، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد (1)، العدد (2)، ديسمبر 2017.
23. خطاب الهروشي، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، جامعة أحمد بن باديس، مستغانم، المجلد (6)، العدد (1)، الجزائر، سنة 2019.

24. خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص والتحديات)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2019م-1430هـ.
25. سارة بوسيس، أحمد ضيف سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12، العدد الأول، 19-01-2020.
26. سامي ميمي عبيد، عدنان الجوارين فرحان، التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، البصرة، العدد (38)، 2018.
27. سفيان خضر، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (01)، العدد (02)، ديسمبر 2017.
28. سليمة طبابية، وردة سعدي، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)، دون ذكر إسم المجلة، دون ذكر الجهة المصدرة، أكتوبر 2014.
29. سهام مانع، محمد حداد، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد (11)، العدد (1)، 17/10/2018.
30. سورية زرقين، سمير شبيان، دراسة قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة المسيلة، المجلد (13)، العدد (03)، 2020.
31. سيد اسلام غير رامي، اثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية (تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، المجلد (49)، العدد (4)، 2019/12/31.
32. شريف بودري، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد (16)، الجزائر، 2017.

33. صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات وخدمات التعلم، المجلد (18)، العدد (1)، الجزائر، 2018.
34. طاهر شليحي، زروق بن موقف، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد درايعية أدرار، مجلد (17)، عدد (04)، ديسمبر 2018.
35. عبايس بن عيسى، مبارك قرقب، مريم هاني، أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل المستجدات الراهنة دراسة قياسية (1994-2023)، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد (11)، العدد (6)، 2024.
36. عبد المجيد عبود، بلحاج فراحي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد طاهري محمد، جامعة بشار، المجلد (3)، العدد (3)، الجزائر سبتمبر 2017.
37. عبد الحق بدروني وآخرون، تحديات تأمين مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد (23)، العدد (02)، 2020.
38. عبد الحميد برغيت، شريف بقة، نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد الطاهري، بشار، المجلد (1)، العدد (1)، 2015/9/1.
39. عبد الحميد خالد هشام، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الحلوان، مصر، المجلد (19)، العدد (01)، يناير 2018.
40. عبد العالي مسعودي، عبد القادر لحسين، أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي الجزائري، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد (11)، العدد (4)، 2023.

41. عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد (15)، العدد (15)، 2015.
42. عبد الغني بوشري، حاج موسى منصوري، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات (1985-2014) بالاستعمال نهج ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد (04)، العدد (02)، 2011.
43. عطا الله بن طيرش، جمال السويح، أثر سعر صرف الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات خارج المحروقات - دراسة قياسية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 4، الجزائر، 2017.
44. علاء بن ثابت، جمال السويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة (1986-2015)، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة عمر الثليجي الأغوط، المجلد (08)، العدد (02)، مارس 2017.
45. علام محمد موسى حمدان، التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد (16)، العدد (01).
46. علي الصادق توفيق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1990.
47. عماد محمد علي عبد اللطيف، براق حسن محي، تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، journal of economic and administration sciences، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (25)، العدد (115)، 2019.
48. عمر محمود أبو عبيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1990-2011)، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، المجلد (15)، العدد (01)، 2013.

49. عمرو هاشم محمد، أحمد حافظ حميد، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد (15)، العدد (64)، 2018.
50. فاطمة قصول، تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد (08)، سنة 2017.
51. فتيحة قشرو، توجيه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، المجلد (6)، العدد (2)، يناير 2017.
52. فضيلة زاوي، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترفيتها، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، المجلد (7)، العدد (2)، 2017/12/31.
53. فوزية هاتي محمد الأمين وآخرون، دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية دراسة حالة صادرات الذهب خلال الفترة (2010-2015)، مجلة الرماح للبحوث والدراسات، جامعة الخرطوم، عدد خاص؛ العدد (50)، كانون الأول. 2020.
54. كاظم حالوب معلة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، كلية جامع المنصور، العدد (24)، 2015.
55. زهر لعابد، دهان محمد؛ تحليل واقع تنافسية الخارجية لاقتصادية الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد (10)، العدد (13)، 2016.
56. لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر 3، المجلد (8)، العدد (2)، 2020.
57. ليلي بديوي مطوق، عبد الحسين جليل الغالي، صدمات أسعار الصرف الثابتة الإسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المختلفة بطريقتي تعادل القوة الشرائية وميزان المدفوعات (دراسة تقويمية لدق قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، العدد (19)، 2016.

58. مبارك بو عشة، السياسات النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضرم، بسكرة، العدد (12)، سنة 1999
59. محسن حاكم محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد (01)، كربلاء، العراق، 8 مارس 2005.
60. محمد الأمين شربي، عبد العزيز برنة، تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاساتها على الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2014)، مجلة الدراسات، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، المجلد (08)، العدد (02)، مارس 2017.
61. محمد كريم قروف، تحليل مؤشر التنوع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم بواقي، المجلد (07)، العدد (01)، 2020.
62. محمود علي أحمد السيد، زكريا محمد هيبه؛ الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهات نموذجاً) طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها؛ مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، افريل 2018
63. محمود محمد داغر، حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد (21)، العدد (84)، 2015.
64. مريم محمد عيسى مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية (دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1983-2010)، مجلة أمارابك الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الكونغرس، المجلد (05)، العدد (12)، 2014.
65. مطيع العرجوم، سمير بن سحنون، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (آفاق وتحديات)، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد (7)، العدد (1)، الجزائر، سنة 2019.
66. منصف مصار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر (التخفيض أو سعر الصرف المتعدد)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (01)، 1994.

67. منصف مزار، أم الخير فراد، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1997-2014)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، لعدد (32)، 2016.
68. موسى باهي، كمال رواينية، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد (25)، العدد (03)، سبتمبر 2019.
69. ميلود بورحلة، أمينة درفال، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر وآليات الانتقال إلى الاقتصاد المنتج، مجلة الاقتصاد، الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد (43)، دمشق، ديسمبر 2015.
70. ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد (11)، العدد (13)، 2015.
71. ميمي سامي عبيد، الجوارين عدنان فرحان، التنوع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (38)، كانون الأول 2018.
72. نجم الدين محمد بابكر محمد، أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي الأدرة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، العدد (85)، السودان، سبتمبر 2018.
73. هبة عوض الله حسين، العوامل المؤثرة في سعر صرف في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1998-2018)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 21، ديسمبر 2019.
74. -هند محمد عبد الحميد الدناصوري، الاحتياطي النقد الأجنبي كمحدد أساسي في اختيار نظم سعر الصرف في مصر في الفترة (1990-2020)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد (13)، العدد (02)، الإسماعيلية، 2022.
75. وصاف السعيد، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد (01)، الجزائر، سنة 2002.

76. وفاء بومدين، أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية (1990-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد (8)، العدد (3)، الجزائر، سبتمبر 2020.
77. ياسمين هلال ادريس، طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وكل من التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد (46)، 2022.
78. يوسف علي عبد الأسدي، هيثم عبد الحميد، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (37)، المجلد (10)، سنة 2014.
- 3- أطروحات دكتوراه**
1. أسماء بالعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية، سنة (2017-2018).
2. بوعلام بوحركات، أثر تغير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، 2019-2020.
3. دحو بن عبيز، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لباس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.
4. جبوري محمد، تأثير أئمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، 2012-2013.
5. خالد بورحلي، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

- الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، (2018-2019).
6. سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، 2020-2021.
7. سميرة طالي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية، في الجزائر وإشكالية البحث في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - أمودجاً -، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، (2020-2021).
8. سهام موسى، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، السنة الجامعية (2017-2018).
9. شهرزاد براوين، محددات الصادرات الصناعية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية (2017-2018).
10. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، الجزائر، 2012-2013.
11. عمار جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة الحاج الخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، السنة الجامعية (2010-2011).

12. فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، (2011-2012).

13. مبارك الكوط، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (2019-2020).

4- مذكرات ماجستير

1. إبراهيم بلقطة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، (2008-2009).

2. البشير لمراحي، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، (2015-2016).

3. الطيب مخازني، دراسة قياسية واقتصادية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تنمية، (2012-2013).

4. بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، (2012-2013).

5. خديجة بليوض، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، تخصص تجارة وإدارة الأعمال تخصص الدولية، الجزائر، (2016-2017).

6. رحيمة بن عيني، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، الجزائر، (2005-2006).
7. صراح بن لحرش، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2010-2013.
8. طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، تخصص محاسبة، 2009.
9. الطيب عبابو، سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة ومناجمت دولي، الجزائر، (2013-2014).
10. الطيب مخازني، دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة تخرج الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، (2012-2013).
11. قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة مجموعة من دول MENA (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت) باستعمال معطيات panel ونموذج شعاع الانحدار الذاتي var، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، 2009-2010.
12. مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر

بالقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2011-2012

13. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير فطية على النمو الاقتصادي

في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغيرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، 2010-2011.

14. منى محمد أحمد عثمان، أثر السياسة المالية على سعر الصرف دراسة مقارنة

السودان والمملكة السعودية في الفترة ما بين (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، (2010-2011)

15. هادي صادق، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في

الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، السنة الجامعية (2013-2014).

16. ياقوت جرعود، عقد البيع وحماية المستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق، قسم القانون والعلوم الإدارية، الجزائر، 2001-2020.

5- مطبوعات بيداغوجية

1. سلامة ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية (2017-2019).

2. محمد يعقوبي، محاضرات في مقياس إجراءات التصدير والاستيراد، جامعة البليدة (2)، علي لونيبي

، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية (2020-2021).

6- تقارير

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد (24)، بيروت 2019.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في سبتمبر 2009.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في نوفمبر 2014.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في ديسمبر 2016.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
12. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، طبع في ديسمبر 2019.
13. بنك الجزائر، النشر الإحصائية الثلاثية رقم 53، مارس (2021).
14. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي.
15. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث 2023، رقم (64).
16. بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي لسنوي، طبع في 31 ديسمبر 2009.
17. بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2013.
18. بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2010.
19. بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 2011.
20. بنك نيجيريا، التقرير الاقتصادي السنوي 31 ديسمبر 2014.

21. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990؛ مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار؛ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ الكويت؛ سنة 1990
22. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018؛ مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار؛ المؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ الكويت؛ سنة 2018.
23. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022.
24. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2009
25. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2012
26. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2015
27. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2016
28. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2017
29. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الصادرات العربية، سنة 2021
30. نشرة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، العدد الثاني، أبريل 2023.

7-المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Alodadi and James Benhin, Long Term Economic Growth in Oil-Rich Saudi Arabia:What is the role for non-oil sectors?, Economic Issues, Vol. 20, Part 1, 2015.
2. AJAO, Mayow, The Determinants of Real Exchange Rate Volatility in Nigeria, Ethiopian Journal of Economics Vol. XXIV No 2, October 2015.
3. Chief Kola Daisi, Non Oil Export's Promotion:Concepts Issues and prospects,Vol(25),N(03),September2001
4. ChukwuKenekwun,Anyanwu Felicia Akujinma,Non oilExportANDnigeria Economic Growth.Adisaggregate Study, African Journal of Business and Economic Development, Vol(02),N(08), August2022
5. Femiedum , shakirudienTaiwo ,Export diverisification and Economic Ganger Gasaulty Test ,Jornal of energiyTrands in Economics and Management suiences,Vol(05),N501), 2013
6. Hinlojennfer, ArranguezGeocelvy,ExportGeojaraphical Diversification and Economic Grouth Among Asean Countries, University of Sowthstern Philippines,14/04/2017

7. Magda kandil; Exchange rate Fuctuation The balance of payment ,channal of Interaction in Developed countries ,International Monetary Fund ,journal of economic Integration,VOL(24)N(1)march2009
8. President, Nigerian-British Chamber of Commerce, EXCHANGE RATE MECHANISM: THE CURRENT NIGERIAN
9. AbolghasemMahdavi; Mehdi Fatemi; An Investigation of the Impact of Non- Oil Exports on Economic Growth– Case of Iran, Iranian Economic Review, Vol.12, No.19, Spring 2007.
10. Adesoye, A. Bolaji, AdelowokanOluwaseyiAdedayo,Alimi, Y. Olorunfemi, Time Series Analysis of Non-Oil Export Demand and Economic Performance in Nigeria, Iran. Econ. Rev. Vol. 22, No. 1, 2018 ..
11. Ali Reza Kazerooni, Majid Feshari, The Impacts of Unified Exchange Rate System on Domestic Price in Iran, Iranian Economic Review, Vol.14, No.24, Fall 2009.
12. Alon Taylor,Mark Taylor ,The purchasing power party Debate,Journal of Economiceperpectives,Voume 18,Number042004
13. -AnagunAdeyemi MICHEL ,Naira devaluation its effects and possible solutions ,Department of louguage-arts and social science Education, faculty of Education lagos state ,University Nigeria
14. Anthony Agu and Sunday Agu, The Nexus of Non-oil Export and Economic Growth: a case of Nigeria, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF).Volume 11, Issue 1 Ser. VI (Jan – Feb 2020).(
15. Ben U. Omojimate, THE PRICE OF OIL AND EXCHANGE RATE DETERMINATION IN NIGERIA, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 21 [Special Issue - December 2011]
16. David UMORU Adaobi S. OSEME, TRADE FLOWS AND EXCHANGE RATE SHOCKS IN NIGERIA: AN EMPIRICAL RESULT , Asian Economic and Financial Review, 2013,
17. DurujiMosesMetumara,Continued depreciation of the naira and I'ts impact on the contry's Economy ,covenant university Ota ,Nijeria,p(02 .(
18. EgeddgbecMereyElokon,Impact of forgin exchange rate on nigeria's imports(1970-2011),APRIL 2019
19. Emmanuel S. Akpan, Eleazar C. Nwosu, Gamaliel O. Eweke, Causality between Non-Oil Export, Financial Sector Development and Economic Growth:Evidence from Nigeria, Journal of Mathematical Finance, 2017,
20. FalanaOlajideEmmanue, Exchange Rate Regimes and Real Sector Performance in Nigeria, Canadian Social Science, Vol. 15, No. 3, 2019
21. Felix GbengaOlaifa and Other ,Trade liberalization and Economic Growth In Nigeria AcointegrationAnayais, Journal of Business Economics and Finance,Vol (02),N(03),2013
22. Funmilayo Gift Adeshola, Janet Daniel Ajang, Brenda MwanretBwonlu, YunanaIshemu Zumba; Interest Rate And Exchange Rate In An Oil Dependent Economy: The Case Of Nigeria

23. Henry waleruAkani,ClintonUzobor ,The Good and bat of the naira:lessons for Nigeria'Smacro economic stabilization ,January,2010
24. Jerry Coakley and other'purchasing powor parity and the theory of general relativity the first test 'Journal of international Mony and finance'v(24).
25. Lawali Bello Zoramawa a, Machief Paul Ezekiel b, Salisu Umar; An analysis of the impact of non-oil exports on economic growth: Evidence from Nigeria, Journal of Research in Emerging Markets, Vol.2, No.1,2020.
26. Lawali Bello Zoramawa, Machief Paul Ezekiel, and AliyuTukurKiru, Exchange rate and economic growth nexus: An impact analysis of the Nigerian economy, Journal of Research in Emerging Markets, V2,N4.2020
27. Matthew J. Kromtit1, Charles Kanadi2, Dorathy P. Ndangra2& Suleiman Lado3, Contribution of Non Oil Exports to Economic Growth in Nigeria (1985 2015), International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; 2017
28. Musibau Hammed O*, Babatunde SA, Halimah AA and Hammed AY, Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: An Empirical Investigation, Journal of Global Economics, Volume 5 • Issue 2 • 2017
29. Nwankwo, Odi., Fcib, Diversification of Non-Oil Export Product as a Precondition for Acceraleted Real Economic Growth in Nigeria, International Journal of Managerial Studies and Research
30. Nweke, Abraham MbamEze, Onyebuchi Michael, and Atuma, Emeka, Analysis of the Effect of Exchange Rate Depreciation on Export Performance in Nigeria, Journal of Business and Management Volume 22, Issue 6 , (June. 2020
31. Obasanmi Jude and Fidelis O. Nedozi, Validation of J-Curve Hypothesis in the Nigerian Non Oil Sector, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 1; 2016.
32. RupaDutttagupta and outhur 'Moving to a flexible exchange rate how .whenand how fast?,internationalMonerary Fund 'december'2005
33. Volume 3, Issue 7, July 2015

8- مواقع الكترونية

1. إحصائيات الأونكتاد على الرابط
<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>
2. إسلام عكبش؛ الجزائر تتقرب ثمار قفزة "تاريخية" لقيمة الدينار، على الرابط
<https://www.skynewsarabia.com/business/1556709-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1>
14:39h 2024
3. بنك التصدير والاستيراد النيجيري، على الرابط <https://neximbank.com.ng/about-us>،
4. الشركة الجزائرية للمعارض، على الرابط <https://www.commerce.gov.dz/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex>
5. الشركة الوطنية للتأمين وضمان الصادرات على الرابط،
https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83
6. الصندوق الخاص لترقية الصادرات، على الرابط <https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>
7. المديرية العامة للجمارك، التصدير المؤقت، على
الرابط <https://www.linkedin.com/pulse/understanding-temporary-permanent-exports-commercial-invoice-shefer-phnef>
8. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، على الرابط، <https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex>
9. بنك التصدير والاستيراد النيجيري، على الرابط <https://neximbank.com.ng/about-us>،
10. صندوق النقد العربي، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية على الرابط
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economies-competitiveness-report>
11. مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، على الرابط
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2>
12. مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في نيجيريا، على الرابط
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2>

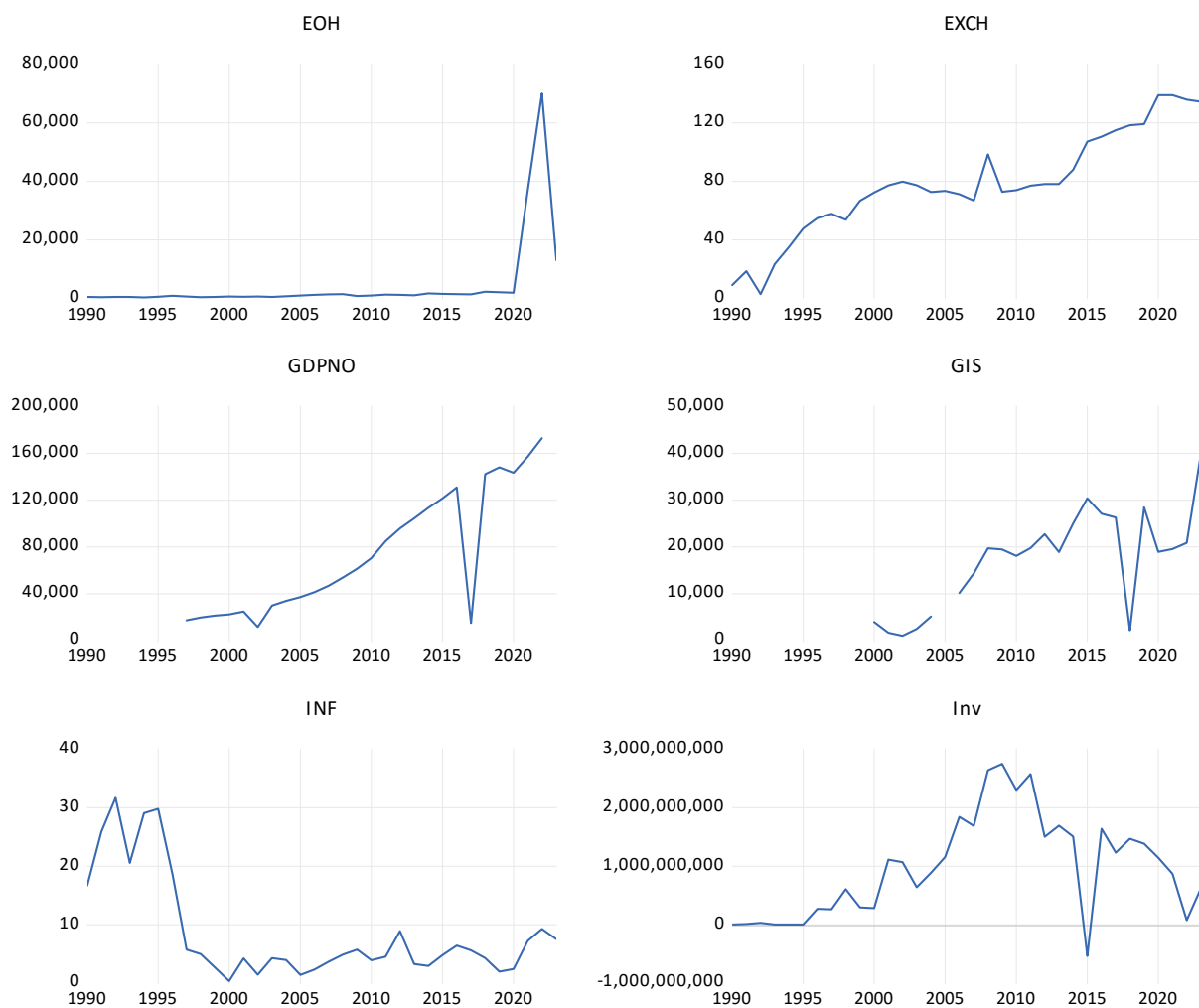
10 هناء سعاد، العلاقات الجزائرية النيجيرية تظهر قوة التعاون في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي والتنمية، تاريخ النشر 11 ماي 2023، على الموقع <https://www.dzair-tube.dz>.

- 11- Clear your exports-ACL ، <https://www.aclairport.com/en/clear-your-exports> ،2024/01/13h19:16
- 12- Dhaman Investment Insurance; <https://www.dhaman.org/publications-ar.html>
- 13- Punch Neuspapres, How algeria will halpnigeria to market unutilised-Amb Mabdul,21/11/2021, <https://punchg.com,14/12/20244>,
- 14- Samuel.Ojo; Why is the Naira Appreciating?؛ على <https://www.linkedin.com/pulse/why-naira-appreciating-samuel-ojo-qaamf> الرابط
- 15- Nigeria Naira Appreciation, Price Hikes: Analysts Decode Disconnect Between Exchange Rates and Consumer Costs، على الرابط https://nigerianbulletin-com.translate.goog/ams/naira-appreciation-price-hikes-analysts-decode-disconnect-between-exchange-rates-and-consumer-costs.4511/? x tr sl=en& x tr tl=ar& x tr hl=ar& x tr_pto=sc 01/02/2024 00:15

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): السلاسل الزمنية للمتغيرات لنموذج ARDL (الجزائر)



الملاحق

الملحق رقم (02): نتائج تقدير نموذج ARDL (الجزائر)

Dependent Variable: EOH
Method: ARDL
Date: 05/05/24 Time: 11:38
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EXCH GDPNO GIS INF INV
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 32
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EOH(-1)	1.186167	0.281025	4.220867	0.0014
EXCH	63.46108	125.9487	0.503864	0.6243
GDPNO	0.040858	0.048003	0.851157	0.4128
GDPNO(-1)	0.137300	0.093644	1.466197	0.1706
GIS	-0.622515	0.382602	-1.627054	0.1320
GIS(-1)	-0.323060	0.228937	-1.411132	0.1859
INF	2529.498	985.2750	2.567302	0.0262
INV	1.10E-06	2.32E-06	0.475763	0.6436
C	-15304.47	10650.22	-1.437009	0.1785
R-squared	0.908421	Mean dependent var	6455.800	
Adjusted R-squared	0.841819	S.D. dependent var	16951.05	
S.E. of regression	6741.771	Akaike info criterion	20.77220	
Sum squared resid	5.00E+08	Schwarz criterion	21.22028	
Log likelihood	-198.7220	Hannan-Quinn criter.	20.85967	
F-statistic	13.63943	Durbin-Watson stat	2.219079	
Prob(F-statistic)	0.000106			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (03): فترات الابطاء المثلى (الجزائر)

Dependent Variable: EOH
Date: 05/05/24 Time: 11:40
Sample: 1990 2023
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	-198.721958	20.772196	21.220275	20.859666	0.841819	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)
19	-198.274175	20.827418	21.325284	20.924606	0.833620	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1)
24	-200.385799	20.838580	21.236873	20.916331	0.828752	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0)
28	-200.507020	20.850702	21.248995	20.928453	0.826663	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0)
4	-198.690833	20.869083	21.366949	20.966272	0.826541	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0)
18	-198.711530	20.871153	21.369019	20.968342	0.826182	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0)
22	-200.014660	20.901466	21.349546	20.988936	0.819990	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0)
32	-202.069632	20.906963	21.255469	20.974995	0.812935	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0)

الملاحق

الملحق رقم (04): نتائج اختبار منهج الحدود (الجزائر)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EOH)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/04/24 Time: 21:11
Sample: 1990 2023
Included observations: 20

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15304.47	10650.22	-1.437009	0.1785
EOH(-1)*	0.186167	0.281025	0.662459	0.5213
EXCH**	63.46108	125.9487	0.503864	0.6243
GDPNO(-1)	0.178158	0.102875	1.731794	0.1112
GIS(-1)	-0.945575	0.400735	-2.359602	0.0378
INF**	2529.498	985.2750	2.567302	0.0262
INV**	1.10E-06	2.32E-06	0.475763	0.6436
D(GDPNO)	0.040858	0.048003	0.851157	0.4128
D(GIS)	-0.622515	0.382602	-1.627054	0.1320

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-340.8821	822.5423	-0.414425	0.6865
GDPNO	-0.956979	1.730516	-0.553003	0.5913
GIS	5.079169	8.755651	0.580102	0.5735
INF	-13587.24	23816.50	-0.570497	0.5798
INV	-5.93E-06	1.47E-05	-0.404752	0.6934
C	82208.16	141773.8	0.579854	0.5737

EC = EOH - (-340.8821*EXCH -0.9570*GDPNO + 5.0792*GIS -13587.2360
*INF -0.0000*INV + 82208.1592)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.554765	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193

الملاحق

1% 4.134 5.761

الملحق رقم (05): نتائج اختبار عدم الارتباط LM Test (الجزائر)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.186716	Prob. F(2,9)	0.1683
Obs*R-squared	6.540478	Prob. Chi-Square(2)	0.0380

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/04/24 Time: 21:12

Sample: 2001 2022

Included observations: 20

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EOH(-1)	0.219376	0.435748	0.503448	0.6267
EXCH	-23.42922	119.6980	-0.195736	0.8492
GDPNO	-0.030826	0.047891	-0.643674	0.5358
GDPNO(-1)	-0.083638	0.129235	-0.647182	0.5337
GIS	0.480149	0.528050	0.909287	0.3869
GIS(-1)	0.016302	0.216537	0.075283	0.9416
INF	620.4921	943.6094	0.657573	0.5273
INV	-1.90E-07	2.13E-06	-0.089158	0.9309
C	-513.9807	9996.483	-0.051416	0.9601
RESID(-1)	-0.616469	0.632599	-0.974501	0.3553
RESID(-2)	-1.013825	0.517896	-1.957584	0.0820

R-squared	0.327024	Mean dependent var	1.64E-12
Adjusted R-squared	-0.420727	S.D. dependent var	5129.718
S.E. of regression	6114.330	Akaike info criterion	20.57615
Sum squared resid	3.36E+08	Schwarz criterion	21.12380
Log likelihood	-194.7615	Hannan-Quinn criter.	20.68306
F-statistic	0.437343	Durbin-Watson stat	2.210277
Prob(F-statistic)	0.893119		

الملاحق

الملحق رقم (06): نموذج تصحيح الخطأ (الجزائر)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EOH)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/05/24 Time: 11:59
Sample: 1990 2023
Included observations: 20

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

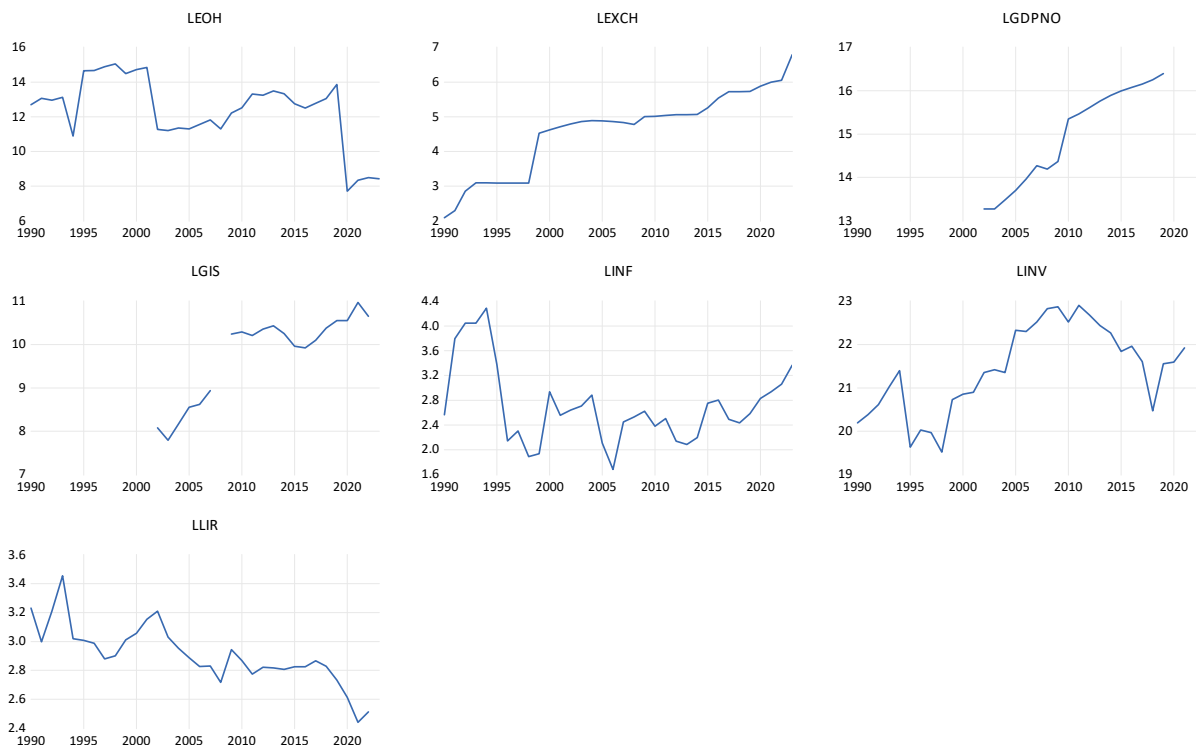
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPNO)	0.040858	0.032938	1.240431	0.2406
D(GIS)	-0.622515	0.176102	-3.534973	0.0047
CointEq(-1)*	0.186167	0.024016	7.751933	0.0000
R-squared	0.760135	Mean dependent var	3444.650	
Adjusted R-squared	0.731916	S.D. dependent var	10473.94	
S.E. of regression	5423.078	Akaike info criterion	20.17220	
Sum squared resid	5.00E+08	Schwarz criterion	20.32156	
Log likelihood	-198.7220	Hannan-Quinn criter.	20.20135	
Durbin-Watson stat	2.219079			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.554765	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملاحق

الملحق رقم (07): السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج المقدر ARDL (نيجيريا)



الملحق رقم (08): نتائج تقدير النموذج الأولي ARDL (نيجيريا)

Dependent Variable: LEOH
Method: ARDL
Date: 05/04/24 Time: 23:39
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LEXCH LGDPNO LGIS LINF LINV
LLIR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 64
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEOH(-1)	0.587929	0.313547	1.875092	0.1196
LEXCH	1.218326	0.996753	1.222295	0.2761
LGDPNO	-1.326579	0.393534	-3.370940	0.0199
LGDPNO(-1)	0.504097	0.372793	1.352219	0.2342
LGIS	1.114919	0.195933	5.690295	0.0023
LINF	0.093936	0.191791	0.489781	0.6450
LINF(-1)	-0.433376	0.276321	-1.568380	0.1776
LINV	0.154582	0.207545	0.744813	0.4899
LLIR	-3.687944	1.471376	-2.506459	0.0541
LLIR(-1)	3.097756	0.944274	3.280570	0.0219

الملاحق

C	-0.225485	10.28188	-0.021930	0.9834
R-squared	0.983776	Mean dependent var	12.51562	
Adjusted R-squared	0.951328	S.D. dependent var	0.856651	
S.E. of regression	0.188992	Akaike info criterion	-0.282375	
Sum squared resid	0.178590	Schwarz criterion	0.248779	
Log likelihood	13.25900	Hannan-Quinn criter.	-0.255176	
F-statistic	30.31854	Durbin-Watson stat	3.120799	
Prob(F-statistic)	0.000751			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (09): فترات الابطاء المثلى (نيجيريا)

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: LEOH

Date: 05/04/24 Time: 23:43

Sample: 1990 2023

Included observations: 16

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
43	13.897206	-0.386294	0.132943	-0.391825	0.955826	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)
11	13.972285	-0.262971	0.303469	-0.269005	0.941688	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 0, 1)
41	13.944991	-0.259332	0.307108	-0.265366	0.941475	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
36	12.914934	-0.255324	0.263912	-0.260855	0.949644	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 0)
35	13.900547	-0.253406	0.313034	-0.259440	0.941127	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 1)
8	12.557693	-0.207692	0.311544	-0.213223	0.947188	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 0)

الملحق رقم (10): نتائج اختبار منهج الحدود (نيجيريا)

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LEOH)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/04/24 Time: 23:46

Sample: 1990 2023

Included observations: 16

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.225485	10.28188	-0.021930	0.9834
LEOH(-1)*	-0.412071	0.313547	-1.314227	0.2458
LEXCH**	1.218326	0.996753	1.222295	0.2761
LGDPNO(-1)	-0.822482	0.479969	-1.713614	0.1473
LGIS**	1.114919	0.195933	5.690295	0.0023
LINF(-1)	-0.339440	0.344061	-0.986572	0.3692
LINV**	0.154582	0.207545	0.744813	0.4899
LLIR(-1)	-0.590188	1.701032	-0.346959	0.7427
D(LGDPNO)	-1.326579	0.393534	-3.370940	0.0199
D(LINF)	0.093936	0.191791	0.489781	0.6450

الملاحق

D(LLIR) -3.687944 1.471376 -2.506459 0.0541

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXCH	2.956590	4.482838	0.659535	0.5387
LGDPNO	-1.995970	2.626009	-0.760077	0.4815
LGIS	2.705645	2.191812	1.234433	0.2719
LINF	-0.823742	1.177305	-0.699685	0.5153
LINV	0.375134	0.696640	0.538490	0.6133
LLIR	-1.432247	4.236222	-0.338095	0.7490
C	-0.547200	25.12688	-0.021777	0.9835

EC = LEOH - (2.9566*LEXCH -1.9960*LGDPNO + 2.7056*LGIS -0.8237*LINF
+ 0.3751*LINV -1.4322*LLIR - 0.5472)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.118070	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16	10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
Finite Sample: n=30				
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

الملاحق

الملحق رقم (11): نتائج عدم الارتباط الذاتي LM Tset (نيجيريا)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.664375	Prob. F(2,3)	0.1200
Obs*R-squared	12.10666	Prob. Chi-Square(2)	0.0024

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/05/24 Time: 00:00

Sample: 2003 2019

Included observations: 16

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEOH(-1)	0.218548	0.224344	0.974165	0.4018
LEXCH	-0.185872	0.669701	-0.277544	0.7994
LGDPNO	-0.401139	0.288780	-1.389080	0.2590
LGDPNO(-1)	0.056489	0.244179	0.231343	0.8319
LGIS	0.201473	0.141620	1.422627	0.2500
LINF	-0.129972	0.129817	-1.001193	0.3905
LINF(-1)	0.121049	0.183133	0.660991	0.5558
LINV	-0.219052	0.152294	-1.438346	0.2459
LLIR	-1.037134	1.017451	-1.019346	0.3831
LLIR(-1)	-0.236504	0.608937	-0.388388	0.7237
C	10.03647	7.336317	1.368053	0.2648
RESID(-1)	-1.572387	0.514735	-3.054748	0.0552
RESID(-2)	-1.046484	0.486958	-2.149023	0.1208

R-squared	0.756666	Mean dependent var	9.99E-16
Adjusted R-squared	-0.216668	S.D. dependent var	0.109115
S.E. of regression	0.120356	Akaike info criterion	-1.445697
Sum squared resid	0.043457	Schwarz criterion	-0.817969
Log likelihood	24.56558	Hannan-Quinn criter.	-1.413552
F-statistic	0.777396	Durbin-Watson stat	2.901614
Prob(F-statistic)	0.676314		

الملحق رقم (12): نتائج اختبار عدم ثبات التباين (نيجيريا)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.474469	Prob. F(1,12)	0.5040
Obs*R-squared	0.532493	Prob. Chi-Square(1)	0.4656

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/05/24 Time: 00:07

Sample (adjusted): 2004 2019

الملاحق

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009622	0.005833	1.649502	0.1250
RESID^2(-1)	0.199217	0.289216	0.688817	0.5040
R-squared	0.038035	Mean dependent var		0.012151
Adjusted R-squared	-0.042128	S.D. dependent var		0.016612
S.E. of regression	0.016959	Akaike info criterion		-5.184517
Sum squared resid	0.003451	Schwarz criterion		-5.093223
Log likelihood	38.29162	Hannan-Quinn criter.		-5.192968
F-statistic	0.474469	Durbin-Watson stat		1.263485
Prob(F-statistic)	0.504039			

الملحق رقم (13): نموذج تصحيح الخطأ (نيجيريا)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEOH)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/24 Time: 18:48
Sample: 1990 2023
Included observations: 16

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPNO)	-1.326579	0.190510	-6.963306	0.0009
D(LINF)	0.093936	0.085991	1.092389	0.3245
D(LLIR)	-3.687944	0.492144	-7.493635	0.0007
CointEq(-1)*	-0.412071	0.033006	-12.48467	0.0001
R-squared	0.925887	Mean dependent var		0.194952
Adjusted R-squared	0.907359	S.D. dependent var		0.400808
S.E. of regression	0.121994	Akaike info criterion		-1.157375
Sum squared resid	0.178590	Schwarz criterion		-0.964228
Log likelihood	13.25900	Hannan-Quinn criter.		-1.147485
Durbin-Watson stat	3.120799			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.118070	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

